المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة

شـــرح كـــتاب ســـيبويه

(الربع الأخـير)

لصـــالح بن محمـــد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجريّ
(٨ - ٨٧١٢ - ٤١٨)

بإشـــراف
الأستاذ الدكتور / عـيَّاد بن عـــيد الثبيتيّ
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي
١٤٢٣-١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢-٢٠٠٣م

الجزء الثالث

هذا باب ماكانت
الياء والواو فيه لامات

قوله: « حيث اعتلّتا لأنّهم جعلوا ماقبلهما معتلّين كاعتلالهما »[1].

يريد[2]: أنّهم ألزموا عين « يَفْعُلُ » من « غزوتُ » الضّمّةَ؛ لأنّها من الواو، وعين « يَفْعِلُ » من « رميت » الكسرةَ؛ لأنّها من الياء، فاعتلّت العين بأن رُفض ماكان جائزاً فيها من الضّمّة والكسرة، واقتصر فيهما على الضّمّة مع الواو، وعلى الكسرة مع الياء، فصار هذا إعلالاً لمجاورتها اللام التي هي معتلّة، كما اعتلّت الفاء في « قُلت وبعت »، بتغيير حركتها لاعتلال العين، فـ« قلتُ وبِعت »، مشبّهٌ بباب « غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ »، [وليس « غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ »] محمولاً[3] على باب « قُلتُ وبِعتُ »؛ لأنّ أصل الإعلال -كما ذكر الإمام- إنما هو للاّم[4]، ثمّ وليتها العين، فاعتلّت لقربها منها، ثمّ وليت الفاء العين، فاعتلّت لاعتلالها، فالآخِرُ أبداً أدخل في الإعلال من الأوّل، والأوّل أقرب إلى الصّحة؛ فإن دخله ضربٌ من الإعلال لقربه من الطرف، أو لقربه ممّا يقرُبُ من الطرف، فلايُستنكر.

قلت: فلو قالوا من « رَمَيْتُ »: أَفْعُلُ، لقالوا: أرْمُوُ[5]، لخرجوا من الياء الخفيفة إلى الواو التي هي ثقيلة، ولوقالوا من « غَزَوْتُ »: أَفْعِلُ، لقالوا: أَغْزِيُ، فالتبس ذوات الواو بذوات الياء، واختلط بالآخر[6]؛ فكان الذي فعلوه امتياز

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٠. وفي الأصل: قبلها.

(٢) الشّرح الآتي في هذه المسألة أكثره في المنصف ٢/١١١، ١١٢.

(٣) في الأصل: محمولان. ومابين معقوفين تكملة من المنصف ٢/١١١ يلتئم به الكلام.

(٤) في الأصل: الالام.

(٥) يقرأ النّص في الأصل: من رميت امروا لان فيي هو افعل.

(٦) في الأصل: بالاخره.

أحدهما من الآخر.

قوله: « واعلم أنّ (فَعِلْتُ) قد تدخُلُ عليهما، كما دخلــت عليهمـــا وهمـــا عيناتٌ »[1].

للقائل أن يقول[2]: هلاّ اقتصروا في مضارع « فعل » من ذوات الواو علــى « يَفعُل »[3]، ومضارعه[4] من ذوات الياء على « يفعِل »؛ خوفَ الالتباس حتّى يمتـــاز ذوات الياء من ذوات الواو؟

فالجواب: أنّهم لو فعلوا ذلكَ لأخرجوا مضارعهما عن قياس نظائرهما[5] من الصحيح؛ لأنّ[« يفعل » من « فعُل » المضموم العين في الصحيح إنّما يأتي مضـــموم العين، و][6] « يفعل » من « فعِل » المكسور العين، إنّما يأتي على « يفعَـــل » بفـــتح العين، إلاّ[7] ماشذّ، نحو « حسِب يحسِبُ »، ونظائره، وليس[8] كذلك [فَعَل][9] لأنّه يأتي على « يفعُلُ ويفعِلُ » بضمّ العين وكســـرها؛ فـــإذا التزمـــوا في ذوات اليـــاء « يفعِلُ »، وفي ذوات الواو « يفعُلُ »، لم يخرجوا عن قياس المضارع، بل أتوا بأحـــد الجائزين.

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٢) التّساؤل الآتي مع جوابه في الممتع ٥١٣ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: الفعل. وماضي يفعُل فعُل بضمّ العين.

(٤) الضمير يعود على فعل، وهو من ذوات الياء فعِل.

(٥) في الأصل: مضارعها عن قياس نظائرها.

(٦) تكملة من الممتع ٥١٣.

(٧) في الأصل: لا.

(٨) في الأصل: ونظائره وامّا حى فعليه في فعل في لبس. وهذه زيادة لم أفهم منها شيئا، وهي ليست في الممتع، ولاداعي لها، فلعلّها مقحمة.

(٩) تكملة من الممتع ٥١٣.

وقوله: « كما دخلت عليهما وهما عينات »[1].

إنّما كان ذلك لقرب مابين العين واللام، فـ« شَقِيتُ » نظيره « خِفْتُ »، و« غَنِيتُ » نظيره « هِبْتُ »[2].

قوله: « وأمّا (فعُل) فيكون في الواو »[3].

إن قلت[4]: قد قالوا: لَقَضُوَ الرّجلُ، فأبدلوا الياء واواً، وقد قالوا: إنّ هذا غير موجودٍ؟

قلت: هذا غير لازم لنا؛ لأنّ هذا فعْل التّعجّب، وهو ملحقٌ بالأسماء؛ لأنّه لايتصرّف، كما أنّ الأسماء كذلك، وكما قالوا: ماأطوَله! فصحّحوا الفعل؛ لّما كان قريباً في المعنى من قولك: هذا أطولُ منه، يجري ذلك مجرى « فَعُلَة »[5] من « رميت » إذا بنيتها على التّأنيث فقلت: رَمُوَة، فقلبت الياء واواً، فهذا غير مستنكر؛ لأنّه لايتصرّف؛ وكذلك « لَقَضُوَ الرّجلُ »، لّما لم يُقل فيه: يَفْعُلُ، فيلزمك أن تقول: يرمُوُ، جاز أن يبنى على « فعُل »؛ لأنّه لّما ألزم موضعاً واحداً أشبه الأسماء.

فإن قلت: فقد قالوا في الواو: سَرُوَ [يسرُو][6]، فجمعوا بين الضّمّة والواو في المضارع والماضي؛ فهلاّ قلتَ على هذا: رَمُوَ يَرْمُوُ؟

[١٠١ب] قيل: إنّ « سَرُوَ » احتُمل / لأنّه لم تُقلب فيه واوٌ عن ياء، وإنّما هو من الواو في الأصل، فلم تأتِ بثقيل بعد خفيف، وأنت لوقلت: رَمُوَ يَرْمُوُ، لكنت

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٢) انظر المنصف ٢/١١٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٤) الكلام في هذه المسألة منقول من المنصف ٢/١١٣ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فعلته.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام مع مابعده.

قد جمعت بين الضّمّة والواو بعد أن أبـدلت الثّقيـل مـن الخفيـف[1]، فـرفض ذلك لذلك، وكان اطِّراح هذا البناء أخفَّ عليهم من أن يَخرُجوا مـن الخفّـة إلى الثّقل.

قوله: « وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلّت وقلبت ألفاً »[2].

وجب ذلك [لاجتماع][3] الأشباه؛ لأنّ هذه الحروف مضارعةٌ للحركـات، فتوالت المتشابهات، فأعلّوا. والحركة التي في الياء والواو المفتوح ماقبلها، لايفصـل فيها[4] بين حركة الإعراب وغيرها؛ ألاترى أنّك تقول: عصاً، فتقلـب الـواو، وإن كانت حركتها حركةَ إعراب، وتقول: غزا، فتقلب الواو فيها، وإن كانت حركتها حركة بناء.

وقوله: « إذْ لم تكن على الأصل وقبلها الضّمّة والكسرة »[5].

قال أبوالفتح شارحاً لمثل هذا النّص من كتاب أبي عثمـان[6]: هـو كـلامٌ مجمل[7] غير مفصّل، وتلخيصه: لم تصحّ الواو والياء المتحركتان[8] وقبلهما فتحـةٌ، كما لم تصحّ الياء الساكنة وقبلها الضّمّة في « مُوقِن ومُوسِر »، وكما لم تصحّ الواو الساكنة وقبلها كسرة في « مِيقات ومِيزان »، فاخْتَصَرَ وأوجزَ.

---

(١) في الأصل: الخفيفة.

(٢) الكتاب ٣٨١/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ١١٦/٢.

(٤) في الأصل: فيهن. انظر المنصف ١١٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٨١/٢. وفي الأصل: إذ لم يكن.

(٦) المنصف ١١٦/٢. والنّص هو: « ولم يجعلوهما وقبلهما الفتحة على الأصل؛ إذ لم يكونا على الأصـل وقبلهما الكسرة والضّمّة ».

(٧) في الأصل: محتمل.

(٨) في الأصل: المتحركان.

هذا عندي غير سديد، وإنّما يريد سيبويه -رحمه الله- والمازني: أنّ الياء والواو اعتلّتا لتحرّكهما وانفتاح ماقبلهما كما اعتلّت الواو وقبلها الضمّة[1]، وكما اعتلت الياء وقبلها الكسرة في « يرمِي »، وسمّى [ ][2] الحرفين مايستحقّه غيرهما من الحروف الصحيحة اعتلالاً، كما قدّمنا من قوله في اعتلال العين لاعتلال اللام، ولذلك، قال أوّلا: « واعلم أن الواو في (يفعُل) تعتل إذا كان قبلها ضمّة، ولاتقلب ياء، ولايدخلها الرّفع ». فقال: « تعتلّ »، وإنّما يريد أن يبين الحركة التي يستحقّها الحرف الصحيح في « يفعُل »[3]، وهي الرّفع. وقوله: « ولاتقلب ياء ». يعني: ولايُفعل بها مايفعل بجمع « دلوٍ »؛ ألاترى أنّهم قالوا: البُوْنُ والعُوْنُ، في جمع « بُوان »، وهو عمود من عُمُد[4] الخباء، وفي جمع « عَوان »، فكرهوا الضمّة في الواو[5]. وقوله: « والأضعف[6] أجدر أن يكرهوا ذلك فيه ». يريد: أنّ اللام أجدر لأنّها أشدّ[7] اعتلالاً.

وهذا الذي قلت واضحٌ، وكلّ ماتكلّم به ابن جنّي -رحمه الله- في عضد ماحكيته عنه هو رمية[8] من ضلّ عن القصد.

---

(١) مثل: يغزو.

(٢) كلمة لم تتوجّه معي تقرأ: اسرار.

(٣) في الأصل: يعتل.

(٤) في الأصل: عمود.

(٥) انظر الكتاب ٣٨٠/٢. قال ابن عصفور في الممتع ٤٦٦: « بالإسكان ليس إلاّ، وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التّحريك والإسكان، نحو: رُسُل ورُسْل ». وفي القاموس (بون): « والبوان بالضمّ والكسر: عمودٌ للخباء، ج: أبوِنة، وبُون، وكصُرَد ».

(٦) في الكتاب ٣٨٠/٢: « فالأضعف ».

(٧) في الأصل: اشك.

(٨) في الأصل: رمه

واعلم[1] أنّ من العرب من يشبّه الياء بالألف لقربها منها فيقول: لن يرمـــيْ، بإسكان الياء، وعلى هذا يقول: رأيت قاضٍ، فيجعل الاسم في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة، كما تقول: هذه عصاً، ورأيت عصاً، ومررت بعصاً، بلفظ واحـــد، قال الشاعر:

سَوَّى مَساحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ[2]

يريد: مساحِيَهُنَّ.

ومنه:

رَدّت عليه أقاصِـــيه[3] ...

و:

كفى بالنّأي من أسمـــاء كافي[4]

يريد: كافياً.

---

(١) الكلام الآتي – ماعدا بيت أبي الطّيب– في المنصف ٢/١١٤-١١٦ باختلاف يسير.

(٢) بعده:

تفليلُ ماقارعنَ من سُمْر الطُّرَقْ

وهما لرؤبة. انظر الدّيوان ١٠٦، الكتاب ٢/٥٥، المسائل الحلبيّات ٨٦، المسائل العضـــديات ٤٦، المحتسب ١/١٢٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٩٢، أمالي ابن الشجري ١/١٥٧. ومســـاحيهن: حوافرهن. وتقطيط: تقطيع وتسوية.

(٣) البيت بتمامه:

ردت عليه أقـــاصيه ولبّـــده   ضربُ الوليدة بالمسحاة بالثّأدِ

وهو للنابغة الذبياني. انظر الدّيوان ١٥، المقتضب ٤/٢١، الكامل ٩٠٩، الـــدّر المصـــون ٤/٤٠٨، نتائج التّحصيل ١/٣٤٣. ويُروى: « رُدّت » بالبناء للمجهول، والشاهد ليس فيها.

(٤) عجزه:

وليس لحبّهـــا ماعِشـــتُ شافي

والبيت لبشر بن أبي خازم الأسدي. انظر المقتضب ٤/٢٢، المسائل البغداديّات ٥٤٦، الخصـــائص ٢/٢٦٨، خزانة الأدب ٣/٤٤٣، ٤/٤٣٩، ٦/٣٩٧، ١٠/٤٨٢،٤٧٧.

وقد شبّهت الواو بالياء في هذا المعنى فسكّنت في موضع النّصب، قال:

وأن يَعْرَيْنَ إن كَسِيَ الجواري فتنبوْ العَـــينُ عن كَرَمٍ عجافِ[1]

وقال الأخطل:

إذا شئتَ أن تلهُوْ ببعض حديثها رَفَعْـــنَ وأنْزَلْنَ القَطِـــينَ المُوَلَّدا[2]

واستعمله أبوالطّيّب فقال:

إذا شاء أن يلهو بلحيةِ أحمق[3]

إلاّ أنّ الموضع للياء؛ لقربها من الألف [والواو داخلةٌ على الياء في هذا؛ ولهذا كان السّكون في موضع النّصب في الياء أكثر منه في الواو][4]، كما شـــبّهت اليـــاء بالألف حين سكنت في موضع النّصب، مع أنّ الفتحة / فيها غير ممتنعةٌ في الجـــواز [١٠٢أ] والاستعمال. كذلك شبّهت الألف بالياء في أن ثبتت في موضـــع الجـــزم، أنشـــد أبوزيد:

إذا العجـــوز غضبت فطلِّقِ ولا تَرَضَّاهـــا ولاتملَّـــــق[5]

وكأنّه قدّر الحركة في موضع الرّفع والنّصب، فحذفها للجزم. وهذا بعيـــدٌ؛ لأنّ الألف لايمكن حركتها أبداً، ولكن شبّهها بالياء في قولهم[6]:

---

(١) ينسب لعيسى بن فاتك الخارجي، ولغيره. انظر الوحشـــيّات ٩٠، الكامـــل ١٠٨٢، الخصـــائص ٣٤٢/٢، الممتع ٥٣٦.

(٢) انظر الدّيوان ٣٠٣، المحتسب ١٢٦/١، الخصائص ٣٤٢/٢، الممتع ٥٣٦، خزانة الأدب ٣٤٨/٨.

(٣) عجزه:

أراه غباري ثمّ قال له الحـــقِ

انظر الديوان ٣٤٧.

(٤) تكملة من المنصف ١١٥/٢.

(٥) والبيتان ينسبان لرؤبة. وقد سبق تخريجهما ٥٤٥.

(٦) في الأصل: قولك. والمثبت من المنصف ١١٥/٢.

ألم يأتيك . . . . . .[1]

وقد جاء هذا أيضاً في الواو قال:

... لم تهجو و لم تدعِ[2]

قدّره في الرّفع: تهجُوُ[3]، فأسكن الواو في الجزم، كما اسكن الياء في « ألم يأتيك » للجزم، وهذا في الياء أسهلُ منه في الواو؛ لأنّ الواو، وفيها[4] الضّمة، أثقل من الياء، وفيها الضمّة[5].

وحمل بعض النّحاة[6] قراءة حمزة: ﴿لاتخفْ دركاً ولاتخشى﴾[7] على مثل: « ولاترضّاها »، قال: ألاترى أنّ ﴿تَخْشى﴾ معطوفٌ على ﴿لاتخف﴾ وهو مجزوم، وكذلك « ترضّاها » موضعه جزمٌ بـ« لا »؛ ألاترى أنّه عطفَ عليه « ولاتملّق ».

وقال غيره[8]: ليس في هذا حجّة، أمّا الآية فيحتمل ﴿ولاتَخْشى﴾ أن يكون

---

(١) البيت بتمامه:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زيادي

وهو لقيس بن زهير العبسي. وقد سبق تخريجه ٢٢٠. وانظر رواياته ٥٤٥.

(٢) البيت بتمامه:

هجوت زَبَّان ثمّ جئتَ معتذراً ... من هجوِ زَبَّان لم تهجو و لم تدعِ

وهو لأبي عمرو بن العلاء، يخاطب الفرزدق. وزبان اسم أبي عمرو في أكثر الأقوال. انظر المسائل العضديّات ٤٣، كتاب الشعر ٢٠٤، سر صناعة الإعراب ٦٣٠، الإنصاف ٢٤، اللباب ١٠٩/٢، معجم الأدباء ٣٤٦/٣، شرح المفصّل لابن يعيش ١٠٤/١٠، الممتع ٥٣٧، الضرائر لابن عصفور ٤٥، خزانة الأدب ٣٥٩/٨.

(٣) في المنصف ١١٥/٢: « قدره أن يكون في الرّفع: هو يهجو ».

(٤) في الأصل: فيها، بلاواو.

(٥) انتهى النّقل من المنصف.

(٦) في حواشي إحدى نسخ الممتع ٥٣٧: « هو ابن بابشاذ ».

(٧) طه: ٧٧. انظر الإقناع ٧٠٠/٢، الدّر المصون ٨٢/٨.

(٨) القول الآتي مع تأويل الآية في الممتع ٥٣٨، شرح الكتاب للصفار ٣٥٨، خزانة الأدب ٣٦١/٨،

=

خبراً مقطوعاً[1]، كأنّه قال: وأنت[2] لاتخشى امتثالاً لنهينا لكَ. وأمّا « ولاترضّاها » فيحتمل أن يكون جملة خبريّة في موضع الحال، كأنّه قال: فطلّق وأنت لاترضّاها. وقوله: « ولاتملّق » هو معطوفٌ على جملة الأمر التي هي: فطلّق وأنت لاترضّاها.

قوله: « وأمّا قولهم: غزوتُ ورميتُ، وغزوْنَ ورمينَ »[3].

إن أسند الفعل إلى ضمير غائبات، رددت الألف إلى أصلها و لم تعتلّ إلاّ في مثل « يوجل »، وإن أسند إلى ضمير متكلّم أو مخاطب رددت الألف إلى أصلها؛ لأنّ ماقبل ضمير المتكلّم أو المخاطب أبداً ساكنٌ أيضاً.

قوله: « واعلم أنّ الواو إذا كان قبلها حرفٌ مضمومٌ في الاسم، وكانت حرف الإعراب، قلبت ياء، وكُسر المضموم، كما كُسرت الباء في « مَبِيع) »[4].

قلت: هذا الموضع من كلام الإمام يقتضي أنّهم بدؤوا بقلب الواو ياء؛ لوقوعها على هذه الصورة، ثمّ غيّرت الضمّة إلى كسرة، فصار « أَدْليا »، فاعتلّ اعتلال « قاضٍ وغازٍ ». وإليه ذهب الفارسي رحمه الله- في تذكرته[5]، وتابعه تلميذه ابن جنّي، وقال[6]: أبدل من الضمّة كسرةٌ لتصحّ [الياء. قاله في شرح تصريف][7] المازني.

---

٣٦٢ نقلا عن الصّفّار.

(١) في الأصل: معطوفا. والتصويب من المصادر نفسها.

(٢) في الأصل: رايت. انظر خزانة الأدب ٣٦٢/٨.

(٣) الكتاب ٣٨١/٢.

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ وفيه: « حرف إعراب ». وسيبويه يتحدّث عن أدلٍ، جمع دلو.

(٥) وانظر كتاب الشعر ١١٥.

(٦) المنصف ١١٨/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

ولسيبويه في أخر باب من كتابه غيرُ هذا، قال: « ومثل[١] مجيئهم بالتاء[٢] قولهم: يِيجل، كسروا ليقلبوا الواو ياءً، وقولهم: أدلٍ، لأنّهم لو لم يكسروا، لم يصر ياءً »[٣].

فقد نصّ هنا على أنّ صيرورة الواو ياء، إنّما كان من أجل الكسرة، فالكسرةُ إذاً سابقةٌ. وبهذا علّل الفارسي في أوّل إيضاحه[٤].

قال أبوالحسن بن خروف: والأوّل أولى؛ لأنّ الثّقل إنّما وقع بالواو، فلزمها التّغيير، ثمّ غيّرت الضمّة للياء بعدها[٥].

ويقال لابن خروف: نَعَمْ الثّقلُ إنّما وقع بالواو، ولكن نقول[٦]: غيّرت ياء لسبب الثّقل، ولسبب[٧] آخر، وهو قلب الضمّة كسرة، تدرّجاً لقلب الواو ياء. ويعضده من قول سيبويه قوله[٨]: « لأنّهم لو لم يكسروا لم تصر ياءً ». وهذا نصٌّ في ذلك.

وقال بعض النّحاة[٩]: الذي يتحصّل من مذهب سيبويه في « أدلٍ »، أنّهم بدؤوا بقلب الواو ياءً، ثمّ أعلّت الياءُ الضمّةَ فقلبتها كسرة؛ وذلك لأنّه علل المسألة بأنّ الواو قلبت ياءً إذا أضيفت إلى ياء المتكلّم في « أدلي »، وقال: « فلاتجد بدّا من

---

(١) في الأصل: وسيل.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) انظر الإيضاح ٦٤/١.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.

(٦) في الأصل: نقل.

(٧) في الأصل: اولسبب.

(٨) في الأصل: قولهم.

(٩) لم أقف عليه.

أن تقلبها »(١) يعني: لاجتماع الضمّة والواو والكسرة. ثمّ قال الإمام: « فلمّا كثـرت هذه الأشاء عليها، وكانت الياء / قد تغلبُ عليها لوثبتت، أبدلوها مكانها؛ لأنّها [١٠٢ب] والكسرة أخفّ عليهم من الواو والضمّة(٢)، وهي أغلب على الواو من الواو عليها ».

قال: فلابدّ مع هذه العلّة من ابتداء بقلب الواو ياء، وسائر محتملات كلامه محمولٌ على هذا، نصرفه إلى هذه العلّة المنصوصة.

قوله: « وقالوا: قَلَنْسُوَة فأثبتوا، ثمّ قالوا: قَلَنْسٍ »(٣).

قال أبوعثمان(٤): أنشدني الأصمعي، قال: أنشدني عيسى بن عمر:

لامَهْلَ حتّى تَلحقِي بعنْسِ ... أهلِ الرِّياط البيضِ والقَلَنْسِي(٥)

وقال آخر:

حتّى تَفُضِّي عَرِقِيَ الدّلِيِّ(٦)

قال ابن جنّي -رحمه الله-: وقولهم في جمع « قَلَنْسُوة، وعَرْقُوَة »: قَلَنْسٍ وعَرْقٍ، قليل النّظير؛ لأنّ هذا الجمع الذي يجيء بحذف الهاء من الواحد، إنّما بابه

---

(١) الكتاب ٢/٣٨١.

(٢) في الكتاب ٢/٣٨١: « لأنها أخفّ عليهم والكسرةَ من الواو والضمّة ».

(٣) الكتاب ٢/٣٨١. وفي الأصل: ثمّ قال.

(٤) انظر قول أبي عثمان وقول ابن جني الآتي في المنصف ٢/١٢٠-١٢١بتصرف.

(٥) ينسب لأبي الشعشاع العبسي. وانظر الكتاب ٢/٦٠، كتاب الألفاظ لابن السكيت ٤٩٥، المقتضب ١/٣٢٤، تصحيح الفصيح لابن درستويه ٤٥٨، الخصائص ١/٢٣٥، شرح التصريف للثمانيني ٢٦٨، ٢٨١، تهذيب الألفاظ ٦٦٧، إيضاح شواهد الإيضاح ٥١، ٨٩١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٧، شرح الملوكي ٤٧٠، اللسان (عنس، قلس، ريط). وعنس: قبيلة. ويروى: « بعبس ». والرياط: ثياب كلها نسج واحد وقطعة واحدة، أو كل ثوب لين رقيق. والقلنسي: جمع قلنسوة لباس للرأس. انظر القاموس (قلس، ريط).

(٦) وانظر الكتاب ٢/٥٦، المقتضب ١/٣٢٤، الخصائص ١/٢٣٥، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢٤٨، اللسان (عرق). والعرقوة: الخشبة التي على فم الدلو.

لِمَا كان خلقه الباري تعالى، لالما تولّى صنعته المخلوق، نحو « تَمْرة وتمـر، ونَخْلة ونَخْل، وشَعيرة وشعير »، وقد قالوا: سَفين، في جمع « سفينة »، وهي من صنعة المخلوقين، قال طرفة:

عَدَوليَّةٌ أو من سَفِين ابن يامنٍ يجورُ بها الملاّح طوراً ويهتدي[١]

وقد قالوا في جمع « قَلَنْسُوَة »: قَلَوْنَسٌ، فقدّموا الواو. وقرأت على أبي علـيّ في كتاب القلب عن يعقوب:

يَمْضِينَ تحتَ البيضِ والقَلَوْنَس[٢]

بفتح النّون.

فإن قال قائل: فهلاّ ضمّوا النّون؛ لأنّها واقعةٌ موقع السّين في « قَلَنْسُوَة »، أو كسروها؛ لأنّها واقعةٌ موقع السّين في « قَلَنْس » أيضا؟

قيل: هذا لايكون؛ لأنّها لّما قُدّمت الواوُ أشبهت واو « فَدَوْكَس، وسَرَوْمَط »، ففتحت النّون لوقوعها موقع الكاف من « فَدَوْكَس »، والميم من « سَرَوْمَط »، وقد فعلوا نظير هذا؛ ألاتراهم لّما قلبوا الواو من « وَجْهٍ » فجعلوها بعد الجيم في « جَاهٍ »، لم يقرّوها على السكون، بل حرّكوها حتّى انقلبت ألفا؟ فهذا هنا كذلك ثَمَّةَ، وهذا نظير ماقلت لك في « أَيْنُقٍ »: إنّ الياء هي عينُ الفعل قدّمت، فلمّا قدّمت اجترُئ عليها، فقلبت ياءً[٣].

قوله: وكذلك « ثُدِيٌّ »[٤].

---

(١) في الأصل: عذولية... تهتدي. ويجور بها، تقرأ: يحوها. انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٣٧، المخصص ٢٠٨/١٥، سفر السعادة ٣٦٩/١.

(٢) لم أقف على الشاهد في غير المصدر المنقول منه (المنصف).

(٣) انتهى النّقل من المنصف.

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ وفيه: « وذلك قولك: ثدي ».

قال الأعلم[1]: إنّما ذكر « ثُدِيّ » في هذا الباب، وليس منه؛ لأنّه « فُعُول »، وتقديرها « ثُدُوي »، وقلبُ الواو ياء يلزم لاجتماعهما وسكون الأوّل منهما؛ ولأنّه جمعٌ[2]، ويجوز أن يكون إنّما ذكره لأنّ العرب قد جعلت ذوات الياء في هذا الباب كذوات الواو على لفظها، حتّى سوَّت بينهما فيما كان شاذّاً، فقالوا: إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، [وهو جمع « نَحْو »، من ذوات الواو][3]، وقالوا: فُتُوٌّ، وهو جمع « فتىً »، و« فتيان » من ذوات الياء.

وقوله: « تركتها ياء على حالها »[4].

يعني: لأنّ السكون عارضٌ، وأنت تقوّي الحركة الموجبة للقلب، ولو لم ترد الحركة لكان الكلام محالا؛ لأنّه ليس في الكلام فِعلٌ ماضٍ أصل بنائه « فَعْلَ » ساكن العين.

وقوله: « لقالوا: لَقَضْيَ »[5].

يعني: أنّك لورددت الواو لزوال الكسرة، فقلت: غُزْوَ، وشَقْوَ، [فهو][6] في حكم المنطوق به.

ومايغيّر في الكلام ولايعتدّ به -أعني: لتغييره- كثيرٌ، من ذلك « الأحمر فيمن؟ » بعضهم يقول في الابتداء: ألَحْمر، يثبت همزة الوصل مع تحريك اللام؛ لمّا لم يعتدّ بالحركة، فاللام في نيّة السّكون. وبعضهم يقول: لَحْمر، فيحذف الهمزة؛

(١) النّكت ١٢١١. وانظر شرح السيرافي ٢٦٢/٦ (خ).

(٢) في شرح السيرافي ٢٦٢/٦ (خ): « لا لأنه جمع ».

(٣) تكملة من النّكت ١٢١١.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢ وأوّل النّص: « وسألته عن غُزِيَ وشَقِيَ إذا خففت في لغة من قال عُصْرَ وعَلْمَ، فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياء على حالها...».

(٥) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

لمّا اعتدّ بالحركة.

ومن قرأ: ﴿عادا لُّوْلى﴾(1) فأدغم اللام، وراعى السّكون.

ونظيره قولهم في تخفيف « نُؤْيٍ »: نُويٌّ، فإقرارهم الواو -وإن كانت ساكنة قبل الياء- إنّما هو(2) لما فيها من نيّة الهمزة.

فكذلك تُقرُّ الياء / في « شَقْيَ »؛ لما في القاف من نيّة الحركة، قال الشّاعر: [١٠٣أ]

تَهْزَأُ منّي أُخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ　　　قالت أراهُ دانفاً قد دُنْيَ لهْ(3)

يريد: دُنِيَ، وهو من « دنوت »، فأسكن النّون، وأقرّ الياء بحالها.

قوله: « وتقول في (فُعْل) من (جئت): جِيءٌ »(4).

إنّما كان هذا لأنّ مذهبه(5) أن يقول في « فُعْلٍ » من « البيع »: بِيعٌ، فكسرت الجيم لتسلم الياء. وهو لايفصل [بين الواحد والجمع في هذا الموضع.

وقياس قول أبي الحسن أن يقلب الياء، فيقول في « فُعْلٍ »: جُوءٌ(6)، فإذا

---

(1) النجم: ٥٠. والإدغام قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب كما في الإقناع ٧٧٥، إتحاف فضلاء البشر ٥٢٣.

(2) في الأصل: هي.

(3) البيتان من أرجوزة لصخر بن عمير التميمي. انظر الأصمعيّات ٢٣٤، الأمالي ٢/٢٥٨، المنصف ٢/١٢٥، إيضاح شواهد الإيضاح ٧١٣، اللسان (طسل).

(4) الكتاب ٢/٣٨٢. وفي الأصل: من حيث.

(5) أي: سيبويه، وهو مذهب والخليل أيضا. انظر شرح السيرافي ٦/٢٦٩ (خ). والكلام الآتي في هذه المسألة منقولٌ من المنصف ٢/١٢٦، ١٢٧ بتصرف.

(6) كما يقول في فُعل من البيع: بُوع، يفعل ذلك في الواحد ولا يفعله في الجمع والصفة، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء إذا كانت فاء واوا لضمة ماقبلها نحو: مُوسر. انظر المقتضب ١/٢٢٩، الممتع ٤٦٩، شرح الشافية للرضي ٣/١٣٦، ارتشاف الضرب ٢٨٠ (رجب).

خفّفت][1] الهمزة قلت: جُيٌّ، على القولين معاً[2].

أمّا الخليل -رحمه الله- فإنّه ردّ ضمّة الجيم لمّا[3] تحرّكت الياء بحركة الهمزة المنقولة عليها[4] للتخفيف، فأُمن انقلاب الياء لتحرّكها، [وأنّها عين][5].

وأمّا أبوالحسن فإنّه ردّ الياء إلى أصلها، وترك الواو؛ لأنّه إنّما كان يقلبها واواً؛ لسكونها وانضمام ماقبلها، فلمّا تحرّكت بحركة الهمزة الملقاة عليها، رجعت ياءً؛ لقوتها بالحركة، كما تقول في تحقير « مُوْسِر »: مُيَيْسِرٌ، فتردَّ الياء لتحرّكها، وبقيت الجيم مضمومةً، كما كانت[6].

قوله: « وتقول في (فُعْلُلٍ) من (جئت): جُوءٍ »[7].

الأصل: جُيْءٍ، فقلبت الياء واواً؛ لانضمام ماقبلها، وسكونها، وبُعدها من الطرف، كماقلت في « عُوْطَطٍ »، وكذلك [حُوْلَلٍ][8]، وقد تقدّم القول فيه؛ فإذا خفّفنا الهمزة ألقينا حركتها على الواو فتحرّكت، فرجعت إلى الياء.

---

(١) تكملة من المنصف ١٢٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٢/٢، شرح السيرافي ٢٦٩/٦ (خ)، ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٣) في الأصل: كما.

(٤) في الأصل: عنها.

(٥) تكملة من المنصف ١٢٧/٢.

(٦) انتهى النّقل من المنصف.

(٧) الكتاب ٣٨٢/٢ وبعده فيه: « فإن خففت قلت: جُي ».

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. وقد سبق الكلام على هاتين الكلمتين، وأنّ الأصل فيهما الياء ٦١٨، ٦٥٠، ٦٥١.

هذا باب مايخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

قوله: ومن ذلك « أُخوَّة وأُبُوَّة » لايغيّران، ولاتحولهما فيمن قال: مَسْنِيٌّ، وعُتِيٌّ[١].

إنّما[٢] لم يَقلبْ هذا مَن يقول: مَسْنِيٌّ؛ [لأنّه][٣] لمّا كان حكم « مَسْنِيٍّ » ألاّيُقلب مع أنّه لاهاء[٤] فيه لأنّه واحد، فهو[٥] إذا جاءت فيه الهاء لايجوز فيه غير التّصحيح[٦]؛ لأنّ الإعراب يجري عليها.

فإن قلت: فقد قالوا: أرضٌ مَسْنِيَّة، وعِيشةٌ مرضيَّة، فقلبوا الواو ياءً مع أنّ مابعدها هاء، فهلاّ قيل على هذا في « أبوّة وأخوّة »: أبيّة وأخيّة، كما قالوا في « مسنوّة ومرضوّة »: مسنيّة ومرضيّة؟

قيل: إنّ الهاء في « مسنيّة ومرضيّة » إنّما دخلت على « مَسْنِيٍّ ومَرْضِيٍّ » للتأنيث بعد أن لزم المذكّر القلبُ، فبقي على حالته بعد دخول الهاء، و« أُبُوَّة وأُخُوَّة » لم تحلقهما[٧] بعد أن كان يقال في المذكر: أُبِيٌّ وأُخِيٌّ، فيلزم أن يقال: أبيّةٌ وأُخيَّةٌ، بل « أُبوَّة وأُخوَّة » مصدران [أصلان] جاءا[٨] على « فُعُولة » بمنزلة

---

(١) في الأصل: عتوي. انظر الكتاب ٢/٣٨٣ وفيه: « وذلك قولهم: أبوة...»

(٢) في الأصل: اذا. انظر المنصف ٢/١٢٧ فالكلام فيه باختلاف يسير.

(٣) تكملة من المنصف ٢/١٢٧.

(٤) في الأصل: لابقاء.

(٥) في الأصل: وهو.

(٦) في الأصل: الصحيح.

(٧) في الأصل: تلحقها.

(٨) في الأصل: جاء. ومابين معقوفين تكملة من المنصف ٢/١٢٧.

« الحكومة والخصومة »، فالهاء لازمةٌ لهما في أوّل الأمر في بنائهما على هذه الصيغة، والهاء في « مفعولة » داخلة على « مفعول »[1].

وقد قدّمنا فيما سلف من هذا التّقييد أنّ « الأبوَّة والأُخوَّة » يكونان جمعاً بمنزلة « العمومة والخؤولة ».

قوله: « عن قولهم: صَلاء ة وعباء ة »[2].

يعني: أنّها همزت وإن كانت الهاء حرف إعراب. و لم تجرِ مجرى « النّهاية والإداوة »؛ لأنّ الهاء لحقت بعد أن وجب الهمز؛ لأنّ الإعراب جرى على الياء التي الهمزةُ بدلٌ منها، فجرت الهاء في ذلك مجراها في « مَسْنيَّة ومَرْضِيَّة »، في أن لحقت ما قُلب قبلها، فبقي مابعدها على حاله قبل أن تلحقه، فبنى الخليل الواحد على الجمع في قوله: إنّ « عَظَاء ة » جاءت على « العظاء ».

ويدلّ على أنّ « العظاء » جمع « عظاية » قولُه:

سِوَى عَضْرَفُوطٍ حَطَّ بي فأقَمْتُهُ يُبادِرُ سِرْباً من عَظَاءٍ قَوَارِبِ[3]

ولكنّه وإن بنى / الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التّأنيث، وهذا [١٠٣ب]
الجمع لا هاء فيه، فإنّما بنى المؤنّث على المذكّر، فلـ« عظاء » جهتان: جهةٌ هو كونه[4] جمعاً، وجهةٌ أخرى هو كونه مذكّرا، فإنّما بنى عليه المؤنّث من حيث كان مذكّراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب مايقوله الأصوليّون

---

(١) انتهى النّقل من المنصف.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ ونصه: « وسألته عن قولهم: صلاء ة وعباء ة وعظاء ة. فقال: إنّما جاؤوا بالواحد على قولهم: صلاءٌ...».

(٣) انظر الحيوان ٢٣٩/٦، المنصف ١٢٩/٢، ١٢/٣. والعضرفوط: ذكر العظاء، وهو دويبة بيضاء ناعمة، أكبر من الوزغة قليلا. اللسان (عضرف، عظي).

(٤) في الأصل: كونها.

في مسألة الصلاة في الدّار المغصوبة[١].

وقال: « خُصْيان »[٢].

يعني: أنّ « خُصْيان » لوجاء على « خصية » لقيل: خصيتان، ولكنّه بُنِيَ على التّثنية[٣] في أوّل أحواله، وإن كانت فرعا، كما بنيت « العباية »[٤] على التّأنيث في أوّل أحوالها، وإن كانت فرعا.

وقال أبوالعبّاس[٥]: يقال: خُصية، وخُصْيٌ، فمن قال: خُصية، قال: خُصْيتان، ومن قال: خُصْيٌ، قال: خُصْيان[٦]. ومثله « أَلْيَةٌ وأَلْيٌ »، فمن قال: أَلْيَة، قال: أَلْيَتان، ومن قال: أَلْيٌ، قال: أَلْيان، قال:

ترتجُّ ألياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ[٧]

وقال:

(١) يعني: أن الأمر والنهي قد تواردا على متلازمين، فالصلاة مأمور بها، والدار المغصوبة منهي عن الصلاة فيها. انظر شرح مختصر الروضة ١/٣٦١-٣٦٤، الموافقات ١/١٩٥، ١٩٦، ٣/١٦٢، شرح الكوكب المنير ١/٣٩١.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٣) في الأصل: التشبيه. انظر المنصف ٢/١٣١.

(٤) في الأصل: العناية.

(٥) انظر المقتضب ٣/٤١، المنصف ٢/١٣١.

(٦) وفي إصلاح المنطق ١٦٨: « وقال أبو عمرو الشيباني: الخُصيتان: البيضتان، والخُصيان: الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ». وانظر تصحيح الفصيح ٤٦٢.

(٧) البيت ومعه بيتان آخران ستأتي جميعها بعد قليل. وهي في النّوادر ٣٩٣، أدب الكاتب ٣١٧، كتاب الدلائل للقاسم بن ثابت ٧٨٧، المقتضب ٣/٤١، التكملة ٣٤٩، المقصور والممدود للقالي ٢٩، المنصف ٢/١٣١، المخصص ١٦/٩٨، الاقتضاب ٣/٢٥٤، أمالي ابن الشجري ١/٢٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٣، ١٤٥، المقرب ٣٩٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٠، اللسان (ألا، خصى)، خزانة الأدب ٧/٥٢٥، ٥٢٨. والوطب: سقاء اللبن، وهو جلد الجذع فما فوق. القاموس (وطب).

يابأبي خُصياك من خُصْيٍ وزُبّ[1]

فثنّى « الخُصْي » على « خُصيين »[2].

قال أبوزيد: هما « خُصيان » إذا جمعتا[3]، فإذا انفردت الواحدة قيل: هذه خُصية. حكاه عنه القاسم بن ثابت في الدّلائل، وأنشد:

فإنّما عطيّةُ بنُ كَعْبِ ظَعينةٌ واقفةٌ في رَكْبِ

ترتجُّ ألياهُ ارتجاجَ الوَطبِ[4]

وذكر القاسم هنا حكايةً استحسنتها فنقلتها، قال[5]: أتى فتى من أهل الكوفة حمّاداً الرّاوية[6]، فعرض عليه شعراً، فقال له: ليس هذا شعرَك، وإنّما اجتلبته! قال: لاوالله إنّه لشعري! قال: فإن كان شعرك فاهْجُني! وكان حمّادٌ[7] ضخمَ البطن، فتنحى الفتى ناحيةً ثمّ رجع، فقال: قد قلت، فقال: هاتِ، فأنشأ يقول:

سيعلم حمّادٌ إذا ماهجوتُه أكنتُ اجتلبتُ الشّعرَ أم أنا شاعرُ

---

(١) لآدم مولى بلعنبر. انظر البيان والتبيين ١/١٨٢، تصحيح الفصيح ٤٦٣، المنصف ٢/١٣٢، اللسان (بأبأ، أبا، خصى)، خزانة الأدب ٧/٥٢٩.

(٢) في الأصل: الخصي خصيان. انظر المنصف ٢/١٣٢.

(٣) في الأصل: جمعا. والمثبت من كتاب الدلائل ٧٨٦، وهو مصدر المؤلف كما سيأتي.

(٤) انظر كتاب الدلائل ٧٨٦. والقاسم بن ثابت هو أبو محمّد القاسم بن ثابت بن حزم العوفيّ السرقسطيّ [٢٥٥، ٣٠٢هـ] سمع من النّسائي بمصر، ومن ابن الجارود بمكة، ومن غيرهما. وله كتاب الدّلائل في شرح الحديث، بلغ فيه الغاية من الإتقان. انظر تاريخ العلماء الرّواة للعلم بالأندلس ١/٤٠٢، ٤٠٣، جذوة المقتبس ٣١٢، بغية الوعاة ٢/٢٥٢، نفح الطيب ٢/٢٥٩، ٢٦٠، هديّة العارفين ٨٢٦.

(٥) انظر كتاب الدلائل ٧٨٨.

(٦) أبو القاسم حماد بن سابور بن المبارك بن عبيد الديلمي الكوفي، مولى بني بكر بن وائل، وقيل: مولى زيد الخيل الطائي، رضي الله عنه [٩٥، ١٥٥هـ] راوية للأخبار والأشعار والأنساب، وجامع المعلقات السبع. انظر المعارف ٥٤١، الفهرست ١٠٤، وفيّات الأعيان ٢/٢٠٦، ٢١٠.

(٧) في الأصل: حمادا.

ألم ترَ حمّاداً تقدّم بطنُه فجاوزَ منه ماتُجِنُّ المآزِرُ
فليس براءٍ خُصْيتيه وإن جثا لرُكبتِه مادام للزَّيتِ عاصِرُ[1]

فقال له حمّاد: أشهدُ إنّه لشعرُك.

وقال يعقوب: يقال في الواحدة: خُصْيَةٌ وخِصية[2].

وقال أبوعُبيدة: خُصية، ولم أسمع خِصية، وسمعت: خُصْياه، ولم يقولوا: خُصْيٌ للواحد[3].

والثنايان[4]: حبلان أحدهما مشدودٌ مع الآخر، أوحبلٌ واحدٌ يعطف في اليد حتّى يصير كحبلين، يقال: عقلته بثنايين[5]. وحكى الخليل: ثِناء[6].

والمِذْرَوان: طرفا الأَلية. وقال أبوعبيد في الغريب المصنّف في أوّله عن أبي عُبيدة: « المِذْرَى: طرفُ الألية، والرَّانِفَةُ: ناحيتها »[7].

قوله: « وإذا كان قبل الواو والياء حرفٌ مفتوح »[8] الفصل لآخره.

يعني: أنّ الهاء إذا كانت على هذه الصّفة لم يُمنع انقلاب الياء والواو، إذا كان ماقبلهما مفتوحاً، ولم يُراعَ[9] للهاء حكمٌ، فـ« عَلاةٌ ومناةٌ » بمنزلة « عصا ورحى »؛ وإنّما ذلك لأنّها ليست تكون في الاتّصال بما قبلها إلاّ دون اتّصال اللام

(١) في الأصل: لركبتيه. والحكاية مع الأبيات بالإضافة لمصدر المؤلف في الأغاني ٣/٣٤٨.

(٢) انظر إصلاح المنطق ١١٦، وفي ١٦٧، ١٦٨: « وتقول: ما أعظم خصيته وخصيتيه، ولا تكسر الخاء . . . الواحد خُصْيٌ وخُصية ». وانظر اللسان (خصى).

(٣) انتهى نقل المؤلف من كتاب الدلائل. وانظر إصلاح المنطق ١١٦.

(٤) في الأصل: والثان.

(٥) في الأصل: علقته بثناءين. انظر الممتع ٣٢٧.

(٦) هذا مما جاء في كتاب العين. انظر تهذيب اللغة ١٥/١٣٤.

(٧) الغريب المصنّف ١/٣٥.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٣.

(٩) في الأصل: تراع. وما أثبته أنسب لما بعده.

بالعين، من حيث هي زائدة، وفي نيّة الانفصال وإن جرى عليها الإعراب[١].

وإذا كانوا قد قلبوا العين في « باب وناب »؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، مع أنّها أقوى في اتّصالها مع اللام من اتّصال اللام بالهاء، فأن تُقلب لام « علاة[٢] ومَنَاة »؛ لأنّها أضعف من العين؛ فإنّه ليس بعدها شيء من الأصل، [أولى][٣] وأجدر.

وقوله: « وليس هذا بمنزلة (قَمَحْدُوَة) »[٤].

يعني[٥]: ليس مثله في عدم القلب لواو « قَمَحْدُوَة »؛ لأنّ قبل الواو فيها ضمّة، والواو إذا كانت قبلها ضمّة لم يمتنع / أن تُفتح، وإن وقعت طرفاً؛ ألا تراها مفتوحةً في « لن يغزُوَ »، وإذا فتحت في « لن يغزُوَ »، ولاهاء[٦] بعدها، وصحّت، فأن[٧] يكون تصحيحها في « قَمَحْدُوَة » لوقوع الهاء بعدها، أجدر. [١٠٤أ]

وقوله: « و لم يدخلها تَغَيُّرٌ في موضع من المواضع »[٨].

يعني: لابدّ من قلبهما[٩] ألفاً متى تحرّكتا، وقبلهما فتحةٌ، و لم يدخلهما[١٠] تغيّرٌ عن هذا الحكم في موضع من المواضع. هذا مراده؛ ألا ترى أنّ التّغيّر قد

---

(١) يقرأ في الأصل: لايراب. وهو غير منقوط.

(٢) في الأصل: علاء ة.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر المنصف ١٣٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٥) انظر المنصف ١٣٥/٢.

(٦) في الأصل: ولاها.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: « ثمّ لم ». وقبل هذا النّص: « وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحةٌ قلبت ألفا ».

(٩) في الأصل: قلبها. وكذا في الموضع التّالي.

(١٠) في الأصل: يدخلها.

لحقهما لقلبهما ألفين[1]؟ فكيف تناقض بقوله: « ولم يدخلها تغيّر »؟!

قوله: كما قالوا: رمَيَا وغَزَوَا[2].

لأنّهم لو قلبوا أيضاً الواو والياء ألفين، وبعدهما ألف التّثنية، لوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، وأن يقال: رَمَى وغَزَا، بلفظ الواحد، فكرهوا التباس الواحد بالتّثنية[3].

وكلامه في « مَحْنِيَةٍ » معناه[4]: أنّ الواو قد انقلبت وهي عين لانكسار ماقبلها؛ لأنّ الهاء بعدها لاتكون في قوّة الرّاء من « ثِيَرة »[5]، والضّاد في « الحياض »، وقد قلبت في الأقوى، وهو العين، فوجب قلبها في الأضعف، وهو اللام، لامحالة. والله الموفّق.

---

(١) في الأصل: العين.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ وفيه: « كما حرّكوا... »

(٣) في الأصل: لالتثنيته. انظر المنصف ١٣٦/٢.

(٤) انظر المنصف ١٣٦/٢، ١٣٧.

(٥) في الأصل: يثره.

هذا باب تُقلب[1] فيه الياء واواً ليفصل بين الصّفة والاسم

« وذلك (فَعْلَى) إذا كانت اسما »[2].

يريد -رحمه الله-[3]: أنّ الياء تقلب واواً إذا كانت لاماً، ولم يذكر هذا الوصف؛ لأنّه اكتفى بالتّمثيل. وإنّما كان ذلك لأنّ الياء أخفّ من الواو، وقد قلبت الواو في أكثر المواضع، حتّى أبرّت[4] عليها، فأرادوا أن يعوّضوا الواو من دخول الياء عليها، فقلبوا الياء واواً. وإنّما خصّوا به اللام دون العين والفاء؛ لأنّها أقلّ للتّغيير لتأخّرها وضعفها.

فإن قيل: فهلاّ كان هذا القلب في الصّفة دون الاسم؟

قيل: لأنّ الواو أثقل من الياء، فلمّا اعتزموا[5] على قلب الأخفّ إلى الأثقل لضربٍ من التّوسع في اللغة، جعلوا ذلك في الأخفّ؛ لأنّه أعدلُ من أن يُجعلَ الأثقلُ في الأثقل؛ والأخفّ هو الاسم، والأثقل هو الصّفة؛ لمقاربتها الفعل.

وقيل: إنّما جاءت الصّفةُ على الأصل نحو « خَزْيَا »، كما قالوا في جمع « صَعْبَة »: صَعْبات، ولم يحرّكوا كما حرّكوا « جَفَنات » لأنّ الصّفة تشبه الفعل، والفعل لاينكسِر، فلم تحرّك العين من « صعْبات »، فلذلك جرت « خَزْيا »[6] على

---

(١) في الكتاب ٣٨٤/٢: « ماتقلب ».

(٢) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) الشرح الآتي في المنصف ١٥٧/٢ باختلاف يسير.

(٤) في الأصل: حتى لوثرت.

(٥) في الأصل: اعترضوا.

(٦) في الأصل: جريا.

الأصل؛ لأنّها صفة؛ كذا قال أبوعليّ الفارسي[1] رحمه الله.

و« الشّرْوَى »[2] من « شَرَيت »؛ لأنّ شري الشيء: مايعادله، و« الشّـــراء »: الثّمن فيه، بمنزلة المثمون.

و« التّقوَى »[3] من « وقيت ».

و« الفَتْوَى »[4]؛ لقولهم فيها: أُفتي بالياء. ولاتحمل « الفُتيا » على « القُصيا »؛ لأنّا لانعلم لها أصلا في الواو، ومع هذا فإنّ « الفُتيا » تقويةٌ لنفس المستفتي، فهو من معنى « الفتى والفتاء »[5].

و« الرَّعْوَى »[6] من « رعيتُ ».

قوله: وذلك « شَهْوَى وعَدْوَى »[7].

ليريك أنّ لام « فَعْلَى » إذا كانت واواً لم تعتلّ وتُغيّر، بل تتـــرك في الصّـــفة على حالها كما تركت في « خَزْيا »[8] وإذا كانوا قد قلبوا الياء واواً في « شَـــرْوَى » لأنّها اسمٌ، فهم بأن يُقِرّوا الواو فيما هي فيه أصليّة-أعـــني: شـــهوَى ودعـــوى- أجدرُ، فكأنّ « روّى »[9] كان[10] أصلها « رَوْيا »، ثمّ قلبت اللام واواً، وأدغمـــت

---

(١) انتهى ما في المنصف من هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٥) انظر المنصف ٢/١٥٨.

(٦) في الكتاب ٢/٣٨٤: « الدعوى » بالدال. والكلمة في هذا الموضع ليست في طبعة هارون ٤/٣٨٩.

(٧) الكتاب ٢/٣٨٤ وفيه: « وذلك قولك: شهوى ودعوى، فشهوى صفة، ودعوى اســـم، وعـــدوى كدعوى ».

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(٩) انظر الكتاب ٢/٣٨٤.

(١٠) في الأصل: بان.

[١٠٤ب]

فيها العين / فصارت « روّى »[1].

قال أبوالفتح في سرّ الصّناعة[2]: فأمّا قوله[3]:

أسقَى الإلهُ دارَها فروَّى   نجم الثُّريَّا بعد نجمِ العَوَّى[4]

فـ« العوَّى »: أحد[5] منازل القمر، وهو اسم مقصور، والألف في آخره للتأنيث بمنزلة « سكرى »، وعينها ولامُها واوان في اللفظ كما ترى، إلاّ أنّ الواو الأخيرة التي هي لام الفعل بدلٌ من ياء، وأصلها « عَوْيا »، وهي « فَعْلَى »[6] من « عويت ».

قال لي أبوعليّ: إنّما قيل لها: العوَّى؛ لأنّها كواكب ملتوية، قال: وهو من « عويت يدَه »، إذا لويتُها[7].

فإن قيل: فإذا كان أصلها: عَوْيا، فقد اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، وهذه حال توجب قلب الواو ياءً، وليست[8] تقتضي قلب الياء واواً؛ ألا تراهم قالوا: طويت طيّاً، وشويت شيًّاً، وأصلهما « طوياً وشوياً »؟

فالجواب: أنّهم قلبوا ياء « عَوْيا » واواً؛ لأنّ « فَعْلَى » إذا كانت اسماً لا وصفاً، وكانت لامها ياء، قلبت ياؤها واواً[9]، وذلك نحو « التّقوى »، وأصلها

---

(١) انظر شرح المسألة في المنصف ٢/١٥٩ باختلاف يسير.

(٢) سر صناعة الإعراب ٨٧-٩٠ بتصرّف.

(٣) في الأصل: ماقوله.

(٤) البيتان في مجالس العلماء ١٩٤، المذكّر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري ٤٢٢.

(٥) في الأصل: اخر.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) وانظر المقصور والممدود للقالي ١٢٣، ١٢٤.

(٨) في الأصل: ليست. بلا واو.

(٩) في الأصل: يا.

« وقيا »؛ لأنّها « فَعْلَى » من « وَقَيت »، وكذلك « العَوَّى » « فَعْلَى » من « عويت »، وهي مع ذلك [اسم لاصفة][1] بمترلة « التّقوى والفَتْوَى »، فقلبت الياء التي هي لام الفعل واواً، وقبلها العين التي هي واوٌ، فالتقت واوان، الأولى ساكنة، فأدغمت في الأخيرة، فصارت « عوَّى » كما ترى. ولوكانت « فَعْلَى » صفة لما قلبت ياؤها واوا، ولبقيت بحالها نحو « الخَزْيا والصَّدْيا »، ولوكانت قبل هذه الياء واو[2] لقلبت الواو ياءً، كما يجب في الواو والياء إذا التقتا وسكن الأوّل[3] منهما، وذلك قولهم: امرأة طَيَّا وريَّا، ولوكانت « رَيَّا » اسما لوجب أن يقال فيه: روَّى، وحالها[4] كحال « العَوَّى ».

ثمّ إنّهم قد حكوا: العوَّاء بالمدّ، في هذا المترل[5]. والقول عندي في ذلك: أنّه زاد ألفا قبل ألف التّأنيث التي في « العوَّى »، فصار التّقدير: العَوّاا، بألفين ساكنتين[6] كما ترى، فقلبت الأخيرة التي هي علم التّأنيث همزة لّما تحرّكت لالتقاء الساكنين. والقول فيها كالقول في « حمراء وصحراء ».

فإن قيل: فهلاّ لّما نقلت[7] من « فَعْلَى » إلى « فَعْلاء »، وزال القصرُ عنها، عادت إلى القياس، فقلبت الواو ياء؛ لزوال وزن « فَعْلَى »، كما يقال: رجل أَلْوَى، وامرأةٌ لَيَّاء، فهلاّ قالوا على هذا: العَيَّاء؟

فالجواب: أنّهم لم يبنوا الكلمة على أنها ممدودة البنية، ولوأرادوا ذلك لقالوا:

---

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٨٨.

(٢) في الأصل: واوا.

(٣) في الأصل: التقت وسكن الاولى.

(٤) في الأصل: بحالها وحالها.

(٥) حكاها أبوزيد كما في اللسان (عوي). وانظر الممتع ٥٧١، القاموس المحيط (عوي).

(٦) في الأصل: ساكنين.

(٧) في الأصل: انقلبت.

العَيَّاء، ولكنّهم لمّا أرادوا القصْرَ، ثمّ إنّهم اضطرّوا إلى المدّ في بعض المواضع ضرورةً، فبقَّوا الكلمة بحالها الأولى التي هي قلب الياء - والتي هي لام- واواً، وكان تركهم القلب بحاله أدلَّ شيءٍ على أنّهم اضطرّوا إلى المدّ في بعض المواضع، فركبوه، وهم بالقصْر معنيّون، وله ناوون.

قال المؤلفُ- رحمه الله-: وزاد في شرح تصريف أبي عثمان: قال[1]: قد أخبرني ابن مِقْسَم عن ثعلب أنّ بعضهم: قال: عَوَى الكلبُ عوَّة[2]، وأصلها « عوية »، وكان قياسها « عَيَّة »، مثل « طَيَّة »، ولكنّه جاء شاذّاً في بابه، فيكون « العَوّاء » فيمن [مدّ وجعله « فعلاء » مثلَه في الشّذوذ. ومثله في الشذوذ قولهم في العلم: رجاء بن حَيْوَة[3]، وأصله « حيَّة »، وإن اختلفت العينان.

وقالوا أيضا: عوى الكلب عَوْيَة[4]، وهو شاذّ، وإن كان « العَوّاء » فيمن][5] مدَّه « فَعَّالاً »، كأنّه ذهب بالتّذكير فيه إلى المترل، فلانظر[6] فيه؛ لأنّ الواو المشدّدة تكون عينا مدغمة، وتكون الهمزة منقلبة عن الياء التي هي لام الفعل.

ثمّ قال بعدُ: فإن قلت: فهلاّ جعلت الألف / التي قبل الهمزة في « عَوَّاء » [١٠٥أ]
فيمن جعله « فَعْلاء » هي الألف التي كانت[7] في « فَعْلَى » المقصورة، وجعلت الهمزة التي بعدها منقلبة عن ألف مزيدة بعد ألف التأنيث؟

---

(١) انظر المنصف ٢/١٦٠ بتصرّف.

(٢) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠٣.

(٤) انظر مجالس ثعلب ١٠١.

(٥) تكملة من المنصف ٢/١٦٠.

(٦) في الأصل: فلايظهر.

(٧) في الأصل: كان.

قيل: هذا محال؛ لأنّ علامة التّأنيث لاتكون حشوا، إنما تكون آخرا[1].

وجعل سيبويه-رحمه الله- « الدُّنيا والعُليا والقُصْوَى » أسماء[2]، وهي أصلها الصّفة؛ لأنّها مخرجات إلى مذهب الأسماء، بتركهم إجراءها أوصافاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إيّاها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات، كما قالوا: أَبْـرَقٌ وأبارق، وأَجرَعٌ وأجارع، فصرفوا « أجرعاً، وأبرقاً »، وجمعوهما جمع « أحمد وأحامد »، وكانت الأسماء أحملَ للتّغيير من الصفات لخفتّها؛ ألاتراهم قالوا: جَفْنَة وجَفَنَات، فحرّكوا العين، وقالوا: صَعْبة وصَعْبات، فسكّنوها؟ حسبما تقدّم من إكمال التّعليل[3].

قوله: « وقد قالوا: القُصْوَى »[4].

يعني[5]: أنّه لايُنكر مجيء الحرف[6] في باب ماجاء خارجاً عن النّظائر لشذوذه، ولتكون أيضا منبهةً على أنّها صفة جرت على الأصل.

فأمّا قولهم: حُزْوَى[7]، في الاسم فجاء شاذّاً نظير « مَكْوَزة ومَحْبَب »[8] لأنّ الأعلام كثيراً ماتخرج عن الأصل. وقالوا: أخذ الحُلْوَى، وأعطى المُرَّى، فيجوز أن تكون صفة [أقيمت مقام الموصوف][9]؛ لأنّهم يريدون: الحلاوة والمرارة، يعني

---

(١) انتهى النّقل من المنصف في هذه المسألة.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٣) انظر المنصف ١٦١/٢. وانظر ماسبق ٦٩٩.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٥) الكلام الآتي في المنصف ١٦٣/٢ بتصرف.

(٦) يعني: فُعْلى. انظر المنصف١٦٢/٢.

(٧) اسم موضع في ديار بني تميم قريب من السواد. انظر الكتاب ٣١١/١، المقصور والممدود للقالي ٢٣٧، معجم ما استعجم (حزوى).

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ١٥٤، ٤٢٧، ٥٩٠، ٧٣٦، الممتع ٢٥٢، ٤٨٨، ٦٤٩، ٧٣٣.

(٩) تكملة من المنصف ١٦٣/٢.

الفعل فيهما[1].

(١) في الأصل: فيها.

هذا باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفا

قوله: « فإنّما هو (فعائل)، كـ(صحيفة وصحائف) »[1].

يريد: أنّ[2] « مَطَايا ورَكَايا وهَدايا »[3] أصله « مَطاء وركاء وهداء »، وأنّ الهمزة فيها عارضة في الجمع، واللامات فيها: أمّا في « مطيّة » وفي « ركيّة » فواو لقولهم: مطوت وركوت، وأمّا في « هديّة » فياء لقولهم: الهَدْيُ، فجرى جميع ذلك مجرى « خطايا » بعد بدل الهمزة الثانية فيه، فلمّا كانت كذلك فتحت الهمزة فيها حتّى انقلبت الياء ألفا؛ لأنّهم قالوا: مَدَارَى، في « مَدَارٍ »، فأبدلوا الكسرة فتحة، مع أنّه ليس في الكلمة همزة عارضة في الجمع، فلمّا عرضت في « مطاء » وبابه، كان ذلك تغيّراً لحق الكلمة فأجري عليها بعد ذلك، فألزمت الفتح تخفيفاً؛ ولأنّ الفتح أيضا تغييرٌ، كما أنّهم لمّا لزمهم حذف الياء من « حَنِيفة » في النّسب أجبروا على حذف الياء أيضا فقالوا: حَنَفِيّ؛ لأنّ التّغيير يأنس بالتّغيير، فلمّا كان التّغيير إلى « مطاءا »، والهمزة قريبة المخرج من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فلمّا كان ذلك أبدلوا من الهمزة ياءً، فصارت « مطايا ».

وقوله: « يدلّك على ذلك أنّ الذين يقولون: سلاءٌ، فيحققون، يقولون: رأيت سلا، فلايحققون »[4].

---

(١) الكتاب ٣٨٤/٢ وفيه: « فإنما هذه ».

(٢) في الأصل: يريدون.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٤/٢.

(٤) في الأصل: يقولون: سلا فيخففون سلاءا فلايخففون. انظر الكتاب ٣٨٤/٢. وفيه: « رأيت سلاً ». وانظر النّكت ١٢١٤. وقد ضبطت سلاء في كتاب سيبويه في طبعتيه، بولاق وقد سبقت، وهارون٣٩٠/٤، والنّكت، بفتح السين وتخفيف اللام. ولم أقف على هذا فيما نظرت فيه من كتب اللغة، =

يعني: أنّك إذا نصبت « سلاء » جعلت بعد الهمزة ألفاً، بدلا من التّنوين، فصارت الهمزة بين ألفين، فلم يحققوا[1]؛ لأنّهم أقاموا الألفين مقام همزتين، فكأنّ همزتين قد اجتمعتا، فيجب التّخفيف والتّليين. تقول العرب: سلاء، جمع « سلاءة »، وهو شوك[2].

قوله: « ألزموا الواو هاهنا »[3] الفصل لآخره.

يريد: أنّهم راعوا في الجمع حكم الواحد، ويريد: أنّ الواو في « أَدَاوَى »[4] ليست الواو من « إداوة »؛ لأنّ هذه الواو وقعت طرفاً، فلزمها / التّغيير والإبدال؛ [١٠٥ب] لأنّ أصلها أن تقع بعد الهمزة المكسورة على هذه الصفة: « أَدائو »، بمنزلة « أداعِو »، فانقلبت الواوُ ياءً؛ لانكسار ماقبلها، فصارت « أداء »، بمنزلة « أداعٍ »، فجرى عليها ماجرى على « مَطاء »، حسبما تقدّم. وقالوا في [واو][5] « أَدَاوَى »: هي التي هي بدلٌ من الهمزة من « أداءا »، إذا انتهيت في التّعليل إليه.

وكذلك الألف في « حُبلَى » هي للتأنيث، وهي في الجمع لغير التّأنيث؛ لأنّه جمع تكسير، وإنّما كان حقّه الكسر، أي: حَبالِي، فأعلّ كـ« جوارٍ »[6].

والألف في « أداوَى » ليست للتّأنيث، بل هي بدلٌ من ياء، كالألف في

وفيها: سُلاّء جمع سُلاّءة. وسيذكر المؤلف هذا.

(١) في الأصل: فلم يخففوا.

(٢) في الأصل: شوكه.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢. وفي الأصل: الواو هو.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) يعني: أنّ حق حبالَى المفتوح اللام وفي آخره ألف، أن تكسر لامه وتقلب الألف فيه إلى ياء ثم تحذف في حال الرفع والجر، وإنما لم يفعلوا ذلك ليكون آخره ألفا كآخر واحده. انظر الكتاب ٣٨٥/٢.

« مَدَارَى ». والله الموفّق بفضله.

هذا باب مايُبنَى[١]
على أَفْعِلاء وأصله فُعَلاء

يعني: أنّ « فعيلا » من المعتلّ اللام المضاعف يجمع على « أَفْعِلاء » بدلاً من « فُعَلاء »[٢]، وفراراً منها؛ لأنّه لوكسّر على « فُعَلاء » لحرّكت الياء والواو وقبلهما[٣] فتحة، وذلك ثقيل، ولاسبيل إلى الإعلال؛ لأنّ الياء والواو إذا كانتا على هذه[٤] الصورة لاماً وبعدها ساكنٌ، لم تُعِلّ، نحو « مَرْمَيَان، ومَلْهَيَان، ونَزَوَان ».

ومعنى قوله: « إلاّ أن يخافوا لبساً »[٥].

أي: أنّهم يكرهون ذلك فلا ينطقون به إلاّ أن يخافوا لبساً إذا لم يحرّكوا حرف العلّة، كما عرض في « رَمَيا »؛ لأنّهم لو لم يحرّكوا لبقيت الياء[٦] ساكنةً، وبعدها الألف، فحذفت إحداهما، فوقع الالتباس بالمفرد.

وقد جاء حرفٌ نادرٌ من هذا الباب، لايعرف غيره[٧] قالوا: تَقِيّ وتُقَوَاء[٨]، ولمّا شذّ غيّروا الياء فيه إلى الواو، وكان أصله أن يكون « تُقَيَاء »، فشجّعهم التّغيير على إحداث تغيير آخر، ولايعرف البصريّون غيره. وحكى الفرّاء: سَرِيّ وسُرَوَاء

(١) في الكتاب ٢/٣٨٥: « مابني ».

(٢) وذلك: سريّ وأسرياء، وغنيّ وأغنياء، بدلا من سُرَوَاء، وغُنَيَاء. انظر الكتاب ٢/٣٨٥.

(٣) في الأصل: على لحركت الواو وقبلها.

(٤) في الأصل: اذا كانت هذه.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٥.

(٦) في الأصل: الالف.

(٧) في الأصل: غرت. ولعلّ الصواب ماأثبتّه.

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ٢/١٣٧.

وأسْرِياء[1].

(١) انظر شرح الشافية للرّضيّ ١٣٧/٢. وفي اللسان (سري): « ورجل سري من قوم أسرياء وســـرواء كلاهما عن اللحياني ».

هذا باب مايلزم
[الواو][1] فيه بدل الياء

معنى جواب الخليل[2]- رحمه الله-: أنّهم كرهوا أن يقولوا: غزوت فلايقلبون[3] إلى الياء، وهم يقولون: يُغزِي، فيقلبون الواو ياء؛ لكسرة ماقبلها، فأرادوا المماثلة، وأن تجري أمثلة الفعل مجرى واحداً، فأعلّوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلّوا المضارع لإعلال الماضي، نحو « يقول ويبيع »، ولهذا السّبب وجب تثنية ماوقعت واوه رابعة فصاعداً بالياء، نحو « مَغزيان، وملهيان »؛ لأنّك لو بنيت فعلاً في أوّله الميم على وزن « مَفْعَل »، لقلت: مغزيت وملهيت[4]، فقلبت الواو كما قلبتها في « أغزيت »، فحملوا الاسم في هذا الموضع على الفعل، كما حملوا المصدر على الفعل حين أعلّ نحو « قمت قياماً، وصمت صياماً ».

فقال سيبويه للخليل: فإن كان الماضي إنّما قُلب لأنّ الكسرة تقع قبل اللام في المضارع، فنقلبها[5] ياء، فهلاّ قالوا: تَغَازَوْنا وتَرَجَّوْنا، فصححوا اللام؛ لأنّ اللام لاينكسر ماقبلها في المضارع إذا قلت: نتغازَى ونترجَّى؟

---

(١) تكملة من الكتاب ٣٨٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، ونصّه: « وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنّما قلبت ياءً؛ لأنّك إذا قلت: يفعل، لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن فَعَلتُ على الأصل، وقد أخرجت يُفعِل إلى الياء، وأفعل وتفعل ونفعل. قلت: فما بال تَغازينا وترجّينا، وأنت إذا قلت يَفعَل منهما كان بمنزلة يُفعَل من غزوت؟ قال: الألف بدل من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو، وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجَّيت ». وانظر ما سيذكره المؤلف من معنى كلام الخليل في المنصف ١٦٤/٢، ١٦٥.

(٣) في الأصل: يقلبوا.

(٤) تقرآن في الأصل: مغزى وملهى.

(٥) في الأصل: فيقلها.

فقال: الألف في « نتغازَى ونترجَّى » بدلٌ من الياء في « نُغازِي ونُرجِّـــي »، والتّاء[1] في « تَغازينا وترجّينا » داخلةٌ بعد أن لم تكن، فلمّا كانت الكلمة حـــين لم تكن التّاء القلبُ فيها واجبٌ، ثمّ دخلت التاء بعدُ وجدت[2] القلـــب في الكلمـــة، يعني: القلب على حاله، فاطّردت العلّة و لم يرد لك عليها نقصٌ[3].

قوله: « وقالوا: ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ »[4].

يريد /: فَعْلَلْتُ، وأنّ لامه انقلبت ياء كما قلبت في « أغزيتُ ». [١٠٦أ]

وقوله: « بمنزلة يائي (حَيِيت)، وواوي (قوّة) »[5].

يريد: أنّ يائي « حَيِيت » على لفظ واحد، وإحداهما[6] عين، والأخرى لام، فكذلك « ضَوْضَيت »، كأنّ الياء واو[7]- بسكون واوها- علـــى لفـــظ واحـــد، وإحداهما عين، والأخرى لام، وقد قدّمنا أنّه لايُحمل « ضَوْضَـــيت » علـــى أنـــه « فَوْعَلت »؛ لأنّه يكون حينئذ من باب « دَدَن وكَوْكَب »، وحمله على « فَعْلَلْـــت » يصيّره إلى باب « سَلِس وقلق »، وهو أكثر، وأنّ « فَعْلَلت » أكثر من « فَعْلَيت »[8]، فلايحمل عليه أيضاً.

قوله: « وكذلك (حَاحَيت وعَاعَيت) »[9].

---

(١) في الأصل: غزا ورجى والياء.

(٢) تقرأ في الأصل: رحوت.

(٣) في الأصل: نقصا.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢. وقد سبق للمؤلف الكلام على المسألة بأكثر مما هنا في ٤٦٧ فما بعدها.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢. وفي الأصل: وواو.

(٦) في الأصل: واحدهما. وكذا في الموضع التّالي.

(٧) في الأصل: واوا.

(٨) في الأصل: فعللت.

(٩) الكتاب ٣٨٦/٢. وقد سبق للمؤلف الكلام على هذه المسألة بتفصيل فيه بعض اختلاف في ٤٦٧ فما بعدها.

أصل « حاحَيت وعاعَيت وهاهَيت » « حَيْحَيت وعَيْعَيت وهَيْهَيت »، وهـــي من مضاعف الياء، نظير « قوقيت » من مضاعف الواو، وإنّما قلبـــوا اليـــاء ألفـــاً؛ تشبيهاً بها، وأنّهم كرهوا تكرُّر الياء وليس بينهما إلاّ حرفٌ واحد. ولم يقولـــوا في « قوقيت »: قاقيت؛ لأنّ الواو التي هي لام قـــد انقلبـــت يـــاء كمـــا انقلبـــت في « أغزيت »، فلم تتكرّر الواو كما تكررت الياء. ولم يجئ من هذا القبيـــل إلاّ هـــذه الثلاثة الألفاظ فيما زعم ابن السّراج عن أبي الحسن الأخفش[1]. ووزنها « فَعْلَلـــت » بمنزلة « صَلْصَلت ».

وكان الخليل-رحمه الله- يقول: الألف بدل من الياء[2]؛ لأنّها لوكانت مـــن الواو لجاءت على أصلها كما جاءت « ضَوْضَيت وقَوْقَيـــت »؛ ألاتـــرى أنّ أحـــداً لايقول: ضاضَيت ولاقاقَيت، فلمّا جاءت « حاحَيت » وأختاها على غـــير أصـــلها جعلها بدلا من الياء؛ لأنّه لم يسمع شيء من الياء في هذا الباب جاء على أصله.

قال ابن السّرّاج[3]- رحمه الله-: « ومع هذا فإنّ هذا الفعل بني من صـــوت، الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألاترى أنّ الحروف والأصوات كلّها مبنيّـــة على أصولها، ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروف إلى الياء نحـــو (عليـــهِ، وإليهِ)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن[4] أن تقلب الياء إلى الألف ».

وخالف أبوعثمان المازنيُّ الخليلَ، وقال[5]: القول عندي خلاف ذلـــك؛ لأنّ « قَوْقَيت وضَوْضَيت » على أصلهما[6]، وعلى ماينبغي أن يكونا عليه، وهذه ليست

---

(١) انظر الأصول ٣/٣١٨.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨٦.

(٣) انظر الأصول ٣/٣١٧.

(٤) في الأصول ٣/٣١٧.: « فلمّا قلبت الألف إلى الياء وجب ».

(٥) انظر المنصف ٢/١٧٠

(٦) في الأصل: اصلها.

على أصلها- أعني: حاحَيت وأختيها- ألاترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه مالم يجئ على أصله؟ قال: وقول الخليل مذهبٌ؛ لأنّ الشيء ربّما جاء مخالفاً للفرق.

وقال ابن جنّي[١]: وقول الخليل أقيس؛ لأنّ الياء إلى الألف أقرب من الواو، وقد أبدلت منها في « طائيّ وحاريّ »، يريدون: طَيْئي[٢] وحَيْري. وقالوا: آية، فأبدلوا الألف من الياء الساكنة في غير قول الخليل، وليس هنا مايوجب القلب إلاّ القرب.

قال المؤلف- رحمه الله-: ولأنّه على قوله يكون التّضعيف في ذوات الواو والياء، وعلى قول المازني يكون في الواو فقط.

قوله: « يدلّك على أنّها ليست (فاعَلت) »[٣].

يريد[٤]: أنّ مجيئهم بالمصدر على « فِعْلال » يدلّ على أنّ الفعل « فَعْلَل »، كما أنّ « الزِّلزال والقِلْقال » كذلك. والياء في قولهم: الحِيحاء [والعِيعاء][٥]، عينُ الفعل، وهي الألف التي كانت في « حاحَيت وعاعَيت »، والهمزة فيهما[٦] انقلبت عن الياء التي هي اللام الأخيرة.

فإن قلت: فإنّ مصدر « فاعَلت » أصله « الفِيعال »، وقد جاء « قاتلتُه قِيتالا! ». / [١٠٦ب]

فالجواب: أنّ « فِيعالا » ليس يكثر مصدرا لـ« فاعَلته »، وإن كان الأصل؛

---

(١) انظر المنصف ٢/١٧١.

(٢) في الأصل: يريد طيري.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٤) انظر المنصف ٢/١٧٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام مع مايأتي.

(٦) في الأصل: فيها.

لأنّ فيها أصولا كثيرةً مختزلةً غيرَ مستعملة، إلاّ عند الشذوذ، وهذا المصدر مثلــها في الشذوذ، فينبغي ألاّ يحملَ « الحِيحاء والعِيعاء » على « فِيعال » لقلّته.

قال أبوعثمان[1] -رحمه الله-: فإن قال قائل: إنّ هذا أُلــزِمَ اليــاءَ كراهيــةً لاجتماع الحرفين من جنس واحد[2].

فإنّ الدّليل على أنّه ليس كما يقول، وأنّه مــن بنــات الأربعــة قــولُهم في المصدر « الحاحَاة والعَاعاة والهَاهاة » بمنزلة « الزَّجْرَجة[3] والقَلْقَلَة »، وهذا لاينكســر في مصادر بنات الأربعة. ومع هذا أنّه لوكان كما جعل الفاء والعين مــن موضــع، وهذا ليس ممّا يكثر، ولايتّخذ أصلا[4].

قال ابن جنّي-رحمه الله-: ترك أبوعثمان الانفصال [عن][5] السّؤال، وعدل إلى الاستدلال على أنّ « حاحَيت » وأخواتها « فَعْلَلت »، بقولهم في المصدر: الحاحاة والعاعاة والهاهاة، وهذا يسمّيه[6] أهل النّظر انقطاعاً؛ لأنّه خرج عن دلالة إلى دلالــة أخرى. ولو ابتدأ الدّلالة على أنّ « حاحَيت » وأخواتها « فَعْلَلت » دون « فاعلــت » بما ذكر لما احتاج إلى هذا التّطويل.

وكذلك لو قدّم ما أخّره من الاستدلال على أنّ « حاحَيت »: [فَعللــت][7] بقوله: إنّك لوجعلته « فاعَلت » للزمك أن يكون الفاء والعين من موضــع واحــد؛

---

(١) انظر المنصف ١٧٣/٢، ١٧٤ بتصرّف.

(٢) يعني: في حاحيت.

(٣) في المنصف ١٧٣/٢: « الدحرجة ».

(٤) بعده في المنصف ١٧٣/٢: « إنّما جاء في أحرف ثلاثة أوأربعة، والكلام كلّه على خلافه، فلاتجعــل ذلك أصلا ».

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يشبه.

(٧) تكملة من المنصف ١٧٣/٢.

وهذا قليلٌ، لكان أيضاً كافيا.

وإنّما كان سبيله لّما أورد على نفسه السّؤال أن ينفصل عنه فيقول لمورده: يلزمك على هذا أن يُجعل الفاء والعين من جنس واحد.

على أنّه قد أورد في آخر كلامه هذا المعنى، ولكنّه جاء بعد أن عدل عن دلالة ابتدأ بها، إلى الأخرى. وكما أنّ للعلم[1] طريقاً ينبغي أن يسلك، فكذلك للجدل أدبٌ يجب أن يُستعمل.

قال المؤلّف: وهذا الذي ألزم ابنُ جنّي أباعثمان[2] لايلزمه؛ لأنّه قال في أوّل الجواب: « فإنّ الدّليل على أنّه [ليس][3] كما يقول، وأنّه من بنات الأربعة » فاستدلال أبي عثمان تضمّن إبطال مذهب المدّعي، وصحّة مذهب نفسه، فإذاً قد أتى بالجواب وزيادة، وليس أبوعثمان على هذا منقطعاً.

[قوله: « أمّا (الغَوْغاء) ففيها قولان، أمّا من قال: غوغاءُ، فأنّث و لم يصرف فهي عنده مثل (عَوراءَ)، وأمّا من قال: غوغاءٌ، فذكّر وصرف، فإنّما هي عنده بمنزلة (القَمْقام) »][4].

قلت: « الغَوْغاء » بمنزلة « الدّهماء »[5] وهما جميعاً حشو النّاس، وخُشارهم[6]. ويترجّح أن يكون مذكّرا كـ« القَمقام » بقولهم: غَوْغاءة، فلوكانت الهمزة للتأنيث كـ« عَوراءَ » لما جاز أن يدخل عليها هاء التّأنيث. ويترجّح بشيء آخر،

---

(١) في الأصل: العلم.

(٢) في الأصل: ابوعثمان.

(٣) تكملة من نقله السابق.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٣٨٦.

(٥) في الأصل: الدهنا.

(٦) في الأصل: حشر الناس وحشارهم. انظر المنصف ٢/١٧٧.

وهو أنّك إن(١) جعلته مذكراً جعلته « فَعْلالا »، وحملتــه علــى بــاب « قَلْقَلــت وزَلْزَلت »، من المكرر الرّباعي، وإن جعلته مؤنّثاً كــ« عَوْراء » حملته علــى بــاب « سلِس وقلق »، ممّا فاؤه ولامه من موضع واحد، وهو أقلّ مــن بــاب « قَلْقَلــت وزَلْزَلت ».

فإن قلت: إنّ الذي رجّحت به أوّلا يقتضي إبطال أن تكون(٢) للتّأنيث، فما معنى التّرجيح في هذا الموضع؟

قلت: العرب قد نطقت بالصرف، وترك الصّرف(٣)، فلايبطل النّطق، وإنّمــا يترجّح أحد النّطقين بالرّد إلى المقاييس في باب القلّة والكثرة، ويكون كون العــرب قد نطقت بــ« غوغاء » مرجّحا؛ لأنّ المطّرد في كلامها ألاّ تدخل تاء التّانيث علــى ماهذه سبيله، ولكن نطقها بترك الصرف لايبطل، بل يكون دخول التّاء هنا نظــير « بُهمى وبُهماة »، و« سُمانَى / وسُماناة »(٤) وبابه، وهو قليل. فهذا وجه التّرجيح. [١٠٧أ]

وقال ابنُ القُوطيّة في المقصور والممدود: « فَوْعال وفَعْــلال »: غوغــاء، في لغة من يصرفه ويذكّره، وضوضاء جمع ضوضاءة، وهي الأصوات العاليــة، وقــد نوّنت، ولاتنوّن(٥)، قال ابن حِلّزة:

أجمعُــوا أمرهــمْ عشاءً فلمّا أصبحُوا أَصْبَحَتْ لهم ضَوْضاءُ(٦)

و« الغوغاء » مثله.

---

(١) في الأصل: وهوانهكان.

(٢) في الأصل: يكون.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، المقصور والممدود للقالي ٣٧٠، المسائل البغداديات ١٣٨.

(٤) بهمى وسمانى غير مصروفتين، وبهماة وسماناة مصروفتان، وقد دخلت التّاء على ألف فُعلــى، وهــي للتأنيث. انظر سر صناعة الإعراب ٦٩٣.

(٥) في الأصل: فلاتنون.

(٦) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٢، اللسان (ضوى، غوى).

قال المؤلّف: تجويزه فيه أن يكون «فَوْعالا» ضعيفٌ؛ لأنّه حمل على باب «ددن وكوكب»، وهو قليل جدًّا، باب «سلس» أكثرُ منه بكثير.

وذكر «الصِّيصِيَة» بالصّادين غير معجمتين، وهي الرّواية الصحيحة[1].

ووقع في بعض النّسخ: الضِّيضِية بضادين معجمتين.

قال ابن جنّي[2]: إن قال قائلٌ: لم ذهب إلى أنّ «الصِّيصِية» من الياء؟ بل ماينكر أن يكون في الأصل من الواو «صِوْصِوة»، فانقلبت الواوان يائين لانكسار ماقبلهما؟

قيل: الذي يدلّ على صحّة ماذهب إليه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الكِتابِ مِنْ صَيَاصِيهم﴾[3]، ولوكانت من الواو لقال: من صواصيهم؛ لزوال كسرة الصاد، كما ترجع الواو في «ميزان» إذا قلت: موازين. وقال سحيم[4]:

فأصبحتْ الثِّيرانُ غرقى وأصبحت نساءُ تميمٍ يَلتقطنَ الصَّياصيا[5]

قال المؤلّف-رحمه الله-: ولوقدّرنا عدم السّماع فيما يدلّ على أنّه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظّاهر من الياء في الكلمة أولى، ولم تخرج إلاّ بدليل.

و«الصِّيصِية» عن أبي العبّاس: واحدة الصَّياصي. وهي: قرون البقر، والحصون أيضاً، وشَوْك النَّسّاجين[6] أيضا، وهو أيضاً عود محرَّد[7] يُنسج به، قال:

---

(١) وهي بصادين في الكتاب ٣٨٦/٢، وطبعة هارون ٣٩٤/٤.

(٢) انظر المنصف ١٧٨/٢.

(٣) الأحزاب: ٢٦.

(٤) هو عبد بني الحساس. شاعر حبشيّ شديد السواد، أدرك الجاهلية والإسلام، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر خزانة الأدب ١٠٢/٢، ١٠٣.

(٥) انظر المخصص ٥٩/٦، ٢٦٠/١٢، اللسان (صيص).

(٦) في الأصل: الصبّاغين. انظر اللسان (صيا)، القاموس المحيط (صيص).

(٧) أي: معوَّج، وهو مايسمّى بالصِّنارة.

كوقعِ الصَّياصي في النّسيجِ الممدَّدِ[1]

وصِيصيَة الدّيك معروفة[2].

و« الدَّوْدَاة »[3]: أرجوحة من أراجيح الصّبيان. و« الشَّوْشاة »[4] السَّريعة[5]. وقد يحتمل أن تكون « شَوْشاة ودَوْداة » « فوعلة »، إلاّ أنّه قليل جدّا؛ لأنّه يكون من باب « كوكب »، ويحتمل أن يكون « فعلاة »، إذا جعلت الألف زائدة، وتكون من باب « سلس وقلق »، إلاّ أنّه حملُه على « فعللة » أولى؛ لأنّه أكثر.

وكذلك « المَوْماة »[6] وهي الفلاة الواسعة، حمله على « دَوْداة » أكثر من حمله على زيادة الميم؛ لأنّ لام الكلمة تكون ياء، وفاؤها واواً، وهذا من التركيب لانعلمه، فحمله على « الدَّوْداة » أولى من حمله على « المفازة والمَهْلكة »[7].

قال ابن جنّي[8] -رحمه الله-: « الزِّيزاء والقِيقاء »[9] لايخلوان [أن يكونا « فِعلاءً » مثل « علباء »[10]، أو« فِيعالا » مثل « قِيتال »، أو « فِعلالا » مثل

---

(١) صدره:

نظرتُ إليه والرِّماحُ تنوشُه

والبيت لدريد بن الصِّمّة. انظر الدّيوان ٦٣، المنصف ٧٨/٣، اللسان (نوش، صيص، صيا).

(٢) هي شوكة الديك التي في رجله. انظر سفر السعادة ٣٣٠، القاموس المحيط (صيص).

(٣) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٥) في الأصل: الشريعة.

(٦) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٧) في الأصل: والهلكة.

(٨) انظر المنصف ١٨٠/٢، ١٨١ بتصرف.

(٩) الكتاب ٣٨٦/٢.

(١٠) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

« قِرطاس »، فلايجوز أن][1] يكون « فِيعالا » لئلاّ يجتمع الفاء والعين من[2] موضع واحد؛ ولأنّه ليس مصدراً أيضا فتحمله على « قِيتال ».

فإن قلت: فأجعلُه مثل « دِيباج ودِيوان ».

قيل: هذا خطأ؛ لأنّ أصل « ديوان وديباج » « دوّان ودِبّاج ». ولوقدّرت أنّ أصل هذا « قِقّاء[3] وززّاء »، للزمك أن تجعل الفاء والعين من موضع واحد، مع أنّه لادلالة تدلّ عليه. ويمتنع أيضا أن يكون « فِعلالا »؛ لأنّك لاتجد « فِعلالا » مضاعفاً، إلاّ أن يكون مصدراً، نحو « الزّلزال والقلقال ». وإنّما يكون في الأسماء غير مضاعف، نحو « قِرطاس ». فوجب أن يكون « فِعْلاء »، كـ« عِلباء »[4].

و« القِيقاء، والقِيقاءة »: الأرض الغليظة، قال:

إذا تمطّــيْنَ على القَــياقي ... لاقَــيْنَ منه أُذُنَيْ عَــناق[5]

و« الزِّيزاء »: الغليظ من الأرض. / و« العِلباء »: عِرْقٌ في العُنُق، ويقال: عصبة[6]. و« العِلباء »: العَقَبُ[7]. [١٠٧ب]

قوله: « وأمّا (المَرَوْراة) »[8].

قال الأعلم[9]: « يعني: أنّ (شَجَوْجىً) يحتمل أن يكون (فَعَلعلاً)، مثل

---

(١) تكملة من المنصف ٢/١٨٠.

(٢) في الأصل: في.

(٣) في المنصف ٢/١٨٠: « ففّاء ». خطأ.

(٤) انتهى النّقل من المنصف.

(٥) في الأصل: عنان. انظر المخصص ١٢/١٤٥، ١٦/٦٤، اللسان (عنق، قيق).

(٦) انظر النوادر ٥٤٥، المنتخب ٧٤، المحكم ١/١١٨.

(٧) انظر المحكم ١/١١٨.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٩) انظر النّكت ١٢١٧.

(صَمَحْمَح)، فتكون الشّين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامــه، ثمّ أعــاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكهــا وانفتــاح ماقبلــها، ويحتمل أن يكون (فَعَوْعلا)، مثل (عَثَوْثَل)[1]، إلاّ أنّ (فَعَلْعَلا) أولى به؛ لأنّه أكثر في الكلام ». والله الموفق.

(١) في الأصل: عدل.

باب التّضعيف في بنات الياء

وذلك نحو « عَيِيت »[1].

ماعينه[2] ولامه ياءان، فإنّ العين فيه تجري مجرى حرف صحيح؛ لأنّ اللام معتلّة، فلو أعلّوا العين جمعوا عليه علّتين، فأخرجوا العين على الأصل لذلك.

وأمّا الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة، إلاّ أنّه يعرض في هذا الباب الإدغام؛ لاجتماع المثلين، وإذا اجتمع المثلان هنا فلايخلو أن يكون الثاني ساكناً، أو متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام؛ لأنّه لايصحّ الإدغام في ساكن، وذلك نحو « حَيِيتُ وأَعْيَيتُ »[3].

وإن كان الثاني متحركاً فلايخلو أن يكون ماقبله مفتوحاً، أوغير مفتوح، فإن كان مفتوحاً قلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، وتعذّر الإدغام لاختلاف الحرفين، نحو « أحيا واستحيا ».

فإن كان ماقبله غير مفتوح فلاتخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعرابا، أوبناء، فإن كانت الحركة إعرابا لم تدغم؛ لأنّ الإعراب عارضٌ يزول في الرّفع والخفض فيسكن الحرف فلايمكن الإدغام فيه، فيحمل النّصب في امتناع الإدغام على الرّفع والخفض، وذلك « لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِيَا »، فلاتدغم كما لاتدغم في « هو يُحْيِي »، ولافي « هو محييك ».

فإن كانت الحركة بناء فلا تخلو [من][4] أن تكون متطرّفة، أوغير متطرّفة،

---

(١) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٢) الكلام في هذه المسألة في الممتع ٥٧٦-٥٨١ باختلاف يسير. وانظر المنصف ١٨٧/٢-١٩٦.

(٣) في الممتع ٥٧٦ : « حييت وأحييت ».

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

فإن كانت متطرّفة جاز الإدغام والإظهار، نحو « أُحْيِيَ وأُحِيّ، وحيِيَ وحيّ »، وقد قرأ بعض القرّاء: ﴿ويَحْيى من حَيِيَ﴾[1] وبعضهم: ﴿حَيَّ﴾. فمن أدغم فلأنّ الحركة لازمة، ومَن أظهر فلأنّ هذه الياء من « حييَ » هي الياء الساكنة التي في « يحيَا » التي قلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، وكذلك الياء في « أحْيِيَ » هي الياء الساكنة التي في « يُحْيا »، فلمّا كانت هذه الياء في موضع قد تسكن ويتعذّر الإدغام، لم يعتدّ بحركتها.

ومن قال: حيّ وعيّ، أجراهما مجرى « رَدّ »، فكما[2] تقول: ردُّوا، تقول: عيُّوا، قال الشّاعر:

عَيُّوا بأمرِهِمُو كما ... عَيَّتْ ببيضتِها الحمامهْ[3]

ومن قال: حيِيَ، أجراه مجرى « رضيَ »، فكما تقول: رَضُوا، كذلك تقول: عَيُوا، وعلى هذا:

حَيُوا بعدما ماتوا ...[4]

---

(١) الأنفال: ٤٢. وهي قراءة نافع والبزّي وأبي بكر، وقرأ الباقون بالإدغام وسيذكر المؤلف هذه القراءة. انظر الإقناع ٦٥٥. وانظر المقتضب ٣١٧/١، المنصف ١٨٨/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: عد فما.

(٣) لعبيد بن الأبرص. انظر الدّيوان ١٢٦، الكتاب ٣٨٧/٢، أدب الكاتب ٥٤، المقتضب ٣١٨/١، تصحيح الفصيح ١٢٦، التّكملة ٦٠٥، المسائل الحلبيّات ٣٣٩، المنصف ١٩١/٢، الاقتضاب ٦٧/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١٠، الممتع ٥٧٨، شرح الشافية للرضي ١١٤/٣، شرح شواهده ٣٥٦. ورواية الدّيوان:

برمت بنو أسدٍ كما ... برمت ببيضتها الحمامه

والشاهد ليس فيها.

(٤) جزء بيت، تمامه:

وكنّا حسبناهم فوارسَ كَهْمَسٍ ... حيوا بعدما ماتوا من الدّهر أعصُرا

والبيت لمودود العنبري، أو أبي حُزابة الوليد بن حنيفة. انظر الكتاب ٣٨٧/٢، المنصف ١٩٠/٢، =

فإن لم تكن متطرّفة فلايخلو أن يكون بعدها علامتا التّثنية[1]، أوعلامتا الجمع، أوتاء التّأنيث، فإن كان بعدها علامتا التّثنية، أوعلامتا الجمع، لم يجز الإدغام، وذلك نحو « مُحْيِيان، ومُحْيِيات »، والعلّة فيه أنّ الزّيادتين إنما دخلت على الإفراد، فلمّا كان لو لم يلحقه شيء لايجوز [فيه][2] / الإدغام؛ لأنّ الحركة إعرابٌ، حُملت التّثنية والجمع العارضان على الإفراد. [١٠٨أ]

فإن كان بعدها تاء التّأنيث فلايخلو[3] أن تلحق التّاء بناء المفرد أو بناء الجمع، [فإن لحقت بناء الجمع][4]، نحو « حَياء وأَحْيِيَة »، و« عَيِيّ وأَعْيِيَة »، جاز الإظهار والإدغام، نحو « أَحِيَّة، وأَعِيَّة ». فمن أدغم فلأنّ الحركة بناء، ولم تدخل على بناء وقد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها، ومن أظهر فلأنّ هذه الياء التي هي تسكن في « يَعيا ويَحيا ». والإدغام في « أَعِيَّة » أقوى منه في « أَحِيَّة »[5]؛ لأنّ الياء من « أَعيِية » يلزمها الحركة في الجمع والمفرد، نحو « عَيِيّ »، وأمّا « أَحْيِيَة » [فالحركة تلزم في الجمع، فأمّا في المفرد][6] فلاتثبت الياء، بل تقول: حَياء، فتنقلب الياء همزةً؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

فإن لحقت المفرد فلايخلو أن تكون عوضا من محذوف أوغير عوض، فإن لم تكن عوضا لم يجز إلاّ الإظهار، نحو « مُحْيِيَة ومُعْيِيَة »، والعلّة في ذلك أنّ العلامة

شرح الشافية للرضي ١١٦/٣، شرح شواهده ٣٦٣.

(١) في الأصل: علامة التانيث.

(٢) موضعه مخروم.

(٣) في الأصل: فلايجوز.

(٤) تكملة من الممتع ٥٧٩.

(٥) في الأصل: في احية اقوى منه في اعية. انظر الممتع ٥٨٠.

(٦) تكملة من الممتع ٥٧٩.

دخلت على بناء لايجوز فيه الإدغام، وهو « مُحْيٍ ومُعْيٍ ».

فإن كانت التّاء عوضاً فإنّه لايجوز إلاّ الإدغام، نحـو « تَحِيَّـة »، مصـدر « حَيَّا »، لأنّ الأصل « تَحْيِيّاً »، فحذفت ياء « تَفْعيل »، وعوّضت التّاء منها، علـى حدّ « تَكْرِمة »، فصار « تَحْيِية »، فصارت هذه التّاء -لأجل أنّها عـوض- كـالجزء من الكلمة، فلزمت، فصارت الحركة لازمةً لذلك، فلزم الإدغام.

فإن جاءت حاء « حيِيَ »[1] مضمومة، ثمّ أدغمت، فإن شئت كسـرتها، وإن شئت ضممتها، والكسر أكثر في اللغة؛ لأنّه أخفُّ، ومن كـلام العـرب: قَـرْنٌ أَلْوَى[2]، وقُرونٌ لُيٌّ، ولِيٌّ، وإنّما كان الكسر أخف؛ لأنّ الحرف المشدد قد يـتنَزَّلُ في بعض المواضع منزلةَ الحرف الواحد، نحو[3] « دابَّة وشـابَّة »؛ لأنّ اللسـان ينبـو عنه نبوةً واحدةً، فلمّا امتنع أن تقع ياء في الطّرف وفيها ضمّة، كـذلك الضـمّ في « لُيّ »، وليس بممتنع، ولكن هو قليل.

قوله: « وسمعنا بعض العرب يقول: أَعْيِيَاء وأَعْيِيَة، فيبين، وأحسن ذلـك أن تُخفيها، وتكون بزنتها متحرّكة »[4].

قال أبوعثمان[5]: وهذا لايُضبط إلاّ بالمشافهة، ولكنّك تعلم أنّ الإخفاء ليس كالإعلان[6]، وهوكالاختلاس يقرب من الإدغام، وهو بزنته معلناً.

يريد: أنّه واسطة بين الإظهار والإدغام، فارتكبوه، وكـان أكثـر عنـدهم لاعتداله.

---

(١) في الأصل: حيض. انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٢) انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٣) في الأصل: بمترلة. انظر المنصف ١٨٩/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٨/٢. وفيه: « أعيياء وأحيية...وتكون بمترلتها ».

(٥) انظر المنصف ١٩١/٢.

(٦) في الأصل: الاعلال.

والإخفاء فيما حركة الياء الأولى فيه كسرة أحسن من الإخفاء فيما حركتها فيه فتحة، فالإخفاء في « مُحْيِين » أحسن منه في مُحْيَين؛ لأنّ الكسرة في الياء أثقل من الفتحة، فتكون الدّاعية إلى التّخفيف مع الكسرة أشدّ.

قال ابن جنّي[١] -رحمه الله-: والإخفاء عندي أبين من الإشمام، وأظهر إلى الحسّ ألا ترى أنّ سيبويه قد حكى الإشمام في قول الرّاجز:

متى أنامُ لايُؤرِّقني الكرِي ليلاً ولاأسْمعُ أجراسَ المَطي[٢]

يريد: الإشمام في [القاف][٣] من « يؤرقني »، ولوكان الإشمام كالإخفاء لكانت القاف في زنة متحرّك، ولوكانت كذلك لانكسر الشّعر؛ لأنّك كنت تجعل الجزء الذي هو « مستفعلنْ » « متفاعلنْ »، فتخرج من الرّجز إلى الكامل، وهو محال. فلولا أنّ الإشمام في تقدير السّكون لما جاز في القاف، ولكن الإخفاء بزنة تخفيف الهمزة / لأنّه متحرّك، والهمزة إذا جعلت بين بين كانت[٤] في وزن [١٠٨ب] المتحرّك؛ ألاترى إلى قوله:

أَأَنْ زُمَّ أجمالٌ وفارقَ جيرةٌ وصاح غُرابُ البينِ أنت حزينُ[٥]

أفلا تراه كيف قابل الهمزة المخففة من « أَأَن » عينَ « فعولن »، وهي متحرّكة، كما ترى؛ لأنّها ثانية الوتد المجتمع؟

قوله: « فأمّا (تحيَّة) فبمنزلة (أُحْيِيَة) »[٦].

---

(١) انظر المنصف ٢/١٩١، ١٩٢.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٥٠، الخصائص ١/٧٣، سر صناعة الإعراب ٥٩.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) لكثيّر عزّة. انظر الدّيوان ٢٢٤، سرّ صناعة الإعراب ٤٩، الخصائص ٢/١٤٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١٣. وفي الدّيوان: « أإن ».

(٦) الكتاب ٢/٣٨٨. وفي الأصل: واما. وسيعيد المؤلف النّص في آخر الباب كما أثبته.

قال الأعلم(١): فرّق سيبويه بين « تحيّة » « وأَحيَّة » جمع « حيـــاء » النّاقــة، وبين « مُحْيِية ومُعْيِية »، فأجاز في « أَحيّة وتحيّة » الإظهــار والإدغــام؛ لأنّ الهــاء لاتفارقها، ولايكون فيها تذكيرٌ، فالحركة لازمةٌ للياء الثانية، وفي « مُعْيِيَة ومُحْيِيَــة » يلحقها التّذكير فتزول حركة الياء.

قال المؤلّف-رحمه الله-: استهوى الأعلم قول سيبويه: « وأمّا (تحيّة) فمنزلــة (أحيية)، وهي (تفعلة) ». فحمله على أنّ معناه أنّ « تحيّــة » حكمهــا في جــواز الإظهار والإدغام حكم « أحيِية ». ولم يحمله الأشياخ في جواز الإظهار في « تحيّة »، بل الإدغام عندهم لازمٌ لها.

وإنّما أجازه المازني، فقال(٢): « الإظهار عندي جائزٌ، والإدغام أكثر. وجــاز الإظهار كما جاز في جمع (حَياء) حين قلت: أَحْيِية؛ لأنّ الهاء لـــ(أفعِلة) إذا كانت جمعاً لاتفارق، وهي لازمةٌ، فلذلك كانت كـــ(تحيَّة)، حيث كانـــت الهـــاء فيهـــا لاتفارق ».

يقول(٣): ليست كهاء « مُعْيِية »؛ لأنّه لم يكن في الأصل « أحْيِـــي »، [ثمّ](٤) دخلت عليه الهاء، بل الهاء لازمة لـــ« أفعلة » إذا كانت جمعاً، كلزومها لـــ« تحيَّة »، وإذا أظهر « أحْيِية » جاز أيضا أن تُظهر « تحيّة ».

قال ابن جنّي: وهذا الذي ذهب إليه ضعيفٌ؛ لأنّ بينهما فصلا، وذلـــك أنّ « أَحْيِيَة » جمعٌ، والجمعُ فرعٌ عن الواحد، وأنت إذا جئت بالواحد فقلـــت: حيـــاء، زال ماكرهته من اجتماع الياءين، وليست « تحيّة » كذلك؛ لأنّها مصدر، والمصـــدر

---

(١) انظر النّكت ١٢١٧، ١٢١٨ بتصرف يسير. وانظر شرح السيرافي ٦/٢٩٩ (خ).

(٢) انظر المنصف ٢/١٩٦.

(٣) الكلام الآتي في المنصف ٢/١٩٦ وسيصرح المؤلف بالنقل.

(٤) تكملة من المنصف ٢/١٩٦.

أصلٌ، لافرع، ولايمكنك فيها مايمكنك في الجمع الذي هو فـــرع عـــن الواحـــد؛ ألاترى أنّ « تحيّة » ليس ثانياً عن أوّل، كما أنّ الجمع ثانٍ عن الواحـــد؟ والإدغـــام فيها لايجوز غيره، فهذا فرقٌ بينهما.

وحكى بعض أصحابنا عن أبي عليّ-ولم أسمعه منه- أنّه قال: إنّمـــا لم يجـــز إظهار « تحيّة »، كما جاز إظهار « أَحْيِيَة »؛ لأنّ « تحيّة » موضع قد هربوا فيه مـــن كثرة الياءات، والكسرة؛ لأنّ أصله « تَحْيِيًاً »، فلو أظهرت فقلت: تحْيِية، لكنت قـــد رجعت إلى ماهربت منه، من إظهار الياءات، فكرهوا العـــود إلى مـــاهربوا منـــه، فأدغموا ليس إلاّ. وهذا قولٌ سديدٌ، وأيضاً فليست الياء في « أَحْيِيـــة » بـــدلاً مـــن شيء في حشو الكلمة، وإنّما هي زائدة للتّأنيث، والهاء من « تحيّة » بدلٌ مـــن يـــاء « تفعيل »، وهي ألزم، فقويت الحركة فوجب الإدغام[1].

فيظهر من كلام أبي عثمان لمّا تكلّم أوّلاً على « تحيّة »، وكون التّـــاء فيهـــا عوضاً، وقال: « فلذلك لزمها الإدغام »[2] ثمّ قال-من رأي نفســـه-: « والإظهـــار عندي جائز، والإدغام أكثر ». فيظهر من هذا كلّه أنّ مذهب مـــن تقدّمـــه لـــزوم الإدغام لها، وأنّه قاس في جواز الإظهار ماذكرناه عنه، وقد ذكرنا ردّ ابـــن جنّـــي، وشرحه عليه في ذلك. فبقي علينا أن / نتأوّل كلام سيبويه ونزيله عن ظاهره الـــذي [١٠٩أ]
فهمه عليه الأعلم، فنقول: معنى قول سيبويه: « فأمّا (تحيّة) فمنزلة (أَحْيِية) » يعـــني: في أنّهما من باب واحد، وأنّ أحدهما لزمه الإدغام من الإظهـــار، وكـــان أصلـــه « تحْيِية »، ثمّ أدغم، كما أدغم « أَحْيِية ». ولو أراد ماظنّه الأعلـــم لقـــال: فبمنزلـــة « أحيّة »؛ لأنّه إنّما يشبّه المـــدغم بالمـــدغم، لابـــالمظهر، يقـــول: كـــان أصـــل « تحيّة » الإظهار كــ« أَحْيِية »، ولكنّه أدغـــم، وســـكت عـــن إلـــزام الإدغـــام

---

(١) انتهى النّقل من المنصف.

(٢) انظر المنصف ٢/١٩٤.

لـ« تحيّة »[1]؛ لأنّه عنده كالمفروغ منه.

(١) في الأصل: التحية.

هذا باب ماجاء على أنّ فعلت
منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام

وقد تقدّم أنّه إذا اجتمع حرفا علّة لم يجز إعلالهما جميعا، وإنّما يعلّ أحدهما، والأولى بالإعلال منهما الأخير، وهو لام الفعل، كقولك: حييَ وشـويَ، وأحيـا وأشوى[١]، وفي المستقبل: يحيا ويشوَى، وذلك أنّك تجعـل الأولى بمنزلـة حـرفٍ صحيح، وتوفيه مايستحقُّه من الحركاتِ، وتلحق الثّاني القلبَ والتّغـيير والسّـكون والحذف، فالتّغيير في المستقبل: حيي يحيا، وشوي [يشوَى][٢] بـالألف، والأصـل « شَوَيت » بالياء، والسّكون في « يشوَى ويحيا » في حال الرّفع، والحذف في الجزم، كقولك: لم يشوَ، و لم يحيَ، ولوصحّحنا لام الفعل، وأعللنا عينَه لخرجنا عن منـهاج كلامهم، ودخله اللّبس، فكنا نقول[٣] في « حييَ »: حايَ، كما تقول فيما اعتلّـت عينه، وصحّت لامه، نحو « باع وهاب »، وفي « أحيا »: أحاي، كما تقول: أبـان، وألان، ومتى قلنا ذلك كان المستقبل كالمستقبل، نحو « يُحييُ »، كما تقول: يُـبينُ، فتضمّ الياء في الفعل المستقبل في موضع الرّفع. ولوقال قائل: تسكن الياء في الرّفـع، لزمه أن يحذف الياء الأولى التي هي عين الفعل؛ لسكونها وسـكون اليـاء بعـدها، فتقول: يَحِي، فيكون كمستقبل « وَحَى يَحِي »، و« وَعَى يَعِي »[٤]، ثمّ يلحقه الجزم فتسقط ياؤه، كقولك: لم يحِ، وفي هذا إخلال وإلباس واعتلال.

---

(١) في الأصل: أغوى.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: فكما تقول.

(٤) في الأصل: يحي.

قوله: « فمما جاء في الكلام على أنّ فعله مثل (بعت): آيٌ، وغايةٌ وآيةٌ »[1].

يعني: أنّ هذا جاء على غير القياس الذي قدّمناه؛ لأنّه كان القياس تصحيح العين، وإعلال اللام، وهذه الأشياء اجتمع فيها حرفا علّة، فأعلّ الأول[2] منهما، وهو عين الفعل، وكان القياس أن يقول: أَياة وغَواة، كما قالوا: نَواة وشَواة؛ وذلك أنّ الألف في « غاية » إذا كانت منقلبة من الياء فأصلها « غَيَيَة »، وإن كان أصلها من الواو فأصلها « غَوْية »، فيجتمع حرفا علّة، فكان قياس ذلك أن يعلّ الثاني منهما، ويصحّ الأوّل، فإذا فعل ذلك وجب أن يقال في فعله: غَيَا، إن كان من الياء، وغَوَى، إن كان من الواو، كما تقول: عَوَى وثَوَى، ولكن جاء شاذّاً محمولاً على « باع وبات » في الإعلال، لكن الأسماء احتملت العدول عن القياس لكونها متمكّنة ولقوّتها، والأفعال ليست في قوّة الأسماء، فكرهوا استعمال الفعل من « غاية » ونحوها؛ لأنّه لم يكن بدٌّ من الإعلال [في اللام][3] كما فعل في « يُقْضَى »، والعين معتلّة فيها كما ترى، فرفضوا الفعل فيها البتّة / فكان ذلك أسهلَ عليهم من أن يُعلّوا العين واللام جميعاً، وكذلك « طاية وشاية وراية »، فأشبهت « آية » وأخواتها في الشّواذّ « قَوَداً ورَوِعاً »؛ وذلك أنّهما اسمان شذّا في تصحيح العين منهما، وكان القياس أن يعلاّ فيقال: قادٍ وراع، وهذا الشذوذ لم يأت في شيء من الياء بدليل قول الشاعر: [١٠٩ب]

قِفْ بالدّيار وقوفَ زائر وتأيَّ إنّك غير صاغِرْ[4]

---

(١) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) في الأصل: الاولى.

(٣) ذهب الخرم بـ « في » و « ال » من اللام.

(٤) للكميت. انظر الديوان ٢٢٣/١، إصلاح المنطق ٣٠٤، المسائل العضديات ٢١١، المنصف ١٤٢/٢، نتائج الفكر ٢٠١، الممتع ٥٨٤، اللسان (أيا). ويروى: « وتأنّ ». وذكر الفارسي أنّ رواية: « وتأيّ »، عن يعقوب ابن السكيت. وهو كما ذكر في إصلاح المنطق.

ولو كان عينها واواً لقال: تأوَّ، كما تقول: تلوَّ.

و« غاية » فيها قولان:

أحدهما أنّها[1] من « غويت ».

والآخر: أنّها من الياء، حكى أبوزيد: غَيَّيْتُ الغاية[2]، وأَغْيَيْتُها[3]. فهذا قاطعٌ أنّه من الياء.

فهذا مذهب الخليل وسيبويه والمازني في هذه الأسماء: أنّ العين اعتلّت فيها، وصحّت اللام شذوذاً[4].

وقوله: « وقال غيره »[5].

يعني: الفرّاء[6]؛ لأنّ وزنها- أعني آية- عنده « فَعْلَة »، والأصل « أيّة »، فاستثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً؛ تخفيفاً. قال: وإذا كانوا يفعلون

---

(١) في الأصل: انه.

(٢) تقرأ في الأصل: الناقة.

(٣) انظر الممتع ٥٨٤. وفي المنصف ١٤٣/٢ عن أبي عبيدة، وفي ثلاث من نسخه: عبيد، وفي الصحاح (غيا): عن أبي عبيد.

(٤) انظر الكتاب ٣٨٨/٢، المنصف ١٩٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) أمّا أن يكون مذهب الفرّاء، فلاخلاف في ذلك، وأمّا أن يكون سيبويه عنى الفرّاء فغير مقبول، قال الرّضي: « وقال الفرّاء وجماعة من المتقدّمين ». فلعل سيبويه أراد واحدا من هؤلاء الجماعة، هذا احتمال، واحتمالٌ آخر أن يكون أراد نفسه، قال الزجاج: « إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره، فإنما يعني نفسه؛ لأنّه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه ». انظر كتاب سيبويه طبعة هارون ٦/١، ٧ القسم المحقق. ويؤيد هذا الاحتمال أن العكبري نسب القول بأنها فعلة بسكون العين إلى سيبويه. وسيأتيك مثل هذه المسألة في استحيا، وقد وجهها المؤلّف توجيهين مقبولين ثانيهما أنه أراد نفسه. هذا بناء على ظاهر نص المؤلف، ويمكن أن يكون المؤلف تساهل في العبارة، والمراد: مثل الفراء، ولعل مثل ساقطة. انظر مذهب الفرّاء في اللباب ٤٢٢، شرح المفصّل لابن يعيش ١٠٠/١٠، الممتع ٥٨٣، شرح الشافية للرّضي ١١٨/٣.

ذلك بالياء السّاكنة وحدها في نحو « عَيْب وعاب »، و« ذَيْـم وذام »، فـأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضمّ إليها ياء أخرى[1].

وكان سيبويه-رحمه الله- لم يبعد هذا القول؛ لأنّه قال في آخر الاحتجـاج: « وهذا قولٌ »[2].

وأبطل بعض النّحويين[3] قول الفرّاء بأنّ فيه إعلالَ العين، كمـا في مـذهب الخليل، مع أنّ إبدال [الياء][4] الساكنة ألفاً ليس بمستمرّ، فقـول الخليـل إذاً هـو الصّواب. قال[5]: و« العَيب والذَّيم » ممّا تعاقب عليه « فَعْلٌ وفَعَلٌ »، كـ« شَـعْرٍ وشَعَرٍ ».

وقال الكسائي[6]-رحمه الله-: وزن « آية » « فاعلة »، وأصـلها « آيِيَـة »، فحذفت الياء استثقالاً؛ للجمع بين الياءين.

وهذا أيضاً فيه مافي مذهب الخليل؛ لأنّ الحذف إعلال، مع أنّ حذف اليـاء التي هي عين ليس بمطّرد، وادّعى أيضاً أصلا لم يُلفظ به، وليس هناك مانعٌ يمنع مـن اللفظ به لوكان الأصل[7].

قلت: « الطّاية »: السّطح الذي يُنام عليه، وجمعه طايـات، وأصـله نبطـيّ معرّب، أصله « تاية ». وكذلك « الطّاجن » أصله « تاجن »، و« الطّـاس » أصـله

---

(١) انظر الممتع ٥٨٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٣) مثل ابن عصفور كما في الممتع ٥٨٣.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) أي: المبطل. انظر الممتع ٥٨٣.

(٦) انظر شرح التصريف للثمانيني ٥٢٣، اللباب ٢/٤٢٣، الممتع ٥٨٣، شرح الشافية للرضي ٣/١١٨.

(٧) انظر الممتع ٥٨٣، ٥٨٤.

« تاس ». قاله كراع[١] كلّه .

قال[٢]: و« التّاية » غير مهموزة: حجارة تنصب علماً للرّاعي إذا رجع لـيلاً. وكذلك « الثَّوِيَّة والثَّاية »: أَخفضُ الأعلام، وهو عند بني أسد بقدر قعدة الإنسان، فإذا ارتفعت عن ذلك فهي « صُوَّة »، فإذا ارتفعت « أَمَرَة »، فإذا ارتفعت فهي « إِرَمِيّ »[٣]. و« ثاية » الضّأن والغنم: مأواها حول البيوت. انتهى.

قلت: وقولهم في معنى « ثاية »: « ثَوِيَّة »[٤]، يقضي بأنّها من الواو؛ لأنّها فيها معنى الثّواء الذي هو الإقامة[٥].

وقوله: « وجاء (استحَيْتُ) على (حايَ) »[٦].

قلت: يقال: استحْيَيْتُ بياءين، وهي لغة أهل الحجاز، واستحَيْتُ بياء واحدة، وهي لغة بني تميم، فلغة أهل الحجاز على القياس؛ لأنّهم صحّحوا الياء الأولى، وهي عين الفعل[٧].

واختلف النّحويّون في سبب حذف إحدى الياءين، فقال الخليل[٨] -رحمه

---

(١) انظر المنتخب ٤٠٦، ٦٠١، المجرّد ٣٠٦/١.

(٢) أي: كراع. انظر المجرد ٣٥٥/١.

(٣) في الأصل: ارامي. وضبطه المحقق في المجرد بفتح الهمزة والراء والميم، ونقله من اللسان ونقل اللغة الأخرى التي ضبطتُ بها الكلمة، والصواب: أَرَمِيّ، بفتح الهمزة والراء وكسر الميم، لا كما ضبطه محقق المجرد، نصّ على ذلك صاحب القاموس. وما ضبطت به الكلمة أكثر في كتب اللغة وهو المقدّم في الترتيب، وبعضهم يقتصر عليه. انظر جمهرة اللغة ١٠٦٨، اللسان (أرم)، القاموس المحيط (أرم).

(٤) في الأصل: ثريه. انظر النوادر ٥١٣، المنصف ١٤١/٢.

(٥) في اللسان (ثوى) بعد بيان معنى ثويّة: « قال ابن سيده: وهذا يدلّ على أنّ ألف ثاية منقلبة عن واو، وإن كان صاحب الكتاب يذهب إلى أنّها عن ياء ».

(٦) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٧) انظر شرح السيرافي ٣٠٥/٦ (خ)، النّكت ١٢٢٠، ١٢٢١، شرح الشافية للرضي ١١٩/٣.

(٨) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، المسائل البغداديّات ٢٢٧، المنصف ٢٠٥/٢، المتمع ٥٨٥، شرح الشّافية

=

الله-: « استحْيَيْت »« استفعلت »، وعين الفعل منه معتلّة، جاء على « حاي »، كقولك: باع، ثمّ دخلت [السّين][1] على « حاي »، فقال: استحاي، كما قيل: استباع، ثمّ اتّصلت تاء المتكلّم بياء « استحاي »، فسكنت / الياء، والألف قبلها ساكنة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قال أبوعليّ: وصار مادخل الكلمة من الزّيادة عوضاً ممّا حذفت منها[2]. [١١٠أ]

وقال المازنيّ[3]: أصله « استحييت »، فحذفت إحدى الياءين تخفيفاً، وألقوا حركتها على الحاء، وهذا الحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا: أَحَسْتُ وظِلْتُ. وقال[4] أبوعثمان: يلزم من قال: إنّها حذفت لالتقاء الساكنين أن يقول: هو يستحِيُّ[5]، فيردّها لمّا تحرّكت اللام بالضّمّة، وزال سكونها.

إلاّ أنّه احتجّ بعدُ لمذهب الخليل بما معناه: أنّه كان يجب إنْ لم يحذف أن تدخل الضمّة اللام، وذلك أنّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلاّ لم يدخلها الرّفع في شيء من الكلام. فقد بيّن سقوط الاعتراض بمفصّل[6]. لكن له أن يقول للخليل[7]: مذهبك أدّاك إلى هذا، ومذهبي ليس يؤدّي إليه.

للرّضي ١١٩/٣.

(١) تكملة من شرح السيرافي ٣٠٥/٦ (خ).

(٢) انظر المنصف ٢٠٥/٢.

(٣) هذا القول ذكره سيبويه، فقال بعد أن ذكر قول الخليل ٣٨٩/٢: « وقال غيره...». واختاره المازنيّ. انظر شرح السيرافي ٣٠٦/٦ (خ)، المنصف ٢٠٤/٢، شرح الشافية للرّضي ١١٩/٣.

(٤) في الأصل: فقال. وأبوعثمان هو المازني.

(٥) في الأصل: يستحيي.

(٦) في الأصل: بفاصل. ولعلّ الصواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: الخليل.

ثمّ قال المازني[1]: ويقوّي أنّه ليس لالتقاء السّاكنين قولُهم في الاثنين: استَحْيَا؛ لأنّ اللام لاضمّة فيها، وهي قد تحرّكت لأجل[2] ألف التّثنية، فكان ينبغي أن يقال: استحايا، وأن لم يقولوا ذلك دلّ على أنّ الحذف تخفيف.

قال أبوالفتح[3]: ويمكن الانفصال عن هذا بأنّ « استحيا » لّما اطّرد حذفُ عينه، وشاع، أشبه « افتعل »، فطرد عليه وصرف؛ لأنّ هذا الفعل قد طال بالزّيادة في أوّله، فكره التّضعيف في آخره، لاسيّما والمضعّف[4] من الحروف المعتلّة، والتّضعيف مكروهٌ في الصّحيح في مواضع.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وهذا الانفصال متكلّف، والإنصاف أنّ مذهب أبي عثمان أقوى في هذا.

وقال الأعلم: وقول الخليل عندي أولى لقولهم: استحى فلانٌ، والأصل « استحيا »، فحذفت الياء كما ترى، ولاياء بعدها، فلوكان الحذف لاستثقال الياءين لزم « استحيا فلانٌ »، بثبات الياء؛ لأنّه لم يجتمع فيه ياءان[5].

قلت: وهذا غير لازم؛ لأنّ الفعل إذا [دخله][6] حذف لعلّة اطّرد فيه الحذف، وإن لم توجد تلك[7] العلّة.

ووقع في الكتاب: « وقال غيره: ولّما كثر في كلامهم »[8].

---

(١) المنصف ٢/٢٠٤، ٢٠٥ بتصرّف.

(٢) « وهي قد تحركت لأجل » مكرر في الأصل.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) في الأصل: والضعف.

(٥) لم أجد هذا القول في موضعه من النّكت، ولا من شرح السيرافي.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: ذلك.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٩ وفيه: « لّما كثرت ».

إن كانت زيادة في الكتاب فيُعنى به المازني، وإن كان من كلام الإمام فرأيت بعض المفسّرين يعني به سيبويه نفسه.

قوله: وأمّا « حَيْوَة » كأنّها من « حَيَوْت »، ولم يُقل[1].

يعني: أنّ العرب رفضت فعلا عينه ياء ولامه واو.

وقوله: « فلمّا كان هذا لازماً »[2].

الإشارة بهذا إلى وجود الواو الساكنة، وقبلها ياء في « حيوت »، واللازم أثقل من العارض غير اللازم، فإن كان من العرب من يكره غير اللازم في « يَوْجَل » حتّى قال: يَيْجل[3]، وكان هذا لازماً وجب في اللازم ماكان جائزاً في غير اللازم، وهذه عادة العرب.

وقوله: « ولكن مثل (لوَيْت) »[4].

يريد: عكس ذلك، وهو أن تتقدّم الواو بعدها الياء، فهو كثير؛ لأنّه لايستثقل كما يستثقل الأوّل؛ لأنّ « يَلْوِي ويَحْوِي » أخفّ من « يَوْجل »؛ وذلك أنّ الياء أخفّ من الواو، والكسرة أخفّ من الضّمّة، وإذا ابتدأت بواو ثمّ جئت بياء أوكسرة كان أخفّ من أن تبتدئ بياء ثمّ تأتي بعدها بضمّة أو واو لئلاّ تنتقل من الأخفّ إلى الأثقل.

وقوله: « فشُبّهت واو / (يَوْجل) »[5]. [١١٠ب]

---

(١) الكتاب ٣٨٩/٢ بتصرّف.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) وهي مروية عن غير أهل الحجاز، ولغة الحجاز يوجل، وهناك لغات أخرى غير حجازية، وهي: ييجل بكسر ياء المضارعة، وياجل. انظر الكتاب ٢٤٧/٢، ٢٨٩، المقتضب ٢٢٨/١، المنصف ٢٠١/١، ٢٠٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٤) الكتاب ٣٨٩/٢ وبعده: « كثير ».

(٥) الكتاب ٣٨٩/٢ وفيه: « ييجل ».

يعني: إذا كانت ساكنةً وسبقتها ياء.

بالواو الساكنة التي بعدها[1].

يعني: في « طَوْيا ».

وقوله: « فقلبت ياء »[2].

يعني: واو « يَوْجل » ثانيةً[3].

كما قلبت واو « طويا » إذ كانت أوّلا ياء[4].

يعني: عن الياء، أي: متقدّمة عليها.

وقوله: « وكانت الكسرة في الواوِ والياءُ بعدها »[5].

يعني: في « يَلْوي، ويَطْوي ».

وقوله: « أخف عليهم من الضمة في الياء والواو بعدها »[6].

يعني: يَحيُو. لوقالوا: حيُوت[7].

وقوله: « لأن الياء والكسرة نحو الفتحة والألف »[8].

يعني: أنّ الياء أشبه بالألف من الواو، فكذلك الكسرة أشبه بالفتحة من الضمّة، والألف خفيفة، والفتحة في الحركات كهي في الحروف، أعني حروف العلّة.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٨٩ وفيه: « الساكنة وبعدها ».

(٢) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) يعني: في قولهم: ييجل.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٩ وفيه: « كما قلبت أوّلا ». ويعني بذلك قولهم: طيّا.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٦) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٧) في الأصل: يخبو وقالوا خبوت..انظر الكتاب ٢/٣٨٩.

(٨) الكتاب ٢/٣٨٩.

وقوله: « إذا صرت إلى (يَفْعَل) »[1].

يعني: في المضارع إذا قلت: يَحْيُو؛ لأنّ مالامه واو من « فعُل » قد التزم فيـــه « يفعُل ».

(١) الكتاب ٣٨٩/٢.

هذا باب التّضعيف في بنات الواو

قوله: « اعلم أنّهما لاتثبتان كما تثبت الياءان »[1].

يريد: الفعل فيهما لايبنى على « فعَلت » ولا « فعُلت »؛ استثقالا لإثبات الواوين في الفعل، كما استثقلوا أن تجيء الهمزةُ مضاعفةً، فعدلوا عن هذين المثالين اللذين لايوجد سبيل إلى إعلال الثانية فيهما إذا رددت الفعل إلى نفسك، فقلت: قَوَوْتُ، أوقَوُوْتُ، فيزول استثقال الجمع بينهما، إلى « فعِلت »؛ لأنّ اللام تنقلب -وإن كانت ساكنة[2]- لانكسار ماقبلها، ياءً، كما انقلبت في « غازية ومَحْنِيَة »، فيزول الاستثقال. وإذا كانت العربُ قد تستثقل الواوَ الواحدة فتبني الماضي[3] على « فعِلت » لتنقلب ياء، نحو « شَقِيت ورضِيت »، وقد كان « فعَلت » فيه جائزاً، نحو « غَزَوْتُ »، فصار « فَعِلت » مع الواوين واجباً. وهذا النّمط الذي قلناه من وجوب الجائز.

وقوله: « مجرى (لوَيت ورَويت) »[4].

يعني: يجري قَويتُ وحَوِيت، وإن كانا من الواوين مجرى مالامه ياء؛ لأنّ الكسرة قبل اللام غيّرتها فقلبتها ياء. وتصحّ العين في « حَوِيتُ وقَوِيت » لاعتلال اللام على ماتقدّم.

قوله: « ولم يقولوا: قد قَوَّ »[5] لآخر الفصل.

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٩. وفي الأصل: لايثبتان.

(٢) في الأصل: مكسورة.

(٣) في الأصل: المضارع. انظر المنصف ٢/٢١٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٩.

يعني: لم يقولوا في « فَعِلَ » من « القوّة »: قَوَّ، كما قالوا: عَضَّ؛ لأن الإدغام يكون مع التّضعيف، وأمّا والعين على [ما][1] أصل بنائها عليه، وهي الكسرة، فهي قالبةٌ الواو الثانية إلى الياء، فلايكون تضعيفُ حرفين من موضع واحد.

وإنّما لم يُنكَر أن يجيء الاسم على « فَعَلٍ » محرّكَ العين بالفتح، وإن كان يلزم في التّثنية منه اجتماع الواوين، نحو « قووان »، كما يلزم ذلك في الفعل إذا رددته إلى نفسك فقلت: قَوَوْتُ؛ لأنّ الفعل أثقل، فاستُخف ذلك في الاسم؛ لخفّته، واستثقل ذلك في الفعل؛ لثقله. وأيضاً، فإنّ الفعل يتصرّف، فيلزم فيه الثقل في مضارعه إذا قلت: يَقْوُوُ، وإذا رددت الفعل إلى نفسك، ولايلزم في الاسم إلاّ في حال التّثنية.

قوله: « ألاترى أنّه ليس مثل (وَعَوْتُ) في الكلام »[2].

قلت[3]: قد جاء واحد، وهو اسمٌ فاؤه ولامه واو، وهو قولهم في التّهجّي: واو. فأمّا الألف فيها فلايخلو أن يكون واواً أو ياءً، ومن ذهب إلى أنّها من الواو فله أن يقول: لّما لم تُمَلْ / كما أُميلت الياء والتّاء، دلّ على أنّها من الواو؛ ولأنّا [١١١أ] لوجعلناها من الياء لما أخرجنا ذلك من أن تكون الكلمة بلانظير؛ لأنّه ليس في الكلام مثل « وَعَوت »، فلمّا كان الأمر كذلك حملها على الواو؛ لأنّ الإمالة لم تُسمع فيها؛ ولأنّ العين أيضاً إذا كانت ألفاً مجهولة، فحملُها على الواو أولى.

قال ابن جنّي[4]: ورأيت أبا عليّ يذهب إلى أنّها من الياء[5]، ويعتمد على

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٠.

(٣) انظر المنصف ٢/٢١٤.

(٤) انظر المنصف ٢/٢١٤، ٢١٥ بتصرّف.

(٥) انظر المسائل الحلبيات ٨، ٣٤٧.

أنّها لاينبغي أن تكون من الواو لئلاّ يجتمع حروف الكلمة كلّها من موضع واحد.

قال: فأمّا قولهم: بَبَّة، فإنّما جرى مجرى حكاية الأصوات[١]، ولم يذكر « دَدَدْ »، وكذلك قياس قوله [فيه][٢]؛ لأنّه مستعملٌ في ضرب من اللّعب[٣]، فهو حكايةُ صوتٍ عندهم.

ولأبي عليّ أيضاً أن يقول: إنّ الياء قد جاءت فاء ولاماً في قولهم: يَدَيْتُ، والياء أخت الواو، [فأنا أحملُ][٤] على هذا أيضا؛ لمضارعتها الياء باللين والامتداد[٥].

وهذا القول كلّه إنّما يكون في الواو إذا جعلت اسماً، فقيل: هذه واوٌ حسنةٌ، ونحو ذلك؛ فأمّا في التّهجّي فلايقال في ألفها: إنّها منقلبةٌ؛ لأنّ الحروف لايسوغُ فيها شيءٌ من ذلك. وقد قدّمت في هذا المجموع من الكلام على ألف « واو » ما ينضاف إلى هذا، فكمل به الفائدة.

قال ابن جنّي -رحمه الله- في سرّ الصناعة[٦]: واعلم أنّه لم يأت[٧] عنهم [مثل][٨] « وعوتُ »، من قبل أنّهم لوفعلوا ذلك لاكتنف الأمرَ أمران ضدّان، فتركوا ذلك، وذلك أنّ ماماضيه « فَعَلَ »، وفاؤه واو، فعين مستقبله « يَفعِلُ »

---

(١) في القاموس (ببب): « ببة: حكاية صوت صبيّ، ولقب قرشيّ، والشابّ الممتلئ البدن نعمة، وصفة للأحمق ». والقرشي: عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمه هند بنت أبي سفيان. وانظر الصحاح (ببب)، اللسان (ببب)، المسائل الحلبيات ١٣٧، سر صناعة الإعراب ٥٩٩.

(٢) في الأصل: ددي وكان. ومابين معقوفين تكملة من المنصف ٢/٢١٤.

(٣) فسره في سر صناعة الإعراب ٦٠٠ بأنه حكاية صوت الشيء إذا تدحرج.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢١٥.

(٥) انتهى نقل المؤلف من المنصف.

(٦) انظر سرّ صناعة الإعراب ٥٩٦-٥٩٨ بتصرّف.

(٧) في الأصل: لايات.

(٨) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

مكسورة، وفاؤه محذوفة، وذلك « وعَد، [ووزن][1]، وورد »، تقول: يَعِدُ، ويَـزِنُ، ويَرِدُ، فهذا أصل مستمرٌّ. فأمّا قول بعضهم:

لوشئتِ قد نَقَعَ الفـؤادُ بشَرْبةٍ تَدَعُ الحَـوائمَ لايَجُدْنَ غليلا[2]

بضمّ الجيم فلغةٌ[3] شاذّة غير معتدّ بها؛ لضعفها، وعدم نظائرها، ورأيناهم مع ذلك إذا كان الماضي على « فَعَلَ » ولامه واو فعين مضارعه أبداً مضمومة، وذلـك نحو « غزوت ودعوت، أَغزُو وأَدْعُو »، فهذا أيضاً مستمرٌّ غير منكسر، فلو صـاغوا مثل « وَعَوْتُ »، لوجب عليهم في المضارع أن يكسروا العين، كما كسـروا عـين « يَعِدُ »، وأن يضمّوا أيضاً كما يضمّون عين « يَغْزُو »، فلمّا كـان بنـاؤهم نحـو « وعوت » يدعوهم إلى أن تكون عين المضارع مضمومةً مكسورةً في حال واحدة، رفضوا البتّةَ، فلم يبنوه مخافة أن يصيروا إلى التزام جمع بين حركتين ضدّين في حرف واحدٍ.

فإن قلت: فهلاّ بنوه على « فعُلت » بضمّ العين، فقـالوا: وعُـوت أَوْعُـو، وأجروه في ضمّة عينه بعد الفاء التي هي واو مجرى « وضُؤتُ أَوْضُـؤ »، و« وطُـؤَ الدّابة يَوْطُؤُ »؟

فالجواب: أنّ « فعَلت » في الكلام أكثر من « فعُلت »؛ ألاترى أنّ « فعُلت »

(١) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٩٦.

(٢) البيت لجرير. انظر الدّيوان ٣٦٤ (دار بـيروت)، المسـائل الحلبيّـات ١٢٧، المنصـف ١/١٨٧، الصحاح (وجد)، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦، الممتع ١٧٧، ٤٢٧، المقرّب ٥٤٢، شـرح الشـافية للرضي ١/١٣٢، شرح الأشموني ٤/٣٤١. وفي الديوان واللسان (نقع): « يجِدن » بكسر الجـيم، ضـبطا لانصًا، والشاهد ليس فيها. ونقع: روي. والحوائم جمع حائم وهو العطشان. اللسـان (نقـع)، القـاموس المحيط (حوم)

(٣) نسبت لبني عامر. انظر الصحاح (وجد)، شرح الشافية للرضيّ ١/١٣٢، شرح الأشموني ٤/٣٤١.

لاتكون إلاّ لتنقيل الهيئة نحو « ماكان كريماً ولقد[١] كَرُمَ »، و« ماكان ظريفاً ولقد ظرُف »، وهي أيضاً غير متعدّية، و« فعَلتُ » تكون متعدّية وغير متعدّية، وهي أخفّ وأسير[٢] من « فعُلت »، فلمّا وجب رفضُ ذلك في الأكثر الشّائع حُمِلَ الأقلّ عليه، وهو « فعُلت »، هذا مع ماكان يلزم من اكتناف الواوين والضّمة[٣] للكلمة، وهو الثقل الذي أومأ إليه سيبويه، فلمّا / وجب اطّراح هذا التّركيب في [١١١ب]
« فعَلت »، وتبعته « فعُلت »، حملوا أيضاً عليه « فعِلت »، فلم يقولوا مثل « وعِيتَ تَوْعَى »، كما قالوا: وجِيتَ تَوْجَى، وأتبعوا « فعِلت » في الامتناع « فعَلت وفعُلت »، فاعرف ذلك، فإنّه لطيفٌ.

وذكر[٤] بعدُ أنّ الألف من « واو » حملها أبوالحسن على أنّها منقلبة من واو[٥].

وقوله في « الوَزْوَزة »: « ولم تغيّر لأنّ بينهما حاجزا »[٦].

يريد: ولم تغيّر الواو الأولى؛ لأنّ بينها وبين الثانية حاجزاً، وإنّما يجب التّغيير إذا اجتمعا في أوّل الكلمة، ولم تغيّر الثانية؛ لأنّ ماقبلها ساكن، والواو المتحرّكة إنّما تغيّر إذا كان ماقبلها متحرّكاً بالفتح؛ ولأنّها أيضاً ثالثة، وإنّما تغيّر الواو إذا وقعت رابعة، كلام « ضَوْضَيتُ »[٧].

---

(١) في الأصل: ولو.

(٢) في الأصل: وليس.

(٣) في الأصل: الواوين الضمة.

(٤) يعني: ابن جنّي.

(٥) انتهى النّقل من سر صناعة الإعراب.

(٦) الكتاب ٢/٢٩٠. وفي الأصل: ولم يغير.

(٧) في الأصل: صوصيت. انظر المنصف ٢/٢١٦.

قوله: « وتكون الهمزة ثانية ورابعة »[1].

يريد: نحو « الدَّأْدَأَة والرَّأْرَأَة »، وإنّما ذكر الهمزة مع الواو لأنّهما كليهما مستثقلان.

قال ابن جنّي[2]: ولم أعلمهم جعلوا الهمزة فاءً ولاماً في هذا المكرر حتّى إنّه ليس عندي [في][3] كلامهم مثل « أَضْأَضَ »[4]، ولا« أَبْأَبَ »، وإن جاء فقليل؛ وذلك عندي لكراهة الابتداء بالهمزة[5] مع تكريرها، والهمزة إذا ابتدأت لم يمكن تخفيفها البتّة.

قوله: « وأمّا (افْعَلَلتُ وافْعَاللتُ) من (غزوت)- إلى قوله- كما قلت: اقتتلا »[6].

قلت: الأصل في هذه المسائل: لايعتلّ منها إلاّ الحرف الأخير، ويصحّ جميعُ ماقبله، عيناً كان، أولاماً؛ لما تقدّم من أنّه لايجتمع إعلالان، فتقول: احْيَيْتُ واحْيَايَيت، واحْيَيَا، واحْيَايَا، و« احْيِيا » « افعلل »، و« احيايا » « افعالل »، فتعتلّ اللام الثانية، وتصحّ العين واللام الأولى.

وتقول: هم يَحْيُيُون، مثل « يَرْهَبُون »، وأصل « يحْيُيُون » « يَحْيَيِيُون »، فأسكنوا اللام الأخيرة، ونقلوا حركتها إلى الأولى، وحذفت لسكونها وسكون واو الجمع، كما أنّ أصل « يَرْمُيُون » « يَرْمَيِيُون »، فصنع به كذلك.

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٠.

(٢) انظر المنصف ٢/٢١٨.

(٣) تكملة من المنصف ٢/٢١٨.

(٤) في المنصف ٢/٢١٨: « أصأصَ ».

(٥) في الأصل: بالهمز.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٠، ٣٩١. وفي الأصل: كما قلبت اقتتل.

قوله: « وإنّما منعهم من أن يجعلوا (اقتتلوا) بمنزلة (رددت) »[1] لآخر الفصل.

يريد: أنّك بالخيار في « اقتتلوا »، إن شئت أدغمت، وإن شئت لم تدغم، ولم يلزموه الإدغام كما لزمهم الإدغام في « ردّ »؛ لأنّ الدّالين في « ردَّ » وقعت طرفاً، ووقعت التّاءان في « اقتتل » متوسّطتين، بحيث تقوى فيه الحروف؛ لتمكّنها من الكلمة؛ ألاترى أنّ الواو المتوسّطة أقوى من المتطرّفة في قولك: ارعوى، وأصله « ارعوَوَ »[2]، فتحرّكت الواو المتطرّفة، وقبلها حركةٌ هي فتحة، فانقلبت ألفاً، وبقيت المتوسّطة؛ لأنّ التّغيير إلى الأواخر أسرع، وهو فيها أمكن، ولذلك أشار بقوله: « بمنزلة الواو الوسطى في القوّة »[3].

ومن قال: قَتّلوا في « اقتتلوا »، قال: حَيَّوا في « احْيَيَوا »[4].

وذلك أنّه كره ظهور التّاءين في « اقتتلوا » فسكّن الأُولى[5]، ونقل حركتها إلى القاف، فلمّا تحرّكت القاف حذف همزة الوصل، ثمّ أدغم التّاء الأولى في الثّانية فقال: قَتَّل، وكذلك قال: حَيَّوا.

« ومن قال: قِتَّلوا قال: حِيَّوا »[6].

وذلك أنّ من قال: قِتّلوا، كسر القاف؛ لالتقاء الساكنين؛ لمّا[7] سكّن التاء الأولى، ولم ينقل حركتها إلى القاف.

---

(١) الكتاب ٢/٣٩١. وفي الأصل: بمنزلة وجدت.

(٢) في الأصل: ارعوي.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٩١، شرح السيرافي ٦/٣٢٣، ٣٢٤ (خ)، النّكت ١٢٢٣.

(٤) الكتاب ٢/٣٩١.

(٥) في الأصل: الاول.

(٦) الكتاب ٢/٣٩١.

(٧) في الأصل: اما.

[ومن العرب من][1] قال: قِتّلوا، وطرح فتحة التّاء، وكسر القاف؛ لالتقاء الساكنين، وأتبع[2] الكسرة الكسرة[3].

[١١٢أ] وأصل « حيّوا » « حيِيُوا »، مثل « قتّلوا » / فاستثقلت الضّمّة على الياء، فأسكنت ونقلت حركتها إلى الياء المشدّدة، كما فعلت في « عَميَ » حين قلت: عَمُوا، وفي « حيِيَ »: حيُوا، إلاّ أنّ هذا لايقاس عليه؛ ألاترى أنّ من قال في « مُنْتن »: مِنتِن، لايقول في « مُكْرِم »: مِكْرِم. ومنهم من يقول: مُنْتُن، فيضمّ التّاء لضمّة الميم[4]، ولايجوز على هذا « مُكْرُم ».

وقوله: « ومن قال: قِتّالاً »[5].

من قال هذا كره إظهار حرفين متحرّكين من جنس واحد، وهما التّاءان، فنقل حركة التّاء الأولى إلى القاف، فتحرّكت بالكسر، فلمّا تحرّكت استغنى عن همزة الوصل؛ لأنّها[6] إنّما اجتلبت لسكون مابعدها، ثمّ أدغمت التّاء الأولى في الأخيرة، فقيل: قِتّال، وكذلك قيل: حِوَّاء؛ لأنّه كره اجتماع الواوين متحرّكتين، فنقلت حركة الأولى إلى الحاء[7]، واستغني عن همزة الوصل، وأدغمت الواو الأولى في الثّانية. ومن قال: أُخْفِي، فقال: اقتتالا، قال هنا: احْـوِوَاء[8]، والمُخْفَى بزنته

---

(١) في الأصل: فمن. وما أثبتّه من المنصف ٢٢٤/٢.

(٢) في الأصل: فاتبع.

(٣) انظر الكتاب ٤١٠/٢، المنصف ٢٢٥/٢، الممتع ٦٣٩، ٦٤٠. وستأتي المسألة في ٨٧٩ فما بعدها.

(٤) انظر ماسبق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢.

(٦) في الأصل: لانهما.

(٧) في الأصل: الخاء.

(٨) في الأصل: حجوا.

معلناً[1].

قوله: « وإذا قلت: احْوَاوَيت، فالمصدر (احْوِيَّاء) »[2].

كان في الأصل « احْوِوَّاء »، فقلبت الواو الوسطى ياء؛ لسكونها وانكسار ماقبلها، فصارت في التّقدير « احْوِيْوَاء »، فاجتمعت واو وياء، وسبقت الأولى بالسّكون، فأبدلوا الواو ياء وأدغموها في الياء، فقال: احْوِيَّاء.

قال ابن جنّي[3]-رحمه الله-: وقد قال بعضهم: احْوِيْوَاء، ولم يقلب الواو- وإن كان قبلها ياء ساكنة- لأنّ هذه الياء لاتلزم؛ لأنّها غير موجودة في الفعل، فجرت عنده مجرى واو « سُوِير »؛ لأنّ المصدر قد يجري مجرى الفعل في مواضع.

ويقوّي هذا القول عندي قليلا، وأنّ لمن صحّح وجها يتعلّق به، أنّ من قال: احْوِيَّاء، فأدغم، قد أعلّ الكلمة من موضعين:

أحدهما: قلب اللام الأولى.

والآخر: قلب اللام الأخيرة همزة.

ومن أبدل اللام الأولى -وهو الأكثر- فإنّما ذلك عندي لأنّ المصدر اسمٌ والاسم لايتصرّف[4] كتصرّف الفعل، فلمّا جعلت الياء فيه قبل الواو كانت[5] لازمةً موجبةً للقلب؛ لأنّ المصدر يجري مجرى اسم المفعول في هذا؛ ألا تراهم قالوا: غُزِيَ فهو مغزُوٌّ، فصحّحوا اسم المفعول، وإن كان الفعل معتلاً.

وقوله: « وتقول في (فُعْلٍ) من (شَوَيْتُ): شِيٌّ »[6].

---

(١) انظر المنصف ٢/٢٢٠، ٢٢١.

(٢) الكتاب ٢/٣٩١.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٢١، ٢٢٢. والكلام السّابق في المسألة منه.

(٤) في الأصل: لاينصرف.

(٥) في الأصل: وكانت. وهي كذلك في إحدى نسخ المنصف ٢/٢٢٢.

(٦) الكتاب ٢/٣٩١.

اعلم أنّ « فُعْلا » متى كانت العين منه واواً، واللام ياء، قلبت[1] الواو ياء، وكسرت فاء الفعل؛ لتسلم الياء، وأُدغِمت، كما تُكسر التّاء في « عُتِيّ »، والصّاد من « عُصِيّ »، وكانتا[2] مضمومتين.

ويجوز ضمّ الفاء من « فُعْل »[3] على الأصل فيقال: شُيٌّ، ولايجوز ضمّ التاء من « عُتِيّ »، ولاالصّاد من « عُصِيّ »، فيقال: عُتُيٌّ وعُصُيٌّ. والفرق بينهما أنّ كسر التّاء من « عُتِيّ »، والصّاد من « عُصِيّ »، لايوقع لبسا بين بناءين؛ لأنّهما « فُعُول »، فإذا كسرنا التّاء[4] والصّاد لم يُتوهّم بناءٌ آخرُ، وإذا كسرنا الشّين من « شيّ » الذي هو « فُعْل »، التبس بـ« فِعْل »[5].

وإنّما كان الكسرُ أكثر لأجل الياء السّاكنة بعد الضّمّة، وإن كانت قويت بالإدغام؛ لأنّ الحرف المشدّد قد يجري في بعض المواضع مجرى الحرف الواحد، ولذلك قال: عصِيٌّ[6].

قال ابن جنّي[7]: ويجوز على هذا أن يكون قولهم: القِيُّ[8]، للفلاة، « فِعْلا / وفُعْلا » جميعاً؛ لأنّه من « القَوَاء »، ومنه قوله سبحانه: ﴿ومتاعاً للمُقْوِين﴾[9] قيل فيه: إنّهم السّالكون في « القِيّ »، وهو الفلاة القفر. [١١٢ب]

---

(١) في الأصل: وقلبت.

(٢) في الأصل: وكانت.

(٣) في الأصل: فاء الفعل من فعل.

(٤) في الأصل: الياء.

(٥) انظر شرح السيرافي ٣٢٧/٦ (خ)، النّكت ١٢٢٤.

(٦) انظر المنصف ٢٢٦/٢.

(٧) انظر المنصف ٢٢٦/٢.

(٨) في الأصل: أن يكون المعنى.

(٩) الواقعة: ٧٣.

قوله: ولم تُجعل كـ« بِيض »[1].

يعني: أنّ « بِيضاً » لايجوز فيه إلاّ كسر الباء؛ لأنّ الياء غير مدغمة في الضّاد، والياء الأولى في « شيٍّ » مدغمة في الياء الثانية، وبإدغامها يذهب المدّ، فصار كأنّه حرف متحرّك، نحو « صُيد »، فلم يلزم كسر الشّين، كما لم تقلب ضمّة « صُيد » كسرةً؛ لتحرّك الياء. كذا قال الأعلم[2].

وفي هذا قلقٌ؛ لأنّ لفظ سيبويه: « بعد حرفٍ متحرّك »[3]. وتفسيره: على أنّه كأنّه حرفٌ متحرّك. ويقع في بعض النّسخ: « بعد حرف متحرّك، نحو (صَيْد) »[4]. يعني: بعد حرف متحرّك بالفتح، واكتفى بأنّ المثال يُبينُ قصده.

وقوله: « ألاترى أنّها لوكانت في قافية مع (عُمْيٍ)، جاز، فهذا دليل على أنّه ليس بمنزلة (بيض) »[5].

يعني: أنّ المدغم من هذا النّوع لذهاب[6] المدّ منه صار بمنزلة حرفٍ ليس من حروف المدّ، فجاز وقوع « شيٍّ » مع « عُنْيٍ »؛ لزوال المدّ. وأمّا « بِيض » فالمدّ موجودٌ فيه فلا يجوز مع ماليس فيه مدّ؛ لأنّ المدّ قد يكون عوضاً من علّة في الجزء، كالقطع في ضرب البسيط، وهو حذف آخر جزء من الوتد المجموع، وتسكين ماقبله، فينتقل « فاعلن » إلى « فعلن »، فيلزم[7] الضّرب الرِّدف، فإن وقع قبل الواو والياء السّاكنين متحرّك بالفتح ذهب المدّ، وصار غير مردوف، نحو قوله:

---

(١) الكتاب ٣٩١/٢ وفيه: « ولم يجعلها ».

(٢) انظر النّكت ١٢٢٤. والكلام للسيرافي. انظر شرحه ٣٢٧/٦، ٣٢٨ (خ).

(٣) الكتاب ٣٩١/٢.

(٤) كذا هو في طبعة بولاق ٣٩١/٢، وهارون ٤٠٥/٤.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢.

(٦) في الأصل: النوع يجري لذهاب.

(٧) في الأصل: فليلزم.

سائلْ بني أسدٍ ماهذه الصَّوْتُ[1]

وكذلك في الطّويل نحو « بلبيبِ »[2].

وقد جاء على غير ذلك[3]، ومنه بيت الحماسة:

لعمرُك ماأخْـــزَى إذا ما نَسَبْتَني إذا لم تَقُلْ بُطْــــلاً عليَّ وَمَيْنَا[4]

وإنّما ساغ هذا وإن كـــان الأوّل والثّـــاني مفتـــوحين[5]؛ لأنّ في حـــرف [العلّة][6] الذي على هذه الحالة مدّا ما، وإن لم يبلغ ما إذا كانت حركة ماقبله مـــن جنسه، ولأجل أنّ فيه مدّا ما قلّ أن يجيء « كَيْدٌ » مع « فَرْدٍ وصدٍّ »؛ ألاترى أنّـــه قلّما يردُ مثلُ قوله:

---

(١) صدره:

ياأيّها الرّاكبُ المزجي مَطِيَّتَهُ

والبيت لرويشد بن كَثير الطّائي. انظر شرح ديوان الحماســة ١٦٦، الخصـــائص ٢/٤١٦، ســر صناعة الإعراب ١١، القوافي للتّنوخي ١١٥، ١٣٥، الإنصاف ٧٧٣، شرح المفصّل لابن يعـــيش ٥/٩٥، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/٣٩٤، ارتشاف الضّرب ٧٣٧، ٢٤٤٩ (رجب)، اللسان (صـــوت)، الأشباه والنظائر ١/٤٠٧، خزانة الأدب ٤/٢٢١.

(٢) يعني: وكذلك وقع المدّ عوضا في الطويل نحو بلبيب. فالإشارة ليست للشاهد السابق، وإنما لقولـــه: « وإنما المدّ يكون عوضا ». وسيوضح المؤلف هذه المسألة أكثر فيما يأتي ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٦. والشـــاهد الذي أورده هنا وهو « بلبيب » من قول أبي الأسود الدُّؤلي:

وما كلُّ ذي لبٍّ بمؤتيكَ نُصحَهُ وما كلُّ مـــؤتٍ نُصحَـــه بلبيبِ

انظر الكتاب ٢/٤٠٩، شرحه للسّيرافي ٦/٤٧٥ (خ)، التّعليقـــة ٥/١٦٦، الكـــافي في العـــروض والقوافي ٣٠، الحاشية الكبرى للدّمنهوري على متن الكافي ٧٧.

(٣) يعني: جاء مفتوحا ما قبل ردفه. انظر المسألة فيما سيأتي ٨٧٥-٨٧٧.

(٤) لجابر بن رألان السِّنبسيّ الطّائيّ. انظر الحماســة ١/١٣٣، شـــرحها للمرزوقـــي ٢٣٤، القـــوافي للتّنوخي ١١٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فيلين.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

لعمــري لأعرابيّةٌ في عَبـــاءَ ةٍ تحُــــلُّ دماثاً من سُوَيقةَ أو فَرْدَا

أحبُّ إلى القلبِ الذي لجَّ في الهوى من اللاّبسات الرَّيطِ يُظْهِرْنَهُ كَيْدَا[١]

ولذلك كان استعمال الحسن بن هانئ[٢] في قوله:

لاتبكِ ليلى ولاتطـــربْ إلى هِـنْدِ

واشربْ على الوردِ من حمراءَ كالوَرْدِ[٣]

العروضَ والضّربَ مقطوعين، وكلّ واحد منهما غير مُـردف، أقـبحَ مـن استعمال الشّاعر في قوله:

... ... ماهذه الصَّوْتُ

الضّربَ مقطوعا[٤]، وهو غير مُردف، إلاّ أنّ هذا فيه مدٌّ ما[٥].

قال ابن جنّي-رحمه الله- في الخصائص[٦]: قد أجروا الواو والياء السـاكنتين المفتوح ماقبلهما[٧] مُجرى التّابعتين لما هو منهما، وذلك قولهم: جَيْـب بَّكـر، أي: جيبُ بَكرٍ، وثوب بّكر، أي: ثوبُ بَكر؛ وذلك أنّ الفتحـة، وإن كانـت مخالفـةً لجنس الياء والواو، فإنّ فيها سرّا، له ومن أجله جاز أن تمتدّ الياء والواو بعـدها في نحو ما أريناه؛ وذلك أنّ أصل المدّ وأقواه وأعلاه وأنعمـه وأنـداه[٨]، إنّمـا هـو

---

(١) البيتان لأعرابي في خزانة الأدب ٨/٥٠٥.

(٢) المعروف بأبي نواس [١٣٩-١٩٥هـ] شاعر فحل عالم غزير الحفظ لفنون شتى، إلا أنه كان ماجنا خليعا مولعا بالخمر. قال عنه أبوعمرو الشيباني: لولا ما أخذ فيه أبونواس من الرفث لاحتججنا بشعره لأنه محكم القول. انظر ترجمته في طبقات الشعراء لابن المعتز ١٩٣-٢١٧.

(٣) ديوان أبي نواس ٢٧.

(٤) في الأصل: مقطوع. وما أثبته أنسب لأسلوبه السابق.

(٥) في الأصل: مداما.

(٦) انظر الخصائص ٣/١٢٧، ١٢٨.

(٧) في الأصل: ماقبلها.

(٨) في الأصل: واعلاله وانعمه وانماه.

للألف[1]، وإنّما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، ويلحقان في الحكم / [١١٣أ] بها، والفتحة بعضُ الألف، فكأنّها إذا قُدِّمت قبلهما في نحو « بَيْت وسَوْط »، إنّما قدّمت الألف؛ إذ كانت الفتحة بعضها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألفٌ صغيرة، فكان[2] ذلك سبباً للأنس بالمدّ، لاسيّما وهما بعد الفتحة لسكونهما[3] أختا الألف، وقوّيتا الشّبه بها، فصار « شَيْخ وثَوْب » نحواً من « شاخ وثاب »، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما، فاعرف ذلك.

وذكر « لم أُبَلْ، ولم أكُ »، وقال: « حيث كثر في كلامهم »[4].

لمّا[5] كثر « لم أُبَلْ »، وصارت تقال عند كلّ شيء محتقر، وكان الأصل أن يُقال: لم أُبالِ، بمنزلة « لم أُرامِ[6] »، ولم أُعاطِ؛ لأنّه مضارع « باليت »، ثمّ خففت لكثرة الاستعمال بتسكين اللام من « لم أُبال »، [وشُبِّهت اللام][7] بالفاء من « أخافُ »، فكما تسكن الفاء للجزم، كذلك سكّنوا هذه اللام تشبيهاً بالفاء، فلمّا سكنت اللام حذفت الألف لالتقاء الساكنين، كما تُحذف في « لم أخفْ ».

وكذلك « لم يكُ »؛ لأنْ « كان » كثُر استعمالهم إيّاها، وصارت عبارةً عن الأفعال.

يقول القائل: هلْ قام زيدٌ؟ فيقول المجيب: نعمْ قد كان كذلك، وما كان ذلك!

---

(١) في الأصل: الالف.

(٢) في الأصل: فكأنها.

(٣) في الأصل: لسكونها.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٥) في الأصل: فلما.

(٦) في الأصل: ارام. من دون « لم ».

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٣٩٢/٢.

وهلْ يقوم زيدٌ؟ فيقول المجيب: نعم قد يكون ذلك!

فلمّا حذفوا الحركة في « يكــون » للجــزم، وســكنت النّــون، وقبلــها الواو ساكنةً، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، وقد وقعت النّــون آخــر الفعــل ساكنةً، وهي مضارعةٌ لحرف المدّ واللّين؛ للغنّــة الــتي فيهــا، وأنّهــا ســاكنة، وللكثرة -ثلاثة أمور- حذفوا النّون أيضاً، كما يحذفون حــروف[1] المــدّ واللّــين إذا وقعْنَ لامات؛ للجزم، نحو « لم يَغزُ، ولم يرمِ، ولم يخــشَ »، وكــذلك قــالوا: لم يكُ.

ويدلّك على أنّ النّون أشبهت بسكونها حروف اللّين حتّى حــذفت كمــا حذفت حروف اللّين، أنّها إذا تحرّكت لم تحذف؛ لأنّ الحركة قد أخرجتــها مــن شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يكنِ الرّجلُ منطلقاً، ولايجوز: لم يكُ الرّجــل؛ لتحرّك النّون. وقد جاء حذف النّون في هذا في الضّرورة، قال:

لم يكُ الحقُّ على أنْ هـــاجهُ   رَسْمُ دارٍ قد تعفَّـــى بالسِّرَرْ[2]

قال أبوالفتح[3] -رحمه الله-: وأحسن مافيه عندي أنّه قدّر: لم يكُ[4]، علــى حدّ قولك: لم يك زيدٌ، ثمّ جاء بالألف واللام بعد أن حصل فيه الحــذف، فتــرك على حاله؛ لأنّ من عادته أن يقول في غير هذا الموضع: لم يكُ زيدٌ. ونظــير هــذا [قولهم][5] في قوله[6]:

---

(١) في الأصل: حرف.

(٢) البيت لحُسَيل بن عُرْفُطة، جاهلي. وقد سبق تخريجه ١٤٤.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٢٨، ٢٢٩ بتصرّف.

(٤) في الأصل: لم يكن.

(٥) تكملة من المنصف ٢/٢٢٩.

(٦) في الأصل: قولهم.

كنَوَاحِ ريشِ حمــامةٍ نجــديَّةٍ[1]

لأنّهم يحتجّون في حذف الياء بأنّه قدّر الكلمة « نواحٍ »، قبــل الإضــافة، ثمّ أضافه بعد أن استقرّ الحذف في الكلمة؛ فإذا جاء هذا التّأويل في المضاف مع شــدّة اتّصاله بالمضاف إليه، كان في الفعل أحسن؛ لأنّ اتّصــاله بالفاعــلِ دون اتّصــال المضاف بالمضاف إليه؛ ألاترى أنّه يجوز الفصل بــين الفعــل والفاعــل بــالظّرف والمفعول به وغيرهما ممّا ليس أجنبيّاً من الفعل جوازاً حســناً؟ ولايجــوز ذلــك في المضاف والمضاف إليه إلاّ في الضّرورة، على قبح من الكلام[2].

ولأنّ الفعل والفاعل مبنيٌّ ومبنيٌّ عليــه فهمــا شــيئان، وجــزآ الجملــة / [١١٣ب] وأمّا المضاف والمضاف إليه فكالكلمة الواحدة، وليسا جزئي[3] كــلام، والمضــاف تمام الاسم، والمبني والمبني عليــه تمــام الكــلام. وقــد بــيّن ســيبويه هــذا في الضّمائر.

قال أبوالفتح[4]-رحمه الله-: ومع هذا فقولهم: لم يكُ الحقُّ، مشبَّهٌ بقــولهم: مِ الكذب، ومِ الآنَ، يريدون[5]: من الكذب، ومن الآن، كما قال:

كأنّهما مِ الآنَ لم يتغيَّــــرا[6]

---

(١) عجزه:

ومسحت باللثتين عصفَ الإثمِدِ

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلميّ، ولغيره. وقد سبق تخريجه ١٥١.

(٢) انتهى النّقل من المنصف، وسيعود المؤلف إليه.

(٣) في الأصل: جزء.

(٤) المنصف ٢/٢٢٩-٣٣٠. وهو إتمام ماذكره سابقا، بتصرّف.

(٥) في الأصل: يريد.

(٦) عجزه:

وقد مرّ للدارين من بعدنا عَصْرُ

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأمالي ١/١٨٥، الخصــائص ١/٣١٠،

=

و:

غير الذي قد يقال مِ الكذب[1]

فكما حذفت النّون من هذا لالتقاء السّاكنين، كذلك حذفت من « لم يــكُ الحقُّ »، إلاّ أنّ « مِ الآن » أحسن، وأكثر في اللغة؛ لأنّه لم يحذف من « من » شــيء قبل حذف النّون، كما حذف من « لم يكن » عين الفعل، فحذف [النّون][2] مــن « لم يك الحق » إجحاف؛ لأنّك تحذف العين واللام جميعاً.

لكن نظير « لم يكُ الحقُّ » ما أنشده سيبويه:

ولاكِ اسقني إنْ كان ماؤك ذا فَضْلِ[3]

يريد: ولكنْ اسقني، فحذفت النّون لالتقاء الساكنين. وهــذه -« لكــنْ »- إنّما هي مخففةٌ من « لكنَّ »، فقد حذفت منها نون واحدة، ثمّ حــذفت الأخــرى،

سر صناعة الإعراب ٤٤٠، ٥٥٣، أمالي ابن الشجري ١٦٨/٢، شرح جمل الزجــاجي لابــن عصــفور ٤٨٩/١، ضرائر الشعر له ١١٥، اللسان (أين)، خزانة الأدب ٢٥٨/٣.

(١) من قول مسهر بن كعب:

أبلــغ أبا دختنوس مألكــــةً   غير الذي قد يقــال م الكذب

وقد سبق تخريجه ٦٦٣. ولم يستشهد ابن جنّي بالبيت، ولم يمثّل بشاهده، وإنّما مثّل بالبيت الــذي قبله وبــ« مِ الغلام »، ومثل له في سر صناعة الإعراب ٥٣٩ بعد البيت السابق.

(٢) تكملة من المنصف ٢٢٩/٢.

(٣) صدره:

فلست بآتيه ولا أستطيــعــهُ

والبيت للنّجاشي الحارثي. انظر الكتاب ٩/١، الأصــول ٤٥٥/٣، المســائل البصــريات ٨٩٨، المسائل العسكرية ١٧٩، الخصائص ٣١٠/١، شرح اللّمع لابن برهان ٤٨١/٢، أمــالي ابــن الشّــجري ١٦٧/٢، ضرائر الشّعر لابن عصفور ١١٥، شرح الكافية للرّضي ٣٧٣/٤، ارتشــاف الضّــرب ٢٤١٢ (رجب).

وهذا إجحافٌ بالكلمة.

ولقائلٍ أن يقول: إنّ بين « لكنْ » و« لم يكنْ » فرقاً، وهو أنّ « لكنْ » لمّا[1] كانت مشدّدة كانت ناصبةً الاسمَ ورافعةً للخبر، [نحو][2] « لكنَّ زيداً منطلقٌ »، فلمّا خفّفتها خرجت عن ذلك الحدّ وصارت تحسب في حروف العطف، فجعلت[3] لمّا زال عملها كأنّها حرف آخر، فأشبهت « من » في أنّها لم يحذف منها شيء. وقولهم: يكون، ولم يكن، لافرق بينهما في العمل والمعنى، فحذفك من « يكن » هو حذفك من « يكون »، فما تنكر أن يكون الحذف في « يكون »[4] أقبح منه في « لكنّ »؟

ويقال أيضاً: إنّ « لكنّ » حرفٌ، والحروف لايليق بها الحذف، وإنّما أكثر مايكون في الأفعال ثمّ في الأسماء، فأمّا الحروف فالحذف فيها قليل جدّاً، لاتكاد تراه إلاّ في المضعّف، نحو « رُبَّ، وإنّ » ، فإذا خفّف المشدّد من الحروف فهو قليل جدّاً. فإن جئت تحذف المخفف فذلك إجحافٌ.

ومع هذا فإنّ في الأفعال [ما][5] قد حذف منه حرفان، نحو « ع كلاماً، وشِ ثوباً »، ولاترى حرفاً حذف منه حرفان. [فهذا أوكدُ ممّا أورده] وأقصى[6] أحوال « لم يكُ الحقُّ »، أن يكون مثل « ولاكِ اسقني »[7].

---

(١) في الأصل: انما.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٣) في المنصف ٢/٢٣٠: فحصلت. وقد سبق مثل هذا الاختلاف في هذه الكلمة من قبل، فلعلّه من تحريف النّاسخ، والمعنى مستقيم.

(٤) في المنصف ٢/٢٣٠: « لم يكن ». وفي بعض نسخه: « يكن ».

(٥) تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٦) في الأصل: فامضى. ومابين معقوفين تكملة من المنصف ٢/٢٣٠.

(٧) انتهى النّقل من المنصف في هذه المسألة.

« وزعم الخليل أنّ ناساً من العرب يقولون: لم أُبَلِهِ، لايزيدون على حـــذف الألف »[1].

قال المؤلّف-رحمه الله-: جعل الخليل [لم أبَـلْ][2] اعـــتلالا علـــى حدتـــه، وجعل اعتلال « لم أبَلِهِ » اعتلالا آخر. وقد غلِــطَ أبــوعليّ الفارســي، وجعــل « لم أبلْ » و« لم أبله » علّتهما معاً واحدة[3].

ومعنى كلام الخليل أنّهم يقولون: لم أبالِ، على ماينبغي، ثمّ إنّهـــم يـــدخلون التّاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف « لم أبالـــه »، ثمّ يحـــذفون الألـــف لضرب من التّخفيف، كما حذفوا من « عُلَبِط »، وكما حذفوا ألـــف « احمـــرّ »، وواو « غدٍ ».

وظاهر كلام الإمام أنّ « احمرّ » مقصورٌ من « احمارَّ »؛ لطـــول الكلمـــة[4]، والمعنى واحد، ويدلّ على ذلك أنّه ليس شيء من « افعلّ » لايقال فيه: افعـــالّ، إلاّ أنّه ربّما قلّت إحدى اللّغتين في شيء من هذا، وكثرت الأخرى؛ ألاترى إلى كثـــرة طرح الألف في « احمرّ واصفرّ وابيضّ »، وإلى كثرة إثباتها في « ادهـــامّ واشـــهابّ واكهابّ »[5].

---

(١) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) انظر التّكملة ١٧٤، ١٧٥، المسائل البغداديات ٤٣٦-٤٤٢، المسائل البصـــريّات ٢٥١، المســـائل العسكريّة ٢٧٨-٢٨٠، المنصف ٢٣٣/٢-٢٣٧.

(٤) قال في الكتاب ٢٢٢/٢: « وقد يستغنى بافعالّ عن فعِل وفعُل، وذلـــك نحـــو: ازراقّ، واخضـــارّ، واصفارّ، واحمارّ، واشرابّ، وابياضّ، واسوادّ. واسودّ وابيضّ واخضرّ واحمرّ واصفرّ أكثر في كلامهم؛ لأنـــه كثر فحذفوه، والأصل ذلك ». وانظر السيرافي النحوي ١٠١.وقد نسب أبوحيان هذا المذهب إلى الخليـــل. انظر ارتشاف الضرب ١٧٧ (رجب).

(٥) انظر الممتع ١٩٦.

وجعل بعض اللغويين « افعلّ » لما استقرّ، وليس في حال حدوث ويزيد، تقول: كلّمته / فجعل يحمارُّ[١]. وهذا قد يكون في بعض المواضع كما قال، ولايجب أن يكون هكذا دائماً. [١١٤أ]

فالصّواب ظاهر كلام الإمام، ويصرف ذلك لاختلاف القرينة[٢].

وقال الشّيخ أبوالحجّاج يوسف بن معزوز[٣] في كلام له على هذه المسألة: يقال: لأبي عليّ، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبوالقاسم الزّمخشريّ[٤]: أيّ شيء سكّن اللام؟ وأيّ شيء دلّ على سكونها من القياس؟

فسيقول: سكّنت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.

فيقال له: هذا غير موجود: أنْ يطرأ إعرابٌ بعد إعراب في كلمة واحدة، ولم تدعُ إليه ضرورةٌ.

فإن قال: دلّ على سكونها حذف الألف.

---

(١) انظر اللسان (حمر).

(٢) قال السّهيلي في نتائج الفكر ٣٢٥، ٣٢٦: « إلاّ أنّ أباسليمان الخطّابي زعم أنّ معنى احمرّ مخالفٌ لمعنى احمارّ وبابه، وذهب إلى أنّ افعلّ يقال فيما لم يخالطه لون آخر، وافعالّ يقال لما خالطه لون آخر. والخطّابي ثقةٌ في نقله، والقياس يقتضي صحّة قوله؛ لأنّ الألف لم تُزد في أضعاف حروف الكلمة إلاّ لدخول معنى زائد بين أضعاف معناها ».

(٣) أبوالحجّاج يوسف بن معزوز القيسي المالكي [ت: ٦٢٥هـ] من أهل الجزيرة الخضراء، ثمّ انتقل إلى مُرْسية، ومات فيها. نحوي جليل من أهل التّقدّم في علم الكتاب. أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون والسّهيلي، وأخذ عنه أبوالوليد يونس بن محمد الوقشيّ. من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه وغير ذلك. انظر إشارة التعيين ٢٣٦، بغية الوعاة ٣٦٢/٢، هدية العارفين ٥٥٣/٢.

(٤) انظر المفصّل ٣٥٣. وقد تبعه شارحا المفصّل: ابن يعيش، وصدر الأفاضل الخوارزمي، ولم يذكرا الخلاف. انظر شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٣/٩، ١٢٤، التّخمير ٢٨٨/٤، ٢٨٩. واختار هذا المذهب أيضاً ابن الشّجري في أماليه ٢٩٧/٢-٢٩٩.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلاتحذف إلاّ لالتقاء الساكنين، أويجوز أن تحذف لغير التقاء الساكنين، نحو « احمرَّ، وعُلَبِط، وهُدَبِد »؟

فإن قال: تحذف لكلا الوجهين، أعني: مرّة لالتقاء الساكنين، ومرّة لغير ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من المواضع التي حذفت فيها لغير التقاء الساكنين، مع أنّه يلزم من يقول هذا الخطأُ من وجهين:

أحدهما: أنّه يلزم أن تعرب الكلمة بإعرابين.

والثّاني: أن تدخل هاء السّكت على ساكن، ولايجوز دخولها إلاّ على متحرّك؛ لبيان حركته، أوعلى حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول سيبويه، وقد قال هذا أبوالقاسم الزّمخشري في فصل زيادة الهاء، قال[1]: « والهاء زيدت زيادةً مطّردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أوحرف المدّ، نحو (كتابيَهْ، وثَمَّهْ، ووازيداهْ، وواغلامهوهْ، ووانقطاع[2] ظهرهِيهْ) ».

فقد تناقض أبوالقاسم في أن قال: كسرت اللام في « لم أُبَلِه » لالتقاء الساكنين، وقال هنا: زيدت لبيان الحركة، أوحرف المدّ. فهذا يدلّ على أنّه كان مقلّداً؛ لأنّه لم يستقرِ -لتناقض أبي عليّ- وإنّما كان ينقل[3].

قال ابن جنّي[4] -رحمه الله-: لمّا قال لي أبوعليّ: دخلت الهاء[5] على « لم أُبلْ »، وهي ساكنة[6]، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، و لم تزد الألف وإن

---

(١) انظر المفصّل ٣٥٩، شرح المفصّل لابن يعيش ١٠/٢.

(٢) في الأصل: واغلامهوه وانقطاع.

(٣) لم أقف على كلام ابن معزوز في غير هذا الكتاب.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٣٣، ٢٣٤ بتصرّف.

(٥) في الأصل: الباء.

(٦) أي الهاء.

كانت اللام قد انكسرت؛ لأنّ حركة الساكنين غير معتدّ بها؛ لأنّها غير لازمة، قلت له: هذه الهاء إنّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول التّاء ساكنة على قولك؟

قال: إنّها وإن كانت ساكنةً فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو « ارمِهْ، واغزُهْ »، ولم يُحذف من الكلمة إلاّ حرفٌ واحد، فأنت بإدخالها فيما حذف منه حرفان أجدر.

والكسرة على هذا القول إنّما هي لالتقاء الساكنين، وهي في قول الخليل الحركة الأصليّة في « هو يُبالي »؛ ألاترى أنّه قال: إنّ الألف حذفت من « لم أُبَلِه »، كما حذفت من « عُلَبِطٍ » ونحوه، والألف من « عُلَبِطٍ » إنّما حُذفت[1] للتخفيف، لا لالتقاء الساكنين.

ونظير ماذهب إليه أبوعليّ في هذا، ماحكاه سيبويه عن أبي الخطّاب[2]: أنّهم يقولون: اغزِهْ، فيكسرون الزاي. والقول في هذا عندي: أنّه أسكن الزّاي فبقي « اغزْ »، ثمّ أدخل الهاء[3] للوقف، وهي ساكنة، فالتقى ساكنان، فكسر الزّاي؛ لالتقائهما. فكما لايُشكُّ في [أنّ][4] الكسرة في « اغزِهْ » أنّها غيرُ ضمّة الزاي الأصليّة في « هو يغزُو »، فكذلك ينبغي على تفسير أبي عليّ، أن تكون الكسرة في « لم أُبَلِه » غير الكسرة / الأصليّة في « هو يُبالي ». وإنّما مثّلت بالمضموم؛ لأنّ الأشياء تُعرفُ بأضدادها. [١١٤ب]

---

(١) في الأصل: حذف.

(٢) في الأصل: ابن الخطاب. انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٣٤.

وحكى أبوزيدٍ عن العرب[1]: لم يأْلِ عن ذلك، يريد: لم يأْلُ، فكأنّه أسكن اللام بعد الحذف، ثمّ كسرها لسكونها وسكون الهمزة[2].

قال المؤلّف-رحمه الله-: فكذلك كسر اللام من « لم أُبَلِه »، والزاي من « اغْزِه »؛ لسكونها وسكون الهاء. قال: حمل ابن جنّي حكاية أبي زيد « لم يأْلِ » بكسر اللام على ماذكرنا.

ولقائلٍ أن يقول: ماتنكرُ أن تكون الياء قد عاقبت الواو في هذه الكلمة على حكاية أبي زيد، ويكون حذف الياء للجزم، كما تحذفها من « يَرمي »، إذا قال: لم يَرمِ، والحمل على هذا أكثر من الحمل على ماذكر؟

وحكى أبوزيد عنهم أيضاً: اِغْزِهْ[3]. قال ابن جنّي[4]: وهذا القول عندي يحتمل وجهين: إمّا أن يكون كسر الهمزة لكسرة الزاي إتباعاً. وإمّا أن يكون كسر الهمزة على مايجب لها؛ لأنّ حركتها لالتقاء السّاكنين. وحُكِيَ عنهم: اِقْتُلْ بكسر الهمزة، وجاء بها على الأصل، واعتدّ بالقاف حاجزاً، وإن كانت ساكنة. ويجوز أيضاً في كسرة الزاي أن تكون إتباعاً لكسرة الهمزة؛ كأنّه[5] كسر الهمزة على مايجب فيها في الأصل، ثمّ أبدل من ضمّة الزاي كسرةً كراهيةَ الضمّة بعد الكسرة.

فإن قال قائل: فإنّ أبا عليّ ذكر أنّه لم يرُدّ الألف من « أُبَلِه »-وإن كسرت اللام- لأنّها حركةٌ غير لازمة، والحرف في تقدير السّكون، وقد قال مع ذلك

---

(١) « عن العرب » مكرر في الأصل. وفي السيرافي النحوي ٣٩٤: « عن القشيري ». وذكر المحقق أنه سوّار بن أوفى القشيري، زوج ليلى الأخيليّة. والله أعلم. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٦/٢٤٣، ٢٤٥.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) انظر المنصف ٢/٢٣٤.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٣٤-٢٣٦ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: فانه.

أيضاً: إنّه إنّما[1] أدخل الهاء -وإن كانت اللام ساكنةً- لأنّ أصلها الحركة، فقد قضى بما ذكر أنّ الحرف في تقدير السّكون والحركة جميعاً، وهذه مناقضةٌ؛ لتضادّ الحركة والسّكون وتنافيهما[2] على الحرف الواحد!

فقيل: لايمتنع أن يقدَّرَ الشّيءُ الواحد بتقديرين مختلفين من وجهين مختلفين؛ لأنّ اللام [من][3] حيث سكَنت حتّى حذفت الألف عنده، قال: إنّها في تقدير السّكون، ومن حيث كان أصلها الكسر في « هو يُبالي »، قال: هي في تقدير الحركة؛ وليست اللام حرف الإعراب، فيمتنع إذا سكَنت من دخول الهاء[4] في الوقف، بل القياس أن يقال قبل الحذف: لم أُبالِهْ، كما تقول في الوقف: لم أُرَامِهْ[5]، فلمّا كان دخول الهاء[6] قبل حذف الألف سائغاً حسناً، كذلك دخلت الهاء بعد أن حذفت الألف.

فإن قيل: فإنّ اللام من « أُبَلِهْ » مكسورة في اللفظ كما ترى، وهي مكسورة أيضاً في الأصل، فهلاّ لم يجُز حذف الألف لتحرّك اللام في اللفظ والأصل جميعاً؟

قيل: هي وإن كانت مكسورةً، فليست الكسرةُ فيها هي الكسرة الأصليّة في البناء، إنّما هي كسرة التقاء الساكنين، بمنزلة كسرة: ﴿قُمِ اللَّيلَ﴾[7]، فلم تُردّ الألف هناك، كما لم تردّ الواو هنا.

---

(١) في الأصل: لما.

(٢) في الأصل: وتنافيهها.

(٣) تكملة من المنصف ٢/٢٣٥.

(٤) في الأصل: اليا.

(٥) في الأصل: ارمه.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) المزمّل: ٢.

قال[1] المؤلّف-رحمه الله-: وإنّما ذكرت كلام أبي عليّ، وسؤال تلميذه لــه، وإجابته إيّاه؛ لأنّي رأيت فزعَ[2] النّحويين بالرّدّ على أبي عليّ، وبالاعتراض عليــه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبوعليّ، وسأله عنه ابن جنّي، وانفصل عنه. وكــان الذي جرّأ[3] أبا عليّ على مذهبه أنّ الخليل قد علل « لم أُبَــلْ »، واللفظــة هــي[4] اللفظة بعينها، فجعل أبوعليّ هذه كتلك، ووجهها على تعليل « لم أبَــلْ »، وهــذا وجهٌ.

[١١٥أ] قال ابن جنّي[5]-رحمه الله-: وقول الخليل / في هذا أشدّ انكشافاً من قــول أبي عليّ.

قوله: « وكذلك فعلوا بقولهم : بالَةٌ، كأنّها (بالِيَة) »[6].

يقول: فحذفت اللام، و« بالية » بمنزلة « العافية »، من « عافاه الله »، بحـذف الياء من المصدر، كما حذفت الألف من الفعل.

وحملَها على الحذف؛ لأنّها لو لم تحذف، ولم يكن أصلها « بالِيَة »، لكانــت « فَعَلَة »، ممّا عينه معتلّة، وإنّما هي[7] من معنى « باليــت »، ولام « باليــت » هــي المعتلّة، لاعينها. وحملَها علــى « فاعلــة »؛ لأنّ « باليــت » بــوزن « عافيــت »، و« عافية » معتلّة اللام، فهي نظيرتها في الوزن والاعتلال.

---

(١) في الأصل: فقال.

(٢) في الأصل: لاني ان فرع. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٣) تقرأ في الأصل: حزا.

(٤) في الأصل: في.

(٥) انظر المنصف ٢/٢٣٦.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٩٢. وفي الأصل: بقوله.

(٧) في الأصل: هو.

« و لم يحذفوا: لا أبالي؛ لأنّ الحرف يقوَى ههنا »[1].

يعني: أنّ « لاأبالي » في موضع رفع، وليس في موضع جزم يقع فيه حذف.

وقوله: « لأنّ الحرف يقوى هنا[2] ».

يعني: أنّه موضع الحركة، وإن لم تُستعمل فيه في موضع الرّفع حركة، وأمّا الجزم فهو موضع حذف الحركة، أو الحرف[3]، فافترقا؛ ألاترى تعاقب الرّفع والنّصب، فتقول: لن أباليَ[4]، فتقوى اللام بالحركة ظاهرة فيه.

وقد جاء عنهم من الأفعال المعتلّة اللامات ماحُذفت لامه للجزم، أوالوقف، ثمّ حذفت الحركة معها نظير « لم أُبَلْ »، نحو:

... اشْتَرْ لنا دَقِيقا[5]

فاحذر ولاتَكْتَرْ كَرِيًّا أعوجا[6]

فحذفت الياء والكسرة جميعاً[7]، وهذا نظير « لم أُبَلْ »، إلاّ أنّه لم يلزم هنا حذف شيء لتسكين المتحرّك، كما لزم في « أُبَلْ »، و« الأَبَلة »[8] عندهم توجب

---

(١) الكتاب ٣٩٢/٢. وفي الأصل: لان الحذف.

(٢) كذا من دون هاء التنبيه وسبق قبل سطر بها.

(٣) في الأصل: اوالحذف.

(٤) في الأصل: ان ابالي.

(٥) انظر المنصف ٢٣٧/٢. والبيت بتمامه:

قالت سليمى اشتر لنا دقيقا

وقد سبق تخريج الشاهد في ١٠٢ برواية: « سويقا ».

(٦) انظر المنصف ٢٣٧/٢، الخصائص ٣٤٠/١، ٩٦/٢، المحتسب ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٧. ورواية الأخير: « أهوجا ».

(٧) قال السيرافي: « وربما اضطرّ الشاعر فحذف الكسرة التي تبقى بعد حذف الياء . . . وقد يجوز أن يكون هذا على لغة من يحذف الياء في الرفع، ويكتفي بكسرة ماقبلها ». شرحه ١٧٤/٢.

(٨) الأبلة: الوخامة والثّقل، والعاهة أيضا. انظر اللسان (أبل).

العلّة؛ ألاترى أنّه لايُرخّم إلاّ ماغيّره النّداء، فكذلك « لم أُبَلْ »، إنّما يحذف في الموضع الذي يحذف [فيه][1] الأصلي، فإذا كان الأصلي يحذف، كان حذف الزّائد أجدرَ، ولكن لابدّ من أن يقال: فُعِلَ[2] هذا لكثرة الاستعمال، وإلاّ فالعلّة منتقضةٌ. والله الموفّق.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلى.

هذا باب ماقيس من المعتلّ من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام نظيره إلاّ من غير المعتلّ

لّما كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقاييس، وكان مَن أحكَمَها وعَلِمَ مبادئَها، كمالُه فيها إنّما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدّماها التي أحكم علمها ماعسى أن يكون غير مخرَّج[١] فيها، ويكون مايستنتجه جارياً على القوانين الكلّيّة العربيّة، ويحصل له قوّةٌ وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى عن المغلّطات الذاتية؛ لأنّه بكماله في الصناعة يتميّز له المغلّط الذّاتي، ويلزمه الانفصال عنه ودفعه، ولايلزمه ماليس بذاتي من حيث هو نحويّ، بل من حيث هو ناظرٌ في صناعة أخرى.

فإذا قيل لك[٢]: ابن من كذا مثل كذا، فمعناه: فكّ صياغة[٣] هذه، وضع[٤] من حروفها الأصول مثل الذي قد سُئلت أن تبنيَ مثله، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزّائد في مقابلة الزّائد، إن كان في الكلمة التي يُبنى مثلها زوائد، ويكون المتحرّك في مقابلة المتحرّك، والسّاكن في مقابلة السّاكن، وتجعل حركات الذي تصوغه مثل حركات الذي يُبنى مثله، من ضمّ، أوفتح، أوكسر.

وينبغي أن يُعلم أنّه لايجوز أن تكون الأصول من حروف الكلمة التي هي

(١) في الأصل: معرج. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، إن شاء الله تعالى.

(٢) انظر الممتع ٧٣١، ٧٣٤، ٧٣٥ باختلاف يسير.

(٣) في الأصل: صناعة.

(٤) كذا في الأصل، وفي نسختي الممتع التي اعتمد عليهما محققه، وصححها المحقق بناء على المبدع لأبي حيان إلى: « وصغ ». والمعنى واضح.

منها مثل غيرها[١] إلاّ مساوية الأصول من المبني مثله، أوأقلّ، وأمّا أن تكون أكثر فلا؛ لأنّ هذا هدمٌ لابناء، فيجب أن يبنى مثل « عَضْرَفُوط » [من « سَفَرْجَل »][٢] فتقول: سَفْرَجُول؛ لأنّ الأصول / منهما متّفقة[٣]؛ ألاترى أنّ كلّ واحد منهما أصوله خمسة، وتقول في مثل « جَعْفَر » من « الضّرب »: ضَرْبَب؛ لأنّ أصول « الضّرب » أقلّ من أصول « جعفر ». ولايجوز أن تبني من « سَفَرْجَل » مثل « عَنْكَبُوت »؛ لأنّ الأصول من « عَنْكَبُوت » أربعة، ومن « سَفَرجل » خمسة، فأنت إذا بنيت منه مثل « عَنكَبوت » احتجت إلى حذف حرف من الأصول، فلاتصل إلى أن يكون مثله إلاّ بحذف، وحذف حرف من الأصل لايجوز بقياس. وأيضا فإنّه -وإن كان محذوفاً- منويٌّ مراد، فإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولا من الذي قيس في البناء عليه، فلايحصل التّوافق بين البناءين. [١١٥ب]

ولايدخل البناء إلاّ فيما يدخله الاشتقاق والتّصريف، فإن بنيت ممّا لايدخله اشتقاقٌ ولاتصريف، مثل أن تبنيَ من الهمزة مثلاً مثل « سَفَرْجَل »، فإنّما ذلك على طريق أنْ لوجاء كيف كان يكون حكمُه؟ لا لأنْ تُلحقَه بكلامهم؛ لأنّ العرب لاتتصرَّفُ [في][٤] مثل الهمزة[٥].

وقد قدّمنا أنّ ماقيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأنّ مذهب سيبويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّي، جواز القياس في اللغة[٦]، وهو مذهب

(١) في الأصل: مصيرها.

(٢) تكملة من الممتع ٧٣٤ يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: منها منقلبة.

(٤) تكملة من الممتع ٧٣٥ يلتئم بها الكلام.

(٥) انتهى مافي الممتع من هذه المسألة.

(٦) انظر ما سبق ٥٨٤، ٥٨٥.

بعض الأصوليين، ومنهم ابن سُريج[1]، وبه قال ابن خطيب الرّيّ[2]، واحتجّ عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المازني وأبوعليّ، وهو أنّه لاخلاف بين أهل اللغة أنّ كلّ فاعلٍ رفع، وكلّ مفعول نصب[3]، وكذلك القول في وجوب الإعراب، وإن كان كلّ ضرب منها اختصّ بأمر انفرد به، ولم يثبت ذلك إلاّ قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ ذلك، وقد وجد المفعول غير منتصب، وكذا الفاعل قد لايرتفع[4]؛ لعارض؟

---

(١) في الأصل: منهم شريح. انظر الحاشية التالية.

وابن سريج هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الفقيه الشافعي [٢٤٩، ٣٠٦هـ] كان يفضل على جميع أصحاب الإمام الشافعي، وولي القضاء بشيراز. أخذ الفقه عن أبي القاسم الأنماطي، وأخذ عنه ابن القاص وخلق كثيرون. من تصانيفه: الغنية في الفروع، مختصر في الفقه، الرد على محمد بن الحسن، وغيرها. انظر وفيات الأعيان ٦٦/١-٦٨، هدية العارفين ٥٧/١.

(٢) قال ابن النّجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير ٢٢٣/١: «وعلى هذا أكثر أصحابنا، وابن سريج، وأبو إسحاق الشيرازي، والفخر الرّازي، وغيرهم. ونقله الأستاذ أبومنصور عن نصّ الشافعي، فإنه قال في الشفعة: إنّ الشريك جارٌ، قياساً على تسمية امرأة الرّجل جاره». وفي مختصر الروضة ٤٧٦/١: «وهو قول القاضي يعقوب من أصحابنا، وبعض الشافعية، خلافا لبعضهم وبعض الحنفية وأبي الخطاب من أصحابنا»· وقال أيضا: «قال الآمدي: اثبت ذلك القاضي أبوبكر وابن سريج وجماعة من الفقهاء وأهل العربية، ونفاه أكثر أصحاب الشافعي والحنفية وجماعة من أهل الأدب». وانظر إرشاد الفحول ٣٩، ٤٠.

وابن خطيب الرّيّ، هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين القرشيّ التّيميّ البكريّ الطّبرستاني الشافعيّ، فخر الدّين الرّازيّ، الإمام المفسّر [٥٤٣، ٦٠٦هـ] أصله من طبرستان، ومولده في الرّيّ وإليها نسبته فيقال: ابن خطيب الرّيّ، وتوفّي في هراة. من مصنّفاته: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، المحصول في علم الأصول، الإعراب، وغيرها كثير، وله شعر بالعربيّة والفارسيّة. انظر هديّة العارفين ١٠٧/٢، الأعلام ٣١٣/٦.

(٣) في الأصل: ان كان فاعل رفع وان كان مفعول نصب.

(٤) من ذلك قولهم: خرّق الثوبُ المسمارَ، وقول الأخطل:

على العيارات هدّاجون قد بلغت — نجران أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

=

قلت: يختلف الحكم عن العلّة لمانع لايقدح في العلّة عند من يقول بتخصيص العلّة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريني جزءاً من العلّة.

قال المؤلّف-رحمه الله-: والذي يبيّن أنّ مذهب النحويين جواز القياس في اللغة[1]، أنّهم قالوا: إنّ الألف إذا كانت عين الكلمة مجهولة الأصل فإنّها تحمل على الواو، وإن كانت لاما مجهولةَ الأصل فإنّها تحمل على الياء. وكذلك اتفاقهم على ضبط القوانين الكلّيّة، إنما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسّماع، ويكون ذكرُ ذلك القانون المذكور سائغا[2].

وممّا يتعلّق بقولنا: إنّه لايُبنى من الخماسي رباعي، ولامن الرّباعي ثلاثي، ذكره ابن جنّي في الخصائص عن أبي عليّ، قال[3]: اجتمعت مع أبي بكر بن الخيّاط[4]، وقد أحضر جماعة من أصحابه، فسألوني، فلم أرَ فيهم طائلا، فلمّا انقضى سؤالهم، قلت لأكبرهم: كيف تبني من « سَفَرْجَل » مثل « عنكبوت »،

قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢٦٢: « النحويون كلهم-من يعول عليه منهم-يقولون: إنّ العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب أو لم يفهم، إلاّ أن يضطرّ الشاعر فيعكس، وذلك عند فهم المعنى، وإن وجد في الكلام فيكون كالغلط ». وقال ٢٦٢: « وأمّا ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فارفع ماشئت، وانصب ماشئت ». وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨١/٢ فما بعدها، مغني اللبيب ٩١٧.

(١) في الأصل: العلة.

(٢) في الأصل: المذكر صايغا. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه.

(٣) انظر الخصائص ٣٠٠/٣، ٣٠١.

(٤) محمد بن أحمد بن منصور [ت: ٣٢٠هـ] أصله من سمرقند، وقدم بغداد، وكان يخلط بين المذهبين. ناظر الزجاج، وأخذ عنه الزجاجيّ والفارسي. له معاني القرآن، النحو الكبير، المقنع في النحو، الموجز في النحو. انظر الفهرست ٨٩، معجم الأدباء ٩٦/٥، بغية الوعاة ٤٨/١.

فقال: سَفْرَرُوت، فلمّا سمعت ذلك قمت[1] في المسـجد قائمـاً، وصـفّقت بـين الجماعة: سَفْرَرُوت! سَفْرَرُوت! فالتفت إليهم أبوبكر، [فقـال][2]: لاأحسـن الله جزاءكم! ولاأكثر في النّاس أمثالكم، وافترقنا، فكان آخر العهد بهم.

قوله: « تقول في مثل (حَمَصِيصَة) من (رَمَيتُ): رَمَوِيَّـة، وإنّمـا أصـلها (رَمَيِيَّة) »[3].

قلت: أصلها « رَمَيِيّة »، أدغمت الياء الوسطى في الأخيرة، فقيـل: رَمَيِيَّـة، فتحرّكت الياء وقبلها فتحة فانقلبـت ألفـاً / فصـارت في التّقـدير « رَمَايَّـة »، [١١٦أ] والياء المشددة كياء النّسب لابدّ لها من أن تكسر ماقبلها، ولم يمكن تحريك الألـف؛ لئلاّ تنقلب همزة، ولاإقرارها؛ لأنّ هذه الياء من شرطها أن يكون ماقبلها مكسـوراً، فأبدلت واواً، فصارت « رَمَوِيّة »، ولم تُبدل ياء؛ لأنّك من الياء هربت.

قال أبوعثمان[4]: فإن قلت: فإنّ ياء النّسب منفصلةٌ، فلم شَبَّهتَ هذه بهـا؛ فإنّهم إذا كرهوا اجتماع الياءات في المنفصل، فهم لغير المنفصل أكره؟

قال أبوالفتح: ألاترى أنّهم قالوا: مُستَعِدّ، وأصله « مُستَعْدِدٌ » فنقلوا الكسرة إلى العين، ولايقولون في « كَرْمُ محمّدٍ »: هذا كَرْمُّحمَّدٍ، ولاينقلون حركـة المـيم الأولى إلى الرّاء. ومن ذلك قولهم: عَدُوٌّ، ووليّ[5]، فيدغمون واو « فعـول »، ويـاء « فَعيل »، ولايقولون في نحو « هذا يغزُو واقـداً، ويقضـي ياسـراً »، بالإدغـام؛ لانفصالهما.

---

(١) في الأصل: قلت قمت.

(٢) تكملة من الخصائص ٣/٣٠١.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٧٢-٢٧٤.

(٥) في الأصل: عدو ولي.

قال أبوعثمان: ومن قال في « حَيَّة، وأُميَّة »-في النّسب-: حَيِّــيٌّ، وأُمَيِّــيٌّ، فجمع بين أربع ياءات، لم يقلْ ذلك في مثل « حَمَصِيصَة » من « رميت »، ولم يكن فيها إلاّ التّغيير، وهذا أقيس؛ وكان الخليل وسيبويه وأبوالحسن الأخفش يرونــه[1]، ولا أراه كما قالوا؛ لما ذكرت لك من العلّة.

قال أبوالفتح: قد تحصّل من مذهب أبي عثمان على هذا القــول، أنّ الــذي حسّن لهم جمع أربع ياءات في « حَيِّيٍّ، وأُمَيِّيٍّ »، إنّمــا هــو أنّ يــاءي الإضــافة منفصلتان[2] ممّا قبلهما، وليس كذلك الياءان الآخرتان[3] في « رَمَوِيَّــة »؛ لأنّهمــا ليستا [منفصلتين][4]؛ لأنّهما بإزاء الياء والصّاد الأخيرة من « حَمَصِيصَــة »، فلمّــا لزمتا كانتا أثقل من ياء الإضافة، فلهذا امتنع ممّا أجازه الأوّلون.

قال أبوعليّ-رحمه الله-: يقال لأبي عثمان: العلّةُ في قلب الياء ألفــاً، ثمّ واواً، إنّما هو لاجتماع الياءات، لافــرق بــين الــلازم والمنفصــل. وأيضــاً في آخــر « حَمَصِيصَة » من « رميت » زائدتان تُشبهان ياءي النّسب.

يقول: لأنّ ياء « حمصيصة » زائدة، والصاد مكررة فهي أيضاً زائدة، فجريــا مجرى ياءي النّسب، والعلّة واحدة[5].

قوله: « فألزم هذا التّغيير »[6] لآخره.

يعني: فألزم « غُزْوُوٌ » التّغيير؛ إذ[7] كان أثقل من « عُتوّ، ومعدوّ »، فقــالوا:

---

(١) انظر الأصول ٣/٣٥٩.

(٢) في الأصل: ياء الاضافة منفصلان.

(٣) في الأصل: الاخران.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٧٤. و« ليستا » في الأصل: ليسا.

(٥) انتهى النّقل من المنصف.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٩٢.

(٧) في الأصل: اذا.

عُتِيّ، ومَعْدِيّ، كما ألزموا « مَحْنِيَة » التّغيير، والأصل « مَحْنُوَة »؛ إذ[1] كان « مَحْنُوَة » أثقل من « ثِيَرة وسِياط »؛ وذلك أنّ أصلهما[2] « ثِوَرَة، وسِوَاط »؛ لأنّه جمع « ثَوْر وسَوْط »، والواو منهما في موضع عين الفعل، والواو من « مَحْنُوَة » في موضع لام الفعل، ولام الفعل أولى بالاعتلال، فلمّا قلبوا في « ثِيَرة وسِيَاط » الواو، وكان « مَحْنِيَة » أولى بذلك، وصحّت الواو الأولى من « غُزْوِيّ »؛ لسكون ماقبلها، فيصير بمنزلة النّسب إلى « غُزْو »، فكما تصحّ الواو هنا؛ لسكون ماقبلها في النّسب، كذلك تصحّ في « غُزْوِيٍّ ». ولذلك قال الإمام: « لأنّك لو أضفت إلى (ظبي) قلت: ظَبْيِيٌّ »[3].

قوله: « وتقول في (فُعْلُول) من (شَوَيت وطويت): شُوَوِيٌّ، وطُوَوِيٌّ »[4].

كان الأصل « طُوْيُوي »، الياء الأولى والثانية لامان، وهما نظير اللاّمين من « فُعلول »، والواو التي بين الياءين هي الواو التي من « فُعلول »، فقلبت الواو الأولى ياء[5]؛ لأنّ بعدها ياءٌ متحرّكة، كما قلبت في « طَوْي، ولَوْي »، وقلبت الواو الأخرى ياء؛ للياء التي بعدها أيضاً، فاجتمعت / أربع ياءات، فصارت بمنزلة « حَيِّيّ »، فكأنّها « طُيِّيٌّ، وشُيِّيٌّ »، فحرّكت عين الفعل لتنقلب اللام ألفاً، كما فعلت ذلك حين قلت: حَيَوِيٌّ، فلمّا تحرّكت العين رجعت واواً؛ لقوّتها بالحركة، [١١٦ب]

(١) في الأصل: اذا.

(٢) في الأصل: اصلها.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٣ وقد ضبطت الواو الأولى من طُووي، بالسّكون. قال أبونصر المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٣١١: « وقع في الكتاب شُووِي، وطُووِيّ، الواو الأولى ساكنة غير مدغمة في الثانية، وهو غلط في النّسخ، والصّواب تحريك الواو الأولى بالفتح والثّانية بالكسر ». وهو كما صوّب في المنصف ٢/٢٧٧.

(٥) في الأصل: ياءان.

فصارت في التّقدير « طُوَيِيّ، وشُوَيِيّ »، ثمّ قلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، فصار اللفظ إلى « شُوَايّ »، ثمّ قلبت الألف واواً، كما فعلت في « رَحَوِيّ ».

فالواو الأولى في « شُوَوِيّ » هي الواو الأصليّة، لمّا تحرّكت رجعت، والواو[1] الثانية بعدها بدلٌ من الألف التي كانت بدلا من الياء التي هي [اللام الأولى][2].

قوله: « وينبغي أن يكون (فَيْعِل) هو وجه الكلام فيه »[3].

إنّما قال هذا؛ لأنّ ماعينه معتلّة إنّما تجيء فيه « فَيْعِلٌ »، ومجيء « فَيْعَلٌ » فيه قليل[4]، لم يجئ فيما يحفظ إلاّ في « عيَّن » في قوله:

مابال عَيْنِكَ كالشَّعيبِ العَيَّنِ[5]

و« العيَّن »: المتعيّنة وهي التي يُصبُّ فيها الماء فيخرج من عيونها، أي: خرزها، فتنفتح الخُرَز، فتنسدَّ[6] مواضع الخرز. ومنه يقال: عيِّنْ قربتك: أي صبّ

---

(١) في الأصل: الواو. بلا واو. انظر المنصف ٢/٢٧٨.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٢٧٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٣.

(٤) انظر المنصف ٢/٢٨٠.

(٥) البيت لرؤبة. انظر الدّيوان ١٦٠، الكتاب ٢/٣٧٢، أدب الكتّاب ٤٨٤، المنصف ٢/١٦، الخصائص ٢/٤٨٥، ٣/٢١٤، المحكم ٢/١٨١، الاقتضاب ٣/٤٢٦، الإنصاف ٨٠١، الممتع ٨١، شرح الشافية للرّضي ١/١٥٠، ٢/٣٧٢، ٣/٣٠٧، شرح شواهده ٦١. وفي الاقتضاب: « وجدته في نسخة من شعر رؤبة بخطّ أبي يعقوب بن إبراهيم بن الجنيد، قرأها على أبي بكر بن دريد، وعليها خطّ ابن دريد وإجازته: العيِّن بكسر الياء ». وفي شرح شواهد شرح الشافية: « وكذا قال ياقوت في هامش الصحاح، قال: أنشده سيبويه على فَيْعَل بفتح العين، وقال: ولم يجئ غير عيَّن في المعتلّ، وهو نادر، والقياس فَيْعِل بكسر العين. والذي وجدته في شرح رجز رؤبة العيِّن بكسر الياء، ولايجوز فتحها ». وفي المحكم: « وسقاءٌ عيَّن، وعيِّنٌ- والكسر أكثر-: كلاهما إذا سال ماؤه- عن اللحياني- وقيل: العيِّن، والعيَّن: الجديد، طائيّة... وحمل سيبويه عيَّنا على أنّه فيعَل مما عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون فَوْعَلا، وفَعْوَلا، من لفظ العين ومعناه، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على مألوف غير منكر...».

(٦) في الأصل: فتنشد. وسيعيده كما أثبته.

فيها الماء حتّى تنسدّ الخرز.

وقالوا: هَيَّبان وتَيَّحان، فبنوهما على « فَـيْعَلان » مفتـوح العـين. وإنّمـا « فَيْعَل » في الصّحيح، نحو « صَيْرَف، وحَيْدَر »، ولايُعلم فيه « فَيْعِـل » مكسـور العين، إلاّ أنّهم قالوا: طَيْلسان، في قول من كسر اللام، عند مـن صـحّح روايـة ذلك، فهذا نظير « تَيْحَان » في المعتلّ.

وقد روى ابن الأنباري في مسائل الخلاف بـين البصـريين والكـوفيين(١): الصَّيْقِل. قال الأصمعي: حدّثني بعض أصحابنا قال: سمعتـهم يقولـون: جـاءت الصَّيْقِل-بكسر القاف- وإذا امرأةٌ كأنّ وجهها سيفٌ، فلمّا رأتنا أرخت البُرْقُـع(٢)، فقلت: يرحمُك اللهُ، إنّا سَفْرٌ، وفينا أجرٌ(٣)، فلو متّعتنا من وجهـكِ، فانصـاعت(٤) وتضاحكت، وهي تقول:

وكنتَ متى أرسلتَ طرفكَ رائداً ... لقلـبِكَ يوماً أتْبَعَتْكَ المناظـرُ

رأيتَ الذي لا كُلُّهُ أنت قـادرٌ ... عليهِ ولاعن بَعْضِه أنت صـابرُ(٥)

قوله(٦): « قلت: حَيٌّ، وشَيٌّ، وقَيٌّ »(٧).

وفي أصل هذا « حَيْوٌ، وقَيْوٌ »، فقلبت الواو الأولى ياء؛ لوقوع الياء قبلـها

---

(١) الإنصاف ٨٠٣، ٨٠٤.

(٢) في الأصل: ارحت الرفع.

(٣) في الأصل: اخر.

(٤) في الأصل: فانضاعت.

(٥) انتهى النّقل من الإنصاف. والحكاية في عيون الأخبار ٢٢/٤، ٢٣ مرويّة عن أبي الغصن الأعـرابي، وفيها: الصَّقيل. والنّص كما ورد فيه: « أبوالغصن الأعرابي، قال: خرجت حاجّاً، فلمّـا مـررت بقُبَـاءَ، تداعى أهلُه، وقالوا: الصَّقيل الصَّقيل! فنظرت وإذا جاريةٌ كأنّ وجهها سيفٌ صَقيلٌ...».

(٦) في الأصل: قلوله.

(٧) الكتاب ٣٩٣/٢.

ساكنةً، فصارت « حَيِّو، [وقيِّو](1) »، فقلبت الواو ياء؛ لانكسار ماقبلـــها، فصـــار « حَيِّي(2) وقيِّي »، فاجتمعت ثلاث يـــاءات، فكرهوهـــا، والوســـطى مكســـورةٌ، فحذفوا الأخيرة؛ لضعفها، فصار « حَيّ، وقَيّ »؛ لأنّهما من « الحيوة والقوّة ».

وأمّا « شَيٌّ » فمن « شَوَيت »، وأصله « شَيْوِيٌ »(3)، فقلبت الواو على حسب ماتقدّم، وفُعِلَ به-في حذف الياء الأخيرة- مافُعل بـــ« حَيّ، وقَيّ ».

ونظير ذلك « أُحَيٌّ »(4)، وهو على رأي سيبويه(5) غير مصـــروف؛ لوجـــود الزّائد [المانع](6) من الصّـــرف؛ لأنّ ســـقوط التّـــاء الأخـــيرة بمترلـــة الـــنّقص في « أصمّ »(7)، وأصـــله « أَصْـــمَمُ »، وبمترلـــة « أرَسَ » إذا خُفِّفـــت الهمـــزة مـــن « أرْأَس »(8)، وكذلك لوسمّينا رجلاً « يَضَع »، لم تصرفه، وإن كان سَقَطَ حـــرفٌ(9) من وزن الفعل؛ لثبوت الزّائد المانع من الصّرف. وعيسى بن عمر يصـــرفه. وقـــد ذكر تمام القول في غير [هذا](10) الموضع(11).

---

(1) تكملة يلتئم بها السياق.

(2) في الأصل: حتى حيي.

(3) انظر المنصف ٢/٢٨٠.

(4) في الأصل: حي. انظر الكتاب ٢/٣٩٣، المنصف ٢/٢٨٠.

(5) في الأصل: سويه.

(6) تكملة يلتئم بها الكلام، مأخوذةٌ من كلامه الآتي.

(7) هذه أقرب قراءة لها. قال السّيرافي (حاشية الكتاب ٢/١٣٢): « ورأيت أبا العبّاس المبرّد يبطـــل ردّ سيبويه بأصمّ، قال: لأنّ أصمّ لم يذهب منه شيء؛ لأنّ حركة الميم الأولى في أصمم قد ألقيت على الصّـــاد. وليس هذا بشيء؛ لأنّ سيبويه إنّما أراد الخفّة مع ثبوت الزّائد والمانع من الصّرف لايوجب صرفه، وأصـــمّ أخفّ من أصمم الذي هو الأصل، ولم يجب صرفه ».

(8) الأرأس: العظيم الرّأس.

(9) في الأصل: حروف.

(10) تكملة يلتئم بها الكلام.

(11) انظر الكتاب ٢/١٣٢، شرح الشّافية للرّضي ١/٢٣٢-٢٣٤.

قوله: « وتقول في (فَعُلان) من (قَوِيت): قَوَّان، وكذلك (فَعُلان) من حييت: حَيَّان-إلى قوله- ومن قال: حَيِيَ عن بيّنة قال: قَوُوَان »[1].

[١١٧أ] أمّا إدغام « قَوُوان »؛ فلأنّ « فَعُل، وفَعِل »، ممّا / عينه ولامه من جنسٍ واحد في الاسم والفعل الصّحيحين، يجب فيه الإدغام، لوبنينا « فعُلا » من « رَدَدت » اسماً، لقلنا: رَدٌّ، وأصله « رَدُدٌ »، [وإذا بنيناه « فَعِلا » قلنا: رَدٌّ، وأصله « رَدِدٌ »][2]، وإنّما جاز الإظهار؛ لأنّ الواو الثانية تنقلب ألفاً إذا تطرّفت، و لم تكن لتثبت، فصار بمنزلة « حَيّ »، الذي يجوز فيه الإدغام، ويجوز فيه الإظهار؛ لأنّ الياء الثانية تنقلب ألفاً في « يَحْيَا »، وقد تقدّم هذا. وهذا قول أبي عثمان[3].

وأمّا المبرّد فقال: « قَوُوَان » غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: قَوِيان، فتُكسر الأولى، وتنقلب الثانية ياءً؛ لئلاّ يجتمع واوان في أحدهما ضمّة والأخرى متحرّكة. قال: وهذا قول أبي عمرالجرميّ وجميع أهل العلم[4].

قال أبوالفتح[5]-رحمه الله-: والوجه عندي إدغامه؛ ليسلمَ من ظهور الواوين مضمومة إحداهما، فإذا قال: قوِيان[6]، التبس « فعُلان » بـ« فعِلان »، فمن هنا قوي الإدغام.

فإن قيل: فإنّه إذا أدغم لم يُعلم أفعُلان هو أم فعِلان؟

قيل: هذا محال؛ لأنّك لو أردت بناء « فعِلان » من « قويت » لقلبت اللام لانكسار ماقبلها، فقلت: قوِيان، و لم تُدغم؛ لاختلاف الحرفين. وإذا وصلت إلى

---

(١) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر النّكت ١٢٢٦.

(٣) يعني: جواز فكّ الإدغام، كما قال سيبويه. انظر المنصف ٢٨١/٢.

(٤) انظر الأصول ٣١٣/٣، ٣٧٠، شرح السيرافي ٣٤٧/٦ (خ)، الانتصار ٣٣٢، المنصف ٢٨٢/٢.

(٥) المنصف ٢٨٢/٢.

(٦) في الأصل: قويا.

إظهار مافي نفسك من البناء المراد، فلاوجه لعدولك عنه، فلهذا تقول في « فَعِلان »: قَوِيان، ليجتمع فيه قلب الأثقل إلى الأخفّ، وبيان ماتُريد من حركة العين.

قال المؤلّف[1] -رحمه الله-: أمّا ماذهب إليه ابن جنّي من أنّ قلب الضمّة كسرة، والواو ياء، يؤدّي إلى الالتباس، وإنْ كان، الإلباس غير محفول به[2]، وقد تقدّم لنا في هذا المجموع بيان ذلك[3]. وممّا يوضّحه أنّ كلامهم يجيء فيه البناء المحتملُ لوجهين كـ« مُختار »-وهو كثير- وهو متردد بين « مُفْتَعِل، ومُفتَعَل »، وكذلك « ديك، وفِيل »، على مذهبنا؛ فإنّه متردد بين « فِعْل وفُعْل »؛ ولأنّه إذا أدغم وقع الالتباس.

وأمّا ماذهب إليه المبرّد من اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة[4]، والثّانية متحرّكة، لايجوز؛ لثقله، فباطلٌ؛ لأنّا قد وجدنا من كلامهم نظيرَه؛ ألاترى أنّك إذا نسبت إلى « صُوَى »، بعد التّسمية به، قلت: صُوَوِيٌّ، ولاخلاف في ذلك مع أنّه قد اجتمع لك واوان الثّانية متحرّكة، وقبل الأولى ضمّة، والحركة بعد الحرف في التّقدير فكأنّها في الواو.

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه، وهو الصّحيح؛ لأنّ مثل « قَوُوان » وإن لم[5] يجئ في كلامهم مصحّحاً ولامعلاًّ، فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء إليه، وأشبه الأشياء به « صُوَوِي ».

---

(١) انظر الممتع ٧٥٩، ٧٦٠.

(٢) في الأصل: محمول به. انظر الممتع ٧٦٠.

(٣) انظر مثلا ما سبق ١٠٨، ٥٣٦، ٥٣٧، ٦٢٧.

(٤) في الأصل: اجماع واوين الاولى منهما مجموعه.

(٥) في الأصل: و لم.

قلت: هذا قول بعض النّحويين[1]، وفيه شيءٌ؛ وذلك أنّه جعلَ تمام تشبيه « صُوَوِي » بـ« قَوُوَان »، أنّ الحركة بعد الحرف في التّقدير فكأنّها في الواو، وهذا من جعل الأمر الحكمي مساوياً للأمر اللفظي، وليس ينبغي أن يكون كذلك إلاّ بعد النّطق من العرب حين تريد أن توجّه مانطقت به العرب؛ لأنّه خرَجَ عن القوانين، فيقال حينئذٍ بما يسوّغ ذلك، وتكون العلّة غير متعدّية، إنّما هي حِكميّة- بكسر الحاء- وهذا الذي قاله أبوالعبّاس واضحٌ فيه أنّ الواو إذا كانت مضمومةً أثقل منها إذا كانت قبلها الضمّة، وإنّما غرَّ هذا القائل أنّهم قد احتجّوا بقول الشّاعر:

أحبُّ المؤقدين إليّ مُؤسى[2]

[١١٧ب] بأنّ قبل الواو ضمّة الميم، وكأنّها في التّقدير: / بعد الميم، فكأنّ الضمّة على الواو، والواو المضمومة يصحُّ همزها[3]. وهذا على ماقلت لك يقال بعد السّماع، فيقنع فيه بالتّوهم، فافهم الفرق بينهما، فإنّ فيه غموضاً.

وقال ابن ولاّد[4]: قول المبرّد: ينبغي أن يقول: قَوِيان، كما يقول في الفعل: قَوِيَ، فيقلبها في « فعُلان »، كما قلبها في الفعل، ويكسر، فليس يجب ذلك؛ لأنّها تصحّ مع الألف والنّون[5] في « فَعُلان » كما صحّت في « النَّزَوان »، وكما صحّت

---

(١) كابن عصفور صاحب الكلام السابق. وقد سبق تخريج كلامه.

(٢) عجزه:

وجَعْدَةُ إذ أضاءهما الوَقُودُ

والبيت قد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٣) انظر مثل هذا الردّ لابن مالك في حاشية الممتع ٧٥٨ نقلا عن إحدى نسخه.

(٤) انظر الانتصار ٢٦٧.

(٥) في الأصل: واللام.

العين أيضا في « الدَّوَران »[1]، فالعين واللام جميعاً يصحّان في هذا البنـاء، وهـي في الفعل طرفٌ، فليس يجب أن يكون مثلها في الفعـل، وثبـوت الـواوين في بنـاء « فعلان » كثبوتهما في النّسب إذا أضفت[2] إلى مثل « لَيَّة » مصدر « لويت ليّـا »، [فقلت][3]: لَوَوِيّ، وتحريك الواو بالضّمّة وبعدها واو، كتحريك اليـاء بالكسـرة وبعدها ياء، في قولك: حَيِيَ.

فأمّا « قويت » فإنّ العرب قلبت الواو الأخيرة ياء لّما كسـرت الـواو الـتي قبلها؛ لأنّهم لم يبنوا المضاعف الفعل بالواو فعلاً على « قووت »[4]، ولا« وعوت »، فهم يقلبونه إلى الياء، فهذا مستثقلٌ في الفعل، فأمّا الأسماء فقد يجمعون بين الـواوين فيها، و لم يستثقلوا ذلك في مضاعف الياء؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو، فصارت لهـا رتبة عليها؛ لخفّتها.

قال الأعلم[5]: وممّا يؤيّد قول الجرميّ ماقاله سيبويه بعـد هـذا: إذا بنيـت « فَعْلُوَة » من « غَزَوْتُ »، قلت: غَزْوِيَة؛ استثقالاً لـ« غَـزْوُوَة »، فـإذا كانتـا لاتثبتان في « غَزْوُوَة » وجب ألاّ تَثبتان في « قَوُوَان »[6]. وقال الزّجّاج: لايجـوز أن يُبنى من « قَوِيت » « فَعُلان »؛ لأنّه ليس في الكلام البتّة اسمٌ ولافعـلٌ ممّـا عينـه

---

(١) في الأصل: الدروان.

(٢) في الأصل: اضيفت.

(٣) تكملة من الانتصار ٢٦٧.

(٤) في الانتصار ٢٦٧: « قويت ».

(٥) انظر النكت ١٢٢٧. وانظر شرح السيرافي ٣٤٧/٦ (خ).

(٦) ردّ ابن مالك تشبيه قووان بغزوية، وعلله بقوله: « لأنّ الأولى في قووان عين، والثانية لام، وهـي في غزووة لام والثانية زائدة، وليس تعليل اللام كتعليل العين، وليست الألف والنّون كالتّاء؛ ألاتراهم صحّحوا نَزَوان وغليان، وأعلّوا قناة وقطاة وشواة الرّأس ودواة، فهذا فرقٌ بيّن...». ذكر هذا ضمن تعليق له مثبـت في إحدى نسخ الممتع. انظر الممتع ٧٥٤.

ولامه واوان؛ استثقالا للواوين مع الضّمّة في هذا البناء، بل يعدلون فيه إلى « فَعِل » حتّى تنقلب[1] الواو الثانية ياء.

قوله: ومن قال: حَيَوان[2].

يعني: أنّهم كرهوا اجتماع الياءين وألاّ يُعلّوا، فتطرّقوا[3] إلى الإعلال بأن حرّكوا الياء الأولى من « حيّان »، وكانت الأولى مصاحبة في الإدغام الثّانية، فلم يكونوا ليلزموا الأولى الحركة والأخرى على حالها وقد غيّروا الأولى، فأبدلوا الياء واواً؛ لئلاّ تجتمع ياءان، وليُعلم أنّ الحركة مغيّرةٌ لوجود الواو في موضع الياء.

قال المبرّد[4]: حَيَوان أصله « حَيَّان »- ساكن العين- لأنّ « فَعَلانَ » إنّما يجيء فيما كان اضطراباً وحركة، نحو[5] « النَّزَوان والغَلَيان »، فلمّا قلبوا اللام واواً لزمها[6] القلب، فتصير واواً قبلها ياء، فتُعلّ إعلال « سَيِّد »، فتصير « حَيَّان »، فحرّكوا الأولى وأبدلوا الثانية واواً، وإنّما استثقلوا « حَيَّان » كما استثقلوا « حَيِيَ »، وإن كان « حَيِيَ » أثقل.

وقال أبوعثمان المازني[7]-رحمه الله-: « حَيَوان » على مالاُيستعملُ[8]، ليس في الكلام فعلٌ مستعملٌ[9] موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقّوا منه فعلاً،

---

(١) في الأصل: فيه فعل تنقلب. والمثبت من النّكت ١٢٢٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢ وفيه: « وأمّاقولهم...».

(٣) في الأصل: وان لايعلوا يتطرقوا.

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٤٨/٦ (خ)، النّكت ١٢٢٧، ١٢٢٨.

(٥) في الأصل: ونحو.

(٦) في الأصل: فلو قلبوا اللام واوا للزمها.

(٧) المنصف ٢٨٤/٢، ٢٨٥ بتصرّف.

(٨) في الأصل: مايستعمل.

(٩) في الأصل: مستقبل.

وعلى ذلك جاء « حَيْوَة »، وهذا كقولهم: فاظ الميِّتُ يفيظ فيظاً [وفوظاً][1]، ولايشتقّون من « فوظ » فعلاً[2].

قال ابن جنّي-رحمه الله-: هذا التّشبيه غير مستقيم؛ لأنّ « فَوْظا وفَيْظاً » لغتان كما ترى، ولايُنكر في كلامهم أن يكون ماعينه ياء وواوٌ يعتقبان عليهم، نحو قولهم: تاه يتيه، وطاح يطيح، وقالوا[3]: هو أَتْوَهُ منه، وأطْوَحُ منه، فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم ماعينُه ياء ولامه واوٌ فنقيس[4] / هذا[5] عليه. [١١٨أ]

فأمّا قولهم: رجاء بن حَيْوَة[6]، فالواو فيه بدل من الياء، وأصله « حَيَّة »، و[جاز][7] ذلك لأنّه علمٌ، والأعلام قد يجيء فيها مالايجيء في غيرها.

وحمل الخليل « الحيَوَان » على أنّه من مضاعف الياء وأنّ الواو فيه مبدلةٌ من الياء؛ لأنّه من « الحياة »، وأنّه لم يجئ في كلامهم ماعينه ياء ولامه واو[8].

وقوله: « تقول في مَفْعُلة من رميت: مَرْمُوَة »[9].

هذا إن بنيتها على التّأنيث، وإن بنيتها على التّذكير قلت: مَرْمِيَة. وذلك أنّ الأصل[10] « مَرْمُيَة »، فوقعت الياء بعد ضمّة غير متطرّفة؛ لأجل التّاء، فقلبت واواً استثقالا للياء بعد الضّمّة، كما قالوا: لقضُوَ الرّجلُ، فأبدلوا الياء واواً، وهذا إذا

(١) تكملة من المنصف ٢/٢٨٥.

(٢) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٨٥، ٢٨٦: « ويقال: فاظ الميت يفيظ فيظا ويفوظ فوظا ».

(٣) في الأصل: وقال.

(٤) في الأصل: فيقيس.

(٥) في المنصف: الحيوان.

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٨٩.

(٧) موضعه مخروم.

(٨) انتهى النّقل من المنصف. وانظر المقتضب ١/٣٢٢، الأصول ٣/٣٨٥.

(٩) الكتاب ٢/٣٩٤.

(١٠) في مَرْمُوَة.

اعتددت بالتاء[1]، فأمّا إن بنيت على المذكّر، ولم تعتدّ بالتّاء، بل جعلتها كأنّها خلفت البناء بعد كماله للمذكّر، قلبت الضمّة كسرة؛ لأنّ الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ضمّة قلبت الضمّة كسرة، ثمّ لحقت بعد ذلك التّاء[2].

قوله: « ألاتراهم قالوا: خُطُوات، فلم يقلبوا الواو »[3].

يعني[4]: أنّ الذي يُبينُ أنّ الذي يُبنى على التّأنيث لاتُقلب فيه الواو قراءة[5] النّاس: ﴿خُطُوات﴾[6]؛ لأنّه إنّما عرض التّثقيل[7] في الجمع، ولم تكن الواحدة مثقّلة، وصار ﴿خُطُوات﴾ إذا ضمّت الطّاء منها بمترلة « غُرُفات » من قوله تعالى: ﴿وهم في الغُرُفات آمنون﴾[8]، والواحدة « غُرْفة »، وكذلك الواحدة « خُطْوَة »، فالتّثقيل عارضٌ في الجمع، ولوقدّرت الطّاء مضمومةً في الواحد للزمك أن تقول إذا بنيتها على التّذكير: خُطَيَة، فتبدل الضمّة كسرة، فتصير الواو ياء؛ لأنّك كنت تقدّر « خُطُو »، فيلزمه مايلزم « أَدْل »، ولكنّك لمّا جئت بعلامة التّأنيث في الجمع، وهو الألف والتّاء، وبنيت الكلمة عليها، صارت الواو حشواً، لاطرفاً، فصحّت كما صحّت في « عُنْفُوان وأرْجُوان »؛ لأنّ الكلمة مبنيّةٌ على الألف والنون، وكذلك « عَرْقُوَة وقَمَحْدُوَة »، لمّا بنيتها على الهاء صارت الواو حشواً، فصحّت.

---

(١) في الأصل: بالياء.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) انظر المنصف ٢٩١/٢، ٢٩٢.

(٥) في الأصل: وقرات.

(٦) البقرة: ١٦٨، ٢٠٨، الأنعام: ١٤٢، النّور: ٢١. وقرأها بضمّ الطاء حيث وقع قنبل وحفص وابن عامر والكسائي. انظر الإقناع ٦٠٥.

(٧) في الأصل: اذا عرض الثقيل.

(٨) سبأ: ٣٧.

ولذلك قال سيبويه: إنّك إذا سمّيت رجلاً بـ« ذَيْتَ »، ثمّ جمعته قلت: ذَيَات بتخفيف [الياء][1]، فتحذف التّاء، كما تحذف علم التّأنيث؛ لأنّها تجري مجرى علم التّأنيث، كما حذفتها من « بَنات »[2] و لم يلزم من هذا أن يكون الاسم قد بقي على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنّك بنيته على علم التّأنيث في الجمع، كما بنيت « عَرْقُوَة » على علم التّأنيث في الواحد، فصارت الياء في « ذَيَاتٍ » في حشو الكلمة، وصارت التّاء حرف الإعراب، بمنزلة النّون في « عُنْفُوان ». ونظير ذلك قولهم: شاةٌ، ولولا ذلك-أعني: الهاء- لما جاز أن يكون اسمٌ متمكِّنٌ على حرفين أحدهما حرف لين.

قوله: « لم يجمعوا (فُعُلا) »[3].

يعني: لم يجمعوا « خُطُوا »؛ لأنّهم كان يلزمهم أن يُغيّروه كما يغيّرون « أَدْلُواً »، فيقولون: أَدْلٍ.

وقوله: « ولا(فُعُلة) جاءت على (فُعُل) »[4].

يعني: ولامؤنّثا بُنِي[5] على مذكّر؛ لأنّ المؤنّث المبني على المذكّر يلزمه من الاعتلال مايلزم المذكّر؛ لأنّه لايدخل التأنيث توهّماً إلا بعد سبق الإعلال.

وقوله: « ولكنّهم لم يتكلّموا [إلاّ] بـ(كُلْيات) مخفّفة »[6].

يعني: أنّهم قالوا في « ظلمة »: ظُلْمات، فأسكنوا الصّحيح، ولوحرّكوا لما

---

(١) تكملة من المنصف ٢/٢٩٢.

(٢) انظر الكتاب ٢/٨٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٤. وفي الأصل: و لم.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٥) في الأصل: يلي.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٤. ومابين معقوفين تكملة منه.

وجب انقلاب شيء / [فأن][1] يُلزموا نحو « كُلْيات » الإسكان كراهيةَ انقلاب الياء [١١٨ب]
واواً، أجدرُ[2]، وهو الذي أراده بقوله[3]: « فِراراً من أن يصيروا إلى مايستثقلون »[4].

قال ابن جنّي[5] -رحمه الله-: ولكن من قال في « حُجْرة »: حُجَرات، وفي « رُكْبة »: رُكَبات، ففتح عين الفعل هرباً من الضمّة، فقياسه عندي « كُلَيات »؛ لأنّه لاقلب يجب؛ لزوال الضمّة من قبل اللام.

وقوله: « لأنّ الياء مع الكسرة كالواو مع الضمّة »[6].

يريد[7]: أنّ الإسكان أكثر في الياء والواو؛ وإنّما كان أكثر؛ لأنّهم قد قالوا في جمع « سِدْرَة »: سِدْرات، فأسكنوا الدّال، وهربوا من اجتماع كسرتين، ولو لم يسكنوها لما وجب انقلاب شيء، وإذا كان الأمر كذلك فتسكين الدّال من « مِدْيات »، وبعدها ياء، وكلتاهما ثقيلة، أولى. ومن فتح في « سِدَرات » كان فتحه في « مِدَيات »[8] أحسن؛ لزوال الكسرة.

قال أبوعليّ[9] -رحمه الله-: وقولهم: سِدِرات وكِسِرات، واطّراد الكسرتين مع قلّة ذلك في الآحاد، إنّما جاز لأنّ للبناء[10] على التّأنيث نحواً ليس لغيره، فهذا

---

(١) موضعه مخروم.
(٢) انظر المنصف ٢/٢٩٣.
(٣) في الأصل: بقولهم.
(٤) الكتاب ٢/٣٩٤.
(٥) المنصف ٢/٢٩٣.
(٦) الكتاب ٢/٣٩٥.
(٧) انظر المنصف ٢/٢٩٣، ٢٩٤.
(٨) في الأصل: مدرات.
(٩) انظر المنصف ٢/٢٩٤.
(١٠) في الأصل: البناء.

أيضاً ممّا يؤكّدُ[1] باب « رَمْيُوَة، وعَرْقُوَة ».

وقوله: « فإنّ قياسه أن يقول في (جِرْوَة): جِرِيات »[2].

يعني[3]: فتقلب الواو ياء للكسرة قبلها، كما قلبت الياء واواً للضّمّة قبلها، وإن كان قلب الواو إلى الياء من باب قلب الأثقل إلى الأخفّ، ولكنّه كأنّه متجنَّبٌ لايقال.

قوله: « وتقول في مثل (كَوَأْلَل) من (رميت): رَوَمْيا، ومن (غَزوت): غَوَزْوَا- إلى قوله- ولكنّك قلبت الواو ياء إذْ كانت ساكنة »[4].

اعلم أنّ « كَوَأْلَل » وزنه « فوعَلَل »، الواو زائدة وإحدى اللامين، والهمزة أصليّة، فإذا بنينا مثله من « رميت » فأصله أن تقول: رَوَمْيَيٌ، فتحرّكت الياء الثانية وانفتح[5] ماقبلها فتقلب ألفاً، ومن قويت: قَوَوًّا؛ وذلك أنّ عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنّه من « القوّة »، فالواو الأولى واو « فَوَعْلَل » الزّائدة، والواو المشدّدة عين الفعل ولامه، والألف هي بدل من واو لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، فهي اللام المعادة في « كَوأْلل ».

ويجب على قياس قول الأخفش في « فَوَعْلَ »[6] من « قويت »: قَوَيًّا[7]؛ لاجتماع ثلاث واوات، كما قال في « افْعَوعَل » مِن[8] قال: اقْوَيَّل. وسيبويه

---

(١) في الأصل: يذكر.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢. وفي الأصل: جريات جريا.

(٣) انظر المنصف ٢٩٤/٢، ٢٩٥.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢. وفي الأصل: ... غزويا... اذا كانت.

(٥) في الأصل: وينفتح.

(٦) في الأصل: من قول الاخفش في فوعلل.

(٧) انظر الأصول ٣٧٦/٣.

(٨) في الأصل: على من.

-رحمه الله- يقول: اقْوَوَّل[1].

وقوله: « فأَجْرِ أوَّلَ (وَعَيْتُ) على أوّل (وَعَدت)، وآخره على آخر (رَمَيت) »[2]

يريد: « وعَيت » « فَعَلت » بفتح العين وفاؤه واو ولامه ياء، و« فعلت » ممّا فاؤه واو تُحذف[3] واوه في المضارع؛ لأنّه على « يفعِل »، ويكون مضارعها كمضارع « رميت »؛ لأنّهم جعلوا مضارع « فعَل » المفتوح العين من نحو « رمى » ممّا لامه ياء على « يفعِل »، فتقول: وعَيت أعي.

وقوله: « وأوّل (وجِيت) على أوّل (وجلت) [وآخره] على آخر (خشيت) »[4].

يريد: فتقول: يَوْجَى، كما تقول: يَوْجَل، وياؤه كياء « خشِيت »؛ لأنّها تنقلب ألفاً في المستقبل إذا قلت: يَخْشَى، ويَوْجَى، فتثبت الواو لمّا لم تقع بين ياء وكسرة.

وقوله: « و(وَأَيتُ) بمنزلة (وعَيتُ) »[5].

يعني: أنّ الهمزة حرفٌ صحيح، والاعتلال في واوه التي هي فاء الفعل، وفي الياء التي هي لام الفعل، بمنزلة « وعيت ».

« كما أنّ (أويتُ) كـ(غوَيتُ وشويتُ) »[6].

---

(١) وهو قول الخليل أيضا. انظر الأصول ٣/٣٧٦، المنصف ٢/٢٤٤، الممتع ٧٤٧، شرح الشافية للرضي ٣/١٩٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٦.

(٣) في الأصل: فتحذف.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٦. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٦.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٦. وفي الأصل: كوعيت.

يعني: أنّ الهمزة في « وأيت » بمنزلة حرف صحيح، كغين « غويت » وشين « شَويت ».

قوله: / « وتقول في (فَعْلُوَة) من (غزوتُ): غَزْوِيَة، ولاتقول: غَزْوُوَة »(1). [119أ]

أصل هذه المسألة(2) « غَزْوُوَة »، فغيّرت؛ لأنّك لو لم تقلب اجتمع في الطّرف واوان في إحداهما ضمّة، فصار هذا كاجتماع ثلاث واوات. وكأنّ أبا الحسن الأخفش من هذا الموضع ونحوه انتزع قوله إذ يقول في مثل « افْعَوْعَل » من « القول »: اقْوَيَّل(3)، ولاتجتمع ثلاث واوات، كما لم يجمع الخليل في « غَزْوُوَة » بين واوين وضمّة. وقد احتجّ بهذا القول أبوبكر لأبي الحسن، وحسّن مذهبه، واعتمد عليه في « اقْوَيَّلَ »(4).

ويجوز بعدُ لمحتجٍّ أن ينتصر للخليل فيقول: إنّ الواو قد تثبت في الفعل في الموضع الذي لاتثبت في مثله في الأسماء؛ ألاترى إلى صحّتها في نحو « يغزُو ويدعو »، وليس في الأسماء اسمٌ في آخره واو قبلها ضمّة؟ فتنقلب الواو في « غَزْوُوَة » لأنّها اسم، وأقرّها في « اقْوَوَّل » لأنّه فعل.

فإنّما وجب القلب في التّذكير والتّأنيث جميعاً؛ لأنّ اجتماع واوين وضمّةٍ مكروهٌ وسطاً، كما أنّ ذلك مكروهٌ طرفاً.

ويقوّي قول(5) الخليل أيضاً، أنّ بعد الواوات في « اقْوَوَّلَ » حرفاً أصليّاً وهو

---

(1) الكتاب ٣٩٦/٢.

(2) انظر المنصف ٢٩٠/٢، ٢٩١.

(3) تقرأ في الأصل: القويل.

(4) انظر الأصول ٣١٣/٣، ٣١٤. وقد سبق قبل قليل مذهب سيبويه والأخفش.

(5) في الأصل: ويقوي في قول.

اللام، ولوقلت: غَزْوُوَة، لم يقع بعد الواوين حرفٌ أصليّ، فضعفت الواو، فقلبت!

قال المؤلّف: ذكر المازني هذا الذي ذكر سيبويه-رحمه الله- وبيّن مراده منه، ولم يبيّنه سيبويه، لكنّه اتّكل على فهم القارئ عنه، فقال أبوعثمان[1]: اعلم أنّ ماكانت فاؤه واواً ولامه ياءً، فإنّ أوّله يجري على أوّل « وعدت »، وآخره على آخر « رميت »، وذلك نحو « وأيت ووعيت »، ثمّ مثّل فقال: وذلك قولك: هو يَئي ويَعِي، ولم يَأِ، ولم يَعِ، فإذا أمرت قلت: إِهْ، كما تقول: عِه، وإذا وصلت قلت: إِ يافتى، كما تقول: عِ، وللمرأة: إِيْ، كما تقول: عِيْ، وللجماعة: أُوْا، كما تقول: عُوا، وللنّساء: إِيْنَ، كما تقول: عِيْنَ.

قال الشَّيخُ[2]-رحمه الله-: استجازوا إعلال الفاء واللام جميعاً لتباعد إحداهما عن الأخرى، وامتنعوا من إعلال العين واللام جميعاً لتجاورهما.

قال أبوعليّ: وهذا كما احتمل الاسمُ الألف واللام في أوّله والنّون في آخره؛ لأنّه اعتدل بينهما[3] في قولك: الزّيدان، والعُمران، ولم يحتمل النّون مع الإضافة لأنّهما زائدتان من وجهٍ واحد، فتوالى الاعتدال[4]، ومن هنا حذفت النّون مع الإضافة في نحو « غلامازيدٍ »، ولم يقولوا: غلامان زيدٍ، وقالوا: الغلامان؛ لتباعد إحدى الزّيادتين من الأخرى.

قول المازني: تقول للمرأة: إِيْ، هذه الياء هي الضّمير والتّأنيث، وأصله

---

(١) المنصف ٢٣٨/٢.

(٢) الكلام الآتي مع قول أبي عليّ الفارسي في المنصف ٢٣٨/٢، ٢٣٩ بتصرّف، فلعلّ المراد بالشيخ ابن جنّي، ولم تستخدم هذه اللفظة في الدلالة عليه فيما مرّ، وإنما تستخدم في الدلالة على أبي علي الشلوبين، وربما كان الشلوبين نفسه هو الناقل من المنصف، وربما كان شخصا آخر.

(٣) في الأصل: بهما.

(٤) في الأصل: الاعتلال.

« اوْئِيِي »، بمترلة « اضربي » من الصحيح، فطرأ عليه ماطرأ من حذف الواو الـتي[1] هي فاء، كما حذفت من « عِدِي »، وأصله « اوْعِدِيْ »، فلمّا حذفت الواو تحـرّك أوّل الفعل، فاستُغني عن ألف الوصل، فصار « إِيِيْ »، بمترلة « عِـدِيْ »، فاسـتثقلوا الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فأسكنوها وحذفوها لسكونها وسـكون الياء التي هي الضّمير وعلامة التّأنيث.

وقوله للجماعة: أُوا، وأصله « اوْئِيوا »، بمترلة « اضربوا »، ثمّ حذفت الـواو، وتحرّك أوّل الفعل فاستُغني عن ألف الوصل، فصار « إِيُـوا »، بمترلـة « عِـدوا »، فاستُثقلت / الضمّة على الياء، فنقلت إلى الهمزة وحذفت الياء التي هي لام الفعـل؛ [١١٩ب] لسكونها وسكون واو الجمع بعدها.

وأمّا الياء في قولك لجماعة النّساء: إِيْـنَ، فهـي لام الفعـل، بمترلـة دال « عِدْنَ »، والنّون بعدها علامة الإضمار والجمع والتّأنيـث، بمترلـة « اضـربن »، وأصله « اوْئِينَ »، ثمّ حذفت الواو وتحرّك أوّل الفعل فاستُغني عن ألف الوصل.

قال أبوعثمان[2]: وأجرِ[3] أوّل « أويت » كـأوّل « شـويت »، [وعينـه][4] ولامه كعينه ولامه، تقول[5]: إذا أمرت منه: إِيْوِ، كما تقـول: اِشْـوِ، وللاثـنين: إِيْوِيا، كما تقول: اِشْوِيا، وللجمع: إِيْوُوا، كما تقول: اِشْوُوا، وللنّسـاء: إِيْـوِينَ، كما تقول: اِشْوِينَ.

قال ابن جنّي[6] -رحمه الله-: أصل « إِيْوُوا » « ايْوِيُوا »، بوزن « اضـربوا »؛

---

(١) « التي » مكرر في الأصل.

(٢) المنصف ٢/٢٣٩.

(٣) في الأصل: اواخر.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: يقول.

(٦) المنصف ٢/٢٤٠ بتصرّف.

لأنّ « أوى[1] يأوي » في المثال كـ« ضرب يضرب »، فقلبت الهمزة التي هي فاء الفعل ياء؛ لانكسار الأولى، ولسكونها هي، واستثقلت الضمّة على الياء، فنقلت إلى الواو قبلها ثمّ سقطت الياء لالتقاء الساكنين.

قلت[2]: وهذا من هجوم الحركات على الحركات، فيكون الحكم للطّارئ[3]، وقد ترجم على ذلك في كتاب الخصائص فانظره هناك[4].

فأمّا[5] الياء التي قبل النّون في « إِيْوِينَ » فلام الفعل بمنزلة ياء[6] « ارْمِين »، وبمنزلة باء « اضربن »[7]، والنّون علامة الجمع والضّمير في المؤنّث. وليس فيه إلاّ قلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ماقبلها، ولهذا صحّت الواو في « إيوين »، وفي « إيويا » وقبلها ياء ساكنة، ولم تصح في « سيّد وميّت »، من حيث أنّ هذه الياء[8] ليست لازمة، وإنّما هي بدلٌ من همزة أوى، أبدلت لوقوع همزة الوصل قبلها، فهي غير لازمة؛ ألاترى أنّه متى[9] زالت همزة الوصل صحّت الهمزة؟ وذلك قولهم: قُمْ فَأْوِ، وكذلك: اذهب وأْوِ، فلمّا كانت الياء غير لازمة جرت مجرى ياء « دِيوان » التي هي بدلٌ من الواو التي كانت مدغمةً، فإذا كانوا صحّحوا الواو في « ديوان » مع أنّه اسمٌ متقارّ[10] على حالة واحدة، فهم بتصحيح الواو من

---

(١) في الأصل: اويا بوزن اضربوا لان اومن.

(٢) أي: المؤلف.

(٣) في الأصل: الطاري.

(٤) انظر الخصائص ٣/٦٢-٦٥.

(٥) عودة إلى المنصف ٢/٢٤٠.

(٦) في الأصل: تاء.

(٧) في الأصل: يااخرين.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) في الأصل: مات.

(١٠) أي: مستقرّ.

« إِيْوِ »[1]؛ لأنّ الفعل لايستقرّ على حالة واحدة[2]، أولى.

(١) في الأصل: ايوين.

(٢) في الأصل: واحد.

هذا باب تكسير بعض
ماذكرنا على بناء الجمع. التّرجمة.

قوله: « لأنّها بمترلة غير المعتلّ »[١].

يعني: أنّ الياءين قويتا بالإدغام.

وقوله: « ولاتغيّر الألف في الجمع الذي يليها »[٢].

أي: لاتقلب الألفُ الياءَ التي تليها همزة.

وقوله: « لأنّ بعدها حرفاً لازماً »[٣].

أي: غير متغيّر، وقد قوي بالإدغام، وصارت الياء بمترلة الدّالين من « معدّ ».

وقوله: « ويجري الآخر على الأصل؛ لأنّ ماقبله ساكنٌ، وليس بألف »[٤].

يريد: أنّ فيه سببين يمنعانه[٥] وهما: أنّ الحرفين قد قويا بالإدغام فصارا[٦] بمترلة الدّالين من « معدّ »، ولمّا لم تقلب الألفُ الأولَ[٧] لقوّته بالثّاني لم يعتلّ الثاني لقوّته بالأوّل. وأيضاً فإنّ اعتلال الثّاني إنّما يكون إذا كانت قبله حركةٌ هي فتحة بمترلة « رحَي »- في الأصل- وإذا كان قبله ساكنٌ هو ألف كـ« رِداي »،

---

(١) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: لانهما.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٥) هذه أقرب قراءة للكلمة.

(٦) في الأصل: فصار.

(٧) في الأصل: الاولى. قال سيبويه ٣٩٧/٢: « فإذا جمعت فعلّ نحو رميّ وهبيّ، قلت: هبايٌّ ورمايٌّ؛ لأنها بمترلة غير المعتلّ نحو معدّ وجُبُنّ، ولاتغيّر الألفُ في الجمع الذي يليها؛ لأنّ بعدها حرفا لازما، ويجري الآخرُ على الأصل ».

وهذه الأولى ليست كذلك. هذا قول بعض النّحويين(١).

وعندي أنّ هذين السّببين واحدٌ؛ لأنّ كونَ أحدهما مدغمٌ في الآخر هو معنى الذي قبله ساكن؛ لأنّ المدغم هكذا يكون / أبداً. [١٢٠أ]

وقوله: « ليس بحرف الإعراب »(٢).

يريد: ليس بمنزلة « كساء ورداء »؛ لأنّ أصلها « رداي، وكساو ».

وقوله: « لأنّ ماقبلها مكسور »(٣).

يعني: اعتلّت اعتلال « قاضٍ وغازٍ ».

قوله: « كما همزوا في (راية وآية) »(٤).

قلت: النّسب إلى مافي آخره ياء قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس إلى نوعين منه:

قسم يلزمُ الياءَ فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تنقلب همزة؛ لأنّها بعد ألف زائدة، ولولا الهاء لما صحّت، وذلك نحو « صَلاية، ودِرْحاية، وسِقاية »، فهذا تنقلب الياء فيه همزة، ثمّ تدخل ياء النّسبة؛ لأنّ النّسب تحذف له تاء التّأنيث، فتصير الياء همزة لتطرّفها، ويصير كـ« رداء وكساء »، ويجوز قلب الهمزة واواً، فتقول: صلاوي.

ومنه قسم تقع الياء فيه طرفاً بَعد ألف، ولاتقلب همزة كقولك: راي، في جمع « راية »، وثاي، في جمع « ثاية »، فهذا الضّرب فيه ثلاثة أوجه: الهمز

---

(١) انظر الكتاب ٣٩٧/٢، شرحه للسيرافي ٣٧٥/٦-٣٧٧ (خ)، التعليقة ١٣٦/٥، ١٣٧.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢.

كقولك: رائيٌّ، وإن شئت قلبت الهمزة واواً، وإن شئت تركت [اليـــاء][1] علـــى حالها. فأمّا من همز فلأنّ الياء وقعت بعد ألف زائدة، وكان حقّها أن تهمـــز قبـــل النّسبة، وتُعلّ، ولكنّهم صحّحوها وهي شاذّة، فلمّا نُسب إليهـــا، وزيـــدت يـــاء النّسبة، ولزمت الكسرةُ الياء الأصليّة، ردّوها إلى مايوجبُ القياس من الهمز.

قوله: « ومن قال: أُمَيِّيّ »[2].

يعني: من لايُبالي في « أُمَيِّيّ » باجتماع أربع ياءات؛ لأنّ كلّ واحدة منـــهما قد سكن ماقبلها، فجرت لذلك مجرى الصّحيح، و« آيِيّ » مشبّه بهـــذا؛ لاجتمـــاع ثلاث ياءات، والألف مشبّهةٌ بالياء، فكأنّه اجتمع فيه أربع ياءات.

قوله: « ولوقال إنسانٌ: أحذف في جميع هذا »[3] إلى آخر الفصل.

يعني[4]: لوقال إنسانٌ: إنّه تحذف إحدى اليـــاءات في « رَمَـــايِيّ، ورايِـــيّ »، فيقول: رَمايّ، لكان يجب عليه أن يلزم الحذف أبداً، ولايكـــون بمترلـــة « أثـــافٍ، ومَعَاطٍ »؛ لأنّ الذي يقول: أثافٍ، ومَعاطٍ، فيخفف، قد يقول: أثـــافيّ، ومَعـــاطيّ، فيشدد، والذي يحذف « رَمايّ »، فيخفف، لايجوز له التّشديد؛ وذلك أنّ « أثـــافٍ، ومَعاطٍ »، كان قد يجوز له فيه الحذفُ والإثبات؛ لاجتماع اليـــاءين، فلمّـــا كـــان « رَمايِيّ » فيه ثلاث ياءات، وهي أثقل من « أثافيّ »، ألزموا الأثقل التّخفيف، كمـــا أنّه لمّا جاء القلب في « مَدَارٍ » للتخفيف، فقالوا: مدَارَى، كـــان ذلـــك لازمـــاً في « مَطايا ».

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السيرافي ٣٧٩/٦، ٣٨٠ (خ)، النّكت ١٢٣٠.

وقوله: « و لم يكونوا ليغيّروها »[1].

يعني: أنّهم يقلبون الهمزة، ويقلبون منها إلى الواو، فإذا وجدوا الواو لم يدغموها، و لم يغيّروها، ونظير هذا أنّهم يقولون في « رداء »: رداي، فإذا نسبوا إلى « شقاوة » قالوا: شقاويّ، ليس إلاّ؛ لأنّهم قد علموا أنّهم إذا قلبوا الواو همزة كما في « كساء »، فإنّهم يرجعون بها إلى الواو، فإذا رجعو إلى الواو لم يعدلوا عنها.

رأى الأمر يُفضي إلى آخرٍ فصيَّر آخره أوّلا[2]

قوله: « مَعايا ومَدارى ومَكاكيٌّ »[3].

يعني[4]: أنّ من غيّر الياء الأولى في « رمايِيٌّ »، فجعلها همزة، أوواواً[5]، و لم يحذفها، فقد حمله على أشياء من كلام العرب تُغَيَّرُ و لم يلحقها حذفٌ، فمن ذلك: معايا، جمعُ « مُعْي »، وكان الوجه أن يقال: مَعَايٍ، فقلبوا الياء ألفاً، و لم يحذفوها، وكذلك « مَدارَى » أصلها « مَدارٍ »، و« مكاكيٌّ » كان أصلها « مَكاكيك »؛ لأنّه جمع « مَكُّوك »، ولكنّهم استثقلوا / ثلاث كافات، فقلبوا الأخيرة ياء. [١٢٠ب]

وقوله: « وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل (غَزاوِيّ) »[6].

في مثل الأوّل: هو « فعاليل » من « غزوتُ »، ولاينصرف، والثّاني: هو

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) في الأصل: إلى اخره. والبيت لمحمود الوراق. انظر الخصائص ٢٠٩/١، ٣١/٢، ١٧٠، سرّ صناعة الإعراب ١٨٨/١، المحتسب ١٨٨/١، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧، نتائج الفكر ٩٨، شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٠/٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٠.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٤) انظر شرح السّيرافي ٣٨١/٦، ٣٨٢ (خ)، النّكت ١٢٣٠. وانظر الكتاب ٣٩١/٢، ٣٩٢.

(٥) في الأصل: وواوا.

(٦) الكتاب ٣٩٧/٢. وفي الأصل: وقولهم وهم يزغمون.

المنسوب إلى « فَعَّال »[1] إذا بنيته من « غزوْت »، فتقول: غـزّاء، فتنسـب[2] إليـه « غزّايِيّ، وغزّاويّ »، فلمّا تركت الهمزة هنا، وعدلت إلى الواو، لم يكن[3] لـك في « فعاليل » أن تعدل عن الواو لمّا وجدتها.

قوله: « والياءات قد تكرهن إذا ضوعفن واجتمعن »[4].

فتفرّ إلى الواو، نحو « رَحويّ »، فتدخل الواو على الياءين، وإن كانت اليـاء أخفّ منها؛ كراهيةً لاجتماعها، فأرادوا أن يُخالفوا لفظها إلى الواو؛ إذ كانـت[5] أختها.

(١) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٣.

(٢) في الأصل: فنسب.

(٣) في الأصل: و لم يكن.

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢ وفيه: « فالياءات قد يكرهن ».

(٥) في الأصل: اذاكانت.

هذا باب التّضعيف

الذي قاله في صدر الباب صحيح، والإنسان يجدُ ذلك في نفسه، فإذا نطقت بـ« ضربَ »، وجدته ضرورة أخفّ من « ردد »، ولهذا شبّه الخليل هـذا بمشـي المقيّد؛ لأنّ النّاطق بالحرف، ثم يعود لسانه إلى ذلك الموضع بعينـه، ويعمـل فيـه بنَصَبٍ، كما أنّ المقيّد كأنّه تقع قدمه في الموضع الذي نقلها منـه، ولهـذا يقـال: أثقل من كلام معاد.

قوله: « ولم يجئ (فَعَلّلٌ) »[1].

قال الأعلم[2]: « زعم بعض النّحويين أنّ ذكرَ سـيبويه-رحمـه الله- لهـذا لامعنى له، وإنّما أنكروا ذلك؛ لأنّ (فَعَلّلا) في الكلام نحو (سَـفَرْجَل)، [و(فعْلَـلٌّ) نحو (جِرْدَحْل)][3]، و(فُعَلِّلٌ) نحو (قُذَعْمِل). وقد غلطوا، وذهب عليهم مـا قصـد، وإنّما أراد به: لم يجئ (فَعَلّلٌ)، ولاماته الثّلاث من جنس واحد مثل (فَعَلّل)؛ ألاترى أنّه قال عُقَيْبَ ذلك: (ولم ينوهنّ على على فُعَالِلٍ؛ كراهيةَ التّضـعيف) يعـني: لم يأت على (فُعالِل)، واللامان من جنس واحد، وقد يجيء عليه واللامان مُختلفـان، كقولهم: عُذافِر، وحمارس، وعلى (فَعَلّل) واللامات مختلفة ».

قلت: قوله: وزعم بعض النّحويين أنّ ذكر[4] سيبويه لهذا لا معنى لـه، غـير جيّد؛ لأنّه لو زعم ذلك نحويٌّ لنسب إلى سيبويه: أنّ[5] ذلك لا يوجدُ في الكـلام،

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٨ وبعده: « ولافَعِلّلٌ، ولافَعُلّلٌ ». والمراد التّمثيل بهذا النّـوع مـن الأوزان، لاهـذه الأوزان بعينها.

(٢) النّكت ١٢٣١.

(٣) تكملة من النكت ١٢٣١. وانظر شرح السيرافي ٦/٣٨٥، ٣٨٦ (خ).

(٤) في الأصل: ان انكر.

(٥) في الأصل: لنسب الى سيبويه الى ان.

وهو الذي علَّمنا الأوزان، فلايَظُنُّ نحويٌّ شمَّ للنّحو رائحةً أنّ سيبويه أراد ذلك، فكيف يقول: لامعنى له، غاية أن يقول: لاأفهم مراده من هذا الكلام؛ فإنّي لأعجب من الأعلم من إيراده هذا على أنّه مشكل، وأنّ بعض النّحويين يزعمون ماذكر[١].

ويعني بالتّدارك[٢]: التّواني.

ومعنى: « في موضع واحد »: في موضع مخرجٍ واحد[٣].

وأراد بالمُهْلة[٤]: أن يكون بينهما حرفٌ آخر، كقولهم: قَلْقَل، وصَلْصَل، وقد فَصل بين القافين والصّادين اللامُ، فسهَّلَ لفظُ اللام النّطقَ بالقافين والصّادين، فآثروا الإدغام لذلك.

وزعم بعض النّحويين أنّ المُهْلة إنّما هي الزّمان، وبنى عليه أنّ زمان اللفظ بـ« ضربّ » أطول من زمان اللفظ بـ« ضرْبَب »[٥]. وهذا بعيد، ولاتكاد تبين هذه[٦] الدّعوى.

وقوله: « وإن أسكنت اللام، فإنّ أهل الحجاز يُجرونه على الأصل؛ لأنّه لايسكن حرفان »[٧].

---

(١) سبق التنبيه أنه ليس للأعلم من ذلك شيء، إنما هو للسيرافي.

(٢) هذا وما بعده من قوله ٣٩٨/٢: « فلمّا صار ذلك تعباً عليهم أن يدّاركوا في موضعٍ واحد، ولاتكون مُهْلةٌ ».

(٣) انظر شرح السيرافي ٣٨٧/٦ (خ)، النّكت ١٢٣١.

(٤) انظر نص سيبويه الذي نقلته في الحاشية قبل السابقة.

(٥) يعني: واستنتج منه أنّ زمان ضربّ أطول من زمان ضربب. وهذا القول يبدو أنّه لأحد شراح الكتاب، لارتباطه بلفظ سيبويه، و لم أقف عليه في شروح الكتاب، ولافي غيرها، ممّا بين يديّ.

(٦) في الأصل: هذا.

(٧) الكتاب ٣٩٨/٢. وانظر ١٥٨/٢ أيضا، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٢٥٩/٤.

يريد[1]: أنّك إذا قلت: أُرْدُدْ، ولاتَرْدُدْ، ممّا لاتصل إليه الحركة في حال، فأهل الحجاز لايُدغمون؛ لأنّ الإدغام يؤدّي إلى التقاء السّاكنين؛ لأنّك لاتُدغم الأوّل في الثّاني حتّى تسكّنه؛ لئلاّ تكون الحركةُ / فاصلة بين المثلين، والثّاني ساكنٌ، [١٢١أ] فيجتمع ساكنان، فلمّا كان الإدغام يؤدّي إلى ذلك رفضوه، وذلك نحو « إن تردُدْ أَرْدُدْ، ولاتُضارَرْ[2]، واشْدُدْ ».

فإن قيل: فهلاّ حرّكوا الثّاني من السّاكنين إذا التقيا، ثمّ أدغموا الأوّل فيه؟

فالجواب أنّ حركة التقاء الساكنين عارضة لايُعتدّ بها، كما لم يُعتدّ بها في ردّ المحذوف إذا قلت: ﴿قُمِ اللَّيلَ﴾[3].

وأمّا بنوتميم فيدغمون، ويُسكّنون الأوّل، ويُحرّكون الآخر، ويعتدّون بالعارض[4]؛ لأنّ العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأحوال.

فأمّا أهل الحجاز فيجرونه[5] على الأصل؛ لأنّه لايسكن حرفان[6]، وأيضا فإنّه حمل ماسكونه جزم على المعرب بالحركة؛ لأنّه معرب مثله، فكما أنّ المعرب[7] بالحركة يُدغم نحو « يشدُّ، ويفرُّ »، فكذلك المعرب بالسكون، وحمل ماسكونه بناء على ماسكونه جزم؛ لأنّه يُشبهه[8]؛ ألاترى أنّ العرب قد تحذف له آخر الفعل

---

(١) انظر المسألة في الممتع ٦٥٦ فما بعده بألفاظ قريبة في بعض المواضع.

(٢) في الأصل: ولاتضار.

(٣) المزّمل: ٢. ويريد: ردّ الواو المحذوفة من ﴿قم﴾ وإن كانت الميم قد تحرّكت؛ لأنّ الحركة عارضةٌ. انظر الممتع ٦٥٧.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٥٨، ٣٩٨، التبصرة والتذكرة ٧٣٨، المساعد ٤/٢٥٩.

(٥) في الأصل: يجرونه.

(٦) هذا النّص: فأمّا أهل الحجاز فيجرونه إلى هنا، ليس في الممتع ٦٥٧، والكلام بدونه متناقضٌ، وقد قال محقق الممتع في الحاشية: « ألحق أبوحيّان بحاشية ف نصّا اخترم أكثره ».

(٧) في الأصل: العرب.

(٨) في الأصل: تشبيه.

في المعتلّ كما للجزم؛ ولأنّه أيضاً قد تُحَرِّكُ لالتقاء السّاكنين فتقول: اُرْدُدِ القومَ، فصار بذلك يشبهُ المعربَ لتعاقب الحركة والسّكون على آخره، كما أنّ المعرب كذلك، فلمّا أشبه المعربَ حُمِل عليه في الإدغام.

وقوله: « فإن قيل: مابالهم قالوا في (فَعَّلَ): رَدَّدَ، فأجروه على الأصل؟»[1].

كأنّه يقول: إن قيل لك: [مابالهم][2] أدغموا هنا في العين؟ وهلاّ أدغموا في اللاّم، فقالوا: ردَدَّ، كما قالوا: استردّ؟

فأجاب عن هذا بأمرين:

أحدهما: أنّهم لوفعلوا ذلك صاروا إلى ذلك [الاستثقال][3] بعينه؛ ألاترى أنّ في الحالين ثلاثَ دالات، اثنتان منهما قد أدغمت إحداهما في الأخرى.

والآخر: أنّ العينين إذا لم يكن بينهما فاصلٌ، فإنّ الأولى أبدا مدغمَّة[4]، ولاتكون أبداً متحرّكة وبعدها العين، فلهذا لم يكن فيه إلاّ « ردَّدَ »؛ إجراءً له على القانون المستمرّ.

وقال الأعلم[5]: « يعني أنّ (رَدَّدْتُ) الذي لايُغيّر منه شيء، لايُشبه (أَفْعَلَ)؛ وذلك أنّ (أَفعَلَ) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد ألقيت حركة العين في الفاء[6]، وذلك قولك: أحلَّ وأقرَّ، وأصله (أحللَ وأقررَ)، فألقيت حركة العين على الفاء. وكذلك (استفعل): استعدَّ، وأصله (استعدد)، فألقيت حركة الدّال على

---

(١) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٢) تكملة من كلام سيبويه السابق.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام، أخذتها من آخر شرحه لهذه المسألة.

(٤) في الأصل: الاول مدغم.

(٥) النّكت ١٢٣٢. وانظر شرح السيرافي ٣٨٩/٦ (خ).

(٦) كذا في الأصل، والنّكت ١٢٣٢، وقد غيّره محقق النّكت إلى: « على الفاء ».

العين، و لم يُفعل ذلك بـ(فَعَّلَ) الذي هو (ردَّدَ) ونحوه؛ لأنّ العينين إذا اجتمعتا[1]، لاتُحرّك الأولى[2] منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرّك إذا كان بعدها عين كقولك: يقومُ، وما أشبهه ».

غيره: قوله: « فأجروه على الأصل ».

أي: لِمَ قالوا: ردَّدَ، وهو « فعَّلَ »[3] فأجروه على الأصل و لم يُغيّروه، هلاّ غيّروه فقالوا: رَدَدَّ، كما قالوا: استردّ؟ فلِمَ أخرجوه عن الأصل، و لم يُغيّروه؟ هذا هو، كبقيّة الاعتراض.

فقال: إنّما فعلوا ذلك لأنّهم لو أسكنوا العين الأخيرة لصاروا إلى ذلك الاستثقال بعينه.

قوله: « واعلم أنّ كلّ شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف »[4].

يريد: أنّ المضاعف من الأسماء إذا جاوز الثلاثة فإنّه يكون أبداً مدغماً على كلّ حال.

ويريد بقوله: « إنْ كان يكون ذلك اللفظ »[5] أي: إن يمكن أن يصاغ منه فعْلٌ نحو « رَدٌّ »؛ لأنّك تقول: رَدَدْتُ[6]. ويريد / بقوله: « أو كان على مثال الفعل » نحو « أردّ من كذا ». فهذا كلّه يُدغم. ونحو « مسترِدّ ومسترَدّ » يدغم وإن [١٢١ب]

(١) في الأصل: العين اذا اجتمعا.

(٢) في الأصل: الاول.

(٣) في الأصل: فعيل.

(٤) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٩٨/٢ وبعده: « فعلا ».

(٦) في الأصل: نحو مرد لانك تقول مرتدف. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله، فاللفظان به متحدان في الشكل مختلفان في الوزن، والأوّل مصدر يصاغ منه الفعل. ولايمكن أن يريد اسما مشتقا؛ لأنّ المؤلف سيمثل به بعد قليل لقسم آخر.

كان على غير هذين.

وقال الأعلم[1]: « قوله: (إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا) يعني: أجلّ وألـدّ، تقول: هذا أجلّ من هذا، فتدغم، ولفظ (أجلّ) يكون فعلا، كقولك: أجلَّ زيدٌ عمراً. وقوله: (أوكان على مثال الفعل) يعني: ماكان من المصادر التي في أوائلها الميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة، نحو (مَرَدّ ومَفَرّ ومُستعدّ)؛ لأنّها بمنزلة (تفرّ وتستعدّ)، إلاّ أنّ أوّل الاسم ميم، وأوّل الفعل غير ميم. وقوله: (أوعلى غير واحد من هذين) يعني: ماكان على [غير][2] لفظ الفعل كـ(ألدّ وأجلّ)، وعلى غير مثاله كـ(مَرَدّ)، وهو نحو (مُدُقّ) وما أشبهه ». فأدغموا لمجاورة الأبنية الخفيفة، وهي الثلاثيّة.

وزعم أنّ الساكن إن كان ألفاً فانّها تثبت ولاتحرّك[3]، بأن يُحتملُ اجتماع هذين الساكنين؛ لأنّ الألف مدّة[4].

ونقصه من هذا الفصل كون السّاكن ياء أو واواً، نحو « تُمُودَّ الثوبُ »[5]. فهذا أيضا يحتمل[6] إن كان المدغم أصله الحركة، فإن لم يكن أصله الحركة لم يُحتمل ذلك، وحُذف نحو « لتضربُنَّ، ولتضربِنَّ »، إلاّ أنّ العذر له كونُ هذه الواو أصلها الألف وهي مغيّرة من فعل الفاعل.

قوله: « ولايكون اعتلالٌ إذا فُصل »[7].

---

(١) النّكت ١٢٣٢، ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٣٩٢/٦ (خ)، التعليقة ١٤٢/٥.

(٢) تكملة من النّكت ١٢٣٣.

(٣) في الأصل: الفا فا ولاتحرك. وبما أثبتّه يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٤) مثّل له سيبويه برادّ ومادّ والجادّة. انظر الكتاب ٣٩٨/٢.

(٥) ذكر سيبويه هذا في ٤٠٧/٢.

(٦) في الأصل: يحمل.

(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.

قلت: هذا -والله اعلم- أراد بالمُهلة التي تقدّم ذكرها[1]، وإن لم تكن المهلة حقيقة هنا؛ لكن يمكن أن يُتجوَّز هنا بمسمّى مهلة؛ لأنّها تقوم مقام المهلة.

قوله: « فأمّا ماجاء على ثلاثة أحرف »[2].

قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثيّا، فإمّا أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو « ردّ »؛ لأنه لافاصل من حركة بين الحرفين، وإن كان متحرّك العين، فإمّا أن يكون على مثال الفعل، أو لايكون، فإن كان على غيرمثال الفعل لم يُدغم أصلاً، نحو « سُرُر، ومُدُدٍ، وسُنُن »[3] ؛ لأنّ الأسماء بابها ألاّ تعتلّ لخفّتها، وأخفّها ماكان على ثلاثة أحرف؛ لأنّه أقلّ الأصول عدداً، فإن كان على مثال الفعل أُدغم، إلاّ أن يكون على « فَعَلَ » فإنّه لايُدغم لخفّة البناء نحو[4] « طَلَلٍ، وشَرَر »[5].

وقوله: « فإن كان يكون فعلاً »[6].

أي: لوكان الذي يكون ثلاثيّاً على مثال الفعل فهو بمترلة الفعل.

ذلك « صَبّ »[7].

يعني: أنّ الفاعل من « فعُل » إنّما هو « فَعِل »، نحو « بَطِر، وأَشِر ».

واستدلّ الخليلُ-رحمه الله- على أنّ « طَبّا » « فَعِل » بقولهم فيه « فَعِيل »،

---

(١) انظر ما سبق ٧٩٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٣) تقرأ في الأصل: غنن. انظر الكتاب ٢/٣٩٩.

(٤) في الأصل: على.

(٥) في الأصل: وسرر.

(٦) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٧) في الكتاب ٢/٣٩٩: « وذلك قولك في فَعِلٍ: صَبٌّ ».

نحو « طَبِيب »، و« فَعِيل » يترادف مع « فَعِل » كـ« قَرِح وقَريح[1]، ومَذِل ومَذيل ».

ثمّ استدلّ على أنّ « فَعِلا » مدغمٌ بدليل آخر، وهو « أنّك لم تجد في الكلام [مثل] (طَبِبٍ) على أصله »[2].

فوجه الدّليل من هذا: أنّك لاتخلو من أن تدّعي أنّ العرب لم تَبْنِ من المضاعف « فَعِلا »، أو تقول: إنّه قد بُني منه، فأَنْ لم تَبْنِ منه « فَعِل » بعيدٌ جدّا؛ إذ لافرق بين المضاعف وغيره، فلهذا يلزم أن يكون « فَعِل » منه مدغماً.

قوله: « وكذلك (رجلٌ خَافٌ) »[3].

أي: أنّه دليل على وجود « فَعِل » في المضاعف؛ لأنّه لافرق بين المعتلّ والصّحيح، فإذا وجد في المعتلّ انبغى أن يوجد في المضاعف، وقد قالوا[4] في مثل « خافٍ » بالأصل، نحو « وَرِعٍ، وحَوِلٍ ».

[١٢٢أ] وكذلك « فَعُل » أيضا يُدغم، والدّليل / على ذلك أنّه لم يجئ مظهرا في موضع من كلامهم؛ لايُحفظ فيه[5] مثلُ « رَدُدٍ ». ولايخلو أن تقول: إنّ « فَعُلاً » لم يأتِ في المضاعف، أوتقول: إنّه أتى إلاّ أنه لزم الإدغام، والثّاني هو المطلوب، والأوّل بعيد؛ لأنّ المعتلّ والمضاعف الغالبُ فيهما أن يجيء[6] من الأوزان فيهما مايجيء في الصّحيح. وإنّما أدغم « فعِلٌ وفعُلٌ » لشبهه بالفعل في البناء، مع ثقل البناء، فيكون لفظ « فعِلٍ وفعُلٍ » من المضاعف واحداً لأجل لزوم الإدغام، كما

---

(١) في الأصل: وفرح وفريح. انظر الكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٩٩/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) في الأصل: قال.

(٥) أي: في كلامهم.

(٦) في الأصل: يخفى. وكذا في الموضع التّالي.

احتمل « ديك وفيل »[1] أن يكون « فِعْلا وفُعْلا ».

وحكى ابن عصفور عن أبي الحسن بن كيسان أنّ ماكان على وزن « فَعِلٍ أوفَعُلٍ » لايُدغم، واستدلّ على ذلك بأنّك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الالتباس؛ لأنّه لايُعلم هل هو في الأصل متحرّك العين أو ساكن العين[2]؟

وهذا فاسد لأنّه إذا أدّى القياسُ إلى ضرب ما من الإعلال استُعمل، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى كما قدّمنا في « مُخْتار »، وأيضا فقد قدّمنا الدّليل على أنّ « طَبًّا وصَبًّا » « فَعِل » في الأصل، وقد أدغمتا، فدلّ ذلك على فساد مذهبه[3].

ثمّ قال: « ولم يفرّقوا بين هذا والفعل كما فرّقوا بينهما في (أَفْعَلَ) »[4].

يريد أن يقول: إنّهم قالوا: هذا أطولُ منك، فصححوا الاسم، [وأمّا « فَعِل وفَعُل » فجعلوا الاسم][5] والفعلَ واحداً فأعلّوهما.

فإن قلت[6]: ولِمَ واللّبسُ يقع هنا كما يقع هناك؟

قلت: لأنّ « فَعِلا وفَعُلا » ليست من الأبنية المختصّة بالفعل، ولا الغالبة عليه، بل هما من المشترك بينهما، فإذا وجدت اللفظ فلا يذهبُ وهْمُك أنّ هذا فعلٌ، بل الأمر فيهما على السّواء، فليس أن يذهب وهْمُك إلى الاسم أولى بأن يذهب إلى الفعل. وأمّا « أفعَلُ » ففيه زوائد الفعل المختصّة به، التي لايوجد معناها إلاّ فيه، فلمّا خافوا اللبس صححوه. ولهذا قال سيبويه-رحمه الله-: « لأنّهما على

---

(١) في الأصل: وقيل.

(٢) انظر الممتع ٦٤٦.

(٣) انظر الممتع ٦٤٦.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) « فإن قلت » مكرر في الأصل.

الأصل فجعلوا أمرهما واحداً »[1] أي: ليس أحدهما أولى بالبناء من الآخر.

ثمّ قال: « وإنّما جاء التّفريق حيث جاوزوا عدد الأصل »[2].

أي: جاء الفرق حيث جاوزوا الثلاثة؛ لأنّ العدد زاد أمرا ما[3] لأجله حدث الخلاف.

ثمّ قال: « ولم يفعلوا ذلك في (فَعُلٍ)؛ لأنّه لم يخرج عن الأصل في باب (قُلت) »[4].

يريد: أنّه لم يشذّ منه مثل « رَدُدت »[5] كما شذّ « أَلِلَ »[6] ونحوه، وما ذاك إلاّ لثقله؛ ألاترى أنّ الضّمّة في المعتلّ ثقيلةٌ جدّاً، ولثقلها لم تجيء في المضاعف « فَعُلٌ » إلاّ قليلا جدّاً. قال ابن جنّي[7] -رحمه الله-: ولم يأت فيما عينه ولامه من موضع واحد « فَعُلت »[8] إلاّ حرفان فيما علمتُ: لَبُبْتَ فأنت لبيبٌ، حكاها يونس[9]. قال: قال لي أبوعليّ: وقال لي أبو إسحاق: سألت عنها ثعلباً فلم يعرفها. وحكى قُطْرب: شَرُرْت في الشّرّ[10]. ثمّ قال: أمّا « حَبَّذا » فأصلها لعمري

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٣) في الأصل: اما.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٩ وفيه: « لايخرج على ».

(٥) غير منقوطة في الأصل، وأقرب قراءة لها فيه: ثوب. انظر المنصف ٢/٣٠٢.

(٦) في الأصل: العدد. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، وبه يستقيم الكلام. انظر المنصف ٢/٣٠٢.

(٧) المنصف ٢/٣٠٢. والكلام على حبذا ليس فيه.

(٨) في الأصل: فقلب.

(٩) انظر الكتاب ٢/٢٢٦، المقتضب ١/٣٣٥.

(١٠) في الأصل: شورت في السر. ومن ذلك: دمُمت، وعزُزت الشاة، وفكُكت. انظر تاج العروس (لبب).

« حَبُبَ »، إلاّ أنّها [لَمّا][1] لزمت الإدغام، و لم يظهر تضعيفُها، احتُملت لذلك.

قوله: « ألاترى أنّك لاتكاد تجدُ (فَعُلت) في التّضعيف، ولافَعِلت؛ لأنّها ليست تكثر كثرةَ (فَعَلٍ) »[2].

قال الأعلم[3]: « أمّا (فَعُلتُ) في التّضعيف فلاتكاد توجد، وأمّا (فَعِلتُ) فهو موجود، وليس بالكثير بالإضافة إلى (فَعَلتُ)، فـ(فَعِلتُ) فيه (مَسِسْتُ، وعَضِضْتُ، وشَمِمْتُ). قال بعضهم: (فَعِلت) بكسر العين في التّضعيف / كثيرة. وهذه الحكاية [١٢٢ب] في الكتاب كذا وجدت في كلّ نسخه، وكأنّ سيبويه-رحمه الله- أراد أنّ (فَعِلتُ) قليلة في المعتلّ في باب (قُلتُ وبِعْتُ)، وإنّما جاء منها: هاب يَهابُ، وخافَ يَخافُ، ونال يَنالُ، وأحرف يسيرة، وأنّها في المضاعف، وإن كَثُرت، نحو (عَضِضْتُ، وشَمِمْتُ)، فهي أقلّ من (فَعَلت)، نحو (رَدَدْت)[4]، وما أشبهه ».

وهذا الذي قال الأعلم هو سرّ المسألة، وهو أنّ القليل والكثير من باب الإضافة، فإذا أخذ على هذا الحلّ التّعقيد من كلام الإمام. وأمّا إن أخذ « قليل » بمعنى أنّها ألفاظ نادرة، مما[5] حفظ في « فَعِلت » من المضاعف، فإنّه يصعب حلّ التّعقيد، بل يكون الكلام خطأ. وهذا كلّه إنّما استُفيد من سيبويه-رحمه الله-وهو الذي أعلمنا إيّاه، فلايُحمل كلامه إلاّ على حسب مايَقتضي علمُه.

قوله: « ولايقولون: جَمْل »[6].

قلت: قد أنشدوا للأخطل:

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢ وفيه: « لاتكاد تحذف ». والصواب ماجاء في الأصل وطبعة هارون ٣٢٠/٤.

(٣) النّكت ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٣٩٧/٦ (خ).

(٤) محرّف في الأصل.

(٥) في الأصل: نادرة فما حفظ في فما.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

وما كلُّ مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ   براجــعِ ماقــد فــاتَهُ بِرِدادِ[1]

فإنّه أراد: سَلَفَ، ولكنّه اضطُرَّ فخفّف المفتوح، فهذا عندهم من الشّــاذّ[2].

قال ابن جنّي[3]-رحمه الله-: فهذا ماقال أصحابنا فيه، ويحتمل عندي وجهاً آخــر، وهو أن يكون مخففا من « فَعِل » بكسر العين، ولكنّه فعِلٌ غير مستعمل، إلاّ أنّــه في تقدير الاستعمال وإن لم يُنطق به، كما أنّ قولهم: تفرّقوا عَبَاديــد وشَــماطِيط[4]، كأنّهم نطقوا بالواحد فيه من هذين الجمعين وإن لم يكــن مســتعملا في اللفــظ، فكأنّهم استغنوا بـــ« سَلَفَ » هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن يَنطقــوا بــه غــير مسكّن.

وإذا كانوا قد جاؤوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد مع أنّ الجمع لايكــون إلاّ عن واحد، فأن يُستغنى بفعَل عن فعِل من لفظه ومعناه وليس بينهما إلاّ فتحة عــين هذا وكسرة عين هذا، أجدرُ[5].

وأرى أنّهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفّة الفتحة.

فإن قلت: فما تنكر أن يكون كونهم لم يقولوا: سَلَفَ بفتح العــين، يــدلّ على أنّهم لايريدون: سَلِفَ، على وجه؛ إذلوكان مراداً عندهم لقالوا في مضــارعه: يَسْلَفُ، كما أنّ من قال: عَلْمَ بتسكين العين، لايقول[6] في مضارعه إلاّ: يَعْلَمُ؟

فالجواب: أنّهم لمّا لم ينطقوا بالمكسور على وجه واســتغنوا عنــه بــالمفتوح

---

(١) في الأصل: وماكان. وقد سبق تخريجه ١١٦.

(٢) انظر المنصف ٢١/١.

(٣) المنصف ٢١/١، ٢٢ بتصرف يسير.

(٤) انظر اللسان (عبد، شمط).

(٥) في الأصل: اجله.

(٦) في الأصل: يقال.

صار عندهم كالمرفوض الذي لاأصل له، واجتمعوا على مضارع المفتوح[1].

وعلّل: « ضَفِف » و« ضَفِفُوا الحال » بأنّ الكسرة نحو الألف فهي مستحقّة بقريب من الفتحة[2].

ومعنى قوله: « إذ كانت قد تصحّ في باب (قلت) »[3].

يعني قولهم: رَوِعٌ، وهذا أوقع في التّشبيه؛ إذ هو على لفظ من تشبيه أبي عثمان « ضَفِف » بـ« الخَوَنَة والحَوَكَة »[4]، إلاّ أنّه أراد أنّه في شذوذه كـ« الخوَنة » في شذوذها. والضّفف: شدّة المعيشة.

قوله: « وأمّا ما كان على ثلاثة »[5] الفصل لآخره.

إنّما ظهرت هذه الأمثلة لخفّتها بمفارقة[6] بناء الفعل، فجرت في الخفّة لذلك مجرى « صَدَدٍ[7] ومَدَدٍ وطَلَلٍ ». قال ابن جنّي-رحمه الله- في شرح التّصريف[8]: وجملة هذا الباب أنّه كلُّ ما اجتمع فيه حرفان مثلان متحرّكان، وجب إسكان الأوّل / وإدغامه في الثاني، إلاّ مااستثنيته لك من ذلك فإنه يظهر ولايُدغم؛ وذلك أن تكونَ الكمةُ ملحقةً، نحو « مَهْدَدٍ، وقَرْدَدٍ، وجَلْبَبٍ، وشَمْلَلٍ »، فإنّ هذا ونحوه لايلحقه إدغامٌ؛ لئلاّ يزول المثال الملحق به؛ ألاترى أنّك لوقلت في « مَهْدَدٍ »: مَهَدٌّ، لزال بناء « جَعْفَرٍ » الذي قصدته، وصرت إلى مثال غير « جَعْفَرٍ »، وأنت لم ترد [١٢٣أ]

---

(١) انتهى النّقل من المنصف.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٩ وفيه: « إذ كان قد يصح ».

(٤) انظر المنصف ٢/٣٠١.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٦) في الأصل: بمقارنة. انظر المنصف ٢/٣٠٣.

(٧) في الأصل: سدد. انظر المنصف ٢/٣٠٣.

(٨) المنصف ٢/٣٠٣، ٣٠٤ باختلاف يسير.

هذا.

أويكون الاسم على « فَعَلٍ » مفتوح العين فيظهر لخفّة الفتحة، نحو « طَلَلٍ، وفَنَنٍ ». فإن كان هذا المثال فِعْلاً لم يظهر إلاّ في الشّاذّ، نحو « شَدّ، ومَدَّ »، وأصلهما[1] « فَعَلَ »، كقولهم: مَدَدتُ وشَدَدْتُ، ولم [يقولوا][2]: شَدَدَ، ومَدَدَ[3]، كما قالوا: طَلَلٌ، وفَنَنٌ؛ لأنّ الأسماء أخفّ من[4] الأفعال، والأسماء أحمل من الأفعال.

أويكون الاسم مخالفا بناؤه لبناء الفعل، نحو ماتقدّم من « حُضَضٍ، وحُضُضٍ ».

أو[5] تكون حركة الحرف الأخير غير لازمة، نحو « امْدُدِ الحبلَ، واسْدُدِ البابَ »، فاحتمل ذلك؛ لأنّ حركة الدّال الأخيرة لالتقاء الساكنين، فإذا زال الساكن الثاني زالت معه، وذلك نحو « اسْدُدْ بابَك »، فلم تعتدّ بها لذلك.

أويلحق الكلمة من الزيادة ماتخرج بها عن مثال الأفعال، وذلك قولك في مثل « فَعِلان، أوفَعُلان »، من « رَدَدت »: رَدِدَان، أورَدُدَان، فيظهر التّضعيف؛ لأنّ الألف والنّون ليستا من زوائد الأفعال، وصارت الكلمة في مُباينتها بناء الفعل بهما بمنزلة « حُضَضٍ، وسُرَرٍ » في مباينتها بناء الفعل. وهذا قول أبي الحسن[6]، وستراه.

أويكون الحرف الثاني غيرلازم، نحو « اقتتلوا »؛ لأنّه لايلزم أن يكون بعد تاء « افتعل » تاءٌ على كلّ حال.

---

(١) في الأصل: واصلها. والمثبت من المنصف ٢/٣٠٤.

(٢) تكملة من المنصف ٢/٣٠٤.

(٣) في الأصل: مدد ومدد.

(٤) في الأصل: اخفين.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) انظر الأصول ٣/٤٠٧، اللباب ٢/٤٧٠.

وكلّ[1] مالم يكن فيه أحد هذه الأشياء التي استثنيتها لك فأدغمه. فقد ضبطت لك بهذا مايُدغم ممّا يُظهر[2].

قوله: « وأمّا (الثُّنِيُ) ونحوه فالتخفيف »[3].

أي: لم يقولوا فيه الأصل؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى الحذف، فكانوا يصيرون إلى « ثُنٍ »؛ لأنّ البناء لايُعلم بعد الضمّة؛ ألاترى أنّ « أَظْبٍ » لايكون فيه إلاّ هذا؛ لأنّ الضمّة لاتثبت بعدها الياء[4]، وهذا يريد بقوله: «لم يستعملوا في كلامهم الواو والياء لامات في باب (فُعُلٍ)[5]» أي: مع الأصل، يريد: مع ضمّ العين.

ونقله الأعلم[6]: « ولم يستعملوا في كلامهم الياء والواو عينات في باب (فُعُل) »[7]. وفسّره، قال: يعني: لم يكن كثُر[8] في كلامهم، وقد استعمل مع قلّته في قولهم: صُيُدٌ، في جمع « صَيُود »، وبُيُضٌ، في جمع دجاجة بَيُوض، وفي الواو: سِوارٌ وسُوُر، وهو قليل[9].

والصّواب ماذكرته أوّلاً؛ لأنّه مبنيّ على « ثُنْي »، وهو معتلّ اللام، وهو جمع ثَنِيٍّ.

وقوله: « واحتملوا هذا في الثلاثة لخفّتها »[10].

---

(1) في الأصل: وعل. وفي المنصف ٢/٣٠٤: « فكل ».

(2) انتهى النّقل من المنصف.

(3) الكتاب ٢/٣٩٩.

(4) في الأصل: الفاء.

(5) في الأصل: فصل. انظر الكتاب ٢/٣٩٩.

(6) النّكت ١٢٣٣. وانظر شرح السيرافي ٦/٤٠٠ (خ).

(7) الكتاب ٢/٣٩٩.

(8) في النّكت ١٢٣٣: « ذلك ».

(9) انتهى النقل من النكت.

(10) الكتاب ٢/٣٩٩ وفيه: « واحتُمل هذا في الثلاثة أيضا لخفتها ».

أي[1]: واحتُمل الإظهارُ في « مُدُدٍ، وسُرُرٍ »[2]، ولوزاد على الثلاثة لأُدغِمَ، إلاّ أن يكون للإلحاق[3]؛ لقولك فيما ليس للإلحاق: مُدُقٌّ، وأصله « مُدْقُقٌ ». وأمّا الإلحاق فقد ذكرته.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وجدت لبعض الطّلبة في آخر هذا الباب ما أنصّه لك: بقي علينا[4] في هذا الباب اعتراضٌ، وهو أنّهم أعلّوا الأسماء الثلاثية[5]، وصححوا المزيدة، وفي هذا أعلّوا المزيدة، وغير المزيدة، فقالوا: هو أردُّ منه، وأفرّ، فلأيّ شيء لم يُعمل بها ماعُمل بالمعتلّ؟

فالجواب ماقال صاحبنا الفقيه أبوالحسن بن عصفور[6]، وهو أنّ المعتلّ المزيد على الثلاثة / إنّما اعتَلّ منه ماأُعِلّ بالحمل على الفعل، بدليل أنّه [إذا][7] خرج عن مثال الفعل لم يُعلّ، فإذا كان على مثال الفعل، يوافقه في كلّ وجهٍ، ولم يكن بينهما فرق، صححوا الاسم للالتباس كما تقدّم في التّصريف. [١٢٣ب]

وأمّا الإدغام فالمزيد منه لم يدغم بالحمل على الفعل؛ ألاترى أنّه كلّه يُدغم سواء كان على وزن الفعل، أو لم يكن نحو « مستردّ »، فثبت أنّ الإدغام فيه أصلٌ كالفعل.

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦/٤٠٠ (خ)، النّكت ١٢٣٣.

(٢) في الأصل: قدد وعدد.

(٣) في الأصل: لاالحاق.

(٤) في الأصل: عليها.

(٥) في الأصل: الثلاثة.

(٦) أشار إلى هذه المسألة ابن عصفور في الممتع ٤٦٥، ٦٤٧، ٦٤٨. وانظر شرح الشافية للرضي ٣/٢٤٣، ٢٤٤.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

فإذا كان على وزن الفعل فنهايته[1] أن أشبه الفعل في أنّ زيادته كزيادتـــه في الإعلال؛ لأنّ الإعلال فيه أصلٌ، وأمّا « أقام » فـــالاعتلال فيـــه أصـــل وحـــروف المضارعة[2]، فلمّا كان الاسم يشبّه في أحواله كلّها، وليس له حال متأصّل خـــافوا اللبس، فأظهروا الصحة فيه.

---

(١) في الأصل: فيها نبه.

(٢) يعني: وحروف المضارعة أصلٌ.

هذا باب ماشذّ من المضاعف
فشبه بباب أقمت وليس بمُتْلئبٍّ

الحذف في هذا الباب شاذّ غير مطّرد، لايُقاسُ عليــه، إنّمــا هــي ألفــاظٌ محصورةٌ: أَحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ.

والأصل في « أَحَسْتُ وأَحَسْنَ » قبل التّغيير، [وفي المستقبل « يُحِسْــنَ »][1]: أحسَّ ويُحِسُّ، ثمّ دخلت التّاء للمتكلّم والمخاطب، والنّون لجماعة النّساء، فســكن ماقبلها، وهو السّين الأخيرة، وسكنت سكوناً لاتصل إليه الحركة، وماقبلــها وهــو السين الأولى ساكنة مدغمةٌ، فلم يصلوا إلى الإدغام هروباً من التقــاء الســاكنين، فحذفوا كما حذفوا في « أقمتُ » حين لم يمكنهم إلاّ ذاك، فلهــذا قــال ســيبويه: « فشبّه بباب (أقمت)، وليس بمُتلئبّ »[2] أي: بمطّرد.

ومعنى قوله: « فشبّه بباب (أقمت) »: أنّ « أقمتُ » حذفوا الألف منها لأنّها ساكنة وقد سكنت الميم، فاجتمع ساكنان، وكذلك لّما اجتمع الســينان ســاكنين حذف أحدهما[3].

قوله: « فإذا قلت: لم أُحِسَّ، لم تحذف »[4].

يريد: أن يفرّق بين هذا وبين « أَحسَسْت »، فيمن يحذف ويقول: أحسْــتُ، لايحذف في « لم أُحسّ »؛ لأنّ هذا السّكون غير لازم؛ ألاترى أنّه سكون إعــراب، إذا زال الجازم دخلت الحركة. فلمّا لم يكن السّكون لازماً، وكان مخالفاً لســكون

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر النّكت ١٢٣٤.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) انظر شرح السيرافي ٦/٤٠١ (خ)، النّكت ١٢٣٤.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.

ماقبل الضمير أدخلوه الحركة فأدغموا، ولهذا قال: « فهم لايكرهون تحريكهـا »[١]، وماذاك إلاّ أنّ سكونها غير لازم.

« ألاترى أنّ الذين يقولون: لاتَرُدَّ، يقولون: رددتُ »[٢].

يريد: ألاترى أنّ[٣] من يقول: لاترُدّها، ويُسكّن للجزم، يُدغم؛ لأنّ السكون غير لازم، وهو بعينه يقول: رددتُ، ولايُدغم؛ لأنّ هذا السّكون قد بنيت الكلمة عليه، إلاّ لُغيَّة لبكر بن وائل يقولون في « رددت، ورددنَ »: ردّتُ، وردّنَ[٤].

وقوله: « إذا أدرك نحو (يقولُ، ويبيعُ) »[٥].

أي: أنّ الحركة التي أدركَتْ « يقولُ، ويبيعُ »، مَنعتْ من حذف الحرف الذي يُحذفُ في « لم يقُلْ »، فصار هذا السكون في « لم يردّ، و لم يُحِسّ »، بمنزلة هذه الحركة في أن لم تحذف معه، يعني: بل حرّك فثبت الحرف، كما فُعل ذلك[٦] في « لم يقُلْ »، حين قالوا: يقولُ.

وقوله: « وأمّا الذين قالوا: ظَلْتُ، وحَسْتُ، فشبهوها بـ(لسْتُ)، فأجروها في (فَعِلْت) مجراها في (فَعِلَ) »[٧].

يريد: أنّهم أجروا المسند إلى الضّمير مجرى غير المسند في أن لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء، فقالوا: ظَلْتُ بفتح الظاء، كما قالوا: لَسْتُ.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) في الأصل: ان الاترى.

(٤) انظر الممتع ٦٦٠، شرح الشافية للرضي ٣/٢٤٤، ٢٤٥، المساعد ٤/٢٥٨.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٦) في الأصل: في ذلك.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٠.

قوله: « واعلم أنّ لغةً للعرب مطّردةً يُجرَى فيها (فُعِلَ) من (رددْتُ) مجرى (فُعِلَ) من (قلت) [وذلك قولهم: قد رِدَّ وهِدَّ]، ورحُبَتْ بلادُك وطِلَّتْ »[(١)].

[١٢٤أ] إنّما ذكر هذا هنا، وإنْ لم / يكن بابه، ليُعلمك أنّ هذا ليس من الشّاذ، كما شذّ « أحسْتُ »، بل هذه لغةٌ مطّردةٌ، إذا بنيت من المضاعف « فُعِلَ » نقلت كسرة العين إلى الفاء، كما فعلت ذلك في « قِيل ».

وقوله: « وطِلّت ».

يروى: بالظّاء المعجمة وغير المعجمة، فغير المعجمة من « الطلّ »: أضعف المطر. وبالمعجمة من « الظّلّ ».

ثمّ قال: « و لم يفعلوا ذلك في (فَعِلَ)، نحو (عَضَّ، وصَبَّ) »[(٢)].

أي: لم يفعلوا ذلك إلاّ بالمبني للمفعول، ولو نقلوا[(٣)] في « عَضّ » فقالوا: عِضّ، لالتبس بباب « رِدّ »[(٤)].

ثمّ قال: « وقد قال قومٌ: ردَّ [في هذا المكان]، فأمالوا الفاء »[(٥)].

يريد: أنّهم يُشيرون أوّلا إلى الضمّ ليُعلمَ بذلك أنّ الرّاء أصلها الضمّ، وإنّما الكسرة التي فيها لما بعدها؛ إذ لاتكون للحرف حركتان، فلهذا قال: « ليُعلموا أنّ بعد الرّاء كسرة قد ذهبت ».

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠. ومابين معقوفين تكملة منه، وفيه: « وظلت » بالظاء، وسيشير إليها المؤلف، وهي بالظاء في طبعة هارون أيضا ٤/٤٢٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) في الأصل: ثقلوا.

(٤) قال الفارسي في التعليقة ٥/١٤٨: « أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقيت فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: (كراهية الالتباس) يعني: التباس فعِل بفُعِل في المضاعف لو قيل في الفعل المبني [للمفعول] لم يتخلص ذا من ذا ». مابين معقوفين تكملة يتضح بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٠ و لم يرد فيه مابين معقوفين. وفي الأصل: الهاء، بدل الفاء.

وقوله: لأنّ هذه الزاي[1] أصلها الضمّ.

يريد: أنّ أصلها « أُغْزُوِي »[2]، فحذفت حركت الواو، فسكنت فالتقت مع الضّمير، فحذفت لالتقاء الساكنين، فلم يكونوا ليبقوا ضمّة الـزاي؛ لـئلاّ يلتـبس بالجمع، فكسروا الزاي، وعزموا فيها على الإشمام، والتزموه؛ محافظةً على أنّ أصلها الضمّ.

قوله: « وإنّما قالوا: قِيلَ، من قِبَلِ أنّ القاف ليس قبلها كلام فيُشمّوا »[3].

يريد: وإنّما خلصُوا الكسرة، و لم يلتزموا فيه الإشمام، بل الأمر على الجـواز، من قبَل أنّ القاف ليس قبلها كلامٌ أوّلا. وهذا ليس بتعليل، بل لاسـؤال فيـه؛ لأنّ العلّة في الإشمام معلومة، ومن لايُراعي ذلك لايُشمّ، وإنّما السّؤال: لِـمَ التزمـوا في « اغزي » الإشمام؟ وسأذكره لك.

قوله: « واعلم أنّ (رُدَّ) هو الأجود والأكثر »[4].

أي: ضمّ[5] الرّاء هو الكثير، لاإشمامها[6]؛ لأنّ الإدغام لايُغيِّرُ المتحرّك.

وقوله: « كما لم يُغيّره في (فَعُلَ وفَعِلَ) »[7].

أي: كما تقول: لَبّ، وصَبّ[8]، ولاتنقـل حركـة العـين، فكـذلك في

---

(١) في الأصل: الراء. ونص سيبويه ٢/٤٠٠: « كما قالوا للمرأة: اغزي، فأشموا الزاي ليعلموا أنّ هـذه الزاي ».

(٢) في الأصل: غزوي.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: « فإنما ».

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: « الأجود الأكثر ».

(٥) تقرأ في الأصل: ام ضموا.

(٦) في الأصل: لاشمامها.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٠. وفي الأصل: لم يغيروا فعل.

(٨) الأصل: لَـبُبَ، وصَـبِبَ.

« فُعِلَ ».

ثمّ قال: و« قِيل، وبِيع » أكثر وأقيس[1].

يعني: أنّك تنقُلُ عند إسناد الفعل المعتلّ إلى ضمير الفاعل، وكذلك تفعل عند إسناده للمفعول الذي لم يُسمّ فاعله، وكذلك المدغم لمّا لم يُنقل في فعل الفاعل كان الوجه في فعل المفعول ألاّ يُنقل فيه أيضاً.

ثمّ قال: « وأمّا (تَغْزينَ) ونحوها فالإشمام لازمٌ لها »[2].

من هنا إلى آخر الباب يُعطي العلّة في التزام الإشمام.

قوله: « لأنّه ليس في كلامهم أن تقلب الواو في (تَفْعَلُ) من (غزوتُ) »[3].

أي: أنّ هذه الياء[4] ليست اللام من « غزوت »، وإنّما هي الضمّ. وإنّما يريد بهذا: أنّ الواو محذوفة، والضمّة قد حذفت من الزاي، فلم يكونوا ليُخلصوا الكسرة، فيكون ذلك إجحافا لحذف الحرف والحركة، فإذا أشاروا إلى الضمّ كان ذلك عوضا من الحركة، وكأنّا لم نحذف[5] إلاّ شيئا واحدا.

ثمّ قال: « وليس يلزمها ذلك في كلامهم »[6].

أي: ليس يلزم هذه الزاي الكسرة، بل تُنقلُ لحالة أخرى إذا لم يُسند الفعل لضمير واحده.

وقوله: كما لزم « قِيل، ورُدَّ » ذلك[7].

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٠ ونصه: « وقيل وبيع وخيف أقيس وأكثر ».

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠. وفي الأصل: فلااشمام.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: « يفعل ».

(٤) في تغزين.

(٥) في الأصل: يحذف.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٧) في الأصل: وورد. انظر الكتاب ٢/٤٠٠.

أي: كما لزم الماضي المبني للمفعول[1] كسر عينه؛ لأنّ هذا يلزمه أبداً كسر عينه، بخلاف ذلك.

ثمّ قال: « وكرهوا ترك الإشمام مع الضمّة والواو »[2].

أي: مع تركهم الضمّة والواو في « تَغْزين »، مع أنّ الواو ثبتت في[3] الكلام في غير هذا المثال، فلم يجمعوا فيه الإجحاف، فألزموه الإشمام بخلاف « قِيل »؛ لأنّ أصله التّغيير / في كلّ أحواله. [١٢٤ب]

قال ابن جنّي[4]-رحمه الله-: وقال لي أبوعليّ: إنّهم يُنشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه:

وما حلَّ من جَهْلٍ حُبَا حُلَمائنا ولاقائلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ[5]

حُلَّ، وحِلَّ، وحلّ[6]، فمن قال: حُلَّ بضمّ الحاء، فهو[7] في الكثرة بمنزلة من قال من « قال »: قِيلَ، فكسر. ومن قال: حِلَّ بكسر الحاء، فهو [بمنزلة][8] من أخلص الضمّة فقال: بُوع وقُول. ومن أشمّ فقال[9]: حُـِلَّ، فهو بمنزلة من أشمّ أيضاً فقال: قُيل.

---

(١) في الأصل: المفعول.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠ وفيه: « فكرهوا ».

(٣) في الأصل: تثبته.

(٤) المنصف ١/٢٥٠ باختلاف يسير.

(٥) البيت في الديوان ٢/٢٩، الكتاب ٢/٢٦٠، معاني القرآن للأخفش ٤٤، السيرافي النحوي ٣٠٩، المحتسب ١/٣٤٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٣٨١، المقاصد الشافية ١/٢٧، تعليق الفرائد ٤/٢٦٧. والحبا: الثياب التي يحتبون بها.

(٦) بإشمام الضم في كسرة الحاء.

(٧) في الأصل: وهو.

(٨) تكملة من المنصف ١/٢٥٠.

(٩) في الأصل: قال.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وعرضتني[1] هنا فائدة رأيت أن أذكرها هنا، وهـــو أنّ قول بعض بني مازن:

وإنْ دعوتِ إلى جلٍّ ومَكرُمةٍ   يوماً سراةَ كرامِ النّاس فادعينا[2]

قال ابن جنّي-رحمه الله- في كلامه على أبيات الحماسة[3]: إنّــه يُــروَى بإشمام الضمّ في كسرة العين، ويُروى بإخلاص الكسرة، فأمّا من أخلــص الكســرة فلاسؤال من جهة الرّدف في إنشاده، وأمّا من رواه بإشمام الضمّ في كســرة العــين ففيه السُّؤال؛ وذلك أنّ الحركة قبل الرّدف، وهي التي يقال لها: الحَــذْو، ولم يــأت عنهم مُشمةً ولامشوبةً، وإنّما هي إحدى الحركات مخلصة البتّة، ولم يذكر الخليــل رحمه الله، ولاأبوالحسن، ولاأبوعمر[4]، ولاأحدٌ من أصحابنا حــال هــذه الحركــة المشوبة، كيف اجتماعها مع غيرها، فدلّ ذلك على أنّ الحركة في نحو هــذا ينبغــي أن تكون مخلصة. ومذهب سيبويه في هذا النّحو الإمالة وإشمام الكسرة شــيئاً مــن الضمّ، ولم يستثن ردفا من غيره. ووجه جواز هذه الحركة المشــوبة مــع الكســرة والضمّة الصريحتين، أنّ مافيهما من الإشمام لايُعتدّ، ولايُنظرُ إلى قدره، وهو كإمالــة الفتحة إلى الكسرة، نحو « سالم، وحاتم »، وأنت تجيزهما في شعرٍ واحد مع « قــادم وغانم »، ولاتحفل بمابين الحركتين. وإذا جاز « سالم » مع « قــادم »، و« ســلاح »

---

(١) في الأصل: وعوضته.

(٢) ذكر المؤلف نسبته لبعض بني مازن، وهو في مقطوعتين مختلفتين، الأولى لبشامة بن حزن النهشــلي في الحماسة ٧٧/١، والثانية للمرقّش الأكبر في المفضّليّات ٤٣١. وانظــر الأشــباه والنظــائر للخالــديين ١١٠/٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠١، شرح المفصل لابن يعــيش ١٠٠/٦، ١٠١، شــرح الكافيــة للرضي ٤٦٢/٣، خزانة الأدب ٣٠١/٨، ٣٠٢، ٣٠٤.

(٣) انظر التنبيه في شرح مشكلات الحماسة ٢٥ب، ٢٦ أ.

(٤) في الأصل: ابوعمرو.

مع « صباح »، كان اجتماع « ادعينا » مع « يشرينا » ونحوه أسـوغ[1] وأسـهل؛ وإنّما كان أسهل من قبل أنّ الفتحة إذا نُحِيَ[2] بها قبل الألف نحو الكسرة نحوت أيضاً بالألف بعدها نحو الياء، لابدّ من ذلك من حيث كانت الألف ناشئةً عن الحركة قبلها على[3] احتذاءٍ وموازنةِ اتباع، فإذا أملت الفتحة والألف فهناك عملان في الحركة والحرف جميعاً كما ترى، وأمّا الياء في نحو « ادعينا، وقيل، وبيع »، فإنّها وإن بنيت الحركة قبلها خالصةً البتةَ وغير مشوبة[4] شوبَ ماقبلها، وجاز ذلك فيها من حيث كانت الطاقة حاملةً والقدرةُ ناهضةً بالنّطق بالياء السّاكنة بعد الضمّة النّاصعة، فكيف بها بعد الكسرة، وإنّما أميلت[5] بأن انتحي بها نحو[6] الضمّة، والعمل في ذلك خفيّ. وأمّا الألف الخالصة فليس في الطّاقة أن ينطق[7] بها بعد غير الفتحة الخالصة، ففي « سالم » إذاً تغييران، وفي « قيل وبيع وادعي واغزي » تغييرٌ واحدٌ، فإذا جاز اجتماع مافيه تغييران، نحو « سالم »، مع « قادم »، و« صباح » مع « سلاح »، كان اجتماع مافيه تغييرٌ واحدٌ مع مالاتغيير فيه، نحو « قيل وبيع واغزي وادعي »، واضحَ الجواز.

---

(١) في الأصل: اسرع.

(٢) تقرأ في الأصل: تجيء.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) في الأصل: منسوبة.

(٥) في الأصل: التي انما اميلت. والمثبت من التنبيه ٢٦أ وفيه: « اعتلت ».

(٦) في الأصل: بعد.

(٧) في الأصل: والنطق.

هذا باب ماشذّ
فأبدل مكان اللام الياء

إن قلت: قد ذكر بدل الياء من أحد المضاعفين في باب البدل، نحو « قيراط[1] وديوان »[2]، و« أيما » / في « أمّا »[3]، وقد حكى أحمد بن يحيى: لاوربْيكَ، في « لاوربِّكَ »[4]، فلمَ ذكرَ هنا ماكان قد فرغ منه؟ [١٢٥أ]

قلت: إنّما أراد أن يعضد به الباب المتقدّم؛ لأنّه في الباب المتقدّم زعم أنّ الحرف المضاعف قد أجرته العرب مجرى المعتلّ، حين قالت: ظلت، وأحست، ومست، فقال: وممّا يقوّي ذلك « تَسَرَّينا » وأشباهه[5]، أبدلوا من المضاعف حرف العلّة، وإنّما تبدل الشّيء من الشيء إذا كانت بينهما نسبة، فلولا أنّه أشبهه ما أبدل منه.

وأمّا « تسرَّيت » ففيها[6] خلاف، ومعناها: اتّخذت سُرِّيَّة، و« سُرِّيَّة » يجوز أن تكون من « السّرّ »؛ لأنّه يُسرُّها الإنسانُ ويسترها عن حُرته[7] أو عن غيرها[8]. وهو قول ابن السّرّاج[9] رحمه الله.

وقد يكون من « السِّرّ » الذي هو النّكاح، وإنّما سُمِّيَ النّكاحُ سرّاً؛ لأنّه

---

(١) في الأصل: صراط.

(٢) انظر الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) انظر الممتع ٣٧٥، الجنى الداني ٥٢٧، المساعد ٢١٧/٤.

(٤) قال الفارسيّ: « وهي عمانيّة ». انظر المسائل البصريّات ٣٦٦، الممتع ٣٧٠، شرح الشافية للرَّضي ٢١٠/٣، المساعد ٢١٦/٤.

(٥) انظر الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) في الأصل: بينها.

(٧) في الأصل: خدمة. وما أثبته الصواب، إن شاء الله، ويحتمل: حرمته، أيضا.

(٨) في الأصل: غيره.

(٩) انظر الأصول ٣٤٢/٣، النّكت ١٢٣٥؛ الممتع ٣٧٠.

يُخفَى كـ« السّرّ »[1] وفُسِّر قوله تعالى: ﴿ولكن لاتواعدوهنَّ سرّاً﴾[2] أنّه النّكاح[3].

وقد يحتمل أن يكون معنى الآية: لاتواعدوهنّ بالتزويج في السّرّ، أي: مسرّين بذلك، فيكون ﴿سرّاً﴾ حالا[4].

وقيل: هو من « السُّرور ». وقال الأخفش: إنّ « السُّرِّيّة » يُسرُّ بها[5] صاحبُها[6].

وقال غير سيبويه: هي تركيب « س ر و »، و« السُّرِّيّة »[7] عنده « فُعِّيلة »، ثمّ[8] « سُرّيّة » من « السّراة »، وتسرّيت: ركبت سراتها، يعني: أعلاها، وسراة كلّ شيء أعلاه. وهذا ليس بشيء؛ لأنّ النّساء لايؤتين من ظهورهنّ[9]. فعلى ماقدّمناه يكون مبدلاً، وعلى هذا لايكون مبدلا.

وقال بعض النّاس: إنّما هي من « سريت »؛ لأنّها كثيراً مايُسرى لها، يعني:

---

(١) هذا قول الأصمعي. انظر أمالي ابن الشجري ٢/١٧٢.

(٢) البقرة: ٢٣٥.

(٣) انظر الغريبين ٨٨٦، أمالي ابن الشجري ٢/١٧٣. ويعرب ﴿سرا﴾ على هذا المعنى مفعولا ثانياً. انظر الدر المصون ٢/٤٨٣.

(٤) في الأصل: حال. ويلاحظ أنّ المؤلف قدّره مرّتين فقال: في السر، أي: مسرين، وتقديره الأول يعني أنه منصوب على الظرفية مجازاً، لكنّه فسره كما ترى على الحال. ولولا سياق الكلام وترابط الألفاظ لرجحت وجود سقط. انظر الدر المصون ٢/٤٨٣.

(٥) في الأصل: لها.

(٦) انظر الأصول ٣/٣٤٢، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٧) في الأصل: س ر والسرية.

(٨) في الأصل: فعيلة سرية ثم.

(٩) الرّادّ هو الأخفش كما في الأصول ٣/٣٤٢. وانظر المسائل البغداديات ٤٩٨، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

يُجاء لها ليلاً[1].

وأمّا « تظنّيت، وتَقَصَّيتُ »، فإنّما حمل سيبويه[2] على أن ادّعى البدل أنّه في الكلام « تفعَّل »، ولم يثبت مثل « تفعليت »[3] فيكون منه.

وأمّا « أمليْتُ » فللقائل [أن يقول][4]: إنّه غير مبدل بل أصل[5] بنفسه؛ لأنّه يقال: أملى عليه، ويُملي[6]، قال الله تعالى:﴿فهي تُملَى عليه﴾[7]. كما يقال: أملَّ يُمِلُّ، وهو مُمِلٌّ وإملال، قال الله تعالى: ﴿وليُمْلِلْ الذي عليه الحقُّ﴾[8]. ولأنّ سيبويه-رحمه الله- قد علّمنا أنّ اللفظين إذا [كانا][9] مطّردين، فلايُدّعى أنّ أحدهما أصلٌ للآخر، فلولا أنّ هذا[10].

[قوله: « كما أنّ التّاء في (أسنتوا) مبدلة من الياء »[11].

إن قال قائلٌ: لم جعل التّاء][12] في « أسنتوا » مبدلة من الياء، وهلاّ قال: من الواو؛ لأنّ « سنة » لامها واو؛ لقولهم: سنوات، فالأصل: أسنووا، ثمّ أبدل منه،

---

(١) انظر الأصول ٣٤٢/٣، سر صناعة الإعراب ٧٥٦، النكت ١٢٣٥.

(٢) في الأصل: سريه.

(٣) في الأصل: تفعيلت.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، أخذتها من كلامه في ٨٨٣.

(٥) في الأصل: اصله.

(٦) تقرأ: ومملٍ، أو ويمل.

(٧) الفرقان: ٥.

(٨) البقرة: ٢٨٢. وفي الأصل: فليملل.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٠) بعده-والله أعلم- كلامٌ ساقط يتمّم هذه المسألة، ويربطها بما بعده، أمّا مايتمّم المسألة فلم يتيسّر تقديره، وأمّا مابعده فقدّرت مايمكن البدء به، فانظره. وانظر سر صناعة الإعراب ٧٥٨، ٧٥٩، الممتع ٣٧٣.

(١١) الكتاب ٤٠١/٢.

(١٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعده.

فإنّ هذا أقلُّ عملاً، فهو الأولى.

وقد يتخرّج على وجهين:

أحدهما: أنّه جعل هذه الواو في « أسنتوا » ياء[1]؛ لأنّها من الفعل فصارت[2] [ياء] لكونها رابعة[3].

والثاني: وهو مازعم ابن جنّي من أنها بدل من البدل من المبدل؛ [وهو][4] يُخصّ بشيء ما، كما أنّ « تالله » تاؤه بدل من الواو المبدلة من الباء، فالباء تدخل [على][5] الظاهر والمضمر، والواو تدخل على كلّ ظاهر، والتّاء لاتدخل على ظاهر سوى اسم الله تعالى: الله[6]، وكذلك « أسنَوا »: دخلوا في السّنة، و« أسنتوا »: في سنة الجدب[7]، وكذلك البدل من المبدل يُخصّ به أبداً شيئا بعينه. وقد ذكر ذلك ابن جنّي في سرّ الصناعة[8].

وقوله: « وبدلها شاذ بمترلتها في (ستّ) »[9].

أي: أنّ إبدال التاء من الياء في « أسنتوا » غير مطّرد، كما أنّ التّاء في

---

(١) في الأصل: تاء.

(٢) في الأصل: لصارت. و « الفعل » قبلها كتبت بطريقة أقرب ما تكون: الـ، وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٣) ذكر المؤلف هذا التخريج ٢٩٨ بأتم من هنا.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: اللفظ.

(٧) يريد: أنّهم يخصّونه في هذا المعنى. وفي الممتع٣٥٠: « أسنى الرجل: إذا دخل في السنة، جدبة أو غير جدبة ».

(٨) يريد: البدل من المبدل. انظرسر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥. وقد سبق هذا التخريج ٢٩٨، ٢٩٩.

(٩) الكتاب ٤٠١/٢ وفيه: « شاذ هنا بمترلتها ».

« ستّ » بدلٌ من السّين، وهو شذوذ أيضا، والأصل « سدس »؛ لقولهم: أسداس، فأرادوا الإدغام، فلم يمكنهم: سسّ؛ للثّقل؛ ألاترى أنّه لايوجد في كلامهم كلمةٌ فاؤها[1] وعينها ولامها واحدٌ إلا « ببّة وواوٌ »[2] فأبدلوا من السين حرفاً يشبه الدّال في الشّدة والسين في الهمس / وهو التّاء، ثمّ أدغموا التّاء في الدّال، فقال: ستّ. [١٢٥ب]

وقوله: « فكل هذا التّضعيفُ فيه عربيّ جيّد »[3]

قلت: من يقول في « تسرّيت »: إنّه من لفظ « السَّراة »، أومن لفظ « السُّرى »، لايقول أبداً: تسرّرتُ؛ لأنّه لاطريق له إلى ذلك، فإنّما هذا على مذهب من هي عنده من « السِّرّ، أو السّرور »، وعلى حسب ماقدّمناه.

وقوله: « زعم أبوالخطّاب أنّهم يقولون: هنانانِ، يريدون: هَنَيْنِ، فهذا نظيره »[4].

يريد: نظير « كلا وكلّ »؛ لأنّ « هنايين » من تركيب « هـ ن ن »، و« هَنَيْن » من تركيب « هـ ن و »؛ لأنّه تثنية « هن »، و« هن » لامه[5] واو؛ لقولهم: هنوات، قال:

أرى ابنَ نزارٍ قد جَفاني وملّني   على هنواتٍ شأنُها متتايعُ[6]

---

(١) في الأصل: فواوها.

(٢) في الأصل: بيته وواو. انظر المسألة والخلاف في ألف واو فيماتقدم ٧٤١-٧٤٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠١ وفيه: « وكل . . . عربي كثير جيد ».

(٤) الكتاب ٢/٤٠١.

(٥) في الأصل: وهن في الامه.

(٦) البيت في الكتاب ٢/٨١، المقتضب ٢/٢٧٠، التكملة ٤٢٩، المنصف ٣/١٣٩، سر صناعة الإعراب ١٥١، شرح التصريف ٣٥٠، ٣٥٨، ٤٤١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٠١، شرح شواهد الإيضاح ٥٣٥، شرح الملوكي ٢٩٩، ٣٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٣، ٥/٣٨، ٦/٣، ١٠/٤٠. ويروى: « متتابع ». ومتتايع بالياء أخصّ في الشرّ.

وكذلك « كلا » تركيبها من « ك ل و »، و« كلّ » تركيبها من « ك ل ل »، وهذا مراده.

وقال الأعلم[1]: فيه مذهبٌ أنّ هـذا لامُ الفعـل فيـه واوٌ، يجمـع علـى « هنوات »، ولامُ الفعل من « هنانان » نون فصاركأنّه في الواحد « هنن » فأبـدلت النون الثانية واواً.

---

(١) النّكت ١٢٣٦ بتصرف يسير.

هذا باب تضعيف اللام في
غير مالامه وعينه من موضع واحد

قد كان ذكر قبل مالامه وعينه من موضع واحد، وماكان كذلك لايُتصـوَّرُ فيه الفكّ إلاّ إذا أخرج عن الشّرط المذكور؛ لأنّه إذا كانت حروفُه أصولاً لم يتصوّر فيه إلحاقٌ؛ لأنّ الإلحاق إنّما هو: زيادة حرف في كلمة لتكون في مقابلة أصل مـن كلمة أخرى، ولايتصوّرُ ذلك فيما تقدّم؛ لأنّ حروفه أصول لم تُضعّف فيه العيـنُ، ولااللام، فذكر هنا ماضوعفت فيه اللام، وإذا كان كذلك كان الحرفُ المضـاعف زائداً، فأمكن ألاّ يُدغمَ ويُفكُّ لأجل هذا إذا كان متحرّكاً، فـإن كـان سـاكناً أدغم، نحو « خِدَبّ »؛ لأنّه لايختلّ عن بناء « قِمَطْر ». وأمّا ماهو بمترلـة « قَـرْدَد » فلايمكن إدغامه لاختلال البناء المقصود به المشاكلة حتّى يكون متحرّكـه وسـاكنه بإزاء متحرّك ما ألحق به وساكنه، ولأجل ماذكرنا يظهـر هـذا. ويـدغم مثـل « استعدّ »، وإن كان على زنة « استخرج »؛ لأنّ داليه أصلان، فـلا يتصـوّر فيـه الإلحاق لماقلنا.

قال في « مَرَدّ »: « وليس بمترلة (مَعَدّ)؛ لأنّ (معدّا) بني على السّكون »[1].

يريد: أنّ « معدّا » وزنه « فعلاّ »، لا « فعلَلا »، وبني من أوّل أحواله علـى السّكون، وميمه أصليّة، وقد بيّن ذلك في التّصريف[2]، وسيبويه-رحمه الله- يـبين أنّ أصله البناءِ على السكون.

قال: « وليس هذا بمترلة (مَرَدّ) »[3].

---

(١) الكتاب ٢/٤٠١.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣٠، ٣٤٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠١.

أي: ليس أصله، يعني: معدًّا.

قال: « ولو كان هذا بمنزلة (مردّ) لما جاز (قَرْدَد) في الكلام »[1].

يريد: أنّه لو كان « معدّ » « فَعْللا » لما جاز في الكلام « قردَد »؛ لأنه لايجوز فكّ المدغم إلاّ ضرورة، فلو كان إدغام هذا من حركةٍ على حدّ « قَرْدَد »، لكان الأصل فيه الإدغام على زعم من يقول ذلك، وكان « قرْدد » لايجوز في الكلام، فكونه جائزاً في الكلام، لايُستعمل غيره، دليل على أنّ ماأصله الحركة لايُدغم، وماأصله السّكون هو الذي يُدغم.

ثمّ قال: « لأنّ مايُدغم وأصله الحركة لايَخرج على أصله »[2].

أي: لايجوز فيه الفكّ، فيخرج على الأصل؛ ألاترى أنّ مثل « ضَنِنُوا »[3] لايجوز إلاّ في الشّعر.

ثمّ قال: « ومنزلة (جُبُنٍّ) منها منزلة (فَعَلٍّ) من (فَعْلَلٍ) »[4].

أي: أنّ « جُبُنّاً » « فُعُلّ »، لا « فُعْلُل »، ولوكان أصله الحركة لما أدغم، فإنّما هو من / « سُرْدُد » بمنزلة « معدّ » من « قَرْدَد ». [١٢٦أ]

قوله: « وقالوا: قُعْدَدٌ، فألحقوه بـ(جُنْدَب، وعُنْصَل) »[5].

قلت: إنّما يُشترط في الإلحاق أن يزيد حرفاً؛ ليكون في مقابلة الباء من « جُنْدَب »، وإن كان في « جُنْدَب » حرفٌ زائدٌ وهو النّون.

---

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) من قول قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذلَ قد جرّبتِ من خلقي ... أني أجــودُ لأقــوامٍ وإن ضننوا

وقد سبق تخريجه ٥٩٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: وبمنزلة.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢

وقال الأعلم[١]: « فإن قال قائل: لم جعله ملحقاً به و(جُنْـدَب) وماأشـبهه نونه زائدة، وإنّما يكون إلحاق مافيه زائدة بما[٢] ليس فيه زائدة؟

فالجواب: أنّه جعل (عُنْصَلا، وجُنْدَبا) كالأصـل في وزن ماأوّلـه مضـموم وثانيه ساكن وثالثه مفتوح؛ لأنّ النّون التي هي حرفُ الزّيـادة لاتسـقط بحـال، ولايُعرف له اشتقاق من شيء تسقط فيه النّون، و(قُعْدَد) معروف الاشتقاق يقـال فيه: هذا أقعدُ من هذا ».

وهذا الذي قاله يرجع إلى ماقلناه؛ لأنّه يُسـلّمُ أنّ « جُنْـدَبا، وعُنْصَـلا » مزيدان بالنّون، ولكن تقول: يُحَرّرُ [قول][٣] سـيبويه-رحمـه الله- في أن جعـل « جُنْدَبا، وعُنْصَلا » ملحقاً بهما من حيث أنّهما أولى بأن يُعكـس الأمـر ويجعـلا ملحقين بـ« قُعْدَد »، من حيث أنّ النّونَ لاتسقط، وأنّه لايُعـرف لـه اشـتقاق، فلهذه المزيّة جعلها كالأصل، وإنّما يريد: أنّ « قُعْدَدا، وعُنْصَلا، وجُنْدَبا » سـواء، وتجوّز في الإلحاق فأطلقه على أن يزاد حرفٌ ليكون في مقابلة الباء من « جُنْـدَب » ويستويا، فهذا هو الذي قلناه أوّلاً فاعلمه.

قال: « وقالوا: عَفَنْجَجٌ، فلم يُغيَّر عن زنة (جَحَنْفَل) »[٤].

يريد: أنّه ملحقٌ بـ« سَفَرْجَل » بالنون وإحدى الجيمين، فلم يُغيَّر عن زنـة « جَحَنْفَل »؛ لأنّه ملحقٌ مثله، كما أنّ « عَفْجَجَا » لم يُغيّر عن زنة « جَحْفَل »[٥].

ثمّ قال: « ولاتُلحق هذه النون فِعْلاً؛ لأنّها إنّمـا تلحـق ماتلحقـه ببنـات

---

(١) النكت ١٢٣٧. وانظر شرح السيرافي ٤١١/٦ (خ).

(٢) في النّكت: بمترلة ما. وهو خطأ. وما في الأصل موافق لما في شرح السيرافي ٤١١/٦(خ).

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) في الأصل: عفنجحا لم يغير عن زنة جحنفل. انظر الكتاب ٤٠١/٢.

الخمسة »[1].

يريد: لاتلحق[2] الفعلَ على حدّ لحاقها الاسمَ في الإلحاق؛ لأنّا إنّما نلحق الرّباعي أوالثلاثي لنلحقه بالخمسة، وليس في الأفعال ماهوعلى خمسة، فلايُتصوّر أن تكون ملحقة، فالنون في « احرنجم » ليست ملحقة؛ لأنّه ليس ثمّ فعلٌ على مثال « سَفَرْجَل ».

فإن قلت: هلاّ كانت فيه في مقابلة الرّاء من « اقْشَعَرَّ » فتكون ملحقة بالخماسي المزيد، كما كان « قعْدد » ملحقا بالرّباعي المزيد؟

قلت: يمكن -والله أعلم- أن يكون المانع لهذا أن يعكس عليه الاعتراض، فيقال: هلاّ جعلت الرّاء من « اقشعرّ » ملحقة بالميم من « احْرَنْجَمَ »، فليس هذا بأولى من هذا؛ لأنّ صورة الإلحاق إذا ثبت الملحق به أوّلا ثمّ نظّر الملحق؛ ألاترى أنّ « جعفرا » ثابتٌ، و« قردد » الذي هو أصل « قَرْدَد » لم يثبت، وكذلك « جُندَب » مع « قُعْدَد »، فهذا -والله أعلم- منع من الإلحاق.

ويمكن أن يقال: إنّه لوكان ملحقا به لكان على خلاف زنته؛ ألاترى أنّ الرّابع من « اقْشَعَرَّ » متحرّك، وهو من « احْرَنْجَمَ » ساكن، وكذلك الخامس من ذلك ساكن، ومن هذا متحرّك، فلم يتصوَّر فيه أن يكون على حدّ الإلحاق.

قوله: « وأمّا (اقْعَنْسَسَ) فأجروه على مثال (احْرَنْجَمَ) »[3].

أي: ألحقوه بالسّين لابالنّون؛ لما بيّن؛ وذلك أنّ النّون في الفعل قد بيّنا أنّها لم تكن قطّ ملحقةً، ولايمكن أن يُتوهَّمَ فيها هنا أنّها ملحقة؛ إذ هي في مقابلة مثلها، فقول سيبويه: « فكلّ زيادة دخلت على مايكون ملحقا ببنات الأربعة

---

(١) الكتاب ٤٠١/٢. وفي الأصل: مايلحقه بنات.

(٢) في الأصل: لايلحق.

(٣) الكتاب ٤٠١/٢

بالتّضعيف »[1] يعني بها: زيادة التّضعيف إن كانت تلحق وحدها قبل أن / تدخل[2] [١٢٦ب] عليها هذه الأخرى؛ فإنّ هذه التي دخلت عليها الأخرى تلحق كما كانت تلحق وليس معها غيرها، ولاأثر لما دخل عليها، يريد بهذا: أنّ السّين في « اقْعَنْسَسَ » هي الملحقة، وإن كان معها غيرها، كما كانت تلحق وحدها في « قعسس »[3] نحو « جَلْبَب، وشَمْلَل »، ولاأثر لهذه الأخرى.

أمّا « اشهابيت » فللقائل أن يقول: هلاّ جعلوه ملحقا بالتّضعيف بـ« احْرَنْجَمَت »، وكانت الباء في مقابلة الجيم؟ إلاّ أنّ سيبويه -رحمه الله- منع هذا؛ لأنّه راعى أن يكون الملحق به يلحقه مايلحق الملحق، ولاتلحق[4] هذه الألف « احْرَنْجَمَ » فيقال: احراجمت، فلايكون هذا ملحقا به[5].

قال: « فلمّا كانتا كذلك أجريتا مجرى مالم يلحق بناء ببناء غيره ممّا عينه ولامه من موضع واحد »[6].

يعني: مجرى غير الملحق به، نحو « ردّ » الذي عينه ولامه أصول، فلمّا كان كذلك أدغم؛ لأنّه مضاعف ثقيل، ولوكان ثمّ مايلحق به لاحتملوا التّضعيف لأجل سلامة الوزن.

ثمّ قال: « فإن قلت: هلاّ قالوا: اسْتَعْدَدَ، على زنة (اسْتَخْرَجَ)؛ فإنّ هذه

---

(١) الكتاب ٢/٤٠١. وفي الأصل: دخلت عليهِ يكون.

(٢) في الأصل: دخلت.

(٣) في الأصل: قعنسس. قال السيرافي في شرحه ٦/٤١٤ (خ): « وقعسس ألحق بحرجم ثم زيد على حرجم ألف ونون زائدتان فصار احرنجم، وزيد مثله من الزيادة على الملحق به فقيل: اقعنسس على منهاج احرنجم ».

(٤) في الأصل: ولايلحق.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤٠١، ٤٠٢.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٢.

الزّيادة لم تلحق بناء يكون ملحقا ببناء »[1].

أي: أنّ السّين والتّاء إنّما لحقت « عدّ »-مالامه وعينه من موضع واحد- فلودخلت على مايمكن إلحاقه لكان ملحقا، وإنّما دخلت على شيء يعتلّ، أي: يُدغم، وهو على أصله من الإدغام.

وقوله: « كما أنّ (أخرجتُ) على الأصل، ولوكان يخرج من شيء إلى شيء لفعل ذلك به »[2].

أي: لألحق.

ثمّ قال: « ولَمّا أدغموا في (أعْدَدْتُ) »[3].

أي: لوكان ملحقا لم يُدغم، فإنّما أدغم لكونه لم يخرج إلى شيء، والفعل الرّباعي إذا ضوعف لم يُفكّ، وأدغم؛ لأنّه ليس ثَمّ فعلٌ خماسي يكون ملحقا به. والله الموفّق.

---

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « فهلاّ ».

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: كما اخرجت تخرج الى ان يكون ملحقا لعل ذلك به.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

هذا باب ماقيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلانظيره من غيره

« تقول في (فُعَلٍ) من (رَددت) »(١).

فإن قلت: كيف زعم أنّ « فُعَلا » لم يجئ مضاعفاً، وهو موجودٌ كثيرا، نحو « غُدَدٍ، وقُدَدٍ »، وهو نظيره؟

[قلت](٢): إلاّ أنّه جمع، فهو غيره، وهونظيره في التّضعيف، وإنّما مَنَع أن يكون هذا مفرداً.

فإن قلت: فقد قالوا: فلان بن أُدَدٍ؟

قلت: كلّ « فُعَلٍ » فهو منقولٌ إلاّ أن يُسمع من العرب منع الصّرف، فيُعلم أنّه مرتجلٌ معدولٌ، نحو « عُمَرَ »، لولا ماسُمع منعُ الصّرف منهم لقلنا: إنّه منقولٌ من الجمع، نحو « عمْرة وعُمَرٍ »، و« أُدَدٌ » مصروفٌ فهو منقولٌ من الجمع، ولايصحّ أن يقال: هومنقولٌ من مفرد؛ لأنّه لايُعرف « فُعَل » غير جمع إلاّ مرتجلاً معدولاً، فثبت ما ادّعاه سيبويه من أنّه لم يجئ إلاّ نظيره من غيره، وهولايُدغم؛ لأنّه خارجٌ عن أمثلة الفعل كما لايُدغم « فُعَل »، فقد خرج على الأصل.

ثمّ قال: « وتقول في (فَعَلان): رَدَدَان، [و(فُعَلان): رُدَدَان] يجري المصدر في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة »(٣).

إن قلت: كان(٤) يجب لهذا أن يُدغم؛ لأنّه زائدٌ على الثلاثة، فكيف أظهر

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ وبعده: « رُدَدٌ ».

(٢) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢. وما بين معقوفين زيادة منه. وفي الأصل: يجري الصدر.

(٤) في الأصل: كيف.

هذا[1]؟

قلت: شبهه -والله أعلم- ما أذكرُه لك، وهو أنّهم قالوا: الغليان، والنّـزوان، وصححوا، وقد كان ينبغي له أن يُعلّ؛ لأنّ الألف والنّون[2] لايُعتدّ بهما، وهما قد جريا مجرى الألف المدودة فحُذفا في التّرخيم كما تُحذف الألف، لكن لأجل اللبس صحّحوا « فَعَلان »[3] في المعلّ الأضعف[4]، فصحّ المعتلّ العين حملا / على المعتلّ اللام، وعلّة هذا ليست علّة هذا؛ ألاترى أنّ « الجَولان » لو أعلّ[5] لم يُلبس؛ لأنّ الألف والنّون يُحكم عليهما بالزّيادة أبداً؛ فلمّا جئنا لهذا المضاعف أبقينا حكم الألف والنّون من عدم الاعتداد بهما، فأظهرنا هذا كلّه، فهذا هو السبب، وكذا قال سيبويه. [١٢٧أ]

قوله: « قالوا في (فَعَلُول) من (رَدَدْت): رَدَدُودٌ، و(فَعَليل): رَدَدِيدٌ »[6].

قلت: يريد: فلايُدغم؛ وسبب ذلك اللبسُ بـ« فَعُّول »، فأمّا « فَعَليل » فليس ثَمّ مايلتبس به، والعلّة التي تجمعهما[7] أنّ آخر الكلمة إذا كان قبله حرف مدّ ولين، فإنّه يجري مجرى مافي آخره الألف والنّون؛ ألاتراهم إذا رخّموا « منصورا »، قالوا:

---

(١) نقل أبوحيّان الإدغام عن الأخفش. انظر ارتشاف الضرب ٣٤١ (رجب). ونقل المحقق في حاشيته أنّ ابن السراج وابن جني نقلا أنه يفكّ، على خلاف ما ذكره أبوحيان، وقد اختلط على المحقق كلام الثلاثة في فعُلان وفعِلان بفتح العين، وفعَلان بفتحها، ولاتناقض بين كلامهم، وإنّما توجد زيادة عند أبي حيّان، وهو أنه يدغم مفتوح العين، ويجيز الإدغام والفكّ في المضموم والمكسور. انظر الأصول ٤٠٧/٣، المنصف ٣١٠/٢، ٣١١.

(٢) في الأصل: واللام.

(٣) في الأصل: معدا.

(٤) يعني: معتلّ اللام.

(٥) في الأصل: لراعل.

(٦) الكتاب ٤٠٢/٢. وفي الأصل: وفعيل.

(٧) في الأصل: الذي يجمعها.

يامنصُ، فأجروا حرف المدّ مع مابعده، وإن كان أصلا، مجرى النّون الزّائدة؛ فلهذا- والله أعلم- أظهروا، ولهذا قال: كما فعلت ذلك بـ« فعَلان » أي: لايعتدّ إلاّ بالصّدر، فينبغي لك [في] « فعل »[1] فيهما، فيكون على مثال الفعل الخفيف فلايُدغم.

ثمّ قال: « وأمّا (فَعُلان) من (قلت): فَقَوُلان »[2].

أي: يصحّ من « غزوت » للّبس فلايسكّن، وكذلك في « قلت »؛ لأنّه المعتلّ الأقوى.

قوله: « وإن شئت همزت »[3].

أي: إن شئت: قَؤُلان، كما قلت: قَؤُول.

فإن قلت: لاتخفف الواو المضمومة بالهمز إلاّ حيث لايمكن تسكينها، نحو « قوُول »؛ لأنّها لوسُكّنت لاجتمع ساكنان، وكذلك « أدوُرٌ »، لايمكن إلاّ همزها، وتقول: سُؤْر، في « سُور »، فقد كان ينبغي أن يقولوا: قَوْلان، ولاهمز.

قلت: كان يجب هذا لولا اللبسُ، فكرهوا أن يلتبس « فعُلان » بـ« فَعِلان ».

وقوله: « ولايجعل ذلك بمنزلة المضاعف »[4].

أي: لاتُعلّه فتقول: قلاّن[5]، فتجريه مجرى « فَعُلان » من « رددت »: رَدّان؛ لأنّ المعتلّ تحمله على المعتلّ، ولهذا قال سيبويه: « وإنّما جعلوا هذا يتحرّك مع تحرّك واو (غزوت) » أي: يتحرّك إذا تحرّكت، فهو محمولٌ عليه.

---

(١) يعني: من فعلول وفعليل. ومابين معقوفين تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « ولكنك إن ».

(٤) الكتاب ٤٠٢/٢ وفيه: « ولا تجعل ».

(٥) في الأصل: فلان. بالفاء نقطة من أسفل.

ثمّ قال: « وتقول في (افْعَعَلْتُ) من (ردَدْتُ): ارْدَدَدْتُ »[1].

أي: لاتُدغم إحداهما في الأخرى؛ لأنّها-أعني الأخيرة- قد سكنت سكونا لاتصل إليه الحركة، نحو « رددت ». وأمّا الدّال الأولى فزعم أنّها تجري مجرى الميم من « احْمررت »، أي: لاتدغم.

فإن قلت: و لم لاتُدغم الأولى؟

قلت: لأنّ البناء يلتبس؛ ألاترى أنّ ذلك يُؤدّي إلى سكونها وإلقاء حركتها على الرّاء فتسقط لذلك همزة الوصل، فيصير « رَدْدَتّ » كـ« فَعْلَتّ »، فلمّا كان ذلك فيه امتنعوا من الإدغام.

قال: « وتقول في (افْعَالَلْتُ): ارْدَادَدْتُ »[2]

قلت: لايُتصوَّرُ فيه أيضاً إلاّ هذا؛ لأنّه قد سكن سكوناً لازما. وأمّا الدّال الأولى فلاسبيل إلى أن تدغم؛ لأنّ بعدها فاصلا بينها وبين الدّال الأخرى.

قوله: « وإذا قلت: افْعَوْعَلتُ، وافْعَوْعَلَ، كما قلت: اغْدَوْدَن، قلت: ارْدَوَدَّ »[3].

قلت: لأنّه لايُتصور فيه إلحاق البتّة؛ ألاترى أنّ « اغدودن » فيه واوٌ، وهو مضاعف العين، وكذلك هذا الأخير مضاعف العين، فليس أحدهما ملحقا بالآخَر؛ لأنّه ليس[4] في واحد منهما زائدٌ على أبنية الثلاثي، فأصله « ارْدوْدَدَ »[5]، فلمّا سكنت الدّال جعلت حركتها على الواو فصار « اردَوَدَّ »، كما ترى.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٤) في الأصل: لانه لالبس.

(٥) في الأصل: اردود.

« وتقول في مثل (اقْعَنْسَسَ): ارْدَنْدَدَ »[1].

قلت: لأنّ هذا ملحقٌ بـ« احرنجم »، فكما لاتُدغم « اقْعَنْسَسَ »، لم تدغم هذا، وعلّتهما واحدة.

[١٢٧ب] وقوله: وتقول في مثل « جُلَعْلَعٍ »: / رُدَدَّدٌ، ولم تدغم في الأخير، كما لم تدغم في « رَدَّد »[2].

كأنّ قائلا قال له: إنّما قلت عند بنائك مثل « سَفَرْجَل »: ردَدَّد، ولم تدغم في الأخيرة لئلاّ يعتلّ البناء الملحق، فإذا صرت إلى « جُلَعْلَعٍ »[3] فهلاّ أدغمت في الأخيرة لأنّه لايتصوّر أن يكون ملحقا؛ ألاترى أنّه ليس ثَمَّ مثل « سَفَرْجَل »، فكيف تقول: رُدَدَّدٌ؟

فقال سيبويه مجيباً عن هذا: « كما لم تفعل ذلك في (رَدَّد) ». فلم يقل: ردَدّ، كذلك لاتفعل هذا؛ لأنّك تصير إلى ذلك المثقل بعينه، فتركوه على أصله.

وقال في مثل « خِلَفْنَةٍ »: رِدَدْنَةٌ؛ لأنّ الدال التي تلي النون لاتصل إليها الحركة، فهي بمنزلة دال « رددتُّ »[4].

ثمّ قال: وتقول في مثل « فَوْعَلٍ »: رَوْدَدٌ[5].

قلت: هذا كلّه بيّن جدّا، ويتضمّن الفصل أبنية ملحقة فلايجوز إدغامها؛ لأنّها تختلّ عمّا لحقت به، في اسم كانت أوفعل.

قال: « ويقوّي (رَوْدَدًا)، ونحوه، قولُهم: أَلَنْدَدٌ »[6].

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣ وفيه: « في الآخرة كما لم تفعل ذلك في ردَّدَ ».

(٣) في الأصل: خلعلع.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٣. وفي الأصل: رودد.

يريد: أن يستدلَّ من السماع على أنّ الملحق لايُدغم؛ ألاترى أنّ « أَلَنْـدَداً » لمّا كان ملحقا لم يُدغم.

ثمّ استدلّ على أنّ النّون الثالثة[1] الساكنة تكون أبداً ملحقةً: بأنّها لاتُلحق على هذه الصورة إلاّ والكلمة على مثال « سَفَرْجَل »[2].

ووجه الدّليل من هذا: أنّها لوكانت لغير الإلحاق خرجت[3] إلى مثال لايكون للأصول، فكونهم لايخرجونها إلاّ إلى الأصل دليل على أنّهم عزموا على إلحاقها.

قال الأعلم[4]: « ولقائل أن يقول: (قَرَنْفُل) فيه النون ثالثة ساكنة، وليس بملحق في الخمسة؛ لأنّه ليس في الكلام (فَعَلّل) مثل (سَفَرْجَل)؟

فالذي يصحّ قول سيبويه عليه أنّه سقط من النّسخة (تَكادُ)، كأنّه قال: والدّليل على ذلك أنّ هذه النّون لاتكاد تلحق ثالثة. أي: هو قليل جدّا، ومن القليل (قَرَنْفُل) ».

ثمّ قال: « ولاتكاد تلحق وليست آخراً بعد ألف إلاّ وهي تُخْرِجُ بناء إلى بناء »[5].

أي: إذا لم تكن مع الألف وتكون وحدها آخراً، فلاتكاد تجدها إلاّ ملحقةً نحو « عَلْجَن، ورَعْشَن »، ملحقان بـ« جَعْفَر »، ونحو « عِرَضْنَة، وخِلَفْنَة »، ملحقان بـ« هِدَمْلَة ».

---

(١) في الأصل: الثالث.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/٢.

(٣) في الأصل: طرحت.

(٤) النّكت ١٢٣٨. وانظر شرح السيرافي ٤٢٢/٦، ٤٢٣ (خ).

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

وقال الأعلم[1]-خط آخر-: « يريد أنّ النّون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كـ(عَطْشان)، وماأشبهه، لاتكاد تزاد إلاّ لإلحاق[2] بناءٍ ببناء؛ وذلك كثير جدّا، نحو (رَعْشَن، وجَحَنْفَل، وعَنْسَل)، والذي ليس بملحق قليل، نحو (كَنَهْبُل، وقَرَنْفُل، ونَرْجِس)، ونحوه، وهو قيل ».

قوله: « فإن قلت: أقول: جَلْبَب، ورَوَدّ؛ لأنّ إحدى اللاّمين زائدة »[3].

صورة هذا الاعتراض أنّه زعم أنّه[4] لايُدغم « جَلْبَب »؛ لأنّ إحدى لاميه زائدة فيه[5]، ومع الإلحاق فلايُدغم، و« رَوَدّ »[6] ليس إحدى[7] داليه زائدة، فإنّما وقع الإلحاق بالواو فتدغم[8]!

فانفصل سيبويه-رحمه الله- عن هذا: بأنّه لا أثر لهذا الذي قلت[9]؛ ألاترى أنّهم يُدغمون « احْمرَّ، واطمأنَّ »، وكلاهما فيه أحد المضاعفين زائد، ويقولون: عَفَنْجَجٌ، [كما][10] في « أَلَنْدَد »، فيظهرون[11]، وإن كان « أَلَنْدَدٌ » من « اللدد »، ودالاه أصليّتان، و« عَفَنْجَجٌ » إحدى جيميه أصليّة والأخرى زائدة، فهذان المثالان

---

(١) النّكت ١٢٣٨. وانظر شرح السّيرافي ٦/٤٢٣. (خ).

(٢) في الأصل: للاحاق.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٣. وفي التعليقة ٥/١٥٦: « وروْدَدٌ ». وهو خطأ؛ لأنه لافائدة من الكلام، ويكون المعترض به غير خارج عن قول سيبويه.

(٤) في الأصل: ان.

(٥) في الأصل: فيها.

(٦) في الأصل: رود، بلاواو.

(٧) في الأصل: احد.

(٨) أي: الدّال في الدال؛ لأنه ليست إحداهما للإلحاق، بخلاف جلبب فإنّ إحدى بائيه للإلحاق.

(٩) « قلت » مكرر في الأصل.

(١٠) تكملة يلتئم بها السياق.

(١١) انظر الكتاب ٢/٤٠٣.

هما موضع الدّليل؛ لأنّه يتبيّن فيهما أنّه لاأثر للزّوائد والأصليّ، بل المقصود أنّ الملحق لايُدغم؛ لأنّ[1] ذلك يؤدّي إلى نقض الغرض سواء كان الحرف يقع به الإلحاق أو لايكون.

قال: « وإن قلت: وإنّما ألحقتها بالواو »[2].

[١٢٨أ] لّما قال هناك /: لا أدغم « جَلْبَب »؛ لأنّ إحدى اللامين زائدة، وتقدّم الرّدّ عليه، قال هنا: وأقول: رَوَدّ؛ لأنّي إنّما ألحقت بالواو. فأجاب سيبويه عن هذا: بأنّ التّضعيف لايمنع أن يكون على وزن الملحق به، أي: إنّ الإظهار وهو أن تقول: رَوْدَد، لايمنع أن يكون على وزن « جَعْفَر »، ومراده: لأنّك لو لم تضعّف وأدغمت لامتنع أن يكون على وزن الملحق به[3].

وعبارة الأعلم هنا[4]: إنّ « معنى هذا الكلام: إن قال قائل: إنّما أُلحقت (رَوْدَد) بـ(جَعْفَر) بالواو دون غيرها، فلمَ لاتُدغم [الدّال][5]؟ فأجاب: لأنّ التّضعيف وإن[6] كان بالواو فعلينا أن نأتيَ بحركات الملحق على منهج الملحق به والتّضعيف ».

وقوله: « إذْ كانت اللامان قد تكرهان »[7].

انفصالٌ ثانٍ عمّا اعترض به. ووجهُه: أنّ اللامين اللذين أحدهما زائدٌ

---

(١) في الأصل: الا ان.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفيه: « انما » بلا واو.

(٣) والإدغام يزيل القصد من الإلحاق، فلذلك امتنع. انظر التعليقة ١٥٥/٥.

(٤) النّكت ١٢٣٩. وانظر شرح السيرافي ٤٢٤/٦ (خ).

(٥) تكملة من النّكت ١٢٣٩. وفيه: « فلم تدغم الدال ». وكذا في شرح السيرافي ٤٢٤/٦ (خ). والصواب مافي الأصل.

(٦) في الأصل: وما.

(٧) الكتاب ٤٠٣/٢.

تكرهان فتدغمان، كما يكره المضاعف الذي ليس أحد المضاعفين فيه زائداً، إذا لم يكن ملحقاً، فيدغم كلّ واحدٍ منهما، فتقول: مستعدّ، ومُسْتَرِدّ، فالمضاعفان منه أصلان، كما تقول: احمرّ[1]، فتدغم مع أنّ الرّاء زائدة، فلمّا استوى الزّائد والأصلي في الإدغام استويا في الإظهار، فوجب أن يكون « رَوْدَد »[2] والدّالان أصليّتان بمنزلة « جَلْبب »، وإحدى الباءين زائدة، و[قوّى « روْدَداً » أَلَنْدَدٌ][3] والدّالان أصليّتان.

وقوله: « وليس فيه اعتلالٌ ولاتشديد »[4].

من عطف الشّيء على نفسه لاختلاف اللفظ.

---

(١) تقرأ في الأصل: عمر. انظر الكتاب ٤٠٣/٢، شرح السيرافي ٤٢٥/٦ (خ).

(٢) في الأصل: ودد.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر شرح السّيرافي ٤٢٤/٦ (خ).

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢.

هذا باب ماشذّ من المعتلّ عن الأصل

أدخل تحت هذه التّرجمة المدغم، وبادئ الرّأي ألاّ يدخل؛ لأنّ مثل « ردَّ » لايُقالُ فيه: معتلٌّ، لكنّ سيبويه يجعل التّضعيف اعتلالاً لكونه يلحقه من التّغيير مايلحق المعتلّ.

قال: « وذلك نحو (ضَيْوَن) »(١).

إنّما جاء سيبويه بهذا لِمَا قدّم من القوانين، فخاف أن يجيء من لابصرَ له بهذه الصّناعة، فيخيّل له أنّ هذه نواقضُ لما أصّل، فقال سيبويه: إنّما هذه أمورٌ شذّت، لايُلتفت إليها، ولاتُبنى القواعد عليها.

فأمّا « ضَيْوَن » فكان قياسه « ضَيَّن »، لكن وجه شذوذه عند أبي الفتح أنّه خرج منبهةً على الأصل(٢)، وكذلك تقول في كلّ مايرد من هذا النّوع.

وأمّا غيره(٣) فاعتلّ لهذا: بأنّه لايخلو من أن يكون « فَيعَلا، أوفَعْولا »، فلايكون « فَيْعَلا »؛ لأنّه لايوجد في المعتلّ، وقد استقرّ فيه التّحويل إلى « فَيْعِل » كـ« سَيِّد وهَيِّن »، ولم يجئ منه مفتوحاً إلاّ قولُه:

مابالُ عيْنَي كالشَّعيبِ العَيَّنِ(٤)

ولم يثبت لنا في « فَعْوَل » شيءٌ، فجعلناه « فَعْيَلا »(٥). قال: فلو أدغمته لكان لفظه كلفظ « عَيَّن » الذي لانظير له، ففرّوا إلى البدل(٦). وهذا تعليلٌ حسن جدّاً.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٢) انظر المنصف ٢/٤٦، ٤٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، شرح الملوكي ٤٨٨.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سبق تخريجه ٧٧٤.

(٥) في الأصل: فعولا. والصّواب ماأثبتّه إن شاء الله.

(٦) يعني: إبدال الياء واواً، كما قلبت في حيوة.

قال:

قد علمت ذاك بناتُ أَلْبَبِهْ(١)

قلت: وكان قياس هذا: بنات أَلبّ هذا الرّجلِ، وألبّ قلبِه، فكأنّه قال: بنات قلبه أوفكره. وقيل: إنّ الضّمير يعود على الحيّ، والمعنى: بنات ألبّ الحيّ، أي: بنات أكْيس الحيّ وأفطنهم.

ثمّ قال: « وتَهْلَلُ »(٢).

قلت: هو « تَفْعَل »؛ لأنّه ليس ثَمَّ تركيب « ت هـ ل »، فهو « تَفْعَلُ » على [وزن](٣) « تَلْحَقُ »؛ لأنّ التّاء لاتُلحق، فقدكان ينبغي ألاّ يُفكَّ لكونه فِعْلا، لكنّه أُظهِرَشُذُوذا لِيُنبّهوا على أصله.

[١٢٨ب] وأمّا « حَيْوَة » فقد أنكر سيبويه « حَيْوَة »(٤)، فمحال على زعمه أن / يكون هذا على ظاهره، فإنّما هو من « حَيِيَ »، والواو فيه بدل من الياء؛ عوضاً من غلبة الياء عليها، فهذا شذوذ-أعني: قلب الياء واوا- ثمّ شذّوا في هذا الشّذوذ بأن أظهروه، وأوجبَ ذلك أنّهم لو لم يُظهروا لعادوا إلى مافرّوا منه، وهوالياء.

وأمّا « يَوْمٌ أَيْوَمُ »(٥) فكان حقّه أن يكون « أيّم » مدغماً، لكن شذّوا فيه(٦) تنبيها على الأصل.

ولمّا فرغ-رحمه الله- من الأبنية والتّصريف، قال: إنّ « أبنية كلام العرب

---

(١) الكتاب ٤٠٣/٢. وقد سبق تخريج الشاهد ٥١٧.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يعني: أنه جعلها شاذة. انظر الكتاب ٤٠٣/٢. وانظر ماتقدم ٧٨٢، ٧٨٣.

(٥) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٦) في الأصل: فيها.

صحيحةٌ، ومعتلّةٌ، وماقيس من معتلّه ولم يجئ إلاّ نظيره في غيره على ماذكرت »[1].

وقد كان فرغ من هذا مستوفى.

ثمّ قال: « واعلم أنّ الشّيء [قد] يقلّ في كلامهم، وقد يتكلّمون بمثله في المعتلّ »[2].

قلت: جاء بهذا الرّدّ[3]، كأنّ من لابصرّ له بالصّنعة كما يعترض بالسّماع، نحو « ضَيْوَن، وتَهْلَلَ »، قد يعترض بالقياس، ويستهويه ذلك، فيقولون: قد زعمتم أنّ مثل « قُعْدَد، وقُعْدُد »، إنّما قلّ[4] لثقله، وقد يتكلّمون كثيراً بما هو مثله، أو أثقل منه، نحو « رَدَّدَ[5] يُرَدِّدُ »، فهل هذا إلاّ مناقضٌ لما قلتم؟ فعن هذا ينفصلُ سيبويه: بأنّ « فُعْلَلا وفُعْلُلا » من المضاعف ثقيلٌ، فلهذا قلّ، فلوتكلّموا به كثيرا على حدّ ذلك الآخَر لكثر الثّقل، فلهذا قلّ، أوعُدِمَ، على مايأتي، وهذا هومقصود هذا الباب إلى آخره.

ثمّ قال: فمنها « فُعَلَلٌ وفُعْلُلٌ »[6].

يريد به: مضاعفا كما قلنا.

ثمّ قال: « وقد يطّرحونه نحو (فُعَالِلٍ وفِعْلَلٍ) »[7].

يريد: أنّه لم يوجد مثل « شُمَالِل »، ولا « رِمْدَد »، ولوكان قد يتكلّمون بمثله؛ لَمَا قلنا من أنّه يكثر الثّقل.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٣، ٤٠٤. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: امرد.

(٤) في الأصل: قال.

(٥) في الأصل: رد. انظر الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « وممّا قلّ... ».

(٧) الكتاب ٢/٤٠٤.

ثمّ قال: « وقد يقلُّ [ماهو] أخفُّ ممّا يستثقلون »[1].

قلت: لذلك أيضا؛ لأنّه لوكثر لكان الثّقل أكثر؛ وذلك « سَلِسَ، وقَلِقَ »، ولانشكّ أنّه أخفّ من « رَدَدَ ».

ثمّ قال: « فكأنّ هذه الأشياء تَعاقَبُ »[2].

أي: يستعملون مثالاً ما بدل مثال آخر. قلت: طرحوا « وعَوْتُ وحَيوتُ »[3]، واستعملوا « القُوّة، والحُوّة »[4] وهما أثقل؛ لاتّصال حروف العلّة، وأنّهما من جنس واحد، وهذا يريد بقوله: « وتقول: حَيِيتُ »[5] أي: أنّه يُتكلّم به، وهو أثقل؛ وعلّة ذلك كلّه أنّه لو استعمل لكثر الثّقل.

ويريد بالمعتلّين وبينهما حرف: وعَوْتُ، وبالمعتلّين وإن اختلفا: حَيوتُ[6].

« وممّا قلّ (دَدَن ويَدَيْتُ) »[7].

قلّ « يَدَيْتُ »، وإن كان ممّا كررت فيه الياء؛ لأنّ باب « قَلِقَ وسَلِسَ » أقلّ من باب « رَدَدْتُ »؛ ولذلك كثر باب « حَيِيت » بالنّسبة إلى باب « يَدَيْتُ »؛ لأنّ « رَدَدْتُ » أكثر من « سَلِسَ ».

وقوله: « وقد يدَعون البناء من الشّيء قد يتكلّمون بمثله، وذلك نحو

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤. وفي الأصل: هذه الاسماء.

(٣) في الأصل: وحويت.

(٤) الحوّة بضمّ الحاء: سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد، وحوّة الوادي: جانبه. القاموس المحيط (حوي). وانظر التعليقة ٥/١٥٩.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) انظر الكتاب ٢/٤٠٤.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « قلّ مما ذكرت لك ددن ».

(رشاء)، لايُكسّر على (فُعُل) »[1].

يعني: لايُكسّرون « رشاء » على « فُعُلٍ »، وإن كان لايدَعون « أَدْلٍ »، ولافرق بينهما، لوقالوا: أرش، لكن لكثرة الثّقل تركوا ذلك.

ثمّ قال: « ومن ثمّ تركوا من المعتلّ مانظيره في غيره »[2].

أي: لأجل الثّقل لم يبنوا من المعتلّ بناء يوجد في الصّحيح نحو فعله.

وقال الأعلم[3]: « يريد أنّ (فَعِيلا) من الصّحيح يُجمع نعتاً على (فُعَلاء)، ويجمعونه من المعتلّ على (أفعِلاء)، نحو (قويّ وأقوياء، وصَفِيّ وأصفياء)، وكذلك مايعتلّ من الأفعال تأتي مخالفة لنظائرها من الصّحيح ».

ثمّ قال: « وقد يجيء الاسم على ماقد اطُّرِحَ من المعتلّ »[4].

وفسّره: أي يوجد في المعتلّ مالايوجد في الصّحيح، على ماقد اطّرح من المعتلّ. وأمّا حين أطلق لفظ الاسم فالذي يُقابله الفعل، وأيضا فكان يكون تكريراً بوجه ما، وتسقط زيادة تستفاد من الذي / فسّرناه نحن. [١٢٩أ]

قوله: « وقد بيّنا ذلك »[5].

فيما مضى.

ثمّ قال: « وما يجيء من المعتلّ على غير أصله »[6].

أي: بيّنا مايجيءُ من المعتلّ على غير أصله، ومايجيء على أصله-وكذلك

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « بمثله لما ذكرت لك نحو ».

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « ما جاء نظيره ».

(٣) النّكت ١٢٤١. وانظر شرح السّيرافي ٦/٤٣٠، ٤٣١ (خ).

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤ وفيه: « من الفعل » وكذا في طبعة هارون ٤/٤٣١، وأشار الأستاذ عبدالسلام هارون إلى أنّه في طبعتين: « من المعتل » كما في الأصل.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٤.

فعل- بعلله، جزاه الله عنّا خيرا.

كمل التّضعيف، ويتلوه الإدغام وأحوال الحــروف مــن هَمْــس وجَهْــر واستعلاء وصفير وغير ذلك، وبكماله تكمل الصّنعة.

هذا باب الإدغام
هذا باب عدد الحروف العربيّة

لمّا فرغَ من إدغام المثلين، أخذ يتكلّمُ على إدغــام المتقــاربين، ولمّــا كــان التّقاربُ يكون في المخرج، وفي الصّفات، لم يكن بُدٌّ من ذكر أحــوال الحــروف، ومخارجها، حتّى يتبيَّن التّقارب فيبنى عليه الإدغام، وأين يجوزُ؟ وأيــن يتعــذّرُ؟ و لم يذكر سيبويه-رحمه الله- من الصّفات إلاّ مايؤثّرُ في الإدغام، من هَمْــس، وجهــر، واستعلاء، وإطباق، إلى غير ذلك.

وأمّا مالايُبنى عليه الإدغام من الصّفات، فلم يذكره؛ إذلاحاجة به، كقولنــا مثلاً: من الحروف حروفُ الذّلاقة، وهي ستةٌ: اللام، والرّاء، والنّون، والفاء، والباء، والميم، وقد جمعها بعض النّاس فقال: مِلْ فنُبِر. وسُمِّيت ذَلَقيَّة[1]؛ لأنّه يُعتمد عليهــا بذلق اللسان، وهوصدره وطرفه[2]. ومنها الحروف المصمتةُ، وهي سائرُ الحــروف. قال ابن جنّي في سرّ الصّناعة[3]: وفي هذه الحروف السّتة سرٌّ طريف، يُنتفعُ بــه في اللّغة؛ وذلك أنّك متى رأيت اسماً رُباعيّاً، أوخُماسيّاً، غير ذي زيادة، فلابُدَّ فيه مــن حرف من هذه السّتة، أوحرفين، وربّما كان فيه ثلاثة، وذلك نحو « جَعْفَر » فيه الرّاء والفاء، و« قَعْضَب » فيه الباء، و« سَلْهَب » فيه اللام والباء، و« سَفَرْجَل » فيه الفــاء والرّاء واللام، و« هَمَرْجَل » فيه الميم والرّاء واللام، و« قِرْطَعْب » فيه الــرّاء والبــاء، فكذا عامّة [هذا الباب][4]. فمتى وجدت كلمة رباعيّة، أوخماسيّة، معرّاة من بعــض

---

(١) محرّف في الأصل. انظر الممتع ٦٧٦.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) انظر صناعة الإعراب ٦٤، ٦٥.

(٤) تكملة من صناعة الإعراب ٦٤.

هذه السّتة، فاقضِ بأنّه دخيل[1] في كلام العرب، وليس منه، ولذلك سُمّيت الحروف غير هذه السّتة مصمتة، أي: صُمت عنها أن يُبنى منها كلمةٌ رباعيّة، أوخُماسيّة، معرّاة من حروف الذّلاقة[2]. وربّما جاء بعض ذوات الأربعة معرّى من بعض هذه السّتة، وهوقليل جدّا، منه: العَسْجَد، والعَسَّطُوس، والدَّهْدَقة، والزَّهْزَقة.

قال-رحمه الله- في تفسير[3] هذه الألفاظ: العَسْجَد: اسم جامع للجوهر كلّه، والإبل العَسجديَّة: التي تحمل العسجد، وهوالذّهب، ويقال: هي كبار الأبل. والعَسَّطُوس مشدد السّين: شجر يشبه الخيزران، والعَسَّطُوس: رؤس النّصارى بالروميّة. والزَّهْزَقة: الضّحك الشّديد.

قال الإمام-رحمه الله-: « وأصل حروف العربيّة تسعةٌ وعشرون حرفا »[4].

قلت: لاخلاف بين جميع النّحويين في عددها إلاّ أباالعبّاس المبرِّد، كان يُسقط منها الهمزة[5]؛ لأنّها ليست حرفا، إنّما هي ضبط كالضّمّة والفتحة، فهي عنده محمولة في حيّز[6] مالايثبت على صورة واحدة، قال: فلا أعدُّها مع الحروف التي أشكالها معروفة؛ ألاترى أنّ « سُئل » ياء فيها همزة، و« بؤس » واو فيها همزة، فهي ضبط.

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ؛ لأنّ الألف التي في أوّل حروف المعجم من صورة الهمزة في الحقيقة، وكلّ ما أورد فإنّه كُتب على حكم التّسهيل، وإلاّ

(١) في الأصل: دخل.

(٢) نقل ابن دريد هذا التفسير عن الأخفش. انظر جمهرة اللغة ٤٥.

(٣) في الأصل: من فسر. والمفسر المؤلف، والله أعلم، وليس ابن جني.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٥) في الأصل: القوة. انظر المقتضب ١/٣٢٨، سر صناعة الإعراب ٤١، ٤٣، الممتع٦٦٣، ارتشاف الضرب ٥ (رجب)، المساعد ٤/٢٤٣.

(٦) في الأصل: غير.

فالموضع الذي[1] / لاتُسهّل فيه إنّما صورتها الألف، نحو « أحمد، وأُخِذَ، وإِثْمِد »[2]؛ وذلك إذا وقعت أوّلاً، فإذاً الموضع الذي تُسهّل فيه تكتب على صورة الحرف الذي تسهّل إليه، وإذا لم يجُز تسهيلها ثبتت ألفاً، فالهمزة إذاً من الحروف، وصورتها ألفٌ. وعندي أنّ الحسَّ يقضي بأنّها حاملة لامحمولة؛ ألاتراها تقبل الضّمّة والفتحة والكسرة، فكيف تكون محمولة؟ وممّا يدلّ على أنّ الهمزة من حروف المعجم أنّ كلّ حرف من حروف المعجم يمكن الابتداء به، فإنّ واضع حروف المعجم وضع الحرف في أوّل اسمه، فأوّل الجيم جيم، وأوّل الدّال دال، وكذلك سائرها، ولفظ ألف في أوله همزة، فدلّ ذلك على أنّه من حروف المعجم. [١٢٩ب]

ثمّ ذكر المستحسن، وهو ستّة، منها: النّون الخفيفة[3]-وفي بعض النّسخ الخفيّة- ويعني: بها السّاكنة؛ لأنّ مخرجها من مخرج المتحركة غير أنّ لها تمكّنا في الخيشوم أكثر من تمكن المتحرّكة، ولذلك إذا أمسكت بأنفك عند النّطق بها أخللت بها، فلمّا ورد هذا الطّارئ الذي لايوجد في المتحرّكة، وهوتمكّنها في الخيشوم، صارت فرعا.

ومن هذه الفروع: همزة بين بين، وعدّوها واحدة، ويمكن أن تُعدَّ ثلاثة، على حسب الحرف الذي تكون بين الهمزة وبينه؛ لأنّها تكون بين الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو، وبين الهمزة والألف[4]، فمن راعى أنّها في كلّ الأحوال بين بين عدّها واحدة، ومن لم يَرَ ذلك أوردها ثلاثة، فصارت الحروف المستحسنة ثمانية.

---

(١) « الذي » مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل: اجد.

(٣) انظر الكتاب ٤٠٤/٢ ونصه: « وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة ». وسيذكر المؤلف هذه الحروف تباعا.

(٤) انظر شرح السيرافي ٤٤٦/٦ (خ). قال السيرافي: « وينبغي عندي في التحقيق أن تعدّ ثلاثة.. ».

وقوله: « والألف التي تمال إمالة شديدة »[1].

استظهر على الألف التي تمال بين اللفظين بأنّ ذلك كأنّها لم تتخلّص لشيء، فهي باقية على أصلها.

ثمّ قال: « والشّين التي كالجيم »[2].

قلت: يريد: أشدق.

ثمّ قال: « والصّاد التي كالزّاي »[3].

قلت: مثاله « أصدق، وأصدر ».

ثمّ قال: « وألف التّفخيم »[4].

قلت: وهي التي يُنحى بها نحو الواو[5].

وهذا كلّه لاينضبط إلاّ بالمشافهة.

قلت: فيحتاج أن يجيء بتسعة[6]، فيكيف عدّدَ ثمانية[7]؟ فالعذر له أنّه جعل الجيم التي كالكاف، والكاف التي كالجيم، شيئاً واحداً؛ لأنّ اللفظ بها متّحد، وما بينهما[8] فرقٌ غير أنّ هذه أصلها كاف فصارت بين الكاف والجيم، والأخرى

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤. وهذه الألف هي الحرف الثالث من الحروف المستحسنة.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٥) في الأصل: الراء.

(٦) في الأصل: بسبعه.

(٧) يريد بالثمانية: الحروف غيرالمستحسنة التي ذكرها سيبويه، « وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء ». فالكلام في هذه الحروف لاعلاقة له بالحروف المستحسنة التي ذكرها قبل قليل وآخرها ألف التفخيم، وإنما هو مقدمة للكلام في الحروف غير المستحسنة.

(٨) في الأصل: بينها.

أصلها جيم فصارت بين الجيم والكاف، فلمّا كان لفظها متّحدا لم يعدّها اثنين.

ثمّ قال: « والجيم التي كالشّين »[1].

قلت: هي الذي قدّمت في نحو « أجدر ».

ثمّ قال: « والضّاد الضّعيفة »[2].

قلت: قد بيّنها بعد، وهي التي تتكلّف من الجانب الأيمن.

ثمّ قال: « والطّاء التي كالتّاء، والظّاء التي كالثاء »[3].

لايُتخيّل أنّ هذين الحرفين هما مثل « انقطْ تلك، واحفظْ ثمود »، حيث تدغم ويبقى الإطباق، لايجوز اعتقاد مثل هذا، لأمرين:

أحدهما: أنّه لوأراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنّهما يدغمان أيضا في الذّال والدّال والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي أن يعددها على حسب تعداد[4] ماتُدغم فيه، فدلّ على أنّه لايريد ذلك.

والآخر: أنّ مثل « انقطْ تلك »، لايُقال فيه: إنّ الطّاء بين التّاء والطّاء؛ لأنّ الطّاء قد أدخلت في التّاء، وليس لها لفظٌ أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصيّر الحرف الأوّل من جنس الثاني./ [١٣٠أ]

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفس الحرف، فليس ثمّ حرف حتّى يقال: إنّه بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئا آخر لاينضبط إلاّ بالمشافهة.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) في الأصل: تعدادها.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشّين التي كالزّاي، نحو « أشدق »[1] فلأيّ شيء أهمله هنا؟

[قلت][2]: لأنّ الشّين لم تخلص للزاي إلاّ يسيراً جدّا، فكأنّها باقية؛ ألاترى أنّ سيبويه-رحمه الله- ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، و لم يذكر التي بين اللفظين؛ لما قلناه.

فلذلك زُعِمَ أنّ سيبويه أهملها. والذي عندي أنّ هذا العذر لايصحّ؛ لأنّ سيبويه-رحمه الله- إنّما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، ونبّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت لبعض الطّلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدّبّاج[3] عن هذا، فقال: تقريب السّين من الزّاي قليلٌ جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما ترى فإنّ الحروف المسترذلة في نهاية القلّة؛ ألاترى أنّ سيبويه يقول فيها: « لاتستحسن في قراءة، ولاشعر »[4].

قال ابن عصفور[5]: « قال ابن دُريد: في لغة أهل اليمن يقولون في

---

(١) انظر الكتاب ٤٢٧/٢. وسيأتي الحديث عنه ٩٥٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) علي بن جابر بن عليّ اللخميّ الإشبيليّ [٥٦٦، ٦٤٦هـ] يعرف بالدباج، وهي صنعةٌ لأبيه. إمامٌ في العربيّة والقراءات، أقام متصدّرا نحوا من خمسين سنة. أخذ عن أبي ذر الخشنيّ، وابن خروف، وغيرهما، وأخذ عنه ابن أبي الربيع، وابن عصفور، وغيرهما. انظر إشارة التعيين ٢١٢، غاية النهاية ٥٢٨/١، ٥٢٩، بغية الوعاة ١٢٥/٢، ١٥٣، ٢١٠.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢. و لم أقف على كلام الدباج في غير هذا الكتاب.

(٥) الممتع ٦٦٥-٦٦٧.

(كَمُلَ)[1]: جَمُلَ[2]، وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداذ. والجيم كالكاف، وهي بمنزلة ذلك، فتقول في (رجُلٍ)[3]: ركُلٌ، فقرّبوها من الكاف. والجيم كالشّين نحو (اشتمعوا) في (اجتمعوا). والطّاء التي كالتّاء، نحو (تالَ) في (طال)[4]، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً؛ لأنّ الطّاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النّطق بها ضعف نطقهم بها. والضّاد الضّعيفة يقولون في (اثْرُدْ له): اضْرُدله، يقربون الثاء من الضاد، وكأنّ ذلك لغة قومٍ ليس في أصل حروفهم الضّاد، فإذا تكلّفوها ضعف نطْقهم بها لذلك. والصّاد التي كالسّين[5]، نحو (سابر) في (صابر)، قربت[6] منها؛ لأنّ الصّاد والسّين من مخرج واحد. والباء[7] التي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم [من العجم][8]، وهي على لفظين: أحدهما لفظُ الباءِ أغلبُ عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس، نحو (بلَح، وبِرْطِيل). والظّاء التّي كالتّاء مثل (تالم) في (ظالم). وكأنّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم ». قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلم[9].

---

(١) في الأصل: كل.

(٢) في جمهرة اللغة ٤٢: « مثل جمَل إذا اضطرّوا إليه قالوا: كمَل، بين الجيم والقاف ». وقد ضبط في الممتع على هذا- أعني بفتح العين- ولايستقيم.

(٣) في الأصل: جل.

(٤) في الأصل: تلك في كلك.

(٥) في الأصل: الذي كالراء.

(٦) في الأصل: قريب.

(٧) في الأصل: والتاء.

(٨) تكملة من الممتع ٦٦٧.

(٩) بل أكثره للسيرافي، وليس للأعلم فيه فضل على ابن عصفور، فكلاهما ناقل. وقد سبق التنبيه على مثل هذه المسألة في عدة مواضع. انظر شرح السّيرافي ٤٤٨/٦-٤٥٠ (خ)، النّكت ١٢٤٤، ١٢٤٥.

ثمّ قال: « وإن شئت تكلّفتها من الجانب الأيسر، وهو أخفُّ؛ لأنّها من حافّة اللسان مطبقة »[١].

قلت: يريد أنّ مخرجها المعتاد إنّما هو من الجانب الأيسر، ولايكون الإطباق دون تكلّف إلاّ من الجانب الأيسر، فلهذا قال: إنّها مطبقة[٢].

وقوله: « لأنّك جمعت في الضّاد تكلّف الإطباق مع إزالته عن موضعه »[٣] تعليلٌ لقوله: « وإن شئت تكلّفتها من الأيمن »[٤] وكأنّ قائلا قال له: لم تُتكلّف؟ فقال: لأمرين:

أحدهما: تكلّف ذهاب الإطباق؛ لأنّ في النّطق بها من الأيمن لأيُسر في إطباقها، فأنت تتكلّف إذهابها.

والكلفة الأخرى: إزالة الحرف عن موضعه، ولمّا كان هذا مشكلاً، احتاج إلى تعليله؛ لأنّه إذا خرج الحرف عن موضعه زال وانتقل لشيء[٥] آخر.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٢) وقال السّيرافي في شرحه ٦/٤٥٠: « وإنّما قال: هي أخفّ؛ لأنّ الجانب الأيمن قد اعتاد الضّاد الصّحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصّحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصّحيحة ».

(٣) الكتاب ٢/٤٠٤.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤ ونصه: « إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ».

(٥) تقرأ في الأصل: بشيء.

[١٣٠ب]

ذكر مخارج الحروف / العربيّة الأصول(١)

وهي ستة عشر حرفاً، فللحلق منها ثلاثة مخارج: أسفله وأقصاه، وأوسطه وأقربه إلى الفمّ.

فمن أسفله وأقصاه: الهمزةُ، والهاء، والألف(٢). هكذا يقول سيبويه-رحمه الله- وينبغي أن تكون الألف تلي(٣) الهمزة وبعدها الهاء؛ وذلك أنّ العرب تقلب الألف همزة، ولاتقلبها هاء، فلوكانت الألف بعد الهاء لكانت أقرب إلى الهاء منها إلى الهمزة، فكانت تقلب هاء، وكونهم يقلبونها إلى الهمزة دليل على أنّ الهمزة إليها أقرب(٤).

ومن المخرج الوسط: العين والحاء(٥). وهذا معلومٌ حسّاً، أعني: أنّ العين أدخل في الحلق من الحاء.

وذهب أبوالحسن الأخفش [إلى](٦) أنّ ترتيبها: الهمزة، وأنّ الهاء مع الألف لاقبلها ولابعدها، وقدنبّهنا على صحّة مذهب الإمام(٧).

وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغينُ ثمّ الخاء. وهذا أيضاً معلومٌ حسّاً.

ثمّ يرجع إلى الفم، والفم أيضاً له ثلاثة مخارج: أقرب إلى الحلق، وأقرب إلى

---

(١) العنوان من المؤلف.

(٢) في الأصل: والألف والهاء. وما أثبته نص سيبويه، وعليه كلام المؤلف. انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(٣) في الأصل: تلك. انظر سرّ صناعة الإعراب ٤٧.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧. والمؤلف يريد أنّ سيبويه لم يرد بنصه الترتيب، وأن مذهبه أن الألف قبل الهاء. وقد سبق مذهب سيبويه في ١٢٩، ١٣٠.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤٠٤.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) انظر ماسبق ١٢٩، ١٣٠.

الشفتين، ومتوسّط بينهما.

فمن أقصى الفم مخرجُ القاف؛ لأنّها من أقصى اللسان مع مايليه من الحنك الأعلى. ومن أسفل هذا المخرج قليلا مخرج الكاف. فهذان الحرفان هما من أقصى اللسان(1).

ومن وسط [اللسان](2) مخرج الجيم(3) والشين والياء(4). هذا كلّه نعلمه بالحسّ.

وينبغي أن تُعدّ حافّة اللسان(5) من الوسط؛ لأنّها مايُنوَّنُ من اللسان وينثني(6). فمن بين الحافّة(7) ومايليها من الأضراس مخرج الضّاد(8).

وقوله: « ومن حافّة اللسان من أدناها »(9).

المجرور الثاني بدل من الأوّل بدل بعض من كلّ.

ثمّ ذكر الإمام اللام(10). فهذه مخارج وسط اللسان، ثمّ يليها مخرج طرفه. ثمّ ذكر الحروف إلى التّاء فتمّت حروف اللسان، وبقيت حروف الشفتين، ثمّ ذكرها(11).

---

(1) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(2) تكملة يلتئم بها الكلام.

(3) في الأصل: الخيشم.

(4) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(5) الحافة: الجانب، وللسان حافّتان. انظر شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٢.

(6) يعني: عند النطق بالضاد.

(7) في الأصل: الحاقها.

(8) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(9) الكتاب ٢/٤٠٥.

(10) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(11) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

ثمّ قال: « ومن الخياشيم مخرج النّون الخفيفة »[1].

وقد ذكرنا أنّ النّون الساكنة إنّما هي من الأنف والخياشيم؛ لأنّك لو أمسكت بأنفك ثمّ تلفّظت[2] لوجدتها مختلّة. وأمّا النّون المتحرّكة فمن حروف الفم، إلاّ أنّ فيها بعض الغنّة من الأنف، وقد ذكر الإمام قبلُ أنّها من طرف اللسان بينه وبين مافويق الثنايا.

ذكر سيبويه-رحمه الله- أوّلا المجهورة، وهي الحروف التي أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، فمنع النّفس أن يجري فيها[3]، غير أنّ الميم والنّون من جملة المجهورة قد تعتمد لها في الفم والخياشيم، فتصير فيها غنّة.

وذكر المهموسة، وهي التي أضعف الاعتماد عليها في مواضعها فجرى معها النّفسُ عند النّطق بخلاف المجهورة؛ لأنّها لايجري معها النّفس إلاّ عند انقضاء النّطق بالحرف[4].

والمهموسة عشرة، يجمعها « سكت فحثّه شخص »[5]، وماعداها من الحروف مجهورة.

وقوله: « إلاّ أنّ النون والميم »[6] لآخره.

لمّا قال: إنّ المجهورة هي حروف أشبع الاعتماد عليها في مواضعها، خاف أن يُعترض عليه بالنّون والميم؛ لأنّهما مجهوران، ولهما صوت في الخياشيم، ولايُتصوَّر أن يعتمد لهما فيها؛ لأنّ الاعتماد إنّما هو: وضع اللسان في موضع

(١) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٢) تقرأ في الأصل: تلعب.

(٣) « في » هنا للمصاحبة، أي: معها، وسيأتي مايدلّ على ذلك. وانظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٦ (رجب). وقد سبق أن مثل لها المؤلف في ١٢٩ بـ« سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه ».

(٦) الكتاب ٢/٤٠٥.

ذلك الحرف، ولايُتصوَّر ذلك في الخيشوم، فقال: « يُعتمد لهما في الفم والخيشوم » يريد بالاعتماد: القصد خاصّة، إلاّ أنّه يكون ذلك القصد الذي يكون في الفم على الصّفة التي ذكرت لك.

وقوله: « إن شئت بحروف المدّ واللين »[1]. / [١٣١أ]

يعني: أن تقول: ساسا، وسُوسو، وسِي سي.

وقوله: « أوبما فيها منها »[2].

أي: من الحروف، ويعني بها: الحركات؛ لأنّها بعض الحروف، فلك في التّرديد ألاّ تُشبع الحركة، فتقول: سَ.

قال الأعلم[3]: ويُحتمل أن يكون قوله: « فيها »، بمعنى معها، كأنّه قال: وما معها من الحركات، ويُحتمل أن يكون الضّمير في قوله: « فيها »، للحروف المهموسة والمجهورة[4]، فيكون التّرديد مرّة بزيادة حرف المدّ على الحرف الممدود وزيادة حركة، ومرّة بزيادة حركة فقط.

ثمّ قال: « ومن الحروفِ الشديدُ، وهوالذي يمنع الصّوت أن يجري فيه »[5].

ويجمعها « أَجدُكَ قَطَبْتَ، وأجدتَ طَبَقَك »[6]، فما كان منها شديداً خاصّة منع الصوت والنّفس أن يجريا، وما كان منها مهموساً كالتّاء، فإنّه يمنع الصّوت، ولايمنع النّفس، فالمخصوص بالتّشديد إنّما هومنع الصّوت أن يُجرى

(١) الكتاب ٤٠٥/٢ وفيه: « اللين والمد ».

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) النّكت ١٢٤٦بتصرّف. وانظر شرح السيرافي ٤٥٨/٦ (خ).

(٤) في الأصل: اوالمجهورة.

(٥) الكتاب ٤٠٦/٢. وفي الأصل: الشديدة.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧، شرح الشافية للرضي ٢٥٨/٣.

فيه[1].

والحروف التي بين الشديدة[2] والرّخوة ثمانية أيضـا، ويجمعهـا في اللفـظ « لم يرو عنا »[3] وإن شئت قلت: لم يرَ عَوْنا[4].

وماسوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرّخوةُ.

وقوله: « وذلك إذا قلت: الطَّسْ وانْقَضْ »[5].

إنما يريد من المثالين: السّين والضّاد، اللذين يجري فيهما الصّـوت بخـلاف الجيم إذا قلت: ألحَجَ[6]، فإنّه لايجري لك صوت بالحرف أصلا.

ثمّ تكلّم الإمام على مابين الشديدة والرّخوة، فقال: « وأمّـا العـين فـبين الرّخوة والشّديدة »[7].

يعني: تصل إلى أن يجريَ فيها الصّوت؛ لأنّها مـن مخـارج مـايتردد فيـه الصّوت، وهوالحاء[8]، إلاّ أنّك إذا قلت: أح، كان صوت الحـاء ممتـدّا بعـدُ دون تكلّف، وتجدُ « أع » متكلّفاً[9]، ومع أنّ الصّوت يجري فيها، فهي ممّا يُعتمد عليهـا في مخرجها، فهي شديدةٌ رخوة.

ثمّ قال: « ومنها المنحرف، وهوحرفٌ شديدٌ جرى فيه الصّوت »[10].

---

(١) في الأصل: ان يجهر.

(٢) في الأصل: الشديد.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، شرح الشافية للرضي ٣/٢٥٨.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٦١، المقرب ٣٥٧.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٦) في الأصل: الج. والمثبت من الكتاب ٢/٤٠٦.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٨) في الأصل: الخاء.

(٩) في الأصل: متكلف.

(١٠) الكتاب ٢/٤٠٦.

قلت: قوله: « شديد جرى فيه الصوت » مرادفٌ لقولــه[1]: بــين الشــديد والرخو.

ثمّ أخذ يُعلِّلُ جريان الصّــوت فيــه، فقــال: « لانحــراف اللســانِ مــع الصّوت »[2].

يريد: أن طرف اللسان عند النّطق به يعتمد على مابينه وبــين مايليــه مــن الحنك الأعلى ممّا فويق الضّاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنيّة، فيكــون شــديداً بهــذا القدر، لكن حافّة اللسان تنحرف مع الصّوت، ألاترى قوله: « وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان » أي: مــن حافّتــه؛ لأنّ طرفــه يُعتمدُ به، على ماقلناه. ورخوٌ؛ لأنّ حافّته تنحرف فيخرج الصّوتُ فتمنعــه كمــا يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري.

ثمّ أخذ [يتكلّم على][3] النّون والميم[4]، وأمرهما بيّنٌ جدّا؛ لأنّ لهما اعتماداً في الفم والشّفتين، ويجري صوتهما في الخيشوم، فهما شديدان رخوان.

ثم قال: « ومنها المكرَّرُ »[5].

قلت: وأمر هذا أيضاً بيّنٌ جدّا؛ لأنّ الرّاء يُعتمد لها في الفم، إلاّ أنّــك لّمــا رفعت لسانك لتكرر جرى الصّوت، فبهذا صار بين الشّديد والرّخو، ولهذا قــال: « ولو لم تُكرّر لم يجرِ الصّوت »[6].

---

(١) في الأصل: كقولك.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤٠٦.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٦ وفيه: « ولو لم يكرر ».

وقوله: « لأنّ مخرجهما يتّسع لهواء الصّوت »[١].

يُريد-والله أعلم- أنّ الجزء الذي يكون فيه الياء في اللسان ليس ضيّقا، بل هو جزء كبير[٢]، والصّوت إنّما هو هواء ينبعث من الصّدر، فمخرج الياء يتّسع لهواء[٣] الصّوت، فباتساعه[٤] يكون جري / الصّوت فيه أكثر من جريه في الطّاء؛ [١٣١ب] لأنّ مخرجها ضيّق، وهوطرف اللسان، فمُدَّةُ جريِ الصّوت في طرف اللسان أقرب من مدّة جريه في وسطِه؛ لاتّساع المخرج، فلمّا كان هذا أطول جرى الصّوت[٥] أكثر ممّا جرى في الضّيّق المخرج، مع أنّه يُعتمد له في موضعه، وإذا اعتبرت ذلك وجدته.

قال: « ومنها الهاوي، وهوحرف [لِين] اتّسع لهواء الصّوت مخرجُه »[٦].

قلت: الهاوي هو الذي في الهواء لايُلاقي شيئاً، وكذلك هي الألف؛ لأنّها عند خروجها من الحلق لا تُصادف جسماً تقرعُه[٧] سوى الهواء، فهي إذاً تسيرُ في الهواء، فهو هاوٍ لذلك.

وقوله: « اتّسع لهواء الصّدر مخرجُه »[٨].

الهواء: هو الفضاء الذي ليس فيه شيء إلاّ الهواء، فكأنّ هذا الحرف اتّسع مخرجُه للهواء الذي يكون فيه الصّوت أشدّ اتّساعاً من غيره، حتّى أنّ الألف

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٦. وفي الأصل: مخرجها... لهذا. والحديث عن الواو والياء.

(٢) في الأصل: كثير.

(٣) في الأصل: لهذا.

(٤) في الأصل: فاتساعه.

(٥) في الأصل: للصوت.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٦. ومابين معقوفين تكملة منه. وفي الأصل: لهذا الصوت.

(٧) في الأصل: تفرعه. بالفاء، نقطة من أسفل. وكذا في الموضع التالي.

(٨) الكتاب ٢/٤٠٦.

لأتُصادفُ ماتقرع بخلاف الياء؛ لأنّك ترفع لسانك بها إلى الحنك، وكذلك تضمّ شفتيك مع الواو، فهي أوسع مخرجا منهما[1]، ثمّ الياء، ثمّ الواو.

ثمّ قال: « ومنها المُطبَقَةُ »[2].

قلت: الإطباق هو انطباق جملة اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى عند النّطق بحروف الإطباق، فإذا نطقت بها انحصرالصّوت في مواضعهنّ بين اللسان والحنك حتّى لايخرج منهنّ شيءٌ، بخلاف المُنفَتحة؛ ألاترى أنّك إذا نطقت بشيء منها فإنّ الصّوت لاينحصرُ إلاّ في مواضعها خاصة، وفي المطبقة في[3] مواضع الحروف إلى منتهى اللسان ومابينه وبين الحنك.

ثمّ قال: « فهذه الحروف الأربعة لها موضعان من اللسان »[4].

قلت: لأنّ الصّوت بالطّاء إنّما ينبعثُ فيخرج، عندها[5] تقطعُ اللسانُ إيّاها من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، ثمّ يتّصل إلى مابين الحنك واللسان، فلها إذاً موضعان من الفم، وكذلك سائرُها، بخلاف الحروف المنفتحة؛ لأنّ اللسان تقطع الصّوت عند مخرج ذلك الحرف ثمّ لاينتقل الصّوت إلى موضع آخر، فلهذا لايكون لها إلاّ موضع واحدٌ.

وقوله: « وقد بُيِّنَ ذلك بحصر الصّوت »[6].

يريد: وقد بُيّن أنّ لهذه الحروف موضعين من اللسان حين قلنا: إنّ الصّوت

---

(١) في الأصل: منها.

(٢) الكتاب ٤٠٦/٢ وبعده: « والمنفتحة، فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء. والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف ».

(٣) في الأصل: خاصة في المطلقة عن.

(٤) الكتاب ٤٠٦/٢ وليس فيه: « الحروف ».

(٥) في الأصل: عند.

(٦) الكتاب ٤٠٦/٢.

فيها محصورٌ بين اللسان والحنك.

ثمّ قال: « ولولا الإطباقُ لصارت الطّاء دالاً، والصّادُ سيناً »[١].

يريد: أنّ الإطباق هوالذي يُفرِّقُ بين هذه الحروف في السّمع؛ لأنّ مخرج الطّاء والدّال واحدٌ، وكذلك مخرج الظاء والذال[٢] واحدٌ، فإنّما يقع الفرق بينهما بهذه الصّفة التي توجد في المُطْبَق، ولولاهي لما كانت الطّاء إلاّ دالاً، ولما كانت الظاء إلاّ ذالاً[٣].

قلت: وهذا إنّما هو عندي على المبالغة في اتّحاد المخرج بقربه من الآخَر، وإلاّ لوأزلت الإطباق عن الطّاء لم تكن إيّاها، بل كانت تقرب منها؛ لأنّها حينئذٍ تكون توافقها في المخرج، وعدم الإطباق، فكانت تقرب منها قرباً شديداً حتّى تكادُ تختلط بها.

وقوله: « ولخرجت الضّاد من الكلام »[٤].

يريد: ولولا الإطباق أيضاً لخرجت الضّاد من كلام العرب؛ لأنّها لايشركها في موضعها شيء، وهي مع ذا مطبقة، فأنت لوأزلت إطباقها، لم يكن لها من الحروف مارجع إليه، وكانت / تسقط، بخلاف الطّاء والظّاء؛ لأنّ [١٣٢أ]
كلّ واحد منهما يصير حرفا آخر، فلايسقط.

ثمّ قال: « وإنّما وصفت [لك] حروف المعجم »[٥].

وقد ذكرت لك هذا الغرض في أوّل الباب.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٢) في الأصل: الطاء والدال. وسيبويه ذكر الصاد والسين، لكن ماأثبته أقرب للرسم، وسيكرر بالتصحيف نفسه، ممّا يؤكّد ماأثبته، وبه يستقيم الكلام فالظاء مطبقة.

(٣) في الأصل: الطادالا.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٦. ومابين معقوفين تكملة منه.

وقوله: « وما تُبدِلُه استثقالاً »[1].

يريد: اصطبر وبابَه كلَّه.

(١) الكتاب ٢/٤٠٧.

هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحداً

قلت: هذا الباب يتضمّن إدغام المثلين المنفصلين، وقد كان تقدّم إدغام المثلين المتّصلين.

فالضّابط لهذا الباب أن نقول: لايخلو الثّاني من المثلين أن يكون متحرّكا أوساكنا، فإن كان ساكنا لم تُدغم، نحو « جَعَلَ الأرض، واضربْ ابن زيدٍ »؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثلين إذْ ذاك لاتصل إليه الحركة، فلايُتصوّر فيه الأدغام.

ولوكان متحرّكاً فإمّا أن يكون الأوّلُ ساكناً أومتحرّكاً، فإن كان ساكناً فالإدغام خاصّة، نحو « اجعلْ لَك ».

وإن كان متحرّكاً فلايخلو أن يكون ماقبله ساكناً أومتحرّكاً، فإن كان متحرّكاً جاز الفكُّ والإدغامُ على السّواء، وأحسن مايكون الإدغام إذا توالت الحركات، نحو « جَعَلَ لَك »، تقول: جَعَل لّك، وجعَلَ لَك[1].

فإن كان ماقبل المتحرّك ساكناً، فإمّا أن يكون حرفاً صحيحاً أومعتلاّ، فإن كان حرفاً صحيحاً فالفكُّ ليس إلاّ، نحو « ابْنُ نُوحٍ »؛ لأنّك إن أدغمت تغيّر المثال، فقلت: بُنُّوح، وإنّما كان يحتمل التّغيير في « مَفَرّ » لكونهما في كلمة، فلمّا كان المثلان منها منفصلين لم يحتملوا التّغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفاً معتلاّ جاز الفكّ والإدغام، فتقول: ثوبُ بَكر، وجيبُ بَكر[2]، وثوب بّكر، وجيب بّكر، والمالُ لَك، والمال لّك، والفكّ أحسن هنا من الفكّ في « جعَل لك »، فالإدغام هناك أحسن إذاً منه هنا، والفكّ في « ثوب بكر

---

(١) الفكّ لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، الممتع ٦٥٠.

(٢) في الأصل: بطر.

وجيب بكر » أحسن منه في « كُوب بكر، ونِيب بكر، والمال لك »؛ لكــون هــذا فيه فضل مدٍّ زائد على هذا.

هذا حكم المثلين الصحيحين، فإن كانا معتلّين فإمّا أن يكون الأوّل مــدغما أولايكون، فإن كان مدغما فالفكُّ ليس إلاّ، نحــو « عدوّوَاحــد، ووليّ يّاســر »، ولايجوز « عدووّاحد، ولاولي يّاسر »؛ لأنّ إدغام الأوّل قد ذهب بالمدّ الذي كــان يكون فيه. والذي يدلّ على أنّ المدّ يزول بالإدغام وقوع « ليّ، وقــوّ » في القــوافي مع « ظبْي وغزْو »، ولوكانت غير مدغمة لم يجز ذلك، فلايجوز وقوع « عيْن » مــع « حزْن »، فدلّ ذلك على أنّ الإدغام يصيّرها بمنزلة الحرف.

فإن لم يكن مدغما، فإمّا أن يكون حرفَ لين، أوحرف مدّ ولين، فإن كــان حرف لين، فالإدغام نحو « اخشي يّاسرا، واخشوا وّاقدا ».

وإن كان حرف مدّ ولين، فالفكُّ نحو « ظلمُوا وَاقــدا، وهبِــي يَاســراً »، ولا[يجوز][1] « هبي يّاسرا »؛ لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام، مــع ضــعف الإدغــام في الكلمتين؛ ولأنّه حرف مدّ ولين ولايلزمه أن يكون مابعده من جنسه [كما لم يلــزم في][2] « قُوْولَ »، الذي[3] فيه حرف مدّ ولين ومابعده لايلزم أن يكون من جنســه؛ ألاترى أنّك تقول: / ظلمُوا عَمْرا، فلايلزمه مجيء الواو بعده[4] كما لايلزم الــواوان [١٣٢ب]
في « قُوْوِل »؛ إذ قد يزول المثلان فيه إذا أسندته للفاعل، كمــا يــزول المــثلان في

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) تقرأ: التي.

(٤) يعني: « ظلموا » وذلك إذا لم تأت بعده كلمة أولها واو، كما مثّل. وهو يريد: أن يبين أنّ المــثلين في « ظلموا واقدا » عارضان، ويزولان إذا أتيت بعد « ظلموا » بكلمة ليس أولها واوا. وانظر الممتع ٦٥٣، شرح الشافية للرضي ٣/٢٣٨.

التّثنية[1].

هذا حكم المثلين فيه إذا لم يكونا همزتين، فإن كان المثلان همزتين، فإمّا أن تكون الأولى ساكنة أومتحرّكة، فإن كانت متحرّكة فالفكّ ليس إلاّ، نحو « قرأ أبوك ».

وإن كانت ساكنة جاز الوجهان، فتقول: أقرِئْ أباك السّلام، وأقرئ أّباك السلام.

وإنّما امتنع الإدغام في « قرأ أبوك »؛ لاستثقال التّضعيف في الهمزة، وأدغمت السّاكنة؛ لأنّه لافاصل بينها وبين الأخرى، كما كان في المتحرّكة، والفاصل الحركة. ومن يستثقل تضعيف الهمزة يظهر « أقرئْ أباك السلام »، ولذلك ذهب سيبويه[2]-رحمه الله- على ماتقف عليه داخل الباب، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: فلم منعتم أن تدغم « ابن نوح »، وهو قد جاء، قال الله تعالى: ﴿فنعِمَّاهي﴾[3] والأصل « نِعْمَ ماهي »، فهو كـ« ابن نوح »؟

قلت: قد قال سيبويه: إنّ هذا جاء على لغة من يقول: نِعِمَ بكسر العين فلم تُحرّك العين للإدغام، بل جاء على لغة هذيل التي هي تحريك العين[4].

وكلّ مالايُدغم من هذا فالإخفاء جائزٌ فيه إذا كان الأوّل متحرّكاً؛ لأنّه يكون إخفاءَ حركة بمترلة تسكينه في الأدغام.

قوله: « لاتتوالى في [تأليف] الشّعر خمسة أحرف متحرّكة »[5].

---

(١) تقرأ في الأصل: المسنية. والصواب ما أثبته إن شاء الله.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠٩، ٤١٠.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤٠٨، الممتع ٦٥٢، الدرّ المصون ٢/٦٠٩.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٧. ومابين معقوفين تكملة منه.

قلت: هذا مالايوجد كما قال، وأمّا أربعة فتوجد، وهي التي تُسمّى فاصلة كبرى، وتكون في البسيط، وأصل جُزئها « مُسْتَفْعِلُن »، فيدخله الخَبْنُ والطَّيُّ بأن يُحذفَ رابعُه السّاكن، وثانيه السّاكن، فيبقى « مُتَعِلُنْ »، فيُنقل إلى « فَعِلَتُن »، ومنه:

وَزَعَمُوا أنّهمْ لقيهمْ رجلٌ فأخذوا مالهُ وضربوا عُنقَهْ[1]

والجزء الذي يدخله الخبن والطيّ نقول له: مخبول.

وقوله: « لأنّه قَصْدٌ أن يكون المتحرّك بين ساكنين واعتدالٌ منه »[2].

أي: سكّنوا « يدّاود »؛ لأنّه لو لم يسكن لم يعتدل اللفظ، وكانت المتحرّكات بعدد السّواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هذا إدغام « جعل لّك »؛ لتوالي المتحرّكات، وكذا قال سيبويه، وزعم أنّ البيان في « المال لك »، و« هم يُظْلِمُنّي »، يزداد حسنا[3]. يعني به: كـ« نعمًا »، كأنّ فيه الجمع بين السّاكنين، وإن كان فيه حرف مدّ، لكن مع هذا فالإدغام جائز واضحٌ؛ لقيام المدّ في حرف المدّ مقام الحركة؛ فإنّ الشّاعر إذا حذف السبب من « مفاعيلن » الذي هو الضرب في الطّويل، نحوقوله:

وما كل مؤتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ[4]

---

(١) انظر البارع ١١٥، الكافي في العروض والقوافي ٤٥، نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ١٧٨.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٧ وفيه: « أن يقع المتحرك ». وفي الأصل: واعتدل. واعتدال معطوفٌ على قصد، أي: لأنه قصدٌ واعتدالٌ.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٧.

(٤) صدره:

وماكلّ ذي لبّ بمؤتيك نصحه

والبيت سبق تخريجه ٧٥١.

لم يقع قبل حرف الرّويّ، إلا[1] حرف مدّ؛ ليكون عوضاً.

ثمّ قال: « لأنّه حرفٌ ممطول »[2].

أي: طويل، يعني: حرف المدّ واللين. قاله ابن عصفور.

قال المؤلّف: إن كان الإمام أراد بقوله: « إذا حذفوا في بعض القوافي »[3] الحذف الذي هو سبب خفيف من آخر الجزء، مثل « مفاعيلن »، فيُنقل إلى « فعولن »، فيكون إطلاقه لفظ الحذف على مايتعارفه العروضيّون، والذي قاله ابن عصفور هو مراد سيبويه. وإن كان أطلق الحذف على أي حذف وقع في القوافي فقد يجوز أن يكون يريد الرّدف اللازم في الضّرب الثاني للعروض الأولى من البسيط، وهو الضّرب / المقطوع، نحو: [١٣٣أ]

قد أشهَدُ الغارةَ الشَّعْوَاءَ تحْمِلُني جَرْدَاءُ مَعْروقَةُ اللَّحيينِ سُرْحُوبُ[4]

والقطع حذف ساكن من آخر الوتد المجموع، وتسكين ماقبله، فيصير « فاعلن » « فاعلْ »، فيُنقل إلى « فعلن ».

ولمّا كان قد تقدّم له أنّ الإخفاء يكون فيه الحرف بزنته متحرّكاً[5]، أخذ يستدلّ على ذلك بأبيات هي مخفيّة فيما رواه[6] فلوكان الإخفاء سكوناً لم يجز؛ لأنّه لايجتمع في الشّعر ساكنان.

قال المؤلّف-رحمه الله-: وقال العروضيّون: إنّه قد جاء في المتقارب فقط

---

(١) في الأصل: ولا. انظر الكتاب ٢/٤٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٧.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٧.

(٤) لامرئ القيس. انظر الديوان ٢٢٥، سر صناعة الإعراب ٢١، الكافي في العروض والقوافي ٤٠، خزانة الأدب ١١/٢٥٣.

(٥) في الأصل: الحذف بزنته ساكنا.

(٦) تقرأ العبارة في لأصل: مخفية في والله.

نحو قوله:

فرُمنا القَصــاصَ وكان التَّقــا ... صُّ فرضاً وعدلاً على المسلمينا[١]

وأنشد على أن الحرف الذي تُخفى حركته يكون بمنزلة المتحــرّك شــاهداً قولَه:

إنّي بما قد كلَّفتني عشيرتي[٢]

وشاهده إخفاء الباء مع الميم في « بما »، ولوأدغم لانكسر البيت. ويريــد: أنّ هذا يجوز فيه الإدغام لوكان في غير الشعر؛ لحرف المدّ.

وأمّا « اللَّهامِم »[٣] فلوكان في الكلام لم يدغم لكونه ملحقا، كمــا لا يُــدغم « القَرَادِد ». هذا مراده.

وأمّا الأعلم فقال[٤]: « اللَّهامم » جمع « لُهْمُوم »، وهوالواسعُ الصّدرِ، وكــان القياسُ « اللّهاميم »، إلاّ أنّه حذف الياء ضرورة، وإن شئت كان جمــع « لَهــم »،

(١) في الأصل: .. وكان القصاص. وهي رواية، إلاّ أنّ الشاهد ليس فيها. والبيت في كتاب العــروض للأخفش ١٦٥، الكامل ٣٩، رسالة الصاهل والشاحج ١٩٢، الكافي في العروض والقوافي ١٨.

(٢) الكتاب ٤٠٨/٢. وفي الأصل: بما كلفتني غيري. وعجزه:

من الذّبِّ عن أعراضِهــا لَحَقيقُ

ويُنسب لغيلان بن حُريث. وانظر شرح السيرافي ٤٧٢/٦ (خ)، شرح أبيات سيبويه لابن الســيرافي ٤٤١/٢.

(٣) من قول غيلان بن حُريث:

وامتاحَ منّي حَلَبات الهاجِمِ ... شأْوُ مُدِلٍّ سابقِ اللّهــامِمِ

انظر الكتاب ٤٠٨/٢، شرحه للسّيرافي ٤٧٢/٦ (خ)، شرح أبيــات الكتــاب لابــن الســيرافي ٤٤٠/٢، اللسان (لهم).

(٤) تحصيل عين الذّهب (بحاشية الكتاب٤٠٨/٢)، النّكت ١٢٥٠. والنّقل بتصــرّف مــن الكتــابين كليهما.

وهوالفرس السّريع، كأنّه يلتهم الأرض، أي[1]: يبتلعها لشدّة جريه، وكان حقّه على هذا أن يُدغم في الجمع كما أنّه أُدغم في الواحد، فيقال: لهامّ، ولكن إظهاره جائز في الضّرورة. والهاجم: الحالب، يقال: هَجَمْتُ اللّبن، أي: حلبته. يصف فرساً جواداً له شأوٌ يُدلُّ فيه ويَسبق السِّراعَ من الخيل، وهي اللّهامم، فشأْوُه ذلك يحمله أن يسقيَه اللبن، ويؤثرُه على غيره.

ثمّ قال: « وأمّا قوله تعالى: ﴿فلاتَّناجَوا﴾[2] فإن شئت أسكنت الأولى للمدّ »[3].

أي: إن شئت أدغمت فجمعت بين السّاكنين[4]؛ لأجل المدّ الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمرٍ حسنٍ، وهو أنّ إحدى التّاءين[5] لايلزمها أن تلتقي مع تاء أخرى؛ ألا ترى أنّك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء « تفاعل » وتقول: تُناجوا، فلمّا كان كذلك كان بمنزلة « جعل لك » الذي لايلزم أن يكون بعد الأوّل منه مثل « لك »[6]؛ لأنّك تقول: جعل عمرو.

---

(١) في الأصل: ان.

(٢) المجادلة: ٩. وفي الأصل: ولا تتناجوا.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٨.

(٤) روي التشديد في ﴿فلا تتناجوا﴾ عن ابن محيصن كما في إتحاف فضلاء البشر ٥٣٦. وانظر معاني القرآن للزجاج ٥/١٣٨، إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٧٦، ٣٧٧، البحر المحيط ٨/٢٣٦، ارتشاف الضرب ٣٣٩ (رجب)، المساعد ٤/٢٧٩. وقال ابن عصفور في الممتع ٧٢٠: « ومن ذلك ماروي عن ابن كثير من إدغام التاء التي في أول الفعل المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة، منها مافيه قبلها متحرّك، ومنها مافيه قبلها ساكن من حروف المد واللين ومن غيرها.. ».

(٥) في الأصل: الياءين.

(٦) في الأصل: له. وما أثبتّه أنسب للمثال السابق.

وقوله: « ألاترى أنّك تقول: اخشوا وّاقدا، واخشي يّاسرا »[1].

يريد أن يستدلّ على [أنّ][2] الواو والياء اللذين ماقبلهما مفتوح ليستا بمنزلة الذي تكون الواو فيه مضموماً ماقبلها، والياء مكسوراً ماقبلها. والدّليل على ذلك أنّه يجوز إدغام « اخشَوا واقداً، واخشَي ياسرا »، ولايجوز « ظلمُوا واقدا، ولاظلمِي ياسراً »؛ لأنّ السّاكنين إذا أدغما اختلاّ[3] بذهاب المدّ الذي يكون فيهما.

وقوله: « فالبيان في هذا أحسن منه في الألف »[4].

اعلم أنّ الياء والواو إذا كانا ساكنين، وانفتح ماقبلهما ففيهما مدٌّ دون المدّ الذي يكون فيهما إذا انضمّ ماقبل الواو، وانكسر ماقبل الياء؛ وذلك أنّ الألف التي هي أوسعُ حروف المدّ مخرجاً وأبعدها مدّاً لايكون ماقبلها إلاّ مفتوحاً، فإن كان قبل الواو السّاكنة ضمّة، وقبل الياء[5] كسرة فهما على منهاج الألف، وإذا لم يكن ماقبلهما منهما[6] خالفتا منهاج الألف؛ فلذلك لم يحسُن / الإدغام في قوله: ثَوب بكر، وعَيْب[7] بكر، كما يستحسن في قولك: المال لك، وشبهه. [١٣٣ب]

قوله: « وذلك أنّ كلَّ شعرٍ حذفت من أتمّ بنائه حرفاً متحرِّكاً أو زِنَة حرف متحرّك »[8].

---

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ وفيه: « واقدا فتدغم ».

(٢) تكملة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: ادغمتا اختلتا. وماأثبتّه أنسب للسياق.

(٤) الكتاب ٤٠٨/٢ وفيه: « البيان » بلا فاء.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) في الأصل: عنب.

(٨) الكتاب ٤٠٩/٢.

قال الأعلم[1]: واحتجّ لقيام المدّ في حروف المدّ مقام الحركة: بأنّ الشّاعر إذا حذف حرفاً متحرّكاً عوَّض منه حرف مدّ، وجعله ردفاً، وأنشد:

... ...بلَبِيبِ[2]

و لم يجز سيبويه في هذا، وماجرى مجراه ممّا يلزمه الرّدف على ظاهر الكـــلام، أن يكون ردفُه واواً مفتوحاً ماقبلها، وياءً مفتوحا ماقبلها[3]، وقد يأتي مثل ذلـــك في الشّعر، وهوقليل.

قال المؤلّف-رحمه الله-: يعني مثل بيت الحماسة:

لعمرك ماأخزَى إذا مانَسبتَني ... إذا لم تقُـــلْ بُطلاً عليَّ ومَيْنَا[4]

وساغ هذا لأنّ [في][5] حروف اللين التي على هذه الحالة مـــدّا مـــا، وإن لم تبلغ ماإذا كانت حركة ماقبله منه، وليس كذلك الرّدف في قوله:

أُصدِّقُ وعدي والوعيدَ كليهما ... ولاخير فيمن لايرى صادقَ القَوْلِ[6]

لأنّ الضّرب تامّ لم يُخفف منه شيء فيُتدارك بالرّدف عوضاً، ولاحاجة لـــك إلى تمكن الرّدف بإتباعه الحركة قبله.

قال المؤلّف-رحمه الله-: يُنظر: هل أراد سيبويه في هذا الموضع بلفظ الحذف المصطلحَ به في صناعة العروضيين، أوأراد الحذف اللغوي؟ فالذي يظهـــر أنّـــه أراد

---

(١) النّكت ١٢٥١. وانظر شرح السّيرافي ٦/٤٧٥ (خ).

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠٩. والشاهد سبق قبل قليل، وتخريجه ٧٥١.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠٩.

(٤) سبق تخريجه ٧٥١.

(٥) تكملة يلتئم بها السياق.

(٦) مع آخر لبعض اللصوص. انظر مقدمة اللزوميّات ١/١٦، ١٧، الكافي في العروض والقـــوافي ١٥٣، نهاية الرّاغب في شرح عروض ابن الحاجب ٣٧٥.

اللغوي؛ لأنّه قال: « حرفا متحرّكاً »، وليس الحذف العروضي حذف حرف متحرّك فقط، فإذا كان هذا فما مراده؟ فقال بعضهم: أراد أنّ الضّرب من الطّويل إمّا أن يكون سالماً، وإمّا أن يكون مقبوضاً كالعروض، فإن كان سالماً، فكأنّ سيبويه إنّما ذكر الحرف المتحرّك؛ لأنّه المعتمد في النّسب عليه، وأمّا السّاكن فضعيف، فلذلك لم يذكره، وإن أراد المقبوض فإنّما تحذف حرفا متحرّكاً فقط، فيكون إذاً معنى كلامه: إنّ المدّ الذي في حرف الرِّدف يقوم مقام الحرف المتحرّك، فيكون الصّواب في عبارة الأعلم: إذا حذف حرفاً متحرّكا عوّض منه حرف المدّ(١).

ويبقى عندي سؤالٌ لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: ما معنى قوله: « أوزنة حرف متحرّك »؟ إلاّ أنّي سألت الأستاذ أبامحمّد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان(٢). وفي هذا نظر. وقد تكلّم على هذا الموضع في « الإيضاح » القاضي أبوالوليد الوقّشي، وردّ عليه ابن يسعون(٣) وغيره ممّن كتب على « الإيضاح »، فانظر كلامه(٤).

ثمّ قال: « كما فعلوا ذلك في غير المنفصل، نحو (أُصَيْمّ) »(٥).

---

(١) انظر النّكت ١٢٥١. ويعني: أنّ عبارة الأعلم وافقت الصّواب على هذا.

(٢) لم أقف على كلام ابن زيدان في غير هذا الكتاب.

(٣) أبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يوسف بن مسعود بن يَسعون التُّجيبيّ الباجليّ، ويعرف بالشّنشيّ. أديب نحوي لغويّ فقيه، متقدّم، حسن الخط والوراقة، يشارك في نظم الشعر. أقرأ بالمريّة وولي قضاءها بعد تغلّب الروم سنة ٥٤٢، ثمّ توفّي بعد ذلك. أخذ عن مالك العتبيّ ويحيى بن عبدالله الفرضيّ، وأبي علي الغسّاني، وأخذ عنه أبوبكر بن حسنون وأبوالعبّاس الأندرشيّ. من مصنفاته: المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح. انظر المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي ٣٢٨، ٣٢٩، إشارة التعيين ٣٩٤، بغية الوعاة ٣٦٣/٢، هديّة العارفين ٥٥٢/٢، ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه ١٤ فما بعدها.

(٤) لم أقف على كلام الوقشي ورد ابن يسعون.

(٥) الكتاب ٤٠٩/٢.

قلت: هذا يجب إدغامه، ولايجوز الفكّ، إلاّ ضرورة؛ لأنّ هـــذه اليـــاء قـــد صارت كألف التّكسير، ألاترى إدغام الرّباعي في التّحقير والتّكسير سواء، والمــثلان لايُفارق واحدٌ منهما الآخر[1]، فلم يجز [إلاّ][2] الإدغام.

وقوله: « لأنّ التّحقير عليهما يجري إذا جاوز الثلاثة »[3].

أي: على « مَفَاعيل ومَفَاعِل ».

وقوله: « فلمّا كانوا يصلون »[4].

يريد أن يتعذّر لجواز[5] إدغام « ثوب بكر »، فـــإنّهم يقولـــون: عمْـــرو، في الوقف ويجمعون بين السّاكنين، وليس قبل المسكّن حرف لين، فـــأحرى أن يجـــوز هذا.

قوله: « ولم تقو هذه الواو »[6].

أي: على أن يُدغم فيها ماقبلها كما لم تقوَ المـــيم في « موســـى » علـــى أن تُحرّك السّاكن لأجلها.

وقوله: « فهذا لاتصل فيه إلاّ إلى الإدغام »[7] الفصل إلى / آخره. [١٣٤أ]

فهذا الذي الأوّل منه ساكنٌ نحـــو « اخشَـــي يّاســـرا، واخشَـــوا وّاقـــدا، واذهب بّنا » لايُكلّف فيه الوصول إلى الإدغام؛ لأنّه مدغم، ليس بين المـــثلين فيـــه حاجز؛ لأنّ الأوّل ليست له حركة تفصل بينه وبين مابعده، فهذا لاتحتاج معـــه إلى

---

(١) في الأصل: الاخرى.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٩.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٩.

(٥) في الأصل: الجواز.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٩.

(٧) الكتاب ٢/٤٠٩. وفي الأصل: لاتصل اليه الا الادغام.

تكلّف إدغام.

قوله: « وأمّا الهمزتان »[1] الفصل لآخره.

يريد: أنّ العرب لاتجمع بين همزتين، بل لابدّ من الحذف[2] أوالتّليين، فإذا لم تُجمعا ففيمَ تُدغم؟ لأنّ الحذف والتليين يزول اجتماع المثلين [معهما][3]، وهذا معنى قوله: « فتصير كأنّك إذا أدغمت مايجوز فيه البيان » أي: أنّ الإدغام هنا كان يكون فرعا على البيان، والبيان لايكون، فلمّا لم يكن لم يكن الإدغام.

وزعم سيبويه-رحمه الله- أنّ « قَتّلوا »[4] حركة القاف نقلٌ، و« قِتّلوا » لالتقاء الساكنين؛ لأنّها كـ« رُدّ »[5]. واعتذرعن « عَضّ »؛ لأنّه لم يُحرّك إلاّ بالنّقل، و لم يَقل أحدٌ: عِضّ: بأنّ « قتّل » جاز فيه أوجه: الإخفاء، والبيان، والإدغام، فلمّا تصرّف دخله شيئان بخلاف « عضّ »؛ لأنّه لايجوز فيه إلاّ شيءٌ واحدٌ، وهوالإدغام.

فمن قال: قَتّلَ بفتح القاف والتّاء، قال: يَقَتِّلُ بفتح القاف وكسر التّاء، وتقول في اسم الفاعل: مُقَتِّلٌ بفتح القاف وكسر التّاء، وفي المفعول: مُقَتَّل بفتحهما[6].

ومن قال: قِتّل بكسر القاف و[فتح][7] التّاء، قال: يَقِتِّل بكسر القاف

---

(١) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٢) في الأصل: الحذفين.

(٣) تكملة يلتئم بمثها الكلام.

(٤) على وزن افتعل.

(٥) تقرأ في الأصل: كثيرة. وفي الكتاب ٤١٠/٢: « فشبّهت بقولهم: رود ».

(٦) في الأصل: بفتحها.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام. هذا مع العلم أنّ كسر التّاء اتباعا لفاء الفعل لغة- وهي أقلّ اللغات الثلاث- إلاّ أنّ الكلام على كسر فاء الفعل وفتح التاء. انظر الممتع ٦٣٩، ٦٤٠.

والتّاء، وفي اسم الفاعل: مُقِتِّل بكسر القاف والتّاء. ومنهم من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمّ القاف إتباعا للميم، فيقول: مُقُتِّل، و لم يستثقلوا الخروج من ضمّة القاف إلى كسرة التّاء؛ لأنّ بينهما حاجزاً، وهوالتّاء السّاكنة. وفي اسم المفعول: مُقِتَّل بكسر القاف وفتح التّاء. ومنهم أيضاً من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمّ القاف إتباعاً للميم، فيقول: مُقُتَّل.

الأعلم[1]: « زعم أنّ كَسْرَ هذا طلبٌ للكسرِ الذي في ألف (اقْتتل)[2]، وحملٌ عليه، وزعم أنّه لوكسر لالتقاء الساكنين لجاز في (يَعَضُّ، ويَرُدُّ)، فرُدّ عليه هذا القول، وفصَل الرّادُّ بين (يقِتّل، ويعضُّ)، فقال: (يَقِتِّل) (يفْتَعِل)، وليس يلتبس به بناء آخر، فإذا قلنا: يَقِتِّل، فكسرنا، لايُتوهّم أنه غير (يفتَعِلُ)، ومتى قلنا: يَعِضُّ ويَرِدُّ، تُوُهِّم أنّه (يَفْعِلُ)؛ لأنّ في الكلام (يفعِلُ) ».

وأنشد ابن جنّي:

تَدَافُعَ الشِّيْبِ و لم تِقِتِّلِ[3]

وهذا القول فيه عندي أنّه أراد: تَقْتَتِل، فأسكن[4] التّاء الأولى، وكسر

---

(١) النّكت ١٢٥١، ١٢٥٢. وانظر شرح السيرافي ٤٨٥/٦ (خ) وأوّل النّص فيه: « وأنكر الفرّاء كسر القاف لاجتماع الساكنين، وزعم أنّ كسرها. . .». ولايصلح الكلام إلاّ به، أو بما يبين أنّ الفراء هو الزاعم. والمؤلف فيما يبدو تبع الأعلم الذي صدّر المسألة كما في النكت بقوله: « يعني: أنّ كسرة دال ردّ لاجتماع الساكنين، وزعم أنّ كسر هذا طلبا [كذا في النكت بالنصب] للكسر الذي في ألف إقتتل وحملا [كذا في النكت بالنصب] عليه، وزعم أنّه لو كسر لاجتماع الساكنين لجاز في يعضّ ويردّ ». قوله: « لجاز في يعضّ ويردّ » إلزامٌ لسيبويه بقياس هذا على هذا. والنص كما ترى متناقض، وكذلك نصّ المؤلف متناقض مع مانقله عن سيبويه قبل.

(٢) في الأصل: الفاء قتتل. و لم تنقط التاءين.

(٣) المنصف ٢٢٥/٢. والبيت لأبي النجم. انظر الديوان ٢٢٩، غريب الحديث للحربي ١٣٦، جمهرة اللغة ٤٠٧، الممتع ٦٤٠. وهو في بعض المصادر: تَقَتَّلِ، بفتح التّاءين.

(٤) في الأصل: ساكنة. والمثبت من المنصف ٢٢٥/٢.

القاف؛ لالتقاء الساكنين، فصار في التّقدير « تَقِتّل »، ثمّ إنّه كسر حرف المضـــارعة إتباعاً لكسرة القاف بعده؛ أولأنّ ماضيه[1] « افتعل »، كما تقول: تِقِتِطِع، ونحـــوه، فصار « تِقِتِّل ».

وذكر سيبويه-رحمه الله-: ﴿مُرُدِّفين﴾[2]، ومثله قراءة بعضهم: ﴿المُعُذِّرون﴾[3] أتبع الضّمّ الضمّ، [ولم][4] يَنقل حركة التّاء[5]. وقرأ بعضهم أيضاً: ﴿المعِـــذِّرون﴾[6] بكسر العين لالتقاء الساكنين. والقراءة المشهورة: ﴿المُعَذِّرون﴾[7] و« هو (المُفْتَعِلون) من (العُذْر)، وأصلها (المُعْتَذِرون)، فأرادوا أن يُقرّبوا[8] التّاء من الذّال؛ ليزول همـــس التّاء، ويكون العمل من وجهٍ واحد، وهوالجهر بالذّال؛ ولأنّ المهموس إذا أدغـــم في مجهور[9] فهو وإن أُخفِي بالإدغام فقد قوي بأن قلـــب إلى المجهـــور؛ لأنّ الإدغـــام لايكون إلاّ بأن [يُسوّى][10] بين لفظ / الحرفين، فقلبوا التّـــاء ذالاً، وأدغموهـــا في الذّال، ونقلوا فتحة التّاء إلى العين، فقالوا: المُعَذِّرون »[11]. [١٣٤ب]

---

(١) في الأصل: ولان ماصلته.

(٢) الأنفال: ٩. والقراءة رواها سيبويه عن الخليل وهارون، ونسبها لأهـــل مكّـــة. انظـــر الكتـــاب ٢/٢١٠، مختصر في شواذ القراءات ٤٩، المحتسب ١/٢٧٣، شرح الشافية للرضي ٣/٢٨٥.

(٣) التّوبة: ٩٠. انظر المنصف ٢/٢٢٤.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر المنصف ٢/٢٢٤. و« ينقل » التي بعدها تقرأ: تقتل.

(٥) يقصد بحركة التاء: فتحة التاء المدغمة في الدال والذال، والأصل: مُرْتَدفون، ومعتذرون.

(٦) في الأصل: لمعذرين. انظر المنصف ٢/٢٢٤.

(٧) انظر إعراب القراءات الشواذّ ١/٦٢٨.

(٨) في الأصل: يفرقوا.

(٩) « مجهور » مكرر في الأصل.

(١٠) تكملة من المنصف ٢/٢٢٤.

(١١) انظر المنصف ٢/٢٢٣. في الأصل: المعتذرون.

ثمّ قال: « وإن قلت: فما بالهم قالوا: اَلَحْمَرُ »[1].

إن قلت: ما الذي أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لّما زعم أنّه إذا حُرّكت هنا قاف « اقتتلوا » حُذفت الألف، قال المعترض: لِمَ لْم تُثبتها، كما أثبتت همزة « اَلَحْمَر »، فيمن خفف همزة « أَحْمَرَ »، فنقل حركتها إلى لام التّعريف؟ فأجاب عن هذا: بأنّ هذه الهمزة التي مع لام التّعريف مخالفةٌ لسائر الهمزات؛ ألاترى أنّها مفتوحة، وليس في همزات الوصل ما هو مفتوحٌ غيرها، فأشبهت همزات القطع، فأثبتوها مع أنّ هذه الحركة عارضة. فانتهض هذا فرقا بين الهمزتين.

قوله: « وإذا استفهمت ثبتت »[2].

يريد: ثبت ماهو بدل منها، نحو « آلرّجل فعل كذا؟ » وليس في همزات الوصل مايثبت مع همزة الاستفهام غيرها؛ وذلك أنّ همزات الوصل مكسورة ومضمومة، فإذا قلت: أَقتتل القوم؟ تحقق أنّه استفهام؛ إذ لوكانت الهمزة وصلا لم تكن مفتوحة، ولما كان اللبس يقع مع لام التّعريف إن قلت: أَلرجل -لأن كذا يكون فيه الخبر والاستفهام- أثبتوها. ويريد: أنّ هذه الهمزة قد خالفت سائر الهمزات، فلذلك أثبتوها مع لام التّعريف، وإن كانت متحرّكة[3]؛ لأنّها قد صارت بمنزلة « أحْمر ».

وتشبيهه إيّاها بالواو في « الجِوَار » مع « جاوَرت » تشبيهٌ[4] حسنٌ[5]؛ وذلك

---

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

(٢) الكتاب ٢/٤١٠.

(٣) يعني: لام التّعريف، واستدرك بهذا؛ لأنّ الغرض من همزة الوصل التّوصلُ للابتداء بالسّاكن، فإذا تحرّك السّاكن، انتفى الغرض منها.

(٤) كلمة في الأصل لم تتوجّه قراءتها، ولعلّها محرّفة عمّا أثبتّه.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤١٠.

أنّهم أثبتوها في « الجِوَار » لمّا ثبّتوها في الفعل، فكذلك أثبتوها في « آلحَمْر » حين عزموا على إثباتها مع ألف الاستفهام.

ثمّ أخذ [في][1] تقويتها بأن قال: « وتقول: يا أللهُ اغفرْ لي »[2].

قلت: فهم قطعوا هنا همزة الوصل. إلاّ أنّ للقائل[3] أن يقول: مافيه الألف واللام لايُنادى، إنّما يكون نداؤه بـ« أي »، فكذلك كان ينبغي أن يكون هذا على قياس الأسماء. لكنّ العذرَ عن هذا أنّه كثر الاستعمال في ندائه، فأرادوا ألاّ يزيدوا عليه شيئاً، ولزم[4] الألف واللامُ لهذا الاسم؛ لأنّهم جعلوهما عوضاً من همزة « إلاه ». وكذلك « أفأللهِ »، قطعوها وأثبتوها لتكون عوضا من حرف القسم. فهي تثبت في الاستفهام وغيره، ولايكون ذلك في غيرها من الألف الموصولات.

وقوله: « منها: إي هاللهِ ذا »[5].

أي: من ثبات ألف الوصل « إي هاللهِ ذا »، ووجهُه أنّ الأصل « هاَالله »، فلم يمكنهم أن يثبتوها نفسها وصلاً، فأبدلوا منها ألفاً، فلمّا التقت مع ألف « ها » حذفت الأولى فقيل: هاللهِ[6].

فإن قلت: ولعلّ المحذوف إنّما هي التي الهمزة أصلها؟

قلت: لايجوز ذلك؛ لأنّ الساكنين اللذين أحدهما مدغم والأوّل حرف مدّ

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/٤١٠.

(٣) في الأصل: القائل.

(٤) في الأصل: يزيدوه عليه شيئا ولزمه.

(٥) الكتاب ٢/٤١٠.

(٦) قال السّيرافي ٦/٤٨٩ (خ): « فأمّا (إي هاللهِ) فإنّ ألف ها تثبت ولاتُحذف لاجتماع السّاكنين، كأنّ الهمزة من الله باقية، وإن حذفت في اللفظ ».

ولين، لايجوز اجتماعهما[1] إلاّ إذا كانا في كلمة واحدة، نحو « دابّة »، فإن كانا[2] من كلمتين لم يجز إلاّ الحذف، نحو قوله: ﴿حتّى إذا ادَّاركوا﴾[3] ليس من العرب من يجمع هنا بين الساكنين، وهم يجمعون بينهما في « هاللهِ »، فدلّ ذلك على أنّهما[4] من كلمة واحدة بمنزلة « دابّة ».

وقوله: « وحسن الإدغام في (اقتتلوا) كحُسنِه[5] في (جعل لّك)، إلاّ أنّه ضارع حين كان الحرفان غير منفصلين (احْمَرَرْتُ) »[6].

قلت: إنّما يريد[7]: أنّ الإخفاء تضعيفٌ للحركة، وتقريبٌ لها من السّواكن، فلوأخفيت في مثل « ارْدُدْ »، لكنت كأنّك جمعت بين ساكنين، بل بين ثلاثة.

ثمّ قال: « كما / لاتُخفَى الهمزةُ مبتدأة، ولابعد ساكن »[8]. [١٣٥أ]

قلت: أمّا مبتدأة[9] ففيها كونها قريبةً من الساكن، ولايُبتدأ بساكن، ولا بقريب من الساكن. وقوله: « ولابعد ساكن » ليس على الإطلاق؛ ألاترى أنّه تُخفَّفُ بعد السّاكن إذا كان ألفاً، نحو « هَنَا »، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولابعد

---

(١) في الأصل: اجتماعا.

(٢) في الأصل: كان.

(٣) الأعراف: ٣٨. وفي الأصل: اداركتم. وانظر الدر المصون ٣١٤/٥.

(٤) في الأصل: انها.

(٥) في الأصل: لحسنه.

(٦) الكتاب ٤١٠/٢ وفيه: « حيث كان ».

(٧) الشرح التّالي ليس لكلام سيبويه السابق، وإنّما هو لقوله: « وأمّا ارْدُدْ فليس فيه إخفاء؛ لأنّه بين ساكنين » وهذا النّصّ يأتي مباشرة بعد النّص السّابق لسيبويه، فالظّاهر أنّ شرح قول سيبويه المنقول قد سقط مع قول سيبويه المشروح.

(٨) في الأصل: ولابعدها ساكن. انظر الكتاب ٤١٠/٢.

(٩) المراد: في بداية الكلام، أمّا في بداية الكلمة فتخفف، نحو: قدَ افْلح. انظر شرح الشّافية للرّضي ٣١/٣.

ساكن إلاّ أن يكون ألفاً[1].

والذي يجمع هذا قولُ الفارسي-رحمه الله-: « لاتُخفَّفُ إلاّ في موضع يجوز أن يقع فيه ساكن [غير] مدغم »[2]. والسّاكن غير المدغم لايجوز وقوعه إلاّ بعد الحركة، وأمّا بعد الساكن [فلا][3]، والألف كأنها متحركة للفصل الذي [في المدّ، واختصاصها بما ليس في الياء والواو، وهو التّأسيس، وانفرادها بالرّدف][4].

وقوله: « وأمّا (رُدَّ دَاودَ) فبمترلة (اسم موسى) »[5].

أي: لايجوز إدغامهما؛ لأنّهما منفصلان، فلم يقويا على التّغيير.

ثمّ قال: « وإنّما التقيا في الإسكان »[6].

أي: إنّما اجتمعا في أنّ ماقبل المثلين ساكن، وهوالسّين والدّال.

وقوله: « وإنّما يُدغمان إذا تحرّك ماقبلهما »[7].

أي: ماقبل المثلين، نحو « جَعَل لَّك ».

---

(١) قال الرّضيّ في شرح الشافية ٣/٣٩: « وإن كانت الهمزة بعد الألف، وقصدت التّخفيف، لم يجز الحذف إلاّ على اللغة القليلة التي ذكرنا، نحو: يَشَا في يشاء؛ لأنّ الحذف حقّه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ماقبلها، ونقل الحركة إلى ماقبلها محال ».

(٢) انظر التكملة ٢١٦، ٢١٧. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. قال الفارسي في التكملة ٢١٧: « فإنها احتملت ذلك لزيادة المدّ فيها واختصاصها بما لايكون في الياء والواو كاختصاصها بالتأسيس وانفرادها بالردف ». ولايعني بقوله: « وانفرادها بالردف »: أنّ الواو والياء لاتكونان ردفا، وإنما يعني: أنه لاتجتمع معها الواو والياء، أو واحدة منهما، ردفاً في قصيدة واحدة.

(٥) الكتاب ٢/٤١١.

(٦) في الأصل: التقتا. انظر الكتاب ٢/٤١١.

(٧) الكتاب ٢/٤١١.

هذا باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد

قلت: قوله: « المتقاربة » يقتضي أنّها من مخرجين، وقوله: « التي هي من مخرج واحد » أن تكون[1] على ذلك!

فالانفصال أنّه[2] حين ذكر مخارج الحروف جعل للحلق ثلاثة مخارج: أقصى، وأقرب إلى الفم، وأوسط، فجعل مخرج الهمزة والألف والهاء واحداً، يعني: أنّه أقصى، وجعل مخرج العين والحاء واحداً؛ لأنّه وسط، وجعل مخرج الغين والخاء واحداً، بمعنى أنّه أدنى إلى الفم؛ لا أنّ[3] مخرج الهمزة والألف والهاء متّحدٌ[4]؛ إذ لوكان الأمر على ذلك لاتّحدت الحروف وكانت شيئاً واحداً، فعلى هذا يصحّ أن يقال: من الحروف ماهو متقارب، وهومع ماقاربه من مخرج واحد، بذلك المعنى.

وهذه الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد والمتقاربة المخرج تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم لايُدغم في مقاربه، ولايُدغم مقاربه فيه، وهو: الهمزة، والألف.

وقسم يُدغم مقاربه فيه، ولايُدغم في مقاربه، وهو: الميم، والرّاء[5]، والشّين، والفاء[6]، يجمعها « مرشف ».

---

(١) تقرأ: أن تكر، أوماأشبهها، فالتاء غير منقوطة.

(٢) تقرأ: بالإبطال لانه.

(٣) في الأصل: لان.

(٤) في الأصل: متحداً.

(٥) روى أبوعمرو بن العلاء عن العرب إدغام الراء في اللاّم، وأجازه الكسائي. قال ابن عصفور: « وله وجيهٌ من القياس ». انظر الممتع ٧٠١، ٧٢٤، ٧٢٥.

(٦) في الأصل: والقاف. انظر الكتاب ٤١١/٢.

وزاد الفارسي الضّاد[1]، فيجمعها « ضم شفر ». وسنبين لِـمَ ألحقها الفارسي -رحمه الله- و لم يُلحقها غيره؟ إذا انتهينا إلى ذلك بحول الله تعالى.

وقسمٌ يُدغم في مقاربه، ويُدغم مقاربه فيه، وهو مابقي.

وزاد سيبويه قسماً آخرَ[2]، وهو: الياء، والواو، المفتوح ماقبلهما؛ لأنّ الذي يقارب الياء هو الجيم والشّين، [فلا تدغم الياء في واحد منهما؛ لأنّ فيهما فضل مدّ، والذي يقارب الواو هو الميم والباء][3]، فلاتُدغم الواو في واحد منهما؛ لأنّ فيها فضل مدّ، ولا أيضا تدغم الشين والميم فيهما[4]؛ لأنك لاتدخل اللين فيما ليس فيه لين، كذا قال سيبويه. والوجه الذي تفارقان فيه الألف والهمزة، هو: أنّ النّون تدغم فيهما، نحو: ﴿منْ وَّال﴾[5]، و« من يَّاسر »، فيدغم فيهما مايقاربهما في الصّفة، لا في المخرج، ولايدغم فيهما غير ذلك، ولايُدغمان في غيرهما أصلا، وتدغم كلّ واحدة منهما في الأخرى[6]. فهذا القسم من الحروف لايشركه فيه غيرُه، ويظهر من سيبويه أنّهما من قبيل مالايُدغم فيما قاربه، ولايُدغم[7] ماقاربه فيه؛ لأنّه ألحقهما[8] بالألف حين قال /: « ولاتُدغم الياء وإن كان قبلها فتحة، [١٣٥ب]

---

(١) انظر التّكملة ٢١٦. وذكر ابن جني هذا الخلاف لكنه لم يشر إلى صاحبيه، ثمّ بيّن أنّ إدخال الضاد هو الذي عليه العمل. انظر سر صناعة الإعراب ٢١٤.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. ويضاف إلى الميم والباء الفاء، إلاّ أنني لم أثبتها لعودة الضمير الآتي على اثنين، ولأنّ سيبويه لم يذكرها في هذه المسألة. وسيأتي شرح المسألة مرّة أخرى بعد قليل. وانظر الممتع ٦٨٦، ٧٠٩.

(٤) أي: في الياء والواو.

(٥) الرّعد: ١١.

(٦) في الأصل: الاخرين.

(٧) في الأصل: فلايدغم.

(٨) في الأصل: الحقها.

والواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة »[1]. يريد: في شيء من المتقاربة، ثمّ علّل كونهما لايدغم غيرهما فيهما: بأنّه يصيرُ ماليس فيه مدّ ذا مدّ، فهو عنده قسمٌ كالألف، لايُدغم فيما قاربه[2]. ولكن قد ذكر في غير موضع أنّ النّون تُدغم فيهما[3]، فهي إذا أربعة أقسام.

ثمّ نعود للفظه حتّى يتبيّن ما أجملته هنا، قال: « والحروف المتقاربة مخرجُها »[4].

قلت: يكون « مخرجها » بدل اشتمال، وكأنّه قال: المتقاربة هي مخرجها. ولايصحّ أن تكون المتقاربة ترفع « مخرجها » مفرداً؛ لما تبيّن في باب الصّفة من أنّ مثل هذه الصّفة تكون أبداً على وفق الفاعل الذي يكون بعدها، ظاهراً كان أومضمراً، فإنّما يُرفع المضمرُ الذي لـ« الحروف »، ويكون « مخرجها » بدلاً، وفيه وضع المفرد موضع الجمع، وهذا لايجوز إلاّ ضرورة،نحو: قوله:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ ...[5]

فقد كان ينبغي أن يقول: مخارجها. وكذلك هو في نُسختي.

قوله: « والإظهار في الحروف التي من مخرجٍ واحدٍ، وليست بأمثال [سواء]

---

(١) الكتاب ٤١١/٢ وفيه: « وإن كانت » في الموضعين.

(٢) في الأصل: قارنه.

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢. وانظر ما سيأتي ٩٠٦ فما بعدها.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢. وفيه: « مخارجها ». وبالجمع وردت في شرح السّيرافي ٤٩١/٦، والنّكت ١٢٥٤. وسيذكر المؤلّف الرّوايتين.

(٥) البيت بتمامه:

في حلقكم عظمٌ وقد شجينا

وهو للمسيب بن زيد مناة الغنوي. انظر الكتاب ١٠٧/١، مجاز القرآن ٧٩/١، ٤٤/٢، ١٩٥، المقتضب ١٧٢/٢، جمهرة اللغة ١٠٤١، المحتسب ٢٤٦/١، النكت ٣٠٩، شرح المفصل ٢٢/٦، خزانة الأدب ٧٣/٤، ٥٥٩/٧، ٥٦٢.

أحسن »[1].

قلت: فهذه كليّةٌ أعلمنا فيها بأنّ الإظهار فيما عدا المثلين أحسن من الإدغام، وماذاك إلاّ كما قال: من أنّ الحرفين ليسا مثلين، فإذا كان الإظهار في المتقاربين اللذين هما من مخرج واحدٍ كالحاء والعين، والقاف والكاف، أحسن، فأن يكون في الحرفين اللذين ليسا من مخرج واحد كالهاء والخاء، أولى وأحرى.

قال: « ولاتُدغمُ الياء وإن كان قبلها فتحة، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة، مع شيء من المتقاربة »[2].

يريد: في شيء.

ثمّ قال معللا: « لأنّ فيها ليناً ومدّاً فلم تقوَ عليها الجيمُ والباء »[3].

قلت: إنّما ينبغي أن يقال: لم تقوَ على الياء الجيم، ولاالباء على الواو، ولكن خلط؛ ألاترى أنّ ظاهر الكلام أنّ الباء والجيم يُقاربان الياء والواو، وليس كذلك إنّما تقارب الواو الباء، وتقارب الياء الجيم، فالباء-يقول- لم تقوَ على الواو في أن تُغيّرها وتُصيِّرها إلى جنسها؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى أن يصير مافيه مدّ بمنزلة ماليس فيه مدّ، وشأن الإدغام إنّما يُغيّر ماقبله بذهاب حركته، لابزوال فضل فيه، وماهذا إلاّ لأنّ المتقاربين يضعف فيهما الإدغام، فهذا نظير « قرْم مالك »، كما صعب هنا لك الإدغامُ للانفصال، لم تقوَ على تغيير الكلمة تغييراً زائداً على ذهاب الحركة، وهوتحريك السّاكن الذي هو الرّاء، فهوبمنزلة الياء والواو، ولافرق. فهذا علّة عدم إدغامهما في غيرهما.

وأمّا كونهما لايُدغم فيهما غيرُهما فلأنّهما معتلاّن، فيصير الحرف الذي

---

(١) الكتاب ٤١١/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) الكتاب ٤١١/٢ وفيه: « كانت » في الموضعين.

(٣) في الأصل: والياء. وقد تكرر هذا التّصحيف فيما سيأتي. انظر الكتاب ٤١١/٢.

يدخل فيهما معتلاّ، و لم يُوجد قطّ إدغامٌ يُصيِّرُ الحروفَ الصّحاح معتلّـــةً، وكـــان هذا لوأُدغم ناقضاً للقانون المستمرّ.

وقوله: « لأنّهما يُخْرِجَانِ مافيه مدّ ولين »[1].

يعني: الباء والجيم[2].

وقوله: ولوكان مع هذه الياء والواو ماهو مثلهما سواء لأدغمتا[3].

يعني: لوكان مع الياء والواو مثلهما، الذي هو ياء مع واوٍ نحو « شَـــوْيٍ[4]، وسَيْوِد »، و﴿مِن والٍ﴾، و« منْ ياسر »، لأدغمت لأنها متقاربـــة في الصـــفات؛ ألا ترى أنّ كلَّ واحدٍ من الياء والواو معتلّة، والنّون فيها غنّة تقوم مقام المدّ، فهذا هـــو القسم الرّابع الذي قلناه.

ثمّ قال معتلاّ لإدغام الياء في مثلها، والواوِ في مثلها: « لأنّ الحرفين استويا في الموضع، وفي اللين »[5]. / [١٣٦أ]

وفي المخرج، وفي الصّفة.

ثمّ قال: « فصارت هذه الياء والواو »[6].

أي: المفتوح ماقبلهما مع الجيم والميم اللذين هما مقارباهما نحواً من الألـــف، لاتُدغم واحدة منهما في مقاربتها، كما أنّ الألف كذلك.

ثمّ استدلّ على أنّ الألف قد أشبهتها الياءُ والواو المفتـــوح ماقبلـــهما: بـــأنّ

---

(١) في الأصل: مخرجان مافيه من مد ولين. انظر الكتاب ٢/٤١١.

(٢) في الأصل: الياء والميم. قال السيرافي ٦/٤٩٩ (خ): « لأنّه بإدغام الياء في الجيم والـــواو في البـــاء يصيران جيما وباء فيذهب المدّ واللين فيهما ».

(٣) في الأصل: لأدغمت. انظر الكتاب ٢/٤١١.

(٤) في الأصل: سويا.

(٥) الكتاب ٢/٤١١.

(٦) الكتاب ٢/٤١١.

عينها لاتقع مع عينها في قافية، وما ذلك إلاّ للمدّ الذي فيها[1].

« ولاتُدغِم في هذه الياء الجيمَ، وإن كانت لاتُحرَّك »[2].

يريد: وإن كانت الجيم ساكنة، أي: مع أنّك لم تتكلّف شيئا من إسكان متحرّكٍ، لايجوز إدغام نحو « أَخرجْ ياسراً »؛ لأنّك تدخل ماليس[3] فيه اللين في الحروف اللينة.

وزعم أنّ « ظلموا مالكاً، واظلمي جابراً »، ممّا يقوّي ترك الإدغام في الياء والواو المفتوح ماقبلهما[4]. ووجه ذلك: أنهما في هذه الجملة كالألف فبعُدا من الإدغام في هذه المواضع إذ لهما حالة تكونان فيها كالألف.

ثمّ قال: « ومن الحروف حروفٌ لاتُدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها »[5] الفصل.

هي عند سيبويه -رحمه الله- حروف « مرشف »، والذي يجمع أمرها أن تقول: إنّما لم تُدغم[6] فيما قاربها؛ لأنّ لها فضلاً زائداً يذهب بالإدغام، فالرّاء فيها تكرار، والميم فيها غنّة، والشّين والفاء فيهما تفشٍّ، فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بّهم﴾[7] لحناً[8]، وكثيراً مايقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي

---

(١) انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٢) الكتاب ٤١١/٢.

(٣) في الأصل: تدخل ماتدخل ماليس.

(٤) الكتاب ٤١٢/٢.

(٥) الكتاب ٤١٢/٢.

(٦) في الأصل: يقول انما لم يدغم.

(٧) سبأ: ٩. وفي الأصل: نخسف. وهي بالياء والإدغام قراءة الكسائي من السبعة. انظر شرح السيرافي ٦٣١/٦، ٦٤٤، ٦٤٥، (خ)، التبصرة والتذكرة ٩٥٦، الإقناع ١٧٧، الممتع ٧٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٧٤/٣، المساعد ٢٦٨/٤، اتحاف فضلاء البشر ٤٥٨.

(٨) قال السّيرافي ٦٣١/٦: « وهو قليلٌ ضعيف ». قال ابن الباذش في الإقناع ١٧٧: « ووجهه: أنها من =

-رحمه الله- باباً لإدغام القرّاء[1]، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاءَ، فتخلّط[2] بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى.

ثمّ أخذ يُعلل لِمَ لمْ يُدغم فيها ماقاربها؟ فقال[3]: الميم لم تدغم في الباء، نحو « أكرِمْ به »؛ لأنّهم إذا اجتمع لهم النّون مع الباء قلبوها ميماً، نحو « شَنْبَاء وعَنْبَر »، فهم يفرّون إليها، فإذا وجدوها لم ينبغِ أن يزولوا. وإنّما امتنع إدغام مثل « عنبر » فيقولون: عبّر؛ لأنّ المثال حينئذٍ كان يكون ملبساً بما هو من المضاعف، فهم يقلبونها ميماً حيث لايُتخيّل أنّ الكلمة الميم فيها أصل، نحو « عَنْبر »؛ لأنّهم لم يبنوا في كلامهم « ع م ب ر »[4]. والميم على هذا إنّما يقاربها الباء والفاء والواو، فتعذّر[5] إدغام الباء فيها لما ذكر، وأمّا الفاء فكان يذهب مافيها من التّفشي، وأمّا الواو فكان أيضا يذهب مدّها. وأيضا فإن الإدغام في حروف الطّرفين يقلّ -أعني الشفتين[6] والحلق- وإنّما معظم الإدغام في الفم؛ لأنّ جل الحروف في الفم؛ ألاترى أنّ حروف الطّرفين إنّما هي أحد عشر تسقط منها الهمزة والألف؛ لأنّهما لايُدغمان، ويُدغم فيهما، فتبقى تسعة أحرفٍ من تسعة وعشرين، فحيث تكون الكثرة يجب التّخفيف.

وإن شئت عللت امتناع إدغام الميم في الواو: بأنّ الواو فيها مدّ ينقطع عند

حروف الشفة، وأنّ الباء مجهورة، والفاء مهموسة ».

(١) انظر شرح السّيرافي ٦/٦٢٨ (خ) فما بعدها.

(٢) الكلمة غير منقوطة، و لم أقف على « تفعّل » من الخلط فيما بين يديّ من معاجم اللغة.

(٣) الكتاب ٢/٤١٢.

(٤) في الأصل: ع م ب.

(٥) في الأصل: فيعذر.

(٦) في الأصل: الفم.

الحلق فتلحق[1] بمخرج الألف، فلايقع فيها الإدغام. فقد تبيّن أنّ الميم لاتُدغم فيما قاربها، ويُدغم فيها من المتقاربة الباء خاصّة، نحو « اصحبْ مطرا ».

ثمّ أخذ يتكلّم في الباء، فقال: إنّه لايُدغم في شيء من المتقاربة[2]. وقد كنّا قدّمنا العلّة الجامعة لجملة هذه الحروف، لكن نأخذ ماعلّل به سيبويه -رحمه الله- فقال[3]: إنّما لم تُدغم في الذي يقاربها، وهوالباء والميم والواو؛ لأنّها من باطن[4] الشّفة، وهو من أصول الثّنايا، فقد انحدرت إلى الفم، وقاربت مخرج الثاء، فكما أنّ حروف الفم لاتُدغم / في حروف الطّرف، فكذلك قلت: و لم تُدغم فيها الواو؛ [١٣٦ب] لما ذكرنا من أنّها تَلحقُ -بالمدّ الذي فيها- مخرجَ الألف، و لم تدغم فيها الميم؛ لأنّ غنّتها كانت تزول.

ثمّ أخذ يتكلّم في الرّاء، وأنّ مقاربها هو اللام والنّون، ولاتدغم الرّاء في واحدة منهما؛ للتكرار الذي فيها، ويدغم فيها اللام والنّون، نحو « هل رأيت، ومن رأيت »؛ لأنّه لافضل فيهما يُذهب الإدغامَ[5].

وقوله: « وهي تَفَشّى إذا كان معها غيرها »[6].

أي: إذا قلت: اخترْ ليلة، فهي مع اللام متفشّية. ولايُريد: أنّ الرّاء إذا لم يكن معها غيرها لم تتفشَّ، بل مقصوده بقوله: « مع غيرها » أنّها إذا أُدخِلت فيه زال ذلك التّفشّي الذي يكون فيها إذا لم يُدغمها؛ لأنّه إنّما يتكلّم فيها مع غيرها، لاوحدها.

---

(١) تقرأ: ملتحق.

(٢) الكتاب ٢/٤١٢.

(٣) الكتاب ٢/٤١٢.

(٤) في الأصل: ناطق.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤١٢.

(٦) الكتاب ٢/٤١٢.

ثمّ قال: « يقوّي هذا أنّ الطّاء وهي مطبقة لاتُجعل مع التّاء [تاءً]خالصة »[١].

يريد: أنّ مثل قوله تعالى: ﴿لئِنْ بَسَطتّ﴾[٢] وإن أدغم فقد بقي مع الإدغام الإطباق، ولم يذهب[٣]، وكذلك زعم الفرّاء -رحمه الله- أنّ هذا لايُجعل فيه التّاء خالصة، بل يبقى الإطباق[٤].

وزعم أنّ الشّين لاتُدغم فيما قاربها، وهي الجيم؛ لأنّ فيها تفشّياً يستطيل حتّى يلحق بمخرج الطّاء، فكرهوا أن يذهب ذلك الفضل، فلاتقول: افْرِشْ جَبَلَةَ، إلاّ مبيناً، ويُدغم فيها الجيم، نحو « أخْرِج شَّبَثاً »[٥].

---

(١) الكتاب ٤١٢/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) المائدة: ٢٨.

(٣) اتفق القراء على الإدغام والإطباق، قال ابن الباذش: « ويجوز إذهابه ». وسيذكر سيبويه في الباب التالي أنّ ذهاب الإطباق وبقاؤه كلاهما عربيّ، وقال: « وممّا أخلصت فيه الطاء تاء سماعا من العرب قولهم: حُتُّهم، يريدون: حُطْتُهم ». انظر الكتاب ٤١٨/٢، شرح السيرافي ٥٠٥/٦ (خ)، الإقناع ١٨٥، ٢١٧، ٢١٨، شرح الشافية للرضي ٢٨١/٣. وانظر ما يأتي ٩٣٧، ٩٣٨.

(٤) عبارة المؤلف عن الفراء ملفتة للانتباه؛ فالفراء في هذه العبارة لم يخالف سيبويه، بل لم يخالف المشهور المنقول عن القراء، فلماذا ينقل المؤلف رأيه، ويصفه بالزعم، وقد فتشت طويلا عن رأي الفراء في هذه المسألة فلم أجد ما ذكره المؤلف، وإنما وجدت في معاني القرآن له ٢٨٩/٢ هذا النصّ: « والعرب إذا لقيت الطاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيّروا الطاء تاء، فيقولون: أحتّ، كما يحولون الظاء تاء في قوله -الشعراء: ١٣٦-:﴿أوعظت أم لم تكن من الواعظين﴾ والذال والدال تاء مثل-آل عمران: ٨٣-: ﴿أخذتم﴾ ورأيتها في مصحف عبدالله﴿وأختّم﴾ ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء، فيقول: أحطّ ». فهذا النّص على طوله لم يصرح الفراء فيه ببقاء الإطباق، بل إنه شبه إدغامها في التاء بإدغام الذال والدال في التاء، والذال والدال لاإطباق فيهما، فكأن إدغام الطاء والظاء والذال والدال في التاء عنده واحد، تحول فيه هذه الحروف تاء. هذا ظاهر النّص، ويستوقفني آخره، حيث ذكر عن بعض العرب قلب التاء إذا كانت بعد الطاء طاء، فهذا تنبيه من الفراء إلى قوّة الطاء؛ إذ قلبت ما بعدها، ومع هذه الحال يصعب أن يتصوّر أنّ الفراء يعتقد ذهاب الإطباق إذا أدغمت الطاء في التاء، فلعلّ ماسبق كلّه هو الذي جعل المؤلف ينبه على مذهب الفراء. والله أعلم.

(٥) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

ثمّ قال: « هذا تلخيصٌ لحروفٍ لاتُدغم في شيء، ولحـروف[1] لاتُـدغم في المقاربة، وتُدغم المقاربة فيها »[2].

إن قلت: هذا تكرير؛ لأنّ الحروف التي لاتُدغم فيمـا قاربهـا لاتُـدغم في شيء؛ فجعل كلَّ ماذكر تلخيصاً لحروف « مرشف »؛ وهذا خطأ، بـل ينبغـي أن يقول: فهذا تلخيصٌ لما لايُدغم في مقاربه ولايُدغم مقاربه فيه، ولمـا يُـدغم فيمـا قاربه من الصّفة لا في المخرج، ولما يُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه.

قلت: لم يتكرّر قوله؛ لأنّ قوله: « لحروف لاتُدغم في شيء » معنـاه: مـثلاً كان أوغير[3] مثلٍ، والذي لايُدغمُ في مثل إنّما هو الألف والهمـزة، فكأنّـه قـال: فهذا تلخيصٌ لما لايُدغم مقاربُه فيه، ولاهو في مقاربـه، فنهايتـه[4] أن لم يـذكر مالايُدغم في مقاربه مخرَجاً ويُدغم فيه صفةً.

وقد آن أن نذكر لِمَ جعل الفارسي -رحمه الله- الضّـاد ممّـا لايُـدغم في المقارب، و لم جعلها سيبويه من قبيل مايُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فالـذي قال: هي من الحروف التي تُدغم في مقاربها، رأى أنّها إذا اجتمعت مـع مقاربهـا وقع إدغامٌ نحو « اضَّجَعَ »، في « اضْطَجع »[5] ومن لم يجعلها كذلك قـال: لم يقـع إدغامٌ حتّى صيّر الثّاني ضاداً، فإنّما أدغمت في مثلها، لافي مقاربهـا، وهـذا هـو الظّاهر عندي[6].

---

(١) في الأصل: والحروف.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ وفيه: « فهذا ».

(٣) في الأصل: ادغمه. ولعلّ الصّواب ماأثبتّه، إن شاء الله.

(٤) في الأصل: فنهايه.

(٥) انظر شرح الشافية للرضي ٢٨٦/٣.

(٦) وكلّ إدغام أصلا لايتمّ حتى يصير أحد الحرفين كالآخر، فأيُّ حجّة هذه؟! وكأنّه بهـذا يريـد أن يقول: إنّ أبا عليّ الفارسيّ لايخالف سيبويه في الإدغام إنّما يخالف في كونها إدغام ضاد في مقارب، فيقول: =

ثمّ نعود إلى مايُدغم في مقاربه ويُدغم مقاربه فيه: بدأ سيبويه -رحمه الله- بالهاء مع الحاء[1].

قلت: لم يمكن إدغامها فيما هي معه من مخرج واحد، وهو الهمزة والألف؛ لتعذّر الإدغام في ذينك، فلم يبق لها ماتُدغم فيه إلاّ فيما قرُب من مخرجها، وهوالحاء[2] والعين، فبدأ بالحاء؛ لأنّها أقرب إلى الهاء من العين في الصّفة لافي المخرج؛ ألاترى أنّ الحاء مهموسةٌ رخوة، والهاء كذلك، وأمّا العين فلم يبدأ بها، وإن كانت أدخل في الحلق؛ لأنّ الهاء لاتُدغم فيها على قياس الإدغام، بل تُقلب العين حاء، ثمّ يقع الإدغام، وسيأتي ذلك، فمثال الهاء مع الحاء « اجبهْ حَمَلاً »، البيان أحسن، ويجوز/ الإدغام، وإنّما كان أحسن كما قال سيبويه -رحمه الله- [١٣٧أ]
من الإدغام بأنّه إنّما[3] يكون في حروف الفمّ، وليس بأصل في حروف الحلق، وأيضاً فإنّ المخرج خلاف الآخر[4]، فمخرج الهاء من أقصى الحلق، ومخرج الحاء من وسطه. ووجه الإدغام قربُ المخرجين، وأنّ الحرفين من حروف الهمس

هو إدغام ضاد في ضاد. وهذا لايتفق مع كلام أبي علي في التكملة؛ لأنه ذكر مطّلب ومظّلم، ومصّبر، وصرّح بأنّ هذا الإدغام إنما هو في مقارب، فقال: « وفي مفتعل من الصبر: مصطبر، ولايجوز أن تدغم الصاد في الطاء كما أدغمت الطاء والظاء حيث قلت: مطّلب، ومظّلم ». فمن يقول هذا يلزمه أن يقول: إنّ الضاد في اضّجع مدغمة في الطاء، لامدغمة في مثلها. وأبوعليّ صرّح بأنّ الضاد لاتدغم في مقاربها، ومثال اضّجع لم أقف عليه في كلامه لا في التكملة، ولا في غيرها. وعليه فالظاهر عند المؤلّف غير ظاهر، وتخريجه لمذهب أبي عليّ لايتفق مع كلامه. والله أعلم. انظر التكملة ٦١٦، ٦٢١.

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٢.

(٢) في الأصل: الخاء. وسيتكرر هذا التصحيف فيما سيأتي.

(٣) في الأصل: ان.

(٤) في الأصل: لاخر.

والرّخاوة، تقاربا في المخرج والصّفة[١].

فإن قلت: هل يجوز العكس، وهوأن تدخل الهاء في الحاء[٢]، فتقول: امـــدح حّلالاً، بالإدغام[٣]؟

قلت: لايجوز ذلك؛ لأنّه يكون إدغام الأخرج في الأدخــل، ومــاقربَ إلى الفم فإنّه إنّما[٤] يكون فيه الإدغام، لامابعُدَ. فهذا حال الهاء مــع الحـــاء متقدِّمـــةً ومتأخّرةً.

« العين مع الهاء »[٥].

قلت: لايجوز في هذا إلاّ البيان، فإن أردت الإدغام حوّلت الهـــاء حـــاءً[٦]، فعندما تدخل فيها العين صارت حاءً، وذلك « اقطع هلالا »؛ وسبب ذلك أنّهمـــا[٧] ليسا من مخرج واحد، والإدغام ليس بأصل في حروف الحلق كما[٨] كان ذلـــك في الهاء والحاء، لكن يزيد هذا على ذلك أنّ الهاء مهموسة، والعين مجهـــورة، والهـــاء رخوة، والعين بين الشديدة والرخوة؛ ألاترى أنّها أحد حـــروف « لم يروعنـــا »[٩] فلمّا أردت الإدغام أبدلت من الهاء حاءً؛ لأنّها تشبهها في الصّفة وتشبه[١٠] العين في

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٢، ٤١٣، شرح الشافية للرضي ٣/٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) في الأصل: الها.

(٣) في الأصل: الادغام.

(٤) في الأصل: بانه ان.

(٥) الكتاب ٢/٤١٢.

(٦) وهذا كثير في لغة بني تميم. انظر الممتع ٦٨١.

(٧) في الأصل: الها.

(٨) رسمت في الأصل: كما ترسم « كما » إلاّ أنّ طرف الكاف من أعلى لم يوضع، فصـــارت كأنّهـــا « لما » وهو يريد: كما ذكرنا ذلك في إدغام الهاء في الحاء في اجبه حملا.

(٩) انظر ما سبق ٨٦٢، وما يأتي ٩٠٣.

(١٠) أي: الهاء.

المخرج.

وقوله: لأنّ الحروف الأقرب إلى الفم[١].

أي: في الذي يكون في الحلق أدخل، فهذا أيضا ممّا يقوّي منع الإدغام.

وقوله: « فأبدلت مكانها »[٢].

يعني: مكان العين من « اقطع هلالا ».

« أشبهَ الحرفين »[٣].

يريد: الهاء والحاء، والأشبه بها[٤] هو الحاء؛ لأنّها من مخرجها.

ثمّ قال: « و لم يُدغموا الهاء في العين »[٥].

حين قالوا: اجْبَهْ عقبة[٦]، على [خلاف][٧] « اقطع هلالا ».

« لأنّها مخالفة لها في الهمس والرّخاوة »[٨].

يريد: أنّ العين ليست بمهموسة[٩]، وهي من الحروف التي بين الشدة والرخاوة[١٠]، والهاء مهموسة، فلم يقع فيها إدغام.

ثمّ قال: إنّ التقاء الحاءين أسهل من التقاء العينين[١١].

---

(١) في الكتاب ٢/٤١٣: « لأن الأقرب إلى الفم لايدغم ».

(٢) الكتاب ٢/٤١٣.

(٣) الكتاب ٢/٤١٣.

(٤) أي: العين.

(٥) الكتاب ٢/٤١٣ وفيه: « و لم يدغموها في العين ».

(٦) في الأصل: عبة. ومثال سيبويه: اجبه عِنبةُ، لكن المؤلّف سيمثل بعد قليل بما أثبتّه.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) الكتاب ٢/٤١٣ وفيه: « تخالفها ».

(٩) في الأصل: ليس بمجهور.

(١٠) في الأصل: والرخوة.

(١١) الكتاب ٢/٤١٣.

لأنّ « كعَعْتُ » أقلّ من « بححت » [فيما ضُعّفت][1] عينُـه، وأيضـاً فـإنّ المهموس أخفّ من المجهور. ثمّ عضّده بالسّـماع، وهـوأنّهم يقولـون: مَحُّـمْ، في « معهم »[2].

ثمّ قال: « وممّا قالت العرب في إدغام الهاء مع الحاء[3] قوله:

ومسّحِهِ مرُّ عُقابٍ كاسِرِ[4]

هذا موضعُ ردّه السّيرافي، وهوموضعُ ردٍّ -لعمرك- لأنّه لاإدغـام[5] فيـه، ولايجوز فيه الإدغام على حال؛ لأنّ ماقبل الحرف الذي يكـون مـدغماً سـاكن، فيؤدّي إلى الجمع بين ساكنين، ولايجوز ذلك في الشّعر[6]. فالعـذر لسـيبويه أنّـه لم يرد بقوله: « إدغام الهاء مع الحاء » حقيقة الإدغام، وإنّما أراد بـه الإخفـاء[7]؛ لأنّه قريبٌ من الإدغام، فجعله إدغاماً، وكأنّه يقول: حكم الحاء والهاء عنـدهم إذا اجتمعتا هذا، وهو الإخفاء. على هذا يتخرّج.

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ونسبه لبني تميم. انظر الكتاب ٤١٣/٢. وانظر اللباب٤٧٣/٢.

(٣) في الكتاب ٤١٣/٢: « الهاء في الحاء ».

(٤) الكتاب ٤١٣/٢. وفي الأصل: من عقاب. والبيت ينسب لرؤبة بن العجّاج وليس في ديوانه. وقبله:

كأنّها بعـد كَلالِ الزَّاجِـرِ

وانظر الانتصار ٢٦٨، المحتسب ٦٢/١، سر صناعة الإعراب ٥٨، النّكـت ١٢٥٦، المخصـص ١٣٩/٨، اللسان (كسر). وقد رسم ومسحه في الكتاب: « ومسحي ».

(٥) في الأصل: لادغام.

(٦) أوّل من ردّ على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت، بعلّة الجمع بين ساكنين، هوأبوالحسـن الأخفـش، وتبعه المبرّد. وزاد السّيرافي: « ويبطله أيضا أنّه قال: ومما أدغمت العرب الهاء فيه في الحـاء. ولـيس الأمـر كذلك؛ لأنّ الحاء قبل الهاء في الكلمة » يعني في الشاهد. إلاّ أنّ هذا الإبطال لايكون على روايـة المؤلّـف للفظ سيبويه الذي أورده قبل الشاهد. انظر شرح السّيرافي ٥٠٨/٦ (خ)، الانتصار ٢٦٨، سـر صـناعة الإعراب ٥٨.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٥٨.

ولمّا فرغ من المخرج الأوّل، وهو الأقصى، أخذ يتكلّم في المخرج الثّـاني[1]، وهوالعين والحاء، فهذا المخرج لايُدغم في الأقصى، ولافي الأقرب إلى الفـم. أمّـا امتناعه في الأدخل[2] فبيّن؛ لأنّ حروف الحلق ليس الأصل فيها الإدغام، وأيضا فـإنّ الأخرج لايُدغم في الأدخل. ولايُدغم في الأخرج[3]؛ لاختلاف المخرجين، ولـيس الأصل في الحروف الحلقيّة الإدغام. فلم يبقَ إلاّ أن يُدغمَ بعضُها في بعض، فيـدغم العين في الحاء، ويكون هذا إدغاماً حسناً[4] / في « اقطع حَّملا »[5]؛ لأنّـه إدغـامُ [١٣٧ب]
الأدخلِ في الأخرج، والأثقل في الأخفّ؛ ألاترى أنّ الحاء مهموسة رخوة، والعـين مجهورة [بين الشّدة والرّخاوة][6]، وأيضاً فإنّ اجتماع العينين[7] قليل جدّا؛ فلـذلك تُصُوِّر إدغام العين في الحاء، ولم يُتصوَّر العكس.

واعتلّ سيبويه –رحمه الله– لامتناع إدغام الحاء في العين: بـأنّ الهـاء[8] إذا اجتمعت مع العين يفرّون إليها[9] في « اجْبَه عُقْبَة »، فعندما يجدونها [أولى][10].

وقوله: « وهي مثلها في الهمس والرّخاوة »[11].

يعني: والهاء مع الحاء مثلان، فلذلك يفرّون إليها.

---

(١) وهو وسط الحلق.

(٢) يعني: الأقصى.

(٣) يعني: الغين والخاء في الأقرب إلى الفم.

(٤) في الأصل: ادغام حسن.

(٥) في الأصل: في حسا. وما أثبته تمثيل سيبويه. انظر الكتاب ٤١٣/٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: المعنيين.

(٨) في الأصل: الحاء.

(٩) أي: الحاء.

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. والمراد: أنها في مثل: امدح عَرَفة، أولى.

(١١) الكتاب ٤١٣/٢.

وقوله: « فجعلتها بمنزلة الهاء »[١].

أي: جَعلت العين بمنزلة الهاء، أي: جعلت هنا العين مع الحاء[٢] بمنزلة الهاء مع العين، فكما قلبت العين حاء مع الهاء في « اجبَه عُقبة »[٣]، كذلك قلبتها هنا مع الحاء، فيقول هنا: لاتُدغم[٤].

ثمّ قال: « ولكنّك لوقلبت العين حاء، فقلت[٥] [في] (امدحْ عَرفة): امدح حَّرفة، جاز »[٦].

إن قلت: كيف يقول: ولكنّك إن قلبت العين حاء جاز. فهو يستدرك ما لم يذكر؛ وما قال في أوّل الفصل إلاّ هذا؟

قلت: لم يقله نصّاً، إنّما زعم من أوّل الفصل أنّ الحاء لاتُدغم في العين، بل يحكم لها بحكم الهاء مع العين، في عدم الإدغام، ثمّ يقول هنا: ولكن إن أردت الإدغام فعلت كذا. وقد فرغنا من المخرج الثاني[٧]، وهوالعين مع الحاء وعكسه.

زعم أنّ « ادْمَغْ خَلَفاً » يحسن إدغامه، وأنّ « اسلخْ غَنَمَك » ليس إدغامه بذلك الحسن[٨]، فعلّةُ هذا أنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام، وأيضا فإن الخاء

---

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) في: امدح عرفة.

(٣) ثمّ تُدغم الهاء في الحاء فتصير حاءين.

(٤) أي: بقلب الأوّل فتقول في امدح عرفة: امدع عَّرفة، هذا لايجوز.

(٥) في الأصل: حاء جاز فقلت.

(٦) الكتاب ٤١٣/٢. ومابين معقوفين تكملة منه. قال أبوعليّ الفارسي في التّعليقة ١٧٨/٥: « يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو: امدح عرفة، كما لم تدغم الحاء في الهاء في امدح هلالا. وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو: اقطع حملا، كما ادغمت الهاء في الحاء بعد قلبه حاء في نحو: اجبه حملا ».

(٧) في الأصل: الثالث.

(٨) انتهى المؤلف كما أشار من المخرج الثاني، وبدأ الكلام في المخرج الثالث، وهو أعلى الحلق. انظر =

مهموسة رخوة، والغين مجهورة شديدة[1]، فقد تباعد مابينهما، لكن الذي حسّن « ادمَغ خَّلفاً » أنّه إدغام الأدخل في الأخرج، وإذا أدغمت الخاء في الغين كان فيه إدغام الأخرج في الأدخل، وحسُن أيضاً هذا؛ لأنّ المخرج الثالث قريبٌ من الفم، وقد حكمَتْ له العرب بحكم حروف الفم؛ ألاتراهم قد أخفوا النّون مع الغين والخاء في « مُنْخُل، ومُنْغُل »، وإنّما يُفعل ذلك مع حروف الفم على ماسيأتي. ولفظ سيبويه في هذا الفصل بيّن، فقد فرغنا من حروف الحلق، فنرجع الآن إلى حروف الفم.

القاف مع الكاف « الحَقْ كَلَدَةَ »[2]، وعكسها « انهَكْ قَطَنَاً »[3]. وزعم أنّ الإدغام في « الْحَقْ كلَدَةَ »، حسنٌ، [والبيان حسنٌ][4]، وفي « انهَكْ قطناً »، البيان أحسن[5].

قلت: وذلك أنّ إدغام الكاف في القاف إدغام الأخرج في الأدخل؛ لأنّ القاف تلي أوّل مخارج الحلق.

« الجيم مع الشّين »[6].

الكتاب ٢٤١٣.

(١) الغين مجهورة رخوة، فلعلّ هذا سهوٌ، أوفهمٌ لقول سيبويه ٤١٣/٢: « وقد خالفت الخاء في الجهر والهمس »، وعلى الثاني فليس المقصود بالشديدة، أنّها من الحروف الشديدة، وإنّما شديدة بالنّسبة للخاء، قال الفارسي في التّعليقة ١٧٩/٥ في شرح قول سيبويه الذي نقلته: « يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الخاء ».

(٢) في الأصل: كاره. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تقرأ في الأصل: كاره عكسك نهك قطنا.

(٤) تكملة من الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٤/٢.

(٦) الكتاب ٤١٤/٢.

قلت: وأختهما[١] الياء، وإنّما لم يذكر الياء؛ لأنّه قدّم أنّها مع الواو لاتُدغم واحدة منهما[٢] في شيء، وتدغم فيهما[٣] النّون خاصّة، وبعضها في بعض.

وذكر هنا أنّ الجيم تُدغم في الشّين نحو « ابْعَج شَّبْثاً »[٤] ولم يذكر العكس؛ لأنّ الشّين من حروف « مرشف »، وقد قدّمنا أنّ هذه الحروف ممّا يُدغم فيها مقاربها، ولاتُدغم هي في مقاربها.

ثمّ ذكرَاللام والرّاء[٥]. قلت: ومثالهما « اشْغَل رَّجَبَة »[٦] ولايُتصوَّر العكس؛ لأنّ الرّاء لاتُدغم في مقاربها.

وقوله: « وهما في الشّدّة وجري الصّوت سواءٌ »[٧].

يعني: أنّهما من الحروف التي بين الشّديدة والرّخوة؛ ألاترى أنّهما من حروف « لم يروعنا ».

وقوله: « وليس بين مُخرَجيهما مُخْرَجٌ »[٨].

أي: هما من حروف طرف اللسان، فليس بينهما مخرجٌ يُخالف [كما هو الحال بين][٩] القاف مع اللام؛ لأنّ بينهما / مُخرَج الجيم والشّين والياء[١٠]. [١٣٨أ]

---

(١) في الأصل: واختها.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٥) الكتاب ٢/٤١٤.

(٦) انظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٧) الكتاب ٢/٤١٤.

(٨) الكتاب ٢/٤١٤.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(١٠) تقرأ في الأصل: والفاء. وبين القاف واللام أيضا مخرج الكاف ومخرج الضاد، لكن الحصر هنا غير مطلوب، والكلام فيه تجوّزٌ. وسيأتي كلام لسيبويه بعد قليل يقول فيه: « ليس مخرج من طرف اللسان =

ثمّ ذكر النّون وزعم أنّها تُدغم في حروف « لم يرو »[1]. واعترض عليه: بأنّ القراء أدغموا[2] في حروف « يرملون ». وهو عيٌّ من القول؛ لأنّهُ لاخفاء في إدغامها مع مثلها.

فتدغم في الرّاء؛ لأنّ مخرجها قريبٌ جدّاً؛ ألاترى أنّ سيبويه قال في مخارجها: ومن طرف اللسان بينه وبين مافويق الثنايا مخرج النّون، ومن مخرج النّون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا مخرج الرّاء[3]. فجعل مخرجهما[4] واحداً، فيدغم بغنّة وبلاغنّة، وكذلك مع اللام، فتقول: مِن رَّاشدٍ، ومَن لَّك؟

وقوله: « لأنّ الصّوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتّفاق »[5].

يريد أن يعلل إبقاء الغنّة مع اللام، فيقول: ليس للام[6] في الخياشيم عملٌ فيكون الحرفان متّفقين في الغنّة، حتّى أنّك إذا أذهبت الغنّة من الأوّل كانت موجودةً في الثّاني.

[ثمّ قال: « وتدغم النّون في الميم »][7].

أقرب إلى مخرج الياء من الراء ». على أنه بين الياء والراء- كما في وصفه في الكتاب ٢/٤٠٥- مخرج الضاد ومخرج اللام ومخرج النون.

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٢) في الأصل: لم يرو القراء. وبما أثبتّ يستقيم النصّ. وانظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٤) في الأصل: مخرجها.

(٥) الكتاب ٢/٤١٤.

(٦) في الأصل: اللام.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٤١٤.

فإن قلت: كيف وقع الإدغام في النّون والميم، والنّون من حـــروف الفـــم، والميم من الشّفتين؟

قلت: هما مجهورتان[1]، وتجتمعان في أنّ كلَّ واحـــدة منـــهما لهـــا غنّـــة في الخيشوم، تشتركان على هذا في الصّفة والمخرج.

وزعم سيبويه أنّ الصّوت بهما واحدٌ[2]، وهو ظاهرٌ، فلمّا وافقتـــها كـــذلك أدغمت فيها.

ثمّ قال: « وتقلب النّون مع الباء ميماً؛ لأنّها من موضع تعتلّ فيه النّون »[3].

يريد أن يعلل لم قيل: شَمْبَاء[4]، فقال: لأنّ الباء من موضع ماتعتلّ فيه النّون.

[فإن][5] قلت: الموضع الذي تعتلّ فيه النّون إنّما هو الميم.

[قلت][6]: يريد أنّها قلبت مع الباء؛ لأنّ الباء أخت الميم في المخرج والجهر، فكما أعلّت بالإدغام مع الميم[7]، أعلّت مع الباء بالقلب.

وقوله: « كما أدغموها فيما قرُب من الراء في الموضع »[8].

يعني: الياء؛ لأنّها قريبة من الرّاء[9] لامن النّون؛ ألاترى أنّ الياء مـــن وســـط اللسان، والنّون من طرفه، لكن قربت الياء ممّا هو قريبٌ من النّون، وهـــو الـــرّاء،

---

(١) في الأصل: مجهوران.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٤.

(٣) الكتاب ٢/٤١٤. وفي الأصل: مع الياء. وسيتكرر هذا التصحيف.

(٤) يعني: شنباء. وكذا رسمت في الأصل.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: النون.

(٨) الكتاب ٢/٤١٤.

(٩) في الأصل: الياء.

فأدغموها مع الياء، كما يدغموها مع الرّاء، فكذلك غيّروها مع الباء؛ لأنّ الباء قريبةٌ من الميم.

وقوله: « فجعلوا ماهو من موضع ماوافقها في الصّوت »[١].

الذي هو من موضع ماوافقها في الصّوت إنّما هو الباء، والذي وافقها في الصّوت هو الميم، فكأنّه يقول: فجعلوا الباء.

ثمّ قال: « بمنزلة ماقرب من أقرب الحروف إليها »[٢].

أي: بمنزلة الياء؛ لأنّ الياء[٣] أقرب الحروف إلى الرّاء، والرّاء أقرب الحروف إلى النّون.

واختصار هذا كلّه: فجعلوا الباء كالياء[٤] في أن غيّروا النّون معها، إلاّ أنّها بعدت مع الباء بالقلب، ومع الياء بالإدغام.

ثمّ قال: « ولم يجعلوا النّون باءً »[٥].

يريد: ولم يقولوا[٦] في « شَنْباء »: شَبَّاء؛ لأنّ النّون بعيدةٌ من الباء؛ ألاترى أنّ هذه[٧] من اللسان، وهذه من الشفتين، وليس بينهما قربٌ في الصّفة؛ ألاترى أنّ الباء ليس فيها غنّة؛ وقد كنّا علّلنا هذا قبلُ: بأنّهم لوقلبوها باء لوقع اللبس[٨].

ثمّ قال: « وتُدغم النّون مع الواو بغنّة وبغير غنّة؛ لأنّها من مُخرج ما

---

(١) الكتاب ٢/٤١٤. وفي الأصل: ماوافقتها.

(٢) الكتاب ٢/٤١٤ وفيه: « الحروف منها ».

(٣) في الأصل: الباء لان الباء.

(٤) في الأصل: فجعلوا الياء كالباء.

(٥) الكتاب ٢/٤١٤.

(٦) في الأصل: يقلبوا. وماأثبتّه أحسن، وأوفق للسياق.

(٧) في الأصل: الاخرى أي هذا.

(٨) انظر ما سبق ٨٩٢.

أدغمت فيه النّون »[1].

أي: لأنّ الواو من مخرج الميم، والميم قد أدغمت فيها النّون، فكذلك أدغمت فيما أشبهها، وهو الواو.

قوله: « وإنّما منعها أن تُقلب [مع] الواو ميما »[2] إلى آخره.

يريد: أنّ النّون في ﴿مِن وَّال﴾ لم تُقلب مع الواو ميماً؛ لأنّ الواو ليس تتجافى عنها / الشّفتان-أي: تراخى- والميم تنطبق عليها[3] الشّفتان، فهي كالباء في إطباق الشّفتين عليها، وكرهوا أن يكون مكان النّون أشبه الحروف بها وهو في موضع الواو؛ لأنّه من الشفتين، وليس مثل الواو في التّجافي واللّين، فأدغموا و لم يقلبوا، فقالوا: ﴿من وَّال﴾، بغنّة وبلاغنّة. [١٣٨ب]

ثمّ قال: « وتدغم النّون مع الياء بغنّة وبلاغنّة »[4].

قلت: وإنّما أُدغمت لأنّها أخت الواو في الصّفة، لافي المخرج، ولهذا تُدغم فيها.

وقوله: « لأنّه[5] ليس مُخرَجٌ من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الياء من الرّاء »[6].

قلت: وإذا كانت كذلك، والرّاء[7] قريبةٌ من النّون كما تقدّم، فكأنّها قريبةٌ من النّون؛ لأنّها قربت جدّاً من الحرف الذي قاربها.

---

(١) الكتاب ٢/٤١٤ وفيه: « وبلا غنة ».

(٢) في الأصل: الواو فيها. انظر الكتاب ٢/٤١٤. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: عنه...عليه.

(٤) الكتاب ٢/٤١٤.

(٥) في الأصل: لأنها.

(٦) الكتاب ٢/٤١٤، ٤١٥ وفيه: « الرّاء من الياء ».

(٧) في الأصل: فالراء.

والضّمير في « إليهما »[1] يرجع إلى اللام والرّاء.

ثمّ قال: « وتكون النّون مع سائر حروف الفم حرفا خفيّـاً، مُخْرَجُه من الخياشيم »[2].

قلت: لّما ذكر قصّة النّون مع حروف « لم يرو »[3] ومع الباء، وهوالقلب والإدغام، أخذ يذكر حالها مع سائر حروف الفم، فقال: إنّها تُخفى معها، ولاتكون إلاّ صوتاً في الخياشيم؛ وسبب ذلك أنّها من حروف الفم، فأرادوا أن يكون اللسان يرتفع مرّةً واحدةً، فلمْ يبينوها، ولم يدغموها أيضاً؛ لأنّ الإخفاء أخفّ وهو نظير الإدغام.

وقوله: « فلمّا وصلوا إلى أن يكون لها مُخرَجٌ من غير الفم »[4].

أي: لّما وصلوا إلى ألاّ يُعملوا فيها عضواً كان ذلك أخفَّ من أن يستعملوا فيه اللسان.

ثمّ قال: « وكان العِلمُ بها أنّها نون من ذلك الموضع »[5].

أي: وليس ذلك إخلالاً[6] بها؛ لأنّها إذا خرجت من هناك عُلم[7] أنّها نون؛ لأنّه ليس ثَمَّ مايدخل في الخيشوم غيرُها والميم، وأمّا الميم فلاتُدغم ولاتُخفى؛ فلا لبس يقع بينها وبين غيرها، فيُعلم أنّها في ذلك الموضع نون، كما يُعلم ذلك إذا

(١) من قوله بعد قوله السّابق: « ألاترى أنّ الألثغ بالرّاء يجعلها ياء، وكذلك الألثغ باللام؛ لأنّ الياء أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما ». الكتاب ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢. وفي الأصل: حروف المعجم.

(٣) في الأصل: لم يروعنا.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) الكتاب ٤١٥/٢.

(٦) في الأصل: اخلال.

(٧) في الأصل: اعلم.

خرجت من الفم.

ثمّ قال: « وهي مع الرّاء واللام والياء والواو إذا أدغمت [بغنّة، فـ]ليس مخرجُها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غُنّة »[1].

يريد: أنّها مع هذه الحروف ليست من الخياشيم، ولكن صوت النون[2] إنما هو من الفم. واستدلّ على ذلك: بأنّها لوكانت من الخياشيم لما جاز إدغامها في واحدٍ منها؛ لأنّ المدغم يصير كالمدغم فيه، ولايصير الشّيء بمنزلة الشّيء حتّى يُشبهه، فإنّما وقع الإدغام لأنّها من حروف الفم، كما أنّ الرّاء واللام والواو والياء كذلك، ولوكانت من الخياشيم لما كان بينها وبين هذه الحروف شبهٌ؛ لأنّه لاحظّ لهذه الحروف في الخيشوم، فكان الإدغام متعذّراً، فهذا يقطع بأنها مع هذه الأحرف من الفم، لكن صوت الفم أشرب غُنّة.

وزعم أنّها مع حروف الحلق بيّنة[3]. قلت: والسبب مازعم: أنّها تباعدت، فكما لاتُدغم فيها، لم تُخفَ معها؛ لأنّها من حروف الفم، وحروف الفم لاتُدغم في حروف الحلق.

وزعم أنّ البيان في « مُنْخُل ومُنْغُل » أجود، وأنّ الإخفاء بعضُ العربِ يفعلُه[4]. وهو القياس؛ لأنّهما وإن قربا من الفم فهما مع ذلك من الحلق، فكان القياس فيهما أن يكونا كالحاء والعين.

ثمّ قال: « ولم نسمعهم قالوا [في التّحرّك]: حين سُليمان، فأسكنوا النّون

---

(١) الكتاب ٢/٤١٥. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: الفم.

(٣) في الأصل: لينة. انظر الكتاب ٢/٤١٥.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤١٥.

مع هذه الحروف التي مُخرجها معها من الخياشيم »[1].

قلت: يريد: لم أسمعْهم يسكّنون النّون المتحرّكة مع حروف / الفم. [١٣٩أ]

قوله: « لأنّها لاتُحوَّل حتّى تصير من مُخرجِ موضعِ الذي بعدها »[2].

يريد: أنّه لايجوز أن تدغم فتغيّر لذلك، إلاّ أن تصير حرفا من جنس الذي بعدها، وهي لاتُغيّر بالإدغام مع هذه الحروف، فلذلك لم تُغيّر بالإسكان. هذا مراده، إلاّ أنّ الكلام مستور.

ثمّ أخذ يُعلّل لمَ لم تُدغم في سائر حروف الفم؟ فقال: « لم تقوَ هذه الحروف على أن تقلبها؛ لأنّها تراخت عنها، ولم تقرُب قرب هذه السّتة »[3].

يعني: أنّ هذه الحروف بعيدة منها، ليست بمترلة الستة التي هي حروف « لم يرو »[4]، والباء التي تصير النّون معها ميماً، وقد كنّا بيّنا القرب الذي بين هذه السّتة وبين النّون، في المخرج، وفي الصّفة.

وقوله[5]: « فلم يحتمل عندهم حرفٌ ليس من مُخرجه غيره »[6].

قلت: الحرف الذي ليس من مُخرجه غيره هو النّون؛ لأنّه يعمل فيها الخيشوم، ولايعمل الخيشوم إلاّ فيها[7]، وفي الميم خاصّة، فيريد بهذا اللفظ الطّويل: ولم تحتمل النّون.

---

(١) الكتاب ٢/٤١٥. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: من مخرج من موضع. انظر الكتاب ٢/٤١٥. والكلام على تحويل النّون مع حروف الفم.

(٣) الكتاب ٢/٤١٥ وفيه: « ولم تقو ».

(٤) في الأصل: لم ترو.

(٥) في الأصل: وقولهم.

(٦) الكتاب ٢/٤١٥.

(٧) في الأصل: فيه.

« للمقاربة أكثر من هذه السّتة »[1].

أي: لم يُحتمل تغيير لأجل المقاربة أكثر من تغيير هذه السّتة؛ لقربها منها، بخلاف سائر حروف الفم.

ثمّ قال: « وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنة »[2].

قلت: لمّا فرغ من حالها مع السّتة الأحرف في الكلمتين، أخذ يتكلّم عليها مع هذه الأحرف إذا كانت معها في كلمة واحدة، وهذا مراده بقوله: « من نفس الحرف ». فزعم أنّ النّون مع الميم والياء والواو[3] على هذه الحالة بيّنة بمترلتها مع حروف الحلق.

وقوله: « والواو والياء »[4].

مخفوض عطفا على « الميم »، ثمّ أعطى السبب في ذلك وهو اللبس بما هو من المضاعف، فتقول: شاة زَنْماء، و[غَنَمٌ][5] زُنْمٌ، وقَنْوَاءُ وقُنْيَة، ولايجوز: زَنَّاء، ولاقوَّاء، ولاقيَّة، فيلتبس بمضاعف الميم والياء والواو، فإذا أُمنَ اللبسُ أدغمتَ كما تُدغِمُ المنفصلين، نحو « امَّحى[6] الكتاب »؛ لأنّه ليس في الكلام « افّعَلَ »، وقال الخليل -رحمه الله- في « انفعل » من « وَجِلْتُ »: اوَّجَلَ[7]. وهذا الفصل بيّنٌ جدّاً من كلام سيبويه.

---

(١) الكتاب ٢/٤١٥.

(٢) الكتاب ٢/٤١٥.

(٣) في الأصل: والنون.

(٤) الكتاب ٢/٤١٥.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٤١٥.

(٦) والأصل: انمحى.

(٧) انظر الكتاب ٢/٤١٥.

ثمّ قال: « وإذا كانت مع الباء لم تتبيّن »[١].

أي: أنّ النّون إذا وقعت قبل الباء لم يُنطق بها على حدّ ما يُنطق بها مع الميم والياء والواو، بل تُقلب ميماً؛ لما قلنا.

ثمّ قال: « لأنّك لاتُدغم النّون »[٢].

أي: تقلبها؛ لأنّه لايجوز إدغامها للبس.

ثمّ قال: « والميم لاتقع ساكنةً قبل الباء »[٣].

هذا اعتلالٌ لقلبها ميماً، ويريد أنّه ليس في كلامهم باء قبلها ميمٌ فيلتبس هذا به، فلمّا أمنوا اللبس قلبوها ميماً[٤].

ولّما فرغ من ذكر النّون مع الميم[٥] والياء والواو في كلمة، كأنّ قائلاً قال له: فما حالها مع الرّاء واللاّم من السّتة إذا كانت معهما[٦] في كلمة؟

فأجاب: بأنّه لايُوجَد من كلامهم مثل « قِنْرٍ، وعِنْلٍ »، فهذا أمرٌ مُستراحٌ منه. واعتلّ لكونهم لم يتكلّموا بمثله: بأنّ ذلك لو وُجِد فأُدغِم لالتبس بمضاعف الرّاء واللام، ولوبُيّن لثقُل؛ ألاترى أنّ مُخرج الرّاء واللام والنّون متقاربٌ جدّاً، ليس بين هذه الثّلاثة مُخرجُ غيرِها[٧].

وقوله: « ولم يجُز فيه ماجاز في (وَدٍّ) »[٨].

---

(١) الكتاب ٢/٤١٥، ٤١٦.

(٢) الكتاب ٢/٤١٦.

(٣) الكتاب ٢/٤١٦.

(٤) يعني: النّون في قولهم: عَمْبَر.

(٥) في الأصل: مع النون.

(٦) في الأصل: معها.

(٧) انظر الكتاب ٢/٤١٦.

(٨) الكتاب ٢/٤١٦. وأصل ودّ: وَتِد.

يريد: أن يجيب لمن سأل: لِمَ لَمْ يُدغموا وإن وقع اللبس لقرب المخرج كما فعلوا ذلك في « وَدٌّ »؟ فقال: لم يَجُز فيه ذلك لأنّ التاء والدّال كلّ واحدة[1] منهما تُدغم في صاحبتها، وصوتها من الفم، فهي أشدّ اتّصالاً من هذه؛ ألاترى أنّ النّون لها[2] عمل في الخيشوم بخلاف سائر / الحروف، فهي مع سائر الحروف تراخى، [١٣٩ب] فلايُتحمل فيها الإدغام مع اللبس لتراخيها، بخلاف التّاء والدّال اللذين تكادُ أن تقول: إنّ مخرجيهما[3] اتّحد.

ثمّ قال: « وإنّما احتُمل ذلك في الياء والواو والميم لبعد المخارج »[4].

أي: إنّما احتُمل الإظهار في « مُنيَة، وقِنْو، وزُنْم »؛ لأنّ مخارج هذه الحروف تبعد عن مخرج النّون.

وقوله: « وليس حرفٌ من الحروف التي تكون النّون معها من الخياشيم يُدغم في النّون »[5].

يريد: أنّ الحروف التي تُخفى معهنّ النّون، وهنّ سائر حروف الفم، لايجوز إدغامها[6] في النّون؛ لأنّ النّون لم تُدغم في شيء معهنّ فتقلب ويكون صوتها من الفم، بل أخفيت وصار صوتها من الخيشوم.

ثمّ قال: « فلا يُدغمن فيها »[7].

أي: لاتُدغِمُ[1] شيئاً من هذه الحروف فيها كما لاتُدغِمُ فيهنّ النّونَ.

---

(١) في الأصل: واحد.

(٢) في الأصل: لما.

(٣) في الأصل: مخرجيها.

(٤) الكتاب ٢/٤١٦ وفيه: « الواو والياء ».

(٥) في الأصل: تدغم. انظر الكتاب ٢/٤١٦.

(٦) في الأصل: ادغامه.

(٧) الكتاب ٢/٤١٦.

ثمّ أخذ يعتلّ لذلك بأن قال: فُعِل ذلك بهنّ لبعدهنّ عنها، وقلّة شبههنّ بها[٢].

أي: أنّ هذه الحروف ليست تقرب منها كما قربت حروف « لم يرو » مع الباء، وقد تقدّم ذلك، ولذلك أدغمت فيهنّ، وقلبت مع الباء ميماً.

وليس من الحروف التي أُدغمت فيها[٣] النّون مايُدغم في النّون إلاّ اللام، نحو « هل نّرى »، والبيان أحسنُ؛ لأنّهم يستوحشون من الإدغام فيها.

ثمّ قال: « ولم يُدغموا الميم في النّون »[٤].

قلت: لوسكت عن هذا لاستُغنِيَ عنه؛ لأنّه قد تقدّم أنّ الميم من الحروف التي تُدغِمُ مقاربَها فيها، ولاتُدغَم هي في مقاربها[٥]. واعتلّ لأن لمْ يُدغم في النّون: بأنّها لم تُدغم في الباء مع قرب مخرجها، ولزوم الشفتين موضعها، فأحرى ألاّ تُدغمَ في الذي بعُد مخرجه عنها.

ثمّ قال: « ولام المعرفة تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً »[٦].

قلت: اعتمد سيبويه في إدغامها في هذه الحروف على[٧] أنّ لام المعرفة كثيرة الاستعمال، فلمّا كثر استعمالها لزمَ التّخفيفُ، كما لزمَ تخفيفُ « يرى ».

وذهب الفرّاء –رحمه الله– إلى أنّ السبب في الإدغام هنا أنّ لام المعرفة

---

(١) في الأصل: يدغمن.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « وفعل ذلك بها معهن لبعدهنّ منها ».

(٣) في الأصل: الحرف الذي ادغمت فيه.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢.

(٥) في الأصل: هوفي مقاربه.

(٦) الكتاب ٤١٦/٢.

(٧) في الأصل: كما.

شديدة الاتّصال بما بعدها، فصارت بمنزلة المتقاربين في كلمة واحدة، فلزم إدغامها لّما كانت متّصلة، بخلافها إذا انفصلت، نحو « هل، وبل »[1]. وهذا المذهبُ ظاهرُه حسنٌ، فإذا بحثت عنه اضمحلّ؛ وذلك أنّ العربَ تُظهر « اقْتَتَلَ »؛ إذا[2] كان المثلان في كلمة واحدة، لّما كان المثلُ الأوّل لايلزمُه أن يكون مابعده من جنسه، وهو بلاشكّ أولى بالإدغام من « الضّارب »؛ لأنّه مثل، فثبت بهذا أنّ الاتّصال ليس بمُراعى، وإنّما المراعَى ماذكر الإمام من كثرة الاستعمال[3].

ثمّ -يُرجَع إلى لفظ سيبويه- أخذ يجمع بين مخارج هذه الحروف ومخرج اللام بعد فراغه من كثرة الاستعمال، فقال: « اللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان »[4].

وهي: الطّاء، والدّال، والتّاء، والذّال، والظّاء، والثاء، والصّاد، والسّين، والزّاي، فهذه تسعةٌ، وهي من طرف اللسان والثّنايا، إمّا أصولها، أوعلى الأصول قليلا، أوأطرافها. والرّاء والنّون يقربان من هذه التّسعة، أمّا النّون فمن طرف اللسان مابينها[5] وبين فويق الثّنايا، والرّاء من مخرج النّون غير أنّها أدخل في ظهر اللسان، فهي قريبة من هذه الأحرف، فهذه أحد عشر حرفاً هي حروف اللسان[6]. وحرفان استطالا حتّى اتّصلا بمُخرج هذه الأحرف، وهما الضّاد والشّين على مايُبيّن / في الباب الذي بعد هذا، إن شاء الله. [١٤٠أ]

زعم سيبويه -رحمه الله- أنّ لام « هلْ، وبلْ »، ونحوهما، ممّا ليس حرفَ

---

(١) انظر هذا الرأي من دون نسبة في الممتع ٦٩٢.

(٢) في الأصل: ولان.

(٣) انظر الكتاب ٤١٦/٢، الممتع٦٩٢، المساعد ٢٧٢/٤.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢ وفيه: « واللام ».

(٥) اللسان يذكر ويؤنث. جمهرة اللغة ٨٦٠.

(٦) انظر الكتاب ٤١٦/٢.

تعريفٍ، يجوز إدغامُه فيما قاربه، وإدغامه في بعضٍ أحسنُ منه في بعـضٍ، فإدغـام اللام في الرّاء نحو « هل رَّأيت »، أحسنُ من إدغامها في العين؛ لأنّها -أعني الـرّاء- أقرب الحروف إلى اللام[1].

قوله: « وهنّ من الثّنايا، وليس فيهنّ انحرافٌ »[2].

يعني: أنّ الطّاء، والتّاء، والدّال، حروفٌ شدادٌ، فليس فيهـا انحـرافٌ مـن مخرجها، بل معتمدُ اللسان على أصلِ الثّنايا، ولايتجافى، والرّاء هي مـن الحـروف التي بين الشّديدة والرّخوة، فاللسان ينحرف عنها قليلا كما ينحرف[3] عن الـلام، فهي أشبه باللام من الطّاء وأختيها.

ثم أخذ يعلّل جواز الإدغام: بأنّ مُخرج اللام قريبٌ من هذه الحروف علـى ماقلنا، فجاز أن يدغم فيهنّ[4].

ومعنى قوله: « وهي مع الظّاء، [والثّاء]، والذّال »[5] أي: هـي مـع هـذه الأحرف في الإدغام، فحذف لفهم المعنى.

ثمّ أخذ يُبيّن حُكمَ اللام مع الظّاء، والذّال، والثّـاء[6]، وزعـم أنّ الإدغـام -أعني اللام فيهنّ- أضعف من إدغامها مع الطّاء، والتّـاء، والـدّال[7]، والسّـين، والزّاي، والصّاد؛ لأنّ هذه انحدرت إلى أطراف الثّنايا حتّى قاربت مُخـرج الفـاء، والفاء من حروف الشّفتين، لايُدغم فيها شيءٌ من هذه الأحرف، فلمّا أشبهتها هذه

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٦، ٤١٧.

(٢) الكتاب ٢/٤١٧ وفيه: « وليس منهنّ ».

(٣) في الأصل: فللسان حرْف عنها قليلا كما ينحرد. وقد أهمل نقط ينحرد.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤١٧.

(٥) في الأصل: مع الطاء والدال. انظر الكتاب ٢/٤١٧. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) في الأصل: الطاء والدال والتاء.

(٧) في الأصل: الثاء والذال.

الأحرف لم تُدغَم فيها اللامُ على حدّ إدغامها في الطّاء وأختيها، والصّاد وأختيها، ولكن إدغامها فيهنّ لأنّهن يشتركن مع الطّاء والصّاد في أنّهنّ من الثّنايا(١).

ثمّ ذكر حكمَ اللام مع الضّاد والشّين، وزعم أنّ الإدغام ضعيف فيهما(٢)؛ لأنّ الشّين من وسط اللسان، والضّاد من أوّل حافّته، فهما بعيدتا المخرج من اللام، فلم يكن إدغامها حسناً فيهما. وجوازه على أنّ هذين الحرفين استطالا حتّى اتّصلا بمُخرج اللام(٣).

وأمّا النّون فزعم سيبويه أنّ إدغام اللام فيها أقبحُ من إدغامها في هذه الحروف؛ وسبب ذلك: أنّ الحروف التي أدغمت النّون فيهنّ(٤) لم يُدغم منهنّ شيءٌ فيها سوى اللام(٥)، فكان ينبغي أن تجري النّون مع اللام مجراها مع سائر أخوات اللام. وهذا يريد سيبويه بقوله: « فلم [يجسروا على أن] يُخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النّون »(٦). فهذا هو السّبب في أنْ قَبُحَ إدغام اللام فيها.

---

(١) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٤) يعني: الياء والواو والرّاء والميم. انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٥) انظر الكتاب ٤١٧/٢.

(٦) الكتاب ٤١٧/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

هذا باب الإدغام في
حروف طرف اللسان والثّنايا

وزعم أنّ الإدغام -أعني: إدغام الطّاء في الدّال- أحسنُ، وأنّ[1] الإطباق أحسنُ من إزالته، وإذهابه مع الدّال أحسنُ منه مع التّاء[2]؛ لأنّ الدّال أقربُ إلى الطّاء من التّاء؛ ألاترى أنّهما مجهوران، والتّاء مهموسة. فيدغمُ الطّاء فيهما[3]، وهما في الطّاء، [والدّال][4] والتّاء كلّ واحدة منهما في أختها. ويَنبغي أن يكون إدغام التّاء في الطّاء أحسن من العكس؛ لأنّ في هذا إدخالَ الأضعف في الأقوى. هذا جملة ماقال سيبويه في هذه الثّلاثة، ولفظُه فيها بيّن جدّاً[5].

قوله: « فإنّما تغلب على الطّاء »[6].

اعتلّ لإدغام الطّاء في الدّال، فقال: إنّما تغلبُ الدّال على الطّاء حتّى تصيّرها دالاً؛ لأنّها أختها في الموضع.

وقوله: « لأنّها حصرت الصّوت »[7]. / [١٤٠ب]

قلت: يريد أنّها أشدّ[8] منها، وهذا -وهو وصف الشّديدة-: أنّه لايجري

---

(١) تقرأ: واننا، أو: وانما.

(٢) في الأصل: الذال احسن منه مع ان التاء.

(٣) في الأصل: فيها.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) انظر الكتاب ٢/٤١٨.

(٦) الكتاب ٢/٤١٨. وفي الأصل: يغلب.

(٧) في الأصل: حضرت. انظر الكتاب ٢/٤١٨.

(٨) في الأصل: شديدة

فيها[1] الصّوت، بل ينحصرُ الصّوت.

وتمثّل بكلّ مايتصوّر في هذه الثّلاثة، فقال: اضْبط دَّلماً، وانقُط تُّوأباً[2]، فهذا إدغام الطّاء فيهما. ثمّ عكس فقال: انقُد طَّالباً، وانعت طَّالباً، ثمّ مثّل إدغام التّاء في الدّال[3]، وعكسه، فقال: انعت دُّلاماً، وانقد تِّلك.

ثمّ قال: ولو قلت: اضبطْ دُلاماً، لجاز، وهو يثقلُ التّكلّمُ به[4].

يريد: لوبيّنت لجاز إلاّ أنّ الإدغام أحسنُ، وقد نصّ على هذا بعدُ، على ماستقف عليه.

ولمّا علّلَ كونهم[5] يؤثرون الإدغام على الفكّ هنا: بأنّ هذين الحرفين شديدان، يلزمُ[6] اللسانُ موضعهنّ، لايتجافى كما يتجافى في الحروف الرّخوة، خاف أن يُعترض بـ« اصحبْ مَطراً » لأنّهما أيضا حرفان شديدان يلزمُ اللسانُ موضعهنّ، ولايتجافى، مع أنّ البيان أحسن، فانفصل عن هذا: بأنّ الميم لها عملٌ في الخيشوم، فضارعت النّون[7]، والنّون لاتُدغم [فيها الباءُ][8]، فكذلك ماأشبهها[9].

---

(١) في الأصل: فيه.

(٢) في الأصل: ترابا. والمثبت من الكتاب ٤١٨/٢.

(٣) في الأصل: في الطاء.

(٤) الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: عونهم.

(٦) تقرأ: يازمان.

(٧) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر التّعليقة ١٩٢/٥.

(٩) يعني: أنّ الشبيه يقلّ عن المشبّه به، فلم تدغم الباء في النّون، وأدغمت في الميم، لكن لمشابهتها النّون كان البيان أحسن، أمّا في اضبط دلاما، فالدّال لم تشابه النّون، فكان الإدغام أحسن من البيان، ومثله: اضبط تلك، وانقد تلك، وانعت دلاما. وقال الفارسي في التّعليقة ١٩٢/٥: « الميم من الشديدة التي يجري =

وقوله: « لرأيتها بمنزلة ماقبلها »[1].

أي: بمنزلة النّون. ويريد بذلك أيضاً: لونطقت بالنّون، وأمسكت بأنفك، لاختلّت، والميم كذلك. يريد أن يُقرّب الشّبه بينهما، ويجعلهما في حالة الإمساك شبيهتين كلّ واحدة منهما تختلّ.

ولمّا فرغ من الثلاثة [الأوَل][2] ذكر الثلاثة الثّواني، وهي الصّاد[3]، والزّاي، والسّين.

وقوله: « وهي من السّين »[4].

يريد: والصّاد من السين، كالطّاء مع الدّال؛ لأنّهما مهموسان، ولافرق بينهما، فإدغامها[5] في السّين أحسن من إدغامها في الزّاي؛ لأنّ الزّاي مجهورة، وتدع الإطباق، وإن شئت أذهبته، وإذهابُه مع السّين أمثل منه مع الزّاي؛ لما قيل، وكذلك قال سيبويه.

وقوله: « والبيان أحسن »[6].

يريد: من البيان فيما قبل، لامن الإدغام؛ لأنّه بعدُ يقول: إنّ الإدغام أحسن

معه الصّوت، والباء لايجري معه الصّوت، فلذلك كان البيان اصحب مطرا أحسن، وكان الإدغام في الدّال والتّاء ونحوهما، أحسنُ؛ لأنّ تلك الحروف لاتختلف في الشّدة كما اختلف الميم والباء فيها ». قول الفارسي: « لايجري معه الصّوت » هو ماذكره سيبويه من أنّ لها عملٌ في الخيشوم.

(١) الكتاب ٤١٨/٢.

(٢) تكملة أخذتها من كلامٍ له سيأتي بعد قليل.

(٣) في الأصل: الراء.

(٤) الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في الأصل: فادغامهما.

(٦) الكتاب ٤١٨/٢ وفيه: « والبيان فيها أحسن ».

من البيان، فإنّما يريد أنّ البيان منها أحسن منه في الطّاء والدّال والتّاء؛ لأنّها حروف رخوة يتجافى اللسان عنها، فليس فيها صعوبة على حدّها في الطّاء وأختيها.

ثمّ أخذ يتكلّم على الظّاء والذّال والثّاء، فقال: إنّ الظّاء مع الذّال كالطّاء مع الدّال[١].

يريد: أنّهما مجهوران، والثّاء مهموسة، فلذلك كان إدغامها في الذّال أحسن منه في الثّاء، وكان إذهاب الإطباق مع الذّال أمثل منه مع الثّاء.

ثمّ قال: « والبيان فيهنّ أمثل منه في الصّاد وأختيها »[٢].

قلت: فهذا يؤيّد ماقلناه هناك، من أنّه أراد بالبيان: في الصّاد وأختيها. أخبر أنّه أحسن من البيان في الظّاء وأختيها، واعتلّ لهذا: بأنّ رخاوة هذه الحروف أكثر؛ لانحراف طرف اللسان إلى أطراف الثّنايا، يريد: أنّ اللسان عند المنطِق[٣] بالظّاء وأختيها يخرج عن أطراف الأسنان.

وقوله: « ولم يكن [له] ردٌّ »[٤].

أي: ولم يكن له رجوعٌ إلى موضع النّطق[٥] بها، كما لارجوع في الصّاد؛ لأنّك إذا نطقت بالصّاد وأختيها رأيت الأسنان العُليا مطبقةً على السُّفلى، واللسان من وراء ذلك، فلمّا كانت أشدَّ رخاوةً كان النّطقُ بها يستبين أمثل[٦].

---

(١) الكتاب٢/٤١٨.

(٢) الكتاب ٢/٤١٩. وفي الأصل: فيهن اسهل.

(٣) يقال: نطق نطقا ومنطقا ونطوقا. القاموس المحيط (نطق).

(٤) الكتاب ٢/٤١٩. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: الى ل النطق.

(٦) في الأصل: اسفل.

ثمّ قال: « والإدغام فيهنّ أكثر وأجودُ »[1].

يريد: في جميع هذه الحروف، أوفي هذه الثلاثة، فإذا زعم أنّ الإدغام فيها أحسن من البيان، وكذلك يكون / في السّتة الأخَر، فهذا نصٌّ على أنّ الإدغام فيها أحسن من البيان. واعتلّ لحسن الإدغام: بأنّ أصل الإدغام لحروف الفم، وهذه أكثر حروف الفم -أعني حروف طرف اللسان- لأنّ حروف الفم هذه: الاثنا عشر التي ذكرناها، مع لام المعرفة، والقاف، والكاف، والسين، والجيم، والتّاء[2]. فهذه جملة حروف الفم، وهي أكثر الحروف، وحروف الطّرف أكثر هذا[3]. [١٤١أ]

وقوله: « وهي أكثر من حروف الثّنايا »[4].

« مِن » هنا للتّبيين، أي أنها من حروف الثنايا، لابدّ أن نأخذه هكذا؛ لأنّه يتكلّم على حروف الثّنايا، فمحال أن تكون أكثر من أنفسها، فلمّا كانت أكثر حسن الإدغام فيها، وإن كانت منفصلة في كلمتين.

ولمّا فرغ من ذكر هذه التّسعة على أنّ كلَّ حرفٍ من الثلاثة يدغم في صاحبه، أخذ الثلاثة الأول[5] مع الثلاثة الثواني يُبيّن حكمها بعضاً مع بعض، فقال: إنّ الطّاء وأختيها تدغمُ في الصّاد وأختيها[6]. فحصل من هذا أنّهنّ يدغمن بعضهنّ في بعض وفي الصّاد وأختيها؛ لأنّ مخارجها تقرب، وهما من حروف الثّنايا.

(١) الكتاب ٤١٩/٢.
(٢) في الأصل: الياء.
(٣) بعده في الأصل: والاكثر.
(٤) الكتاب ٤١٩/٢.
(٥) في الأصل: والاول.
(٦) الكتاب ٤١٩/٢.

وقوله: « وهنّ من أسفله »[1].

أي: والصّاد وأختاها من أسفله، أي من أسفل أصل الثّنايا، لامن أسفل الثّنايا؛ لأنّه قد نصّ في المخارج على أنّ الصّاد والزاي والسّين من فويق[2] الثّنايا، فإنّما يريد هنا: من أسفل أصل الثّنايا وهو فويق ، أعني: أنّ مخرج السّين فويق مخرج الطّاء. كذا زعم في المخارج، وكذلك هو الحقّ، وإذا اعتبرت ذلك وجدته، كما قلت لك. وزعم أنّ البيان عنده[3] حسنٌ؛ لاختلاف المخرجين. قلت: وهذا بيّن.

ثمّ قال: « وكذلك الذّال والثّاء والظّاء »[4].

يُدغمنَ في الصّاد وأختيها، والبيان فيها أحسن منه مع الطّاء وأختيها؛ ألا ترى أنّ الصّاد أقربُ إلى الطّاء، وهذا يريد سيبويه-رحمه الله- بقوله: « لأنّها أبعد من الصّاد وأختيها »[5]. أي لأنّ الظّاء وأختيها أبعد من الصّاد [وأختيها][6]، وإن كانت أبعد فالطّاء [وأختاها] أقرب[7]. وزعم أنّ الظّاء وأختيها يدغمن في الطاء

---

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

(٢) في الأصل: دوين. والصواب ماأثبته، إن شاء الله، فهو مانصّ عليه سيبويه ٤٠٥/٢، وسينبه عليه المؤلف في تفسيره التالي.

(٣) في الأصل: عندي.

(٤) الكتاب ٤١٩/٢ وفيه: « الظاء والثاء والذال ».

(٥) الكتاب ٤١٩/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) مابين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام. وقال أبوعليّ في التّعليقة ١٩٤/٥: « أي: الظّاء وأختاها أبعد من الصّاد وأختيها من الطّاء والتّاء والدّال، ومعنى ذلك: أنّ البيان في الظّاء والثّاء والذّال مع الصّاد والسّين والزّاي أحسن من البيان في الطّاء والتّاء والدّال مع الصّاد والسّين والزّاي؛ لأنّ الظّاء وأختيها أبعد من الصّاد وأختيها، والطّاء وأختاها أقرب إليهنّ من الظّاء وأختيها إليهنّ ».

وأختيها.

فحصل من هذا أنّ الظّاء وأختيها يـدغم بعضـها في بعـض، و[كـذلك الطّاء][1] والدّال[2] والتّاء، وكذلك الصاد والزاي [والسّين][3]، وتدغم الطّاء وأختاها في الصّاد وأختيها، والطّاء وأختاها في الظّاء وأختيها[4]، [وتُدغم الظّاء وأختاهـا في الطّاء وأختيها، والظّاء وأختاها في الصّاد وأختيها][5]، ولايُـدغم السّـينُ والصّـاد والزّاي في شيء من هذه الحروف البتّة؛ لأنّ فيها صفيراً، فكرهوا أن يُذهبوه.

وقوله: « وهنّ أندى في السّمع »[6].

يريد: أفشى وأقوى؛ ألاترى قوله:

فقلتُ ادعي وأدعوَ إنّ أندى   لِصـوتٍ أن يُناديَ داعيانِ[7]

أي: الذي يُسمع[8] كثيراً إنّما هو أن ينادي اثنان.

ولّما فرغ من هذه التّسعة أخذ يتكلّم على مايلحق بها، وذلك الضّاد والشّين،

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: والذال.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) لم يشر المؤلّف إلى إدغام الطاء وأختيها في الظاء وأختيها.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٧) ينسب إلى الأعشى، وإلى لحطيئة، وليس في ديوانيهما، وإلى دثار بن شيبان النمري، وإلى ربيعة بـن جشم.

انظر الكتاب ٤٦/١، معاني القرآن للفرّاء ٣١٤/٢، سر صناعة الإعراب ٣٩٢، شرح المفصّل لابن يعيش ٣٣/٧، مغني اللبيب ٥١٩، اللسان (ندي).

(٨) تقرأ: التي سمع.

فزعم[١] أنّ الطّاء وأختيها يُدغمن في الضّاد[٢]، قال: « لأنها اتّصلت بمخرج اللام »[٣]. [أي][٤] أنّها من أوّل حافّة اللسان، واللام أدنى الحافّة، فهي قريبةٌ منـــها. ثمّ قـــال: وتطأطأت عن اللام حتّى خالطت أصول الأسنان[٥]. أي: وانحـــدرت لاســـتطالتها حتّى لحقت بمخرج الطّاء، مع أنّها مطبقة مثلها، فأدغمت الطّاء فيها، وحملت الدّال والتّاء على الطّاء.

ثمّ قال: « وكذلك الظّاء والذّال والثّاء »[٦].

يريد: أنّهنّ[٧] يُدغمن في الضّاد، كما أُدغمت الطّـــاء / وأختاهـــا، فكمـــا أدغموا الطّاء وأختيها، أدغموا الظّاء وأختيها. [١٤١ب]

وزعم أنّ الضّاد لاتُدغم في شيء ممّا أدغم فيها؛ لاســـتطالتها، ولافي السّـــين وأختيها، كما لم تُدغم السين وأختاها فيها[٨].

وزعم أنّ البيان هنا عربيٌّ جيّد[٩]؛ لبعد المخرجين، فهو[١٠] أقوى من البيـــان فيما مضى[١١].

---

(١) تقرأ: يدغم.

(٢) في الأصل: الطاء.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٠.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٠ وفيه: « أصول ماالّلام فوقه من الأسنان ».

(٦) الكتاب ٢/٤٢٠.

(٧) في الأصل: انها.

(٨) في الأصل: يدغم السين اختاها فيها. وانظر الكتاب ٢/٤٢٠.

(٩) يعني: إذا سبقت الضاد بحرف مما ذكر من الحروف السّتة.

(١٠) في الأصل: فهي.

(١١) انظر الكتاب ٢/٤٢٠.

ثمّ أخذ [يتكلّم على][1] الشّين، وزعم أنّ الطّاء وأختيها يُدغمن فيها؛ لاستطالتها أيضاً. والإدغام في الضّاد أحسن منه في الشّين؛ لأنّها أكثر اتّصالاً بالسّتة، مع قربها منهنّ في الصّفة؛ ألاترى أنّها مطبقةٌ كالطّاء، ولاتتجافى عن موضعها تجافي الشّين؛ لأنّ الشّين بتفشّيها لاتكادُ يستقرُّ اللسان عند النّطق بها على مخرج، فلهذا كان الإدغام في الضّاد أحسنَ منه في الشّين[2].

ثمّ قال: وتُدغم الطّاءُ وأختاها في الشّين[3].

قلت: كلامه في هذا الفصل بيّنٌ، وهو على حدّ إدغام [الطّاء][4] وأختيها، لافرق.

ثمّ قال: « واعلم أنّ جميع ما أدغمته، وهوساكنٌ، يجوز لك إدغامه إذا كان متحرّكاً، كما يُفعل ذلك بالمثلين »[5].

يريد: أنّ المثلين يُدغم كلٌّ واحدٍ منهما في صاحبه إذا كانا منفصلين على الشّرط الذي ذكرنا أوّلاً إذا كانا[6] متحرّكين، فكذلك المتقاربين، ولافرق إلاّ أنّ الإدغام في المثلين.

ثمّ قال: « وحاله فيما يحسنُ ويقبح فيه الإدغامُ ومايكون فيه أحسنَ وما [يكون خفيّاً وهو بزنته متحرّكاً قبل أن] يُخفَى، كحال المثلين »[7].

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. و« أخذ » قبلها مكرر في الأصل.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٠/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٤٢٠/٢ وفيه: « تفعل ».

(٦) في الأصل: كان.

(٧) الكتاب ٤٢٠/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

أي: وحالُ هذا الذي هو متقاربٌ كحال ذلك، فإذا توالى فيه التّحرك كان الإدغام أحسن، وإذا لم يتوالَ كان الإدغام والبيان شبيهين، ولك أن تُخفي ويكون على زنته متحرّكاً، وقد تقدّم هذا كلُّه فقس عليه.

ثمّ قال: « وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرفٍ واحد، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلا »[1].

قلت: يذكر هنا الحروف المتقاربة متّصلةً، ونخصّ الأماكن التي قلبت فيها الثّاني للأوّل، والحروف[2] المبدلة لا للإدغام بل للتّقريب[3] من الإدغام[4]، فقد كنّا [ذكرنا][5] في المتقاربين اللذين من كلمة [أنّه][6] لايجوز فيها الإدغام؛ لأجل اللبس، نحو « قنْية، وقِنْوان »، وحيث أمن اللبس جاز الإدغام، نحو « امَّحَى الكتابُ »، فكلّ مايذكر هنا ممّا يُدغم، فإنّه إنّما جاز ذلك فيه لأجل عدم اللبس، فمن ذلك « مُفتعِل » من الثَّرْدِ: مُثَّرِد، وحكى سيبويه-رحمه الله- أنّهم يقولون: مُثَّرِد، فيقلبون الثّاني للأوّل، قال: والقياسُ مثّرد[7]؛ لأنّ أصل الإدغام أن يقلب الأوّل للثّاني[8].

(١) في الأصل: هذه الحروف من حرف واحد ازددت ثقلا.

(٢) في الأصل: ولحروف.

(٣) في الأصل: الادغام بل التقريب.

(٤) نحو: مصطبر.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: مثرد.

(٨) الذي في الكتاب ٤٢١/٢، وطبعة هارون ٤٦٧/٤: « فمن ذلك قولهم في مثترد: مثّرد؛ لأنّهما متقاربان مهموسان، والبيان حسن، وبعضهم يقول: مثترد، وهي عربيّة جيّدة، والقياس مُتّرد؛ لأنّ أصل الإدغام أن يدغم الأوّل في الآخر ». والصّواب ماورد في عبارة المؤلّف، بدليل قول سيبويه: « والبيان حسن » فكيف يقول ذلك، ثمّ ينقل لغة البيان. وعليه فصواب نصّ سيبويه أن يكون: فمن ذلك قولهم في =

فإن قلت: و لم كان الأصل؟

قلت: قد أجاب سيبويه-رحمه الله- عن هذا بعد، فقال: لمّا كـان يغيّـرون الأوّل بالإسكان غيّروه بالقلب[1].

ثمّ قال: « وقالوا في (مُفتَعِل) من (الصّبر): مصْطَبِر »[2].

قلت: أصله « مُصتَبِر »[3]، و لم يُمكن التّكلم بهذا؛ لأنّ الحرفين متقاربـان[4]، ومع هذا فهما كالضّدين؛ لأنّ الصّاد[5] مستعلية، والتّاء مستفلة[6]، فهـم يكرهـون الاستفال بعد الصّعود[7]، دليل ذلك: امتناعُهم من الإمالة في نحـو « قاعِـد »، و لم يمكنهم لأنّ الصّاد لأيُدغم [في][8] التّاء فتوسّطوا حالةً، وأبدلوا مـن التّـاء حرفـاً يقرُبُ منها في المخرج، ومن الصّاد في الصّفة؛ لما قلناه، فهذا نهاية ما يُعلّـل ويُقـال هنا، وهذا يُريد بقوله: « ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ من الحـروف »[9] أي: في مشابه، بخلاف التّاء؛ لأنّ فيه مع التّشابه ماذكرناه. / [١٤٢أ]

ثمّ قال: « إذلم يكن بينهما سوى ماذكرت »[10].

مثترد: متّرد، وبعضهم يقول: مثّرد، وهي عربيّة جيّدة، والقياس متّرد. وانظر شرح السيرافي ٥٥٧/٦ (خ).

(١) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « من صبرت ». وفي الأصل: من الصفة.

(٣) « مصتبر » لم يظهر منه في الأصل بسبب خرم إلاّ الرّاء.

(٤) في الأصل: متقاربين.

(٥) في الأصل: الضاد.

(٦) « والتّاء مستفلة » أضاع أكثره خرم.

(٧) في الأصل: الصعد.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) الكتاب ٤٢١/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « ولم يكن بينهما إلا ». وفي الأصل: إذا لم. وكذا في الموضع التالي.

يريد: إذ لم يكن بين التّاء والصّاد[1] إلاّ ماذكرت من الإطباق وعدمه، [والصَّفير، وأمّا المخرج][2] ففي نهاية القرب.

ثمّ قال: وقالوا: مُصَّبِرٌ؛ لّما امتنعت الصّاد أن تدخل في الطّاء[3].

قلت: فهذا نصٌّ على أنّ « مُصَّبِرا » ممّا أدغم من[4] « مُصطبر ».

فإن قلت: مالذي قاد إلى ذلك، ويمكن الإدغام من « مصتبر »؟

قلت: الذي دعاه إلى ذلك أنّ « مصتبرا »[5] لايُتكلّم به، و« مصطبر » يُتكلّم به، فينبغي أن يُدّعى أنّ هذا إنّما أدغم ممّا نُطق به.

وعضّد « مُصَّبرا » بما حكى عن هارون[6] من قراءة بعضهم: ﴿فلاجُناحَ عليهما أنْ يَصَّلِحا﴾[7].

(١) في الأصل: والطّاء. قال سيبويه بعد النّص السّابق٢/٤٢١: « يعني قرب الحرف، وصارا في حرف واحد، ولم يجز إدخال الصّاد فيها؛ لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصّاد، وهي الطّاء ».

(٢) يقرأ في لأصل: والمين واما الريح.

(٣) الكتاب ٢/٤٢١.

(٤) في الأصل: ما ادغم في.

(٥) في الأصل: مصطبرا.

(٦) أبو عبد الله- وقيل: أبو موسى- هارون بن موسى الأعور العتكي البصري الأزدي ولاءً [ت: ١٧٠هـ تقريبا] كان يهوديّا فأسلم، قارئ نحوي علاّمة صدوق نبيل، له قراءة معروفة. كان أوّل من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبّع الشاذّ منها فبحث عن إسناده. روى عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وابن كثير، وأبي عمر بن العلاء، وعرض على عبد الله بن إسحاق وآخرين، وروى عنه علي بن نصر، ويونس بن محمّد المؤدّب، وآخرين، ووثّقه ابن معين، وروى له البخاري ومسلم. انظر غاية النهاية ٢/٣٤٨، بغية الوعاة ٢/٣٢١.

(٧) النّساء: ١٢٨. وهي قراءة عاصم الجحدري. انظر الكتاب ٢/٤٢١، التّكملة ٦٢٢، مختصر في شواذ القراءات ٢٩، المحتسب ٢٠١/١، شرح الملوكي ٣١٩.

وزعم أنّ الزّاي إذا اجتمعت مع التّاء فإنّها تُقلب -أعني التّـــاء- دالاً، إذا لم يكن إدغام الزاي، فقرّبوا الحرفين بأن أبدلوا من التّاء مايشـــبهها مخرجـــاً وللـــزاي صفةً ومخرجا، وهوالدّال؛ إذ هو مجهور غير مطبق كالزاي. ومـــن قلـــب الثّـــاني في « مُصّبر » قال: هذا مُزَّان[1].

و لم يذكر في « مُستمع » إلاّ قلب الثاني للأوّل فتقول: مُسَّمع[2]، ولاسبيل إلى إبدال التّاء دالا[3]، ولاطاء؛ لأنّها أبعد عن[4] السّين من التّـــاء؛ ألاتـــرى أنّ السّـــين مهموسة، فهي كالتّاء، والطّاء والدّال مجهوران، فلاسبيل إلى القلب، فإمّا أن تُبـــيّن، وإمّا أن تقلب الثّاني للأوّل.

قوله: « فإن أدغمت قلت: مُسَّمِعٌ »[5].

قد ذكر هذا، لكن مراده: فإن أدغمت فعلى ماقلت لك.

ثمّ قال: « وقال ناسٌ كثيرٌ: مُتَّرِدٌ »[6].

فإن قلت: قد ذكر هذا قبل.

قلت: إنّما يريد: أنّك لاتقلب في « مُستمع » الأوّل للثّاني كمـــا فعلـــت في « مُشترد »؛ لأنّ السّين فيها صفير، والثّاء والتّاء من جنسٍ واحد، لافضل في أحـــدهما يَذهب الإدغامُ به.

---

(١) « هذا مزان » تأثر بخرم. انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٣) « دالا » أضاع أكثرها خرم.

(٤) في الأصل: الى.

(٥) الكتاب ٤٢١/٢.

(٦) الكتاب ٤٢١/٢ وفيه: « مثّرد ». والكلمة غير منقوطة في الأصل، لكن كلام المؤلّف التّـــالي علـــى ماأثبتّ.

ثمّ قال: « وقالوا في اضْطَجَرَ: اضَّجَرَ »[1].

قلت: فلم يحك فيه أن يُدغم في غيره، بل[2] تقلب الثّاني له فيصير ضاداً، فهو إذاً من الجنس الذي لايُدغم في مُقاربه ويُدغم مقاربه فيه، فينبغي أن تجتمعَ الحروف التي لاتُدغم في مقاربها كما جمعها الفارسي-رحمه الله- « ضم شفر » لا « مرشف »[3]، فإنّ الضّاد لايدخل في شيء حتّى يصير حرفاً آخر[4]، فهم لمّا ثقل عليهم في « مُضْتَجِر » الخروج من الاستعلاء للاستفال[5] فكرهوا [ذلك، أبدلوا من التّاء][6] حرفاً يُشبهها في المخرج، ويُشبه الضّاد في الإطباق والاستعلاء [وهو الطّاء، ثمّ أدغموا الطّاء في الضّاد، فقالوا: مضَّجِر][7].

ثمّ قال: « وكذلك الظّاء »[8].

يريد: أنّها إذا اجتمعت مع التّاء فحالها كحال الضّاد لاتدخل فيها، ولمّا كان يظهر من هذا التّناقض؛ لأنّهم كانوا يدخلونها في الطّاء وأختيها منفصلين، نحو « احفظ طالبا، واحفظ تولبا، واحفظ دلاما »، فلمّا كانا متّصلين[9] لم يدخلوها

---

(١) الكتاب ٢/٤٢١.

(٢) في الأصل: بان.

(٣) انظر ماتقدم ٨٨٨، ٨٩٦.

(٤) يريد: أن الضاد لايدغم فيغيره؛ لأنه لايصير، أي: لايحوّل حرفاً آخر.

(٥) في الأصل: للاستقبال.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام بناءً على كلامه السابق، وإلاّ فقد ورد في ٨٩٦ أنّه لم يقع الإدغام حتّى صيّر الثّاني ضاداً، فهو على هذا من إدغام المثلين لا المتقاربين.

(٨) الكتاب ٢/٤٢١.

(٩) في الأصل: متصلتين.

مع أنّ الإدغام في المتّصل أوجب[1]، أخذ يعتذرُ عن هذا بأحسن عذر، فقال: هما منفصلين يُترك فيهما الإطباق إن أدغمت، فكأنّك لم تُخلّ بها، فإذا كانت متّصلة كان الإدغام أوجب فيلزم عنه أن يذهب الإطباق جُملةً؛ إذ كان يجوز ذلك مع المنفصل، فلمّا علموا أنّ الإدغام هنا يؤدّي إلى ذهاب الإطباق جملةً رأوه[2] إجحافاً، فعدلوا عنه إلى قلب التّاء حرفاً يُشبهها مخرجاً وصفةً، فقالوا: مضطجع؛ ليكون العمل من وجهٍ واحد أخفّ[3].

وقوله: « وليكون الإدغام [في] حرف مثله »[4].

أي: قلبوا ليكون الإدغام في مماثل للظّاء، إن وقع الإدغام؛ لأنّ الطّاء أقرب إلى / الظّاء من التّاء؛ ألاترى أنّ مخرج الطّاء والتّاء واحد، فهما من الظّاء في المخرج [١٤٢ب] على حدّ واحد، ويريد: الطّاء بأنّها قريبةٌ من الظّاء في الإطباق والاستعلاء والمخرج[5].

قوله: « إذ لم يجز البيان »[6].

أي: أبدلوا إذ لم يجز [إلاّ][7] الإدغام؛ لما ذكرنا.

وقوله: « والإطباق »[8].

---

(١) « في المتصل أوجب » أضاع أكثره خرم.

(٢) تقرأ: ولوه.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٢١.

(٤) الكتاب ٢/٤٢١. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) في الأصل: والخبر.

(٦) في الأصل: اذا لم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٢/٤٢١.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) الكتاب ٢/٤٢١.

أي: و لم يجز الإطباق والبيان؛ لأنّ المتقاربين في كلمة واحدة، فلو أدغموا لأجحفوا.

ثمّ قال: « فكرهوا أن يجحفوا به حيث مُنع هذا »[١].

أي: حيث مُنع البيان والإطباق، فتقول: مظطلم[٢]، فإن أدغمت قلت: مطّلم، هذا هو القياس، قال زهير:

...ويُظلمُ أحياناً فيَطَّلِمُ[٣]

ومن قال: مُصّبر، قال: مظّلم.

ثمّ قال: « وأقيسُهما مُطَّعِنٌ »[٤].

يريد: أنّ القياس أن تقلب الأوّل للثّاني، لاعكسه، واعتلّ لهذا بأن قال: لوقلت: ذُهِبَ به، فأسكنت الآخر، لم يجز الإدغام، إلاّ أن تسكّن الأوّل، فلمّا كان كذلك جعلوا الآخِر يتبعُه الأوّلُ، فلمّا كان الأمر على[٥] تسكين الأوّل وتغييره،

---

(١) الكتاب ٢/٤٢١. وفيه: « فكأنّهم كرهوا ».

(٢) في الأصل: مصطلم.

(٣) البيت بتمامه:

هو الجوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ عفواً، ويُظلمُ أحياناً فيَظّلمُ

انظر الدّيوان ١٥٢، الكتاب ٢/٤٢١، سر صناعة الإعراب ٢١٩، الخصائص ٢/١٤١، المنصف ٢/٣٢٩، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٤٠٣، شرح التّصريف ٣٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤٧، ١٤٩، شرح الملوكي ٣١٦، ٣١٩، شرح الشافية للرّضي ٣/٢٨٩. ويروى: « فيظطلم »، و« فيظّلم »، و« فينظلم ». والذي في كتاب سيبويه « فيطّلم » كما هنا، وكلام الأعلم على أنه بالظاء، أي أدغم الطاء في الظاء، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي « فيظطلم » بلا إدغام.

(٤) في الأصل: واقيسها. انظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(٥) « على » أضاع أكثره خرم.

جعلوه تابعاً للآخِر، فغيّروه[١] ولم يُغيّروا الآخِر. فهذا هو الذي بيّناه[٢] آنفاً.

وقوله: « ألاترى أنّك لوقلت في المنفصلين »[٣].

إنّما قال: « في المنفصلين » ولم يقل: في المتّصلين؛ لأنّ « افتعل » كلّه إنّما هو بمنزلة المنفصل، على ما بيّنا، فجاء بما هو مثله؛ لأنّه يُحملُ عليه.

ثمّ قال: « وكذلك تُبدِل للذّال [من مكان التّاء] أشبه الحروف بها؛ لأنّهما إذا كانا في حرفٍ واحدٍ لزم ألاّ يُبيّنا »[٤].

لمّا ذكر حكم تاء « الافتعال » مع الصّاد والزّاي [والسّين][٥] والضّاد والظّاء، وزعم أنّ التّاء معها لايصحّ أن تدخل فيها هذه الأحرف؛ لأنّ هذه الأحرف لايُدغمن في التّاء، ومنها مالايُدغم على حال، نحو: الزّاي، والصّاد، [والسّين][٦]، أخذ يحتال على إدغامها؛ ألاترى أنّه تقدّم أنّها وأختيها[٧] يُدغمن في الظّاء والذّال والثّاء، والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي ألاّ تُقلب معها التّاء، بل لاتُدغم فيها، فتقول: مدّكر[٨]، في « مذتكر »[٩]. وقوله: « لأنّهما إذا كانا في حرف واحد لزم ألاّ يُبيّنا » اعتلال لقولهم[١٠] بعد القلب: مدّكر، ولم يقولوا: مذدكر، كما يقولون: مصْطَبِرٌ،

---

(١) تقرأ: فقهروه.

(٢) « بيناه » أضاع أكثره خرم. ويحتمل كونه: قلناه.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الأصل: تبدل الذال...لانها...لازم. انظر الكتاب ٤٢٢/٢. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) تكملة للحصر.

(٧) في الأصل: واختها. ويعني: التّاء والطّاء والدّال.

(٨) وبعض بني أسد يغلّب الذّال فيقول: مذّكر. انظر معاني القرآن للفرّاء ١٠٧/٣.

(٩) تقرأ: متطر في مدتطر.

(١٠) في الأصل: بقولهم.

تارة، ومُصَبِّرٌ، أخرى[١]، فقال: هم مايدغموهما[٢] منفصلين، فلزم أن يُدغما متّصلين في « افتعل » [بعد قلب التّاء دالا][٣] لقرب الدّال من الذّال. وقوله: « فكرهوا هذا الإجحاف »[٤] اعتلالٌ لقلب التّاء دالاً، أي: كرهوا إدخال الذّال في التّاء؛ لأنّ هذا إجحافٌ بالذّال؛ لكونها مجهورة، والتّاء مهموسة، فأرادوا أن يكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر.

وقوله: « والزّاي لايُدغم على حال »[٥].

أي: قالوا: مُزْدَان، ولم يقولوا: مُذْدَكِر، وكذلك الصّاد مع التّاء، والضّاد معها. وجملة تلك الحروف لأنّ فيهنّ فضلاً زائداً[٦] كرهوا إذهابه مع ماليس له فضلٌ، فلذلك أظهروا مع هذه الأحرف، ولم يظهروا في « مُذْدَكر ». وقد ثبت[٧] في بعض النّسخ: « والزّاي لاتدغم فيها إلاّ على حال ». أي: لاتُدغَم في الدّال إلاّ على حال وهو قلب الدّال زاياً[٨] فيقولون[٩]: مُزّان.

وقوله: « فلم يُشبّهوها »[١٠].

أي: فلذلك لم يُشبهوا الذّال مع الدّال بالزّاي مع الدّال؛ لقرب الذي بينهما.

---

(١) في الأصل: تاتى ومصبر احرى.

(٢) في الأصل: يدغموها.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ وفيه: « لاتدغم فيها ». أي في الدّال. وستأتي رواية أخرى.

(٦) في الأصل: فضل زايد.

(٧) « في مذدكر وقدثبت » تأثر بخرم، خاصّة « مذدكر ».

(٨) « قلب الدال زايا » تأثر بخرم.

(٩) في الأصل: ويقولون.

(١٠) الكتاب ٤٢٢/٢.

وقوله: « والضّاد في ذلك بمنزلة الصّاد »[1].

يريد: أنّ الضّاد في اجتماعها مع التّاء بمنزلة الصّاد مع التّاء، أي: تقلب معها طاء، ويجوز الفكّ إذ ذاك والإدغام، بخلاف « مُذدَكر »[2]. وقد كان فرغ من هذا قبل، وإنّما جاء به لأجل الذّال مع الدّال، يقول: يدغم هذا ولايُدغم / هذا. [١٤٣أ]

ولّما كان قدّم أنّ الضّاد لاتدخل في الطّاء، ولا في شيء؛ لأنّها من حروف « ضمّ شفر »، أخذ هنا يعتذر عن قولهم: مطّجع، فقال: أدغمت حيث كانت الطّاء مطبقة، و لم تكن في السّمع مثلها[3].

أي: مثل الضّاد[4]؛ لأنّها أعني الطّاء- أعظم إطباقا.

ثمّ قال: وقربت منها، وصارت في كلمة واحدة، فاغتفروا استطالتها، ثمّ قال: وصارت كلام المعرفة إذا لزمها الإدغام فيما لاتُدغم فيه في الانفصال إلاّ ضعيفاً[5].

أي: لّما كانت معها في الكلمة الواحدة آثروا الإدغام كما يؤثرونه في لام المعرفة لاتّصالها فيما بعدها.

فإن قلت: لَم أبطلتم تعليل الفرّاء في لام المعرفة، وسيبويه قد اعتلّ [به][6]؟

قلت: لم نُبطله إلاّ من حيث أنّه لايُكتفى به دون الكثرة، بل لابدّ من كثرة

---

(١) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٢) عدم جواز الفكّ في مذدكر، هو مذهب سيبويه، وسماعه عن العرب. وحكى عنهم الجرميّ الفكّ، وأجازه، وهو القياس. انظر التّعليقة ١٩٧/٥، سرّ صناعة الإعراب ١٨٧.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٤) في الكتاب ٤٢٢/٢: « في السّمع كالضاد ».

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام. وقد مضى تعليل الفراء ٩١٥، ٩١٦.

الاستعمال.

ثمّ أخذ يتكلّمُ على الطّاء مع التّاء، وزعم أنّ قلب التّـــاء طـــاء مـــع الطّـــاء أجدرُ[1].

أي: أولى من قلبها مع سائر الحروف؛ لأنّ التّاء أقرب إلى الطّاء مـــن ســـائر الحروف، فردّوها للطّاء.

ثمّ قال: « ولاتُدغم الطّاء في التّاء فتُخِلّ بالحرف »[2].

أي: لاتُدخل الطّاء في التّاء فتخل بالحروف التي فيها فضل صوت.

وقوله: « لأنّهما في الانفصال أثقل »[3].

اعتلّ للإدغام، أي: أنّ اجتماعهما منفصلين يثقل لقربهما؛ ألاترى أنّهمـــا[4] من مخرج واحد، فلمّا كان ذلك في الانفصال، لزم الإدغام في المتّصلين.

وقوله: « ولم يدغموها في التّاء »[5].

قلت: تكرارٌ، لكن ذكر هنا مُتمًّا، قال: « لأنّهـــم لم يريـــدوا إلاّ أن يبقـــى الإطباق »[6]. أي: لم يدغموه في الاتّصال لأنّ الإدغام في الاتّصال شديدٌ يزول لـــه الإطباق، وهم لايرون إلاّ أن يبقى الإطباق.

وقوله: « إذ كان يذهب في المنفصلين »[7].

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٢.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٢. و« فتخل » لايقرأ منه بسبب خرم إلاّ اللام.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٢. وفي الأصل: لانها.

(٤) في الأصل: اجتماعها منفصلين يعتل لقربها الاترى انها.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٢.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٢.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٢ وفيه: « في الانفصال ».

تعليلٌ؛ لأنّه كان يلزم هنا إذهابه؛ لأنّه إذا كـــان يـــذهب مـــع الانفصـــال جوازاً، فيكون مع الاتّصال ذهابه وجوباً، ولهذا قال: « فكرهوا أن يلزمـــوه ذلـــك في حرفٍ ليس من حروف الإطباق »[١]. أي: كرهوا أن يلزموا ذهاب الإطباق مـــع ماليس بمطبق[٢].

ثمّ قال: « وكذلك الدّال »[٣].

أي: بمترلة الذّال مع التّاء، تقلب التّاء دالاً، ثمّ تدغم الدّال في الدّال. وهـــذا أيضاً يحتال فيه كما احتال هناك؛ لأنّ الدّال ليست من الحروف التي فيها فضل فكره ذهابه، قال: « لأنّه قد يجوز[٤] فيه البيان في الانفصال، مع ماذكرنا من الثقـــل »[٥]. أي: لانقول: ادْتانوا، لأنّ « انقدْ تلك »[٦] بالإظهار ثقيل، وهو قليل، ولهـــذا قـــال: و[قد][٧] يجوز فيه البيان. فأتى بـــ« قد » لأنّها للتقليل، فلمّا كان ذلـــك ثقـــيلا في المنفصلين لزم الإدغام في[٨] المتّصلين.

وقوله: « فلمّا صار هنا، لم يكن له سبيل إلى أن يفرد من التّاء »[٩].

أي: كان في الانفصال يجوز فيه البيان على ضعف، فلمّا صار متّصلاً لم يجـــز

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٢.

(٢) في الأصل: بمطمين.

(٣) في الأصل: الذال. وفي الموضع الذي بعده: الدال. انظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(٤) في الأصل: لايجوز. وسيأتي صوابه عند المؤلف. وانظر الكتاب ٢/٤٢٢.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٢ وفيه: « على ما ذكرنا ».

(٦) في الأصل: ذلك.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) « الإدغام في » أضاع أكثره خرم.

(٩) الكتاب ٢/٤٢٢ وفيه: « ههنا ». وفي الأصل: جاز. وكذا في الموضع التالي.

أن يفرد من التّاء، أي: لم يجز إظهاره، فيكون بعد الدّال غيرها، بل عزموا على ألاّ يكون بعدها غيرها، كما فعلوا ذلك بالطّاء؛ لأنّهم كرهوا أن يكون الجهر الذي فيها يذهب[١].

ثمّ قال: وقد شبّه بعض العرب حروف الإطباق الأربعة، إلى آخره[٢].

قلت: فهذه درجة ثالثة بين[٣] المنفصلين / وبين مايقرب من المتّصل، [١٤٣ب] فـ « افتعل » أقرب إلى الاتّصال من « فعلت »؛ ألاترى أنّك تقول: فعلَ، فتذهب [التّاء][٤]، وتاء « افتعل » لم تدخل على أنّها لتخرج[٥]، فتقول في « خَبَطْتُه »: خَبَطُّهُ، وفي « فَحَصْتُ »: فحَصطُ، وفي « حفظت »: حَفِطُّ[٦]. وقد اعتلّ سيبويه لها، وكلامه في نهاية البيان[٧].

وزعم أنّ بعض العرب قلبها مع الدّال دالاً في فعلت، فقال في « عُدتُه »: عُدُّه، فشبهها بها في « ادَّان »[٨]، فشبّه التّاء في « فعلت » بها في « افتعل »، وكذلك « نقدتُه ونقدُّه »[٩].

ثمّ قال: « واعلم أنّ تركَ البيان هنا أقوى منه في المنفصلين »[١٠].

---

(١) في الأصل: مذهبه. انظر الكتاب ٤٢٣/٢.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٣) في الأصل: في.

(٤) تكملة يتّضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: لمدح.

(٦) في الأصل بطائين مفصولتين.

(٧) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(٨) في الأصل: اذان.

(٩) تقرأ في الأصل: نعدط ونعدت. انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

(١٠) الكتاب ٤٢٣/٢. وفي الأصل: أقوى هنا.

قلت: هذا هو الذي قلنا، من أنّ هذا درجةٌ بين المشبّه بالمتّصل وبين المنفصلين، فهو أقرب إلى الاتّصال من المنفصلين؛ لأنّ التّاء التي للضّمير قد صارت كحرف من حروف الكلمة، فلهذا كان ترك البيان، وهوالإدغام، أقوى منه في المنفصلين، وإن كان البيان حسناً. قال سيبويه-رحمه الله-: « حدّثنا من لانتّهم أنّه سمعهم يقولون: أخذْتُ، فيُبيّنون »[1].

وأعطى هنا كلمة ليست من الباب، قال: إذا كان الثّاني من المثلين ساكناً، لم يُدغم فيه؛ لما ذَكر من أنّ الأصل أن يُغيّر الأوّل بالتّسكين، فالأوّل هو الذي يكون ساكناً، لاالثّاني. قال: ألاقالوا: بُيِّن لَّهم[2].

هذا استئناف اعتراض، كأنّ القائل يقول: لم قلبوا الثّاني للأوّل في « مُـزَّان، ويصَّبِرُ »، ولم يقلبوا في « بُيِّنَ لهم »، [فيقولون][3]: بُيِّن لَّهُمْ؟

فأجاب: بأنّ الأوّل لمّا كان يسكن كان الآخر يقوى عليه بالقلب، ولايُتصوّر العكسُ؛ لأنّ الأصل كذلك.

قوله: وذلك « أُستُّطْعِمَ »[4].

قلت: هذا يرجع إلى الكلمة[5] التي قدّم: من أنّه إذا سكّن الثّاني لم يكن إدغامٌ، واستدلّ على صحّة هذا: بأنّ المثلين إذا كانا على هذه الصّورة والصّفة[6]،

(١) « فيبيّنون » تأثّر بخرم. انظر الكتاب ٢/٤٢٣.
(٢) الكتاب ٢/٤٢٣، ٤٢٤: « فإن قلت ألا قالوا ».
(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
(٤) الكتاب ٢/٤٢٤ وفيه: « وذلك قولك: أستطعم ».
(٥) في الأصل: الكلية.
(٦) تقرأ: والصه.

لم يكن إدغام، نحو « ردَدْتُ »، فإذا كان في المثلين ذلك[١] فأحرى ألاّيكون في « أُستُطْعِمَ » ونحوه، ومع هذا أنّ الساكن في « رددت » قد تصل إليه الحركة، ومع أنّ التّاء في « أُستُطْعِمَ » بين ساكنين، وهذه كلها أمورٌ توجب البيان، على الوجوب [في][٢] كلّ واحدٍ، كيف إذا اجتمعت؟

ثمّ قال: « ودعاهم سكون الآخر في مثلين أنّ بَيَّنَ أهلُ الحجاز في الجزم، فقالوا: أُرْدُدْ »[٣].

أي: أنّ السّاكن دعاهم إلى البيان في « أُرْدُدْ »، وسمَّى سكون « أُرْدُدْ » جزماً، وإن كان بناءً؛ لأنّه[٤] يُشبّه بالجزم، في أنّ الحركة تلحقه ولاتثبت على حال واحدة.

وزعم أنّ هذه اللغة الحجازيّة هي اللغة القديمة الجيّدة[٥]. يعني بالقديمة: المتقدّمة فضلاً وشرفاً، بها نزل القرآن[٦]. فهذا يؤيّد ماادّعاه من أنّ إسكان[٧] الثّاني يمنع من الإدغام.

وأخذ يوجّه قول بني تميم في « أُرْدُدْ »[٨] بأنّ هذا السّاكن تُدركه

---

(١) أي: عدم الإدغام.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٤ وفيه: « المثلين ».

(٤) في الأصل: لا.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٤.

(٦) من ذلك قوله تعالى [طه: ٢٧]: ﴿ واحلُلْ عقدة من لساني﴾. وانظر في لغة الحجاز شرح التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمّة في التصريف ٢٠٤، الممتع ٦٥٦.

(٧) « إسكان » لم يظهر منه إلاّ النّون.

(٨) وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٥٢، التتمّة في التصريف ٢٠٤. ونسب في الممتع ٦٥٧، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤٦ لغير الحجازيين من العرب.

التّثنية[١] والنّون [الخفيفة والثّقيلة، والألف والـــلام][٢]، فتقـــول: رُدَّا، ورُدَّن[٣]، وردّ القولَ، بخلاف « رددت » الذي لاتصل إليه الحركة.

وزعم أنّ « استطارَ » كذلك لاتُدغم، وإن لم يقع[٤] بين ساكنين؛ لأنّ هـــذه السّين قد عزموا على ألاّ يُحرّكوها؛ إذلم تُحرّك قطّ في موضعٍ من المواضع[٥]، مـــع أنّ هذا المتحرّك أصله السّكون[٦]، فهي بين ساكنين تقديراً.

وقوله: « فكانوا خُلقاء أن لو لم يكن إلاّ هذا ألاّ يَحملوا علـــى / الحـــرف في أصله أكثر من هذا »[٧]. [١٤٤أ]

أي: أنّه متحرّك فهو مُغيَّرٌ بالتّحريك الذي طرأ عليه، فلاينبغـــي أن يُحمـــل عليه أكثر من هذا التّحريك، ولايُجمع هذا عليه مع الإدغام فيه.

وقوله: « قد اجتمع فيه الأمران »[٨].

أي: سكون ماقبل، وسكون مابعد.

« وأمّا (اختَصَمُوا، واقْتَتَلُوا)، فليستا[٩] كذلك؛ لأنّهما حرفان متحرّكان »[١٠].

---

(١) « تدركه التّثنية » أضاع أكثره خرم.

(٢) تكملة من الكتاب ٤٢٤/٢ يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: ورددن.

(٤) يعني: حرف التاء.

(٥) ولو أدغم التّاء لألقى حركتها على السّين، فحرّكت. انظر شرح السّـــيرافي ٥٦٩/٦ (خ). وانظـــر الكتاب ٤٢٤/٢.

(٦) يعني: الطّاء.

(٧) الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « لايحملوا ». وفي الأصل: يجعلوا. وهو كما أثبته في طبعة هارون ٤٧٣/٤.

(٨) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٩) في الأصل: فليست.

(١٠) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ وفيه: « وقعا متحركين ».

أي: أنّ الصّاد والتّاء اللذين بعد تاء[1] « افتعل » متحرّكان، فلذلك جاز فيه الإدغام، وهذا السّاكن القبلي قد يتحرّك، إذا قلت: خصم، وقتل، فهذا فرق بينهما.

وقوله: « لأنّك تقول: مُدَّ به، ومُدّ »[2].

قلت: الأوّل[3] مبنيّ لما لم يُسمَّ فاعلُه، والثّاني أمرٌ.

ثمّ قال: « وتَدَ يَتِدُ، ووطَدَ يَطِدُ، فلايُدغمون »[4].

قلت: علّل بأمرين: أحدهما: أنّه لوأدغم لالتبس. والآخر: أنّه لوقلت: ودّ، في « وتِدَ »، لقلت في المضارع: يَدُّ، وقد كنت حذفت الواو، فيجتمع إعلالان.

فإن قلت: من أين يلزم الحذف، إنّما تُحذف الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة، نحو « يَوْعِدُ »، وهنا لم يقع إلاّ بين ياء وساكن؟

قلت: هذا[5] السّاكن أصله الكسرُ، وهذا القدر مرعيٌّ في هذا الباب؛ ألا ترى أنّهم قالوا: يَطَأُ، ويَسَعُ؛ فحذفوا؛ لأنّ الأصل « يوْطِئ، [ويوسِع »][6]، فراعوا الأصل.

« ولم يكونوا ليظهروها فيكون فيها كسرة »[7].

---

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الكتاب ٢/٤٢٥: « لأنّك قد تقول: مُدَّ وقُلْ ».

(٣) في الأصل: الاخر.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٥.

(٥) « هذا » لم يقرأ بسبب خرم.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام. ودليل كون هذا النّوع على يفعِل بكسر العين، حذف الواو؛ لأنّه لوكان مفتوح العين لما حذفت، ولقيل: يوطأ، ويوسعُ. انظر الممتع ٤٣٤.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٥ وفيه: « ليظهروا الواو ».

أي: لم يقولوا: يوِدُّ؛ لأنّهم قد حذفوها والكسرة بعدها، فأحرى فيها[1].

ثمّ قال: « ومن ثمّ عزّ في الكلام أن يجيء مثل (رَدَدت)، وفاؤه واو »[2].

أي: من أجل مايلزم عنه من كسر العين، فتحذف [الواو، فلهذا][3] لم يجئ، وإنّما يبنون هذا النّوع على « فعِلَ » ليكون المضارع « يفعَلُ » مفتوحاً، فلا يُحمل [عليه][4] بحذف[5]، نحو « ودِدت »[6]؛ لأنّه يلزمهم « يوَدُّ »[7].

وقوله: « اصّبروا »[8] الفصل.

لّما علّل امتناع الإدغام في « يَتِدُ » للبس، خاف أن يقول له قائلٌ: فينبغي ألاّ يدغم « اصّبروا »؛ لئلاّ يلتبس ذلك بمضاعف الصّاد، كما يلتبس ذلك بمضاعف الدّال، فقال: ليس في هذا لبس؛ لأنّ « افّعل » لم يبنوه في كلامهم.

وقوله: « وقالوا: مَحْتِدٌ، فلم يدغموا؛ لأنّه قد يكون في موضع التّاء دالٌ »[9].

كأنّ قائلاً قال له: لَم أَدغَمت « اختصم »، ولم تُدغِم « مَحْتِداً »، ولافرق

---

(١) يعني: والكسرة في الواو.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٥ وفيه: « وموضع الفاء واو ». ويعني سيبويه: مافاؤه واو، وعينه ولامه من جنس واحد، مفتوح العين في الماضي.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) أي: على الإدغام.

(٦) في الأصل: رددت.

(٧) في الأصل: رددت لانه يلزمه يودد. ومعنى اللزوم هنا: أنّ قياس مضارع فعِل يفعَل، ولم يجئ مكسور العين في المضارع ولامضموماً إلاّ شاذّاً، نحو: نَعِم ينعِم، وينعُمُ، وحسِب يحسِب، وفضِل يفضُل. انظر الممتع ١٧٦، ١٧٧.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٥.

(٩) في الأصل: دالا. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

بينهما؛ لأنّ ماقبل المتقاربين ساكنٌ يمكن تحريكه، بخلاف السّاكن في « اسْــتطاعَ »؛ لأنّها[1] لاتُحرّك أصلا؟

فأجاب سيبويه-رحمه الله- عن هذا: بأنّ التّاء قد يكون موضعها دالٌ، ويريد بهذا أنّه لوأدغم لالتبس « مَحْتِد » بــ« محدّ »[2] الذي هو من تركيب « ح د د »[3].

فإن قلت: وكذلك يلتبس « خصَّم »[4] لأنّه يلتبس « افتعل » بــ« فعّل ».

قلت: الفارق بينهما أنّ مضارع هذا مضموم الأوّل[5]، ومضارع هذا مفتوح الأوّل[6]، فعندما يقول: يُخَصِّم، علم أنّه « فعّل »[7].

قال: وبنوا المصدر على « التِّدة، والطِّدة »، ولم يقولوا: وطْداً، ولا وَتْداً[8].

وهذا بيّن؛ لأنّه إن أدغم التبس. فقوله: « بُيِّنَ » جواب الشّرط[9].

ثمّ قال: « وإن شئت أبقيت في الطّاء الإطباق »[10].

يريد بذلك أن يقول: ودًّا[11]، فيدغم ويبقِي إطباق الطّاء حتّى لايلتبس.

ثمّ قال: « وممّا يُدغم إذا كان الحرفان مــن مخــرجٍ واحــد، وإذا تقــارب

---

(١) يعني: السين.

(٢) في الأصل: عد.

(٣) في الأصل: ج د د.

(٤) في الأصل: اخصم.

(٥) يعني: فعّل.

(٦) فيقولون: خصّم يَخَصِّم.

(٧) في الأصل: تفعل.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٥ وفيه: « وكرهوا وطدا ووتدا ».

(٩) من قوله- ٢/٤٢٥-: « فإن قيل بُيّن؛ كراهية الالتباس ». ويريد بذلك وطدا ووتدا.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٥.

(١١) في الأصل: وطدا.

المخرجان »[١].

قلت: يريد: / أنّ المضارع من مثل « تطوّع » إنّما هو « يتطوّعُ »، فيدغم، [١٤٤ب]
والحرفان من مخرج واحد، وهما التّاء مع الطّاء، والمضارع من « تذكّر » « يتذكّرُ »، والحرفان فيه متقاربا المخرج، فيُدغِم هذا كلّه، فيقول: تذّكّرون، وتطّوّعون، وإذا[٢] كان الإدغام يجوز فيما هو منفصل[٣]، فأحرى فيما جرى مجرى الكلمة الواحدة، فهذا بمنزلة « افتعل »؛ لأنّ تاء « افتعل » لايلزمها أن يكون بعدها[٤] ماهو من مخرجها، ولا ماقارب مخرجها.

وقوله: « وذلك قولهم في (فَعَلَ) من (تطوّع) »[٥].

يريد: وذلك قولهم في الماضي منه إذا أردت سكون أوّله: اطّوّع، لمّا سكّنت للإدغام اجتلبت الألف الخفيفة[٦].

ثمّ قال: ودعاهم إلى إلحاق الألف في « اذّكّر » مادعاهم إلى طرحها من « قتَّل، وخطَّف »[٧].

إن قلت: هذا الكلام خَلْفٌ؛ لأنّ الذي دعاهم إلى إلحاقها في « اذّكّر » إنّما هو عكس مادعاهم إلى إسقاطها؛ لأنّ هذا يسكّن فتجيء الألف، وهذا يُحرّك فتسقط له الهمزة!

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٥. وفي الأصل: الحرف.

(٢) في الأصل: اذا. وزدت الواو لربط الكلام.

(٣) في الأصل: يحرم فيهما منفصل.

(٤) في الأصل: بعده.

(٥) في الأصل: قولك في فعل تطوع. وبعده: اطّوّع. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٦) يعني: همزة الوصل.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٥.

قلت: إنّما الكلام على حذف مضاف، والمعنى: ودعاهم لإلحاقها عكس مادعاهم[١] إلى إسقاطها.

ثمّ قال: « فالألف في (اختطف) لازمةٌ مالم يعتلّ الحرف »[٢].

أي: بالتّحريك عند الإدغام، فتسقط.

وقوله: « كما أنّ الألف تدخل ثمّةَ إذا اعتلّ »[٣].

يعني: في « اطّوّع » تدخل إذا اعتلّ بالإسكان لأجل الإدغام، فإذا لم يعتلّ لم تدخل، وإذا اعتلّ[٤] هناك لم تثبت، بل تسقط[٥].

ثمّ قال: « وتقول في المصدر: ازّيُّناً وادّارُؤاً »[٦].

قلت: وأصله « تَزَيُّناً، وتَدَارُؤاً »، فعندما سكّنت للإدغام اجتلبت همزة الوصل.

ثمّ قال: « وينبغي على هذا أن تقول في (تترّس): اتَّرَّس »[٧].

قلت: هذا مثل ذلك، ويزيد عليه بأنّ الحرفين مثلان.

« وإن بيّنت فحُسْنُ البيان كحسنه فيما قبله »[٨].

قلت: لا، بل البيان في الأوّل أحسن؛ لأنّ المتقاربين لايكونان بمنزلة المثلين،

---

(١) « ودعاهم لإلحاقها عكس مادعاهم » تأثّر بخرم، خاصّة « عكس » التي لم يقرأ منها إلاّ السين.

(٢) في الأصل: لما لم يعتل الحذف. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٥. وليس فيه: أن الألف.

(٤) في الأصل: اعتلت.

(٥) يعني: في اختطف.

(٦) في الأصل: اردنا وادارو. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٧) تقرأ في الأصل: تزين واتزين. انظر الكتاب ٢/٤٢٥.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٥.

فكلامه مطلق، ومعلومٌ قطعاً أنّه لايُريد ظاهر هذا؛ لأنّه قد نصّ على مثل هذا في غير موضع.

وقوله: فإن التقت التّاءان في أوّل الكلمة، نحو « تتكلّمون »، فأنت بالخيار[1].

قلت: يريد: أنّ هذا النّوع لك فيه وجهان: إبقاؤه على أصله، والحذفُ، فتقول: تَكَلَّمون، في « تتكلّمون »، وليس هذا من الإدغام، وإنّما ذكره ليزيل خيال من يقول له: أدغمه؛ لأنّك تدغم المتقاربين، فالأحرى أن تدغم المثلين، فقال: لايكون ذلك لمايأتي بعدُ: من أنّه فعلٌ مضارعٌ، فلايدخل فيه ألف الوصل[2]، فإنما أمره عندما[3] تريد تخفيفه أن تحذف إحدى تاءيه. وزعم أنّ المحذوف إنّما هي تاء « تفعّل »، وأنّ المثبتة تاء المضارعة؛ لأنّ تاء المضارعة إذا حذفت فسد البناء، وهي[4] لم تعتلّ بسكون[5] في موضع من المواضع؛ ألاترى أنّك لوقلت: تَدْأَلُ، لم تصل للإدغام لأجل سكون الدّال، فلوألقيت حركة الهمزة عليها وتحرّكت، لم تدغم أيضا حين[6] قلت: تَدَلُ. وكأن سيبويه-رحمه الله- خاف ألاّ يخلص له هذا؛ لأنّه ربّما يقول القائل: إنّما امتنع إدغامه، وإن تحرّكت الدّال، لأنّ حركتها عارضة، والأصل السّكون، فقال: « ولافي (تَدَعُ) »[7]؛ ولامطعن في هذا لأحد،

---

(١) الكتاب ٤٢٥/٢. وفي الأصل: يتكلمون. وكذا في « تتكلمون » التالية.

(٢) انظر الكتاب ٤٢٥/٢.

(٣) في الأصل: عندما.

(٤) « هي » ذهب بالهاء خرم.

(٥) « بسكون » لم يظهر منه بسبب خرم إلاّ النون.

(٦) في الأصل: حتى.

(٧) الكتاب ٤٢٦/٢. وفي الأصل: يدع.

فلمّا كانت هذه التّاء -أعني تاء المضارعة- لاتسكن في موضع من المواضع، ولاتغيّر، وكانت التي / بعدها، وهي تاء « تفعّل » هي التي تسكن في مثل: ﴿ادّارأتم﴾[1] و﴿ازّيّنت﴾[2] حذفوها لضعفها، وهي التي تسكن أيضاً في « تذّكّرون ». [١٤٥أ]

وقوله: « لأنّه يفسُدُ الحرف ويلتبس لوحذفت واحدةً منهما »[3].

يعني: من التّاءين في « تَدَلُ وتَدَعُ »، لوقلت: ادّل، وادّع، لالتبس بما هو من تركيب « د د ل »، وإن كان باب « ددن » يقلّ[4]، فهذا إلباسٌ، وأيضاً فإنّه يفسد البناء حتّى لايدلّ على شيء ممّا كان عليه قبل[5].

قال: « ولايسكّنون هذه التّاء في (تتكلّمون) ونحوه، ويدخلون ألف الوصل »[6].

يريد: أنّ المضارع وإن اجتمعت فيه التّاءان[7] فإنّه لايُسكّن؛ لأنه يؤدّي ذلك إلى دخول ألف الوصل فيه، وإنّما بابها الدّخول في الماضي والأمر، نحو « تَدَارأ، وتَدَارَأْ »، وأمّا المضارع فإنّها لاتدخل فيه كما لاتدخل فيما ضارعه.

ثمّ قال: « ولايحسن حذف واحدة منهما »[8].

---

(١) يونس: ٢٤.

(٢) البقرة: ٧٢.

(٣) في الأصل: منها. انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) في الأصل: نقل، ولعلّ الصّواب ماأثبتّه إن شاء الله.

(٥) يعني: لفظ المضارع. انظر شرح السّيرافي ٦/٥٧٥ (خ).

(٦) الكتاب ٢/٤٢٦ وفيه: « ونحوها ويلحقون ».

(٧) في الأصل: المثلان.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٦ وفيه: « ولايجوز ».

يعني: إذا قلت في « تتذكّرون »: تَذكَّرون[1] وحذفت التّاء، فلاسبيل بعد ذلك إلى حذف أحد الحرفين[2] وإن تقاربا[3]؛ لأنّك إن حذفت التّاء حذفت حرف المضارعة والتّأنيث[4]، وإن حذفت الذّال اختلّ الحرف والتبس.

وقوله: « وتخلَّ فيه »[5].

أي[6]: توقع الإخلال فيه.

وقوله: « و لم يروا ذلك محتملا »[7].

قلت: معناه: و لم يحتملوا، أعني: حذف واحدٍ منهما.

وقوله: « إذا كان البيان عربيّاً »[8].

أي: إذ كان الإتمام الذي هو « تتذكّرون » عربيّاً.

وقوله: « فأمّا (الدِّكَرُ) »[9].

قلت: يريد أن يعتذر عنه؛ لأنّه لاوجه لقلب ذاله، وهو جمع « ذكرة »، فكان ينبغي أن يكون « ذِكَر »، فقال: لمّا كانت هذه الكلمة تقلب [ذالها][10] دالا في تصاريف الكلمة، نحو « ادّكر، ومُدّكر »، قلبوها هنا، وإن كان قلبها هناك لعلّة

---

(١) في الأصل: وتذكرون.

(٢) يعني: التّاء والذّال.

(٣) تقرأ: وإن تمالا. انظر التّعليقة ٥/٢٠٥.

(٤) « حذفت حرف المضارعة والتّأنيث » تأثّر بخرم.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٦ وفيه: « وتخل به ».

(٦) في الأصل: ان.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٩) في الأصل: الذكر. انظر الكتاب ٢/٤٢٦ وفيه: « وأمّا ».

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

وهنا لغير لعلّة، ولهذا قال سيبويه: « وقلبها شاذٌّ [شبيهٌ] بالغلط »[1].

(١) الكتاب ٤٢٦/٢. ومابين معقوفين تكملةٌ منه.

هذا باب الحرف الذي يُضارع به[1] حرفٌ من موضعه والحرفِ الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه

قلت: هذه التّرجمة يدخل تحتها « أصدق، وأشدق » فأنت[2] إذا قلت في « أصدر »: أزدر[3]، فقد ضارعت بالصّاد حرفاً من موضعه، وكذلك إن لم تُخلص وقرّبت[4]. وإذا قلت: أشدق، وقرّبت الشّين من الزّاي، فقد ضارعت بالشّين حرفاً ليس من موضع الشّين، وهوالزّاي[5].

قوله: « لأنّهما قد صارتا في كلمة واحدة »[6].

تعليلٌ لقوله: « فأمّا الذي يُضارع به الحرف »[7]. وكأنّه قال: يضارع به لأنّهما في كلمة واحدة.

ثمّ قال: « فلم تدغَم في التّاء لحالها التي ذكرت لك »[8].

يعني: فلم تدغم الصّاد في التّاء، نحو « اصتبر »؛ لحالها وهي أنّها من حروف

---

(١) في الأصل: الحروف التي ... بها. والمراد: الصّاد.

(٢) في الأصل: وانت.

(٣) في الأصل: ازدد.

(٤) في الأصل: وقرنت. والمقصود: إن جعلتها بين الصّاد والزّاي.

(٥) انظر ما سيأتي ٩٥٨.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٨) الكتاب ٢/٤٢٦. وفي الأصل: بحالها. وسيأتي كما أثبتّه بعد قليل.

الصّفير[1].

وقوله: « و لم تدغَم الدّال فيها »[2].

قلت: هذا راجعٌ لـــ« أَصْدَرَ، ومَصْدَرٍ »[3]، كأنّه لّما تعذّر له الإدغام-إدغام الصّاد في الدّال- كما تعذّر[4] في « افتعل »، خاف أن يقال له: فإذا تعـذّر لـك[5] قلب الأوّل للثّاني، فلتقلب الثّاني للأوّل، فيقول: أصَّر[6]، في « أصدر »؛ لأنّها كلمة واحدة، بخلاف « افتعل »[7]؟ [فقال][8]: فلمّا كانت كلمة واحدة كان الامتناع[9] لأجل اللبس، كما فعل في « وَتِدٍ ».

وقوله: « و لم تُبدَل لأنّها ليست بمترلة (اصطبر) »[10].

يريد: لم تُبدل الدّال في « أصْدَر »؛ لكونها ثانية[11]، كما قلبت الثّانية في « افتعل »، فيما ذكرنا، بل أبقيت؛ لأنّها مع ماقبلها / أصلان، بخلاف « افتعل »؛ [١٤٥ب]
لأنّ أحد الحرفين زائدٌ، فلمّا كان الحرفان أصلين، جريا مجرى الحروف الأصول،

---

(١) « الصفير » تأثر بخرم، ويقرأ ماظهر منه: الصدور. انظر التّعليقة ٥/٢٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٦.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٤) في الأصل: تعذرت.

(٥) في الأصل: له.

(٦) في الأصل: اصدر.

(٧) هي في افتعل أيضا في كلمة واحدة، لكن في افتعل يذهب الصّفير، أمّا هنا فلايذهب، فلهـذا كـان الاحتجاج على سيبويه، يعني: إن كنت تقول: إنّ الصّفير يذهب، فافعل العكس وأدغم الثّاني في الأوّل.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٤٢٦.

(٩) في الأصل: الاشباع.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٦.

(١١) في الأصل: ثابتة

والحروف الأصول تُغيِّرُ منها الأوّل، فكذلك هنا يقرّبون الصاد من الدّال؛ لأنّ الصّاد مطبقة، فهي تنافي الدّال، فقلبوها حرفاً يُشبهُ الدّال من حيث أنّها ليس فيها إطباق، وليكون العملُ من وجهٍ واحد، فهذا تقريب شبيةٌ[1] بالإدغام؛ لأنّ القصد أيضاً بالإدغام التّقريب.

واعتلّ سيبويه-رحمه الله- لعدم الإخلاص: بأنّهم لو أخلصوها لزال الإطباق، فلم يخلصوها كما لم يُخلصوا الإدغام في « اضبط دُّلاما »[2]؛ لأجل الإخلال بالمطبق، بل أبقوا الإطباق. وزعم أنّه سمع العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصة، كما يذهبون الإطباق[3].

ثمّ قال: « فإن تحرّكت الصّاد لم تبدل؛ لأنّه قد وقع بينهما شيء »[4].

يريد: أنّه فصل بين الصّاد والدّال الحركةُ.

قوله: « لم تُبدل ».

يريد: مخلِصا[5].

وقوله: « ولكنّهم قد يضارعون بها »[6].

---

(١) تقرأ في الأصل: شبه.

(٢) تقرأ في الأصل: ابعض دلاما، أوماأشبهه فالباء غير منقوطة. ولايمكن أن يكون الحرف المدغم الضّاد، ولاالصّاد، فيبقى من حروف الإطباق الطاء والظّاء، والطّاء تدغم في الدّال فيبقى الإطباق، وبعض العرب يذهب الإطباق. وقد شرح أبوعليّ قول سيبويه بهذا، قال في التّعليقة ٢٠٨/٥: « ممّا يكره إذهاب الإطباق فيه نحو: اضبط دلاما ». وانظر ما سبق ٩٢٠.

(٣) يعني في مثل: انقط دلاما. انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) في الأصل: لامخلصاً.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢، ٤٢٧.

يريد: يقرّبونها، يريد: نحو صاد « صَدَقَ ». [وهذا][1] راجعٌ لقولـه: « فـإن تحرّكت الصّاد ». وإحكام[2] الكلام أن لوقال: فإن تحرّكت نحو صاد « صَـدَقَ »، لم تخلص، ولكن تقرّب.

وقوله: « وربّما ضارعوا بها وهي بعيدةٌ »[3].

يريد: وربّما يقربونها من الزّاي وهي بعيدةٌ من الـدّال، نحـو « مصـادر، والصّراط »؛ لأنّ الطّاء كالدّال.

وزعم أنّ المضارعة هنا، وإن بعد مابين الحرفين، بمنزلة قولهم في « سـويق »: صويق[4].

يريد: أنّ هذا لاينبغي أن ينكر؛ لأنّ من عاداتهم التّجانس؛ ألاتـرى أنّهـم حملهم التّجانس على أن يجعلوا السّين[5] في « سويق » صاداً، وإن بعد مابينها وبـين القاف في اللفظ؛ لأنّ القاف مستعلية والسّين مستفلة، فكرهوا التّصعّد بعد التّسفّل، فقلبوا ليكون العمل من وجهٍ واحد.

وقوله: « ولم تكن المضارعة هنا الوجه »[6].

يعني: في « المصادر ». ويريد: أنّ المضارعة في مثل « سـويق » أولى؛ لأنّـك تخرج الأضعف وهوالسّين، للأقوى وهو الصّاد، بخلاف « التّصدير »؛ لأنّك تقـرّب

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) « وإحكام » ذهب بأكثره خرم.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢. وفي الأصل: وانما. وسيصوّب في الشّرح.

(٤) في الأصل: صديق. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) في الأصل: اللبس.

(٦) الكتاب ٤٢٧/٢.

الصّاد من الضّعيف[1] فتخلّ بها.

وقوله: « فلمّا كان البيان هنا أحسن »[2].

يريد: فلمّا كان البيان[3] في « تصدير[4] ومصادر » أحسن لأجل الإخلال بالحرف، لم يجز البدل مخلصا[5].

وزعم أنّ السّين إذا وقعت موقع الصّاد، فإنّما[6] تخرجها من الهمس إلى الجهر[7].

وزعم أنّ البيان في « يَسْدُل »[8] أحسن؛ لأنّ الصّاد قد عرف فيها القلب والتّقريب، ولم يذكر ذلك في السّين، والبيان فيها أكثر أيضا، يعني: في الصّاد[9].

ثمّ قال: « وأمّا الحرف الذي ليس من موضعه »[10].

أي: وأمّا الحرف الذي ليس من موضع الحرف الذي يُضارع به فالشّين.

وقوله: « لأنّها استطالت »[11] إلى آخره.

---

(١) في الأصل: الاصعب.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٧ وفيه: « ههنا ».

(٣) في الأصل: البدل. انظر نصّ سيبويه في الحاشية مابعد التالية.

(٤) في الأصل: صدير.

(٥) قال سيبويه ٢/٤٢٧: « ولم تكن المضارعة هنا الوجه؛ لأنّك تُخِلُّ بالصاد؛ لأنّها مطبقة، وأنت في صقت تضع في موضع السين حرفا أفشى في الفم منها للإطباق، فلمّا كان البيان هنا أحسن لم يجز البدل ».

(٦) في الأصل: الصاد وايضا فانما.

(٧) انظر الكتاب ٢/٤٢٧.

(٨) تقرأ: يسل.

(٩) انظر الكتاب ٢/٤٢٧.

(١٠) الكتاب ٢/٤٢٧. وفي الأصل: الحروف. وكذا في الموضع التّالي.

(١١) الكتاب ٢/٤٢٧.

قصده بالفصل: أنّها قريبٌ من مخرج السّين والصّاد، ففعل بها مافعل بهما، وأيضا فإنّ الشّين[1] بعيدة من الدّال؛ لأنّها مهموسة، والدّال مجهورة، وهي من وسط اللسان، والدّال من طرفه، والدّال شديدة، والشّين رخوة، فقرّبوا بينهما بأن قرّبوها من الزّاي؛ لأنّ الزّاي تشبه الشّين، أو[لأنّ][2] فيها فضلاً زائداً، وتفشّياً، وصفيراً، والزّاي غير مهموسة كالدّال؛ فلذلك قالوا: أَشْدَقُ، بالتّقريب، والبيان أكثر وأعرف، والآخر عربيّ.

وزعم أنّ الجيم بهذه المنزلة يقرّب مع الدّال من الشّين[3].

قوله: « والجيم أيضا قُرّبت منها »[4].

يعني: من الشّين؛ ألاترى / أنّها من وسط اللسان. [١٤٦أ]

وقوله: « فجعلت بمنزلة الشّين »[5].

أي: فجعلت الجيم بمنزلة الشّين[6] لأجل تفشّيها واستطالتها في الفم قد قربت من الزّاي، فكما قلبوا الشّين مع الدّال كذلك فعلوا فيما قاربها، وهذا نظير النّون مع الباء في « شَنْبَاء »، قلبت معها لمّا كانت تقلب مع ماهو من مخرجها، وهوالميم.

ثمّ قال: « وقد قرّبوها منها في (افتعلوا) »[7].

---

(١) في الأصل: السين. وسيتكرر هذا التصحيف.

(٢) تكملة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: ومن الشين. انظر الكتاب ٤٢٧/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « قد قربت ».

(٥) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٦) في الأصل: الشين والسين.

(٧) الكتاب ٤٢٧/٢.

يعني: [لمّا][1] قرّبوا الجيم من الشّين في « اجترؤوا »-وإنما يقربونها مع الدال- قربوها مع التاء ليكون ذلك طريقا إلى قلب التاء دالاً، فيكون العملُ من وجهٍ واحدٍ[2].

إنما قربوها في « افتعلوا ». يعني: قربوا الجيم من الشين ليكون ذلك ذريعة إلى قلب التّاء دالاً، فيكون العمل من وجهٍ واحدٍ[3].

ثمّ قال: « ولايجوز أن تجعلها زاياً خالصةً »[4].

يريد: أنّه لايجوز في « أَجْدَرَ » « أزْدَر »، وكذلك لايجوز في الشّين ذلك؛ لأنّ الزّاي ليست معها من مخرج، فلاتخلّص لذلك.

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مايأتي.

(٢) في الأصل: واحده.

(٣) هذا إعادة لشرح عبارة سيبويه بلفظ لايكاد يختلف.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢ وفيه: « يجعلها ».

هذا باب ما تقلب فيه
السين صادا يعني[1] في بعض اللغات

زعم أنّ القاف إذا كانت بعدها فإنها تقلب، واعتمد سيبويه في ذلك على أنّ القاف اعتمادها على الحنك الأعلى فهي أشدّ استعلاء من غيرها، والسّين[2] مستفلة، فأرادوا أن يقرّبوا بينهما كما فعلوا ذلك في « مصطبر »، فقلبوا السّين صاداً[3]؛ لأنّها توافق السّين في المخرج والصّفة، وتوافق القاف في الاستعلاء.

واستدلّ على أنّها معتمدةٌ على الحنك الأعلى باستدلالٍ حسن، وذلك أنّك لوجافيت بين الحنكين، وفغرت فاك، ثمّ نطقت بالقاف، فقلت: قَقْ قَقْ، لم يكن مخلاً بالقاف، ولوفعلت ذلك بالكاف لأخللت بها، فدلّ ذلك على أنّها لابدّ أن تعتمدَ على الحنك الأعلى[4]، بخلاف الكاف، وإذا اختبرت ذلك وجدته كما قال.

ولم يبالوا مابين السين والقاف من الحواجز في أنّهم قلبوا في مثل « مصاليق »، ولم يعتبروا الألف واللام [والياء][5] الفاصلِين؛ لأنّهم قلبوها معها على بعد المخرجين، فلمّا لم يعتبروا [بعد المخرجين، لم يعتبروا][6] الفواصل اللفظيّة،

---

(١) « يعني » ليست في طبعتي الكتاب ولا شروحه التي بين يديّ.

(٢) في الأصل: وليست.

(٣) في مثل: صُقت وصبقت، كما قلبوا التاء والطاء في مصطبر. الكتاب ٢/٤٢٧، ٤٢٨.

(٤) في الأصل: الاسفل. والتصويب من كلام المؤلف السابق، ومن الكتاب ٢/٤٢٧.

(٥) تكملة يلتئم بها السياق.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٤٢٨.

وهذا معنى قوله: « إذكانت تقوى عليها، والمخرجان متفاوتان »[1]. أي: متباعدان.

وشبّه « صُقتُ[2] ومصاليق » في قلب القاف[3]، أي: علـــى قُــربٍ وبعـــدٍ، بالكسرة عند الإمالة؛ ألاترى أنّهم يميلون « عالِم »؛ لأنّ الكســـرة تلـــي الألـــف، ويميلون أيضاً « جِلْباب »[4]، وإن كان بين الكسرة والحرف الممال[5] مـــن الفصـــل ما في « صَوْق، ومصاليق »، فهذا كلّه يشبه الإدغام، من حيث يقـــرب فيـــه أحـــد الحرفين من الآخر، ولهذا ذكره سيبويه إثرَ الإدغام.

ثمّ قال: « وإنّما فعلوا هذا »[6].

يعني: الإمالة مع التّباعد من الحرف الموجب؛ لأنّ الإمالة في الألف تقوى[7]، فلما كان الأمر كذلك دون الكسرة، نحو « رمى، وغزا »، كـــان مـــع الكســـرة أوجب، فأمالوا على القرب والبعد.

ثمّ قال: « وكذلك القاف لّما قويت على البعد »[8].

يريد: لّما قويت على القلب مع بعد المخرج، لم يبالوا بالفواصل.

ثمّ قال: « والخاء والغين بمنزلة القاف »[9].

---

(١) في الأصل: متقاربان. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٢) تقرأ: صفه.

(٣) أي: في قلب القافِ السّينَ صاداً.

(٤) مثل له سيبويه بجلبلاب. الكتاب ٤٢٨/٢.

(٥) في الأصل: والحذف للكمال.

(٦) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٧) في الأصل: تنوي.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « فكذلك ».

(٩) الكتاب ٤٢٨/٢. وفي الأصل: والعين.

يريد: في أنّها تقلب معها السّين صاداً.

وقوله: « وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم »[1].

أي: هما مستعليان من حروف الحلق، كما أنّ القاف [مستعلية][2] من حروف الفم، كذلك قلبت السين معهما فقلت[3] في « سابغ »: صابغ، وفي « سَلَخَ »: صلَخ. / [١٤٦ب]

ثمّ قال: « إذا قلت: زَقَا، أوزَلَقَ، لم تقلبها »[4].

يريد: أنّك قلبت السّين، فلا تتصعد إلى السّين من الزاي؛ لأنّها تتصعّد إلى الصّاد في المخرج، والزّاي تسفل عنها قليلا[5]، فلذلك لاتُبدل منها. وأيضاً فإنّ الصّاد مهموسة كالسّين، فيسهُل بدلها منها، بخلاف الزّاي، فلم يبلغوا إلى قلبها؛ إذ كان الأكثرُ الأعرب[6] ألاّتقلب السّين في جميع ماذكر، وإنّما القلب لغة لبني العنبر[7].

ثمّ قال: « وقالوا: صاطِعٌ في (ساطِع) »[8].

---

(١) الكتاب ٤٢٨/٢. وفي الأصل: حرف.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر كلام المؤلف في أوّل الباب.

(٣) في الأصل: معها فقلبت.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « فإذا . . . لم تغيرها ».

(٥) في الأصل: فلا تبعد الى السين من الزاي لانها تتصعد الى الصاد المخرج والزاي تسهل عنها قليلا. وبما أثبته يلتئم الكلام إن شاء الله. والمراد: عدم جواز قلب الزاي سيناً؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى التصعد من السين إلى الصاد.

(٦) في الأصل: الأعرف. والمثبت من الكتاب ٤٢٨/٢.

(٧) يريد: أنّه إذا كان قلب السين صادا ليس بالمختار مع مابينهما كان قلب الزاي صادا غير جائز. انظر الكتاب ٤٢٨/٢، النكت ١٢٧٢، ١٢٧٢، ارتشاف الضرب ٣٢٤ (رجب)، المساعد ٢٢٦/٤.

(٨) الكتاب ٤٢٧/٢.

فقلبوا مع الطّاء السّينَ؛ لأنّ الطّاء مستعلية، وتزيد على القاف بأنّها مطبقـــةٌ، فكانت أقوى على القلب؛ لأنّها من جنس الصّاد.

ثمّ قال: ولاتقول في « نَتَقَ »: نطَقَ، ولافي « ثَقَبَ »: ظقب. واعتـــلّ لأن لم يقلبوها في « ثقب » ظاء؛ لأنّ الثّاء بعيدةٌ من الظّاء؛ ألاترى أنّها مطبقـــة بـــتفشٍّ في الفم، فلذلك لم تبدل، بخلاف السّين والصّاد، فإنّهـــا توافقهـــا في الصّـــفة، وهـــي الهمس[1]. ولم يعتلّ لامتناع قلب التاء طاء في « نَتَقَ »[2]؛ لأنّ اعتلاله في الثّاء ســـدّ عنه، فكما يقول: إنّ الظّاء تبعد من الثّاء؛ لأجل إطباقها، فلم تبدل منـــها، كـــذلك تقول: والطّاء لبعدها من التّاء، من أجل إطباقها[3] لاتقلب إليها.

وقوله: « فإنّما يخرج الصّوت إلى مثله في كلّ شيء »[4].

من الهمس والصّفير والرّخاوة، ولافرق بينهما[5] إلاّ أنّ[6] الصّـــادَ مطبقـــةٌ، وليس كذلك الثّاء والظّاء؛ لأنّ هذه مجهورة وهذه مهموسة، وهذه مطبقـــة وهـــذه منفتحة، وكذلك الطّاء مع التّاء؛ لأنّ الطّاء مجهورة والتّاء مهموسة، والطّاء مطبقـــة والتّاء ليس فيها إطباق.

ولمّا زعم أنّ السّين والصّاد متّفقان في جميع الأشياء إلاّ في الإطبـــاق، فلهـــذا قلبت، اعترض على نفسه بالظّاء فقال: لوقالوا: ظقَطها، فقلبوا الذّال ظـــاء؛ لأنّـــه

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٢٨.

(٢) في الأصل: نطق.

(٣) من قوله: فلم تبدل، كرر في الأصل.

(٤) في الأصل: واما يخرج من الحروف الى مثله. انظر الكتاب ٢/٤٢٨.

(٥) يعني: السين والصاد.

(٦) في الأصل: لان.

لافرق بين الظّاء والذّال إلاّ الإطباق بالفضل، بأنّك لوقلبت لم تقرب[1]؛ لأنّ الظّاء من أطراف الثّنايا، والصّاد من أصولها، فلمّا بعدت لم يقلبوها، ولم يكتف بهذا وزاد أنّ الصّاد كان الوجه المعروف فيها ألاّ تقلب إليها السّين[2]، فمهما بعد الحرفان كان القلب متروكا.

وقوله: « لأنّ السّين قد ضارعوا بها حرفاً من مخرجها »[3] راجعٌ لقوله: لم يقلبوا في مثل « ذَقَطَ »، وكأنّه يقول: قلبوا السّين، ولم يقلبوا الذّال؛ لأنّ السّين قد شبّهوا بها حرفا هو من مخرجها، ويعني به الزّاي[4]، على ماتبيّن، فلمّا أشبهت القاف قرّبوها منها.

وقوله: « غير مقارب لمخرجها، ولاحيّزها »[5].

يعني: الذّال هو غير مقارب في الصّفة ولافي الحيّز وهو المخرج.

وقوله: « وإنّما بينه وبين القاف مخرج واحدٌ »[6].

يعني: وإنّما بين السّين والقاف مُخرجٌ واحدٌ، وهووسط اللسان؛ لأنّ القاف من أقصاه، والسّين من آخره[7]، وبينهما مخرج الشّين والجيم والياء، فبينهما

---

(١) أي: من القاف وأخواتها.

(٢) في الأصل: الشين. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٤) في الأصل: القاف، وهوخطأ؛ لأنّها ليست من مخرجها، وماأثبتّه موافق لما في شرح السّيرافي ٥٩٢/٦ (خ)، والتّعليقة ٢١٢/٥.

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « بينها ».

(٧) يعني: إذا ابتدأت من أقصاه، فالسين من آخره.

مخرجٌ واحدٌ[1].

وقوله: « فلذلك قرّبوا من هذا المخرج مايتصعّدُ إلى القاف »[2].

يريد: فلهذا قرّبوا من مخرج القاف مايتصعّد إليها وهوالسّين؛ لأنّها ممّا فويق الثّنايا، فهي تتصعّد إلى القاف، بخلاف[3] الذّال؛ لأنّها من أطراف الثّنايا، فلاتتصعّد.

ثمّ قال: « فأمّا التّاء والثّاء فلا يكون في موضعهما هذا »[4].

يريد: لايكون فيهما القلب؛ لأنّ التّاء [إن][5] قلبت طاء، فالطّاء تنافيها في الإطباق والجهر، وكذلك / إن قلبت الثّاء ظاء تنافيها أيضاً في هاتين الصّفتين، [١٤٧أ]
فلذلك قال: [« فليس يكون في موضعهما][6] هذا ».

ثمّ قال: ولايكون فيهما مع هذا-أي: مع ماذكرنا [من][7] بعدهما- ما يكون في السّين من القلب إذا وقعت قبل الدّال[8].

---

(١) هذا الشّرح مختلفٌ عمّا جاء في التّعليقة ٢١٢/٥، وشرح السّيرافي ٥٩٢/٦، والنّكت ١٢٧٣. يقول الأعلم مثلا- وعبارته هي الأنسب مع اتفاق الاثنين معه-: « يعني: ضارعوا الزّاي بالشين والجيم، وهما غير مقاربين لمخرج السين، وإنّما بينه وبين القاف مخرج واحد، يعني بين الشين والجيم- وهما من مخرج واحد- وبين القاف مخرجٌ واحد وهو مخرج الكاف ». وكلام المؤلّف أقرب للفظ سيبويه، ويؤكّد هذا رواية الكتاب الذي بين أيدينا: « وإنّما بينها وبين القاف مخرج واحد ».

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢.

(٣) في الأصل: إلى القاف مايتصعد إليها وهو السين بخلاف. وهو تكرار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢ وفيه: « وأما . . . فليس يكون ».

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) ذهب به خرمٌ، إلاّ الألف في آخره.

(٧) ذهب به خرمٌ. انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٨) الكتاب ٤٢٨/٢.

يريد: أنّهما إذا وقعتا قبل الدّال[1] فلايكون فيهما البـــدل، بـــل تُـــدغِمُ في الدّال، كما مضى، فلمّا لم يستمرّ فيهما[2] البدل لذلك، لم يبدلوهما.

وقوله: « لأنّ الظّاء لاتقع هنا »[3].

يريد: لاتقع إلاّ مدغمة، فلذلك لايُبدلون منها، ولامن الطّاء.

---

(١) « الدال » تأثرت بخرم.

(٢) في الأصل: فلايكون فيها ...فلم يستمر فيها.

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢.

هذا باب ماكان شاذّا ممّا خفّفوا على ألسنتهم

لمّا فرغ[١] من الإدغام جملةً، ومايقرب من الإدغام، وتشبّهه في أنّه تقريب، أخذ يذكر ماشذّ من الإدغام في المتقاربين، وماشذّ في المثلين، نحو قولهم في « أحسست »: أحستُ[٢].

والفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أنّ الباب الأوّل مقيسٌ، فكلُّ سين بعدها قافٌ، فإنّه يجوز باطّراد قلبها صادا، وكذلك الباب الذي قبله يطّرد فيه كلّ صادٍ ساكنةٍ بعدها دالٌ، يطّرد قلبها زاياً، وليس كلّ سين تجتمع مع دال في كلمة يجوز إدغامها، بل بابه ألاّ يجوز؛ لأجل[٣] اللبس، لكن أدغموا لعلّة نذكرها: ذلك أنّهم كرهوا أن يبدلوا « سِدْسا »[٤] فيثقل التّكلّم بهذا؛ لأنّ السّين قريبةٌ من الدّال، وفي الكلمة سينان، وليس بينهما حاجزٌ حصين وبين أن يدغموا فيقولوا: سسّ، فيصيروا لما هو أثقل[٥].

فإن قلت: لمّا تعذّر قلب الأوّل للثّاني هلاّ قلبوا [الثّاني للأوّل][٦] فقالوا: سدّ؟

---

(١) في الأصل: فرغوا.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. وهذا الحذف منقولٌ عن بني سليم على سبيل الجواز، وذهب الشلوبين أنه مطرد في أمثال هذه الأفعال. انظر شرح الشافية للرضي ٢٤٥/٣، ارتشاف الضرب ٢٤٧ (رجب)، المساعد ١٩٦/٤. وذكر الأشموني في شرح الألفية ٣٤٤/٤ أنّ كونه لغة ردّ على ابن عصفور الذي ذهب إلى أنه غير مطّرد، وقال الصبان: وعلى سيبويه أيضا. وانظر المسائل البغداديّات ١٤٠، الممتع ٦٦١.

(٣) في الأصل: لاحد.

(٤) في الأصل: سدس.

(٥) انظر الكتاب ٤٢٨/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها السّياق، وقد مرّ مثلها.

قلت: امتنع هذا الأخير؛ لأنّ السّين لايُدغم في الدّال علـى حـال، فلمّـا تعذّرت هذه الأشياء، طلبوا نوعاً من الخفّة، وهوأن قلبوا السّين حرفـاً يشـبهها في الهمس، ويشبه الدّال في المخرج، وهو التّاء، فقالوا: سدت[1]، ثمّ أدغمـوا، فهـذا وجه « سدس ».

قوله: « أنّ السّين مضاعفة »[2].

فاعل « دعاهم »، وكأنّه قال: وإنما دعاهم كون السّين مضاعفة.

وقوله: « و لم يُبدلوا الصّاد؛ لأنّه ليس بينهما [إلاّ] الإطباق »[3].

كأنّ قائلا قال: لِمَ لَمْ يُبدلوا السّين صاداً؟ فقال: ذلك لايوجب تخفيفـاً؛ لأنّ السّين هي الصّاد بعينها، ولافرق بينهما إلاّ الإطباق، فلو أبدلوا للصّـاد[4] لكـان الحرف باقياً على ثقله.

قال: « ومثل مجيئهم بالتّاء قولهم: يِيجَلُ »[5].

يريد: أنّهم عملوا حيلةً توصّلوا بها إلى التّخفيف، وهوأنّهم قلبـوا للتـاء[6] ليحصل الإدغام، ولولم يقلبوها لم يحصل الإدغام، كما أنّهم حين قالوا: يَوْجَـل، لم يكن ثمّ مايقلبون، ولا مايُعلّون الواو معه، فعملوا حيلةً توصّلوا بها لقلـب الـواو، وهوأنّهم كسروا الياء، فقالوا: يِوْجل، فلمّا فعلوا ذلك صارت الواو يـاء ليحصـل

---

(١) في الأصل: ست.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢. وقبله: « وإنّما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر اسـتعماله في كلامهـم أنّ السين مضاعفة ».

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢، ٤٢٩. ومابين معقوفين تكملة منه.

(٤) في الأصل: الصاد.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٦) في الأصل: التاء. والمراد: أنهم قلبوا السين الثانية من سدس تاء ليدغموا الدال فيها.

التّخفيف، وكذلك « أدلو »، لمّا لم يمكنهم التّكلم به لثقله توصّلوا إلى قلب هذه الواو بكسر ماقبلها، فقالوا: أدلٍ.

ثم قال: « ومن ذلك قولهم: وَدّ، أصله (وتِدٌ) »[1].

قلت: يريد: ومن الشّاذ قولهم: ودّ؛ لأنّه قد تقدّم أنّ المتقاربين إذا كانا في كلمة واحدة، فلايدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّ اللبس يقع بالإدغام، فيكون على هذا قولهم في « وَتِد »: وَدّ، شاذّا[2]، وكأنّ بني تميم[3] أسكنوا التّاء كما يفعلون ذلك في « فَخِذ »، فلمّا أسكنوها ثقل عليهم التّكلّم؛ لأنّه لافاصل بين الحرفين / [. . . . .][4] على تصريف الكلمة، نحو « أوتادٍ ». [١٤٧ب]

وقوله: « حتى تجشّموا وَطْدًا ووَتْدًا »[5].

معناه: حتّى تجشّموا التّكلّم به وأسقطوه[6] من كلامهم؛ لما يلزم فيه إن بُيّن من الثّقل، وإن أُدغم من اللبس، بأن بنوا المصدر على عِلة[7] نحو « التِّدَة، والطِّدَة ».

وقوله: « إذْ كانوا يتجشّمون البيان »[8].

يعني: يتكلّفون البيان بمشقّة في « وَطْد ».

---

(١) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وإنما أصله ».

(٢) في الأصل: شاذ.

(٣) انظر الكتاب ٤٢٩/٢، الممتع ٧١٦، شرح الشافية للرّضي ٢٦٦/٣، ٢٦٨.

(٤) ذهب به خرم، وهوبمقدار أربع كلمات.

(٥) « وتدا » تأثر خرم.

(٦) « وأسقطوه » تأثّر بخرم.

(٧) « علة » ذهب به خرم.

(٨) الكتاب ٤٢٩/٢. وفي الأصل: اذا كانوا.

وقوله في « عُتْدان »: « فراراً من هذا »[1].

يريد: فراراً من اللبس. وقالوا: عِدَّان، في « عتْدان » شذوذاً، كما شـذّوا في « وَدّ ».

وقوله: « يَهْتَدِي ويَقْتَدِي »[2] راجعٌ لقوله: « فإنّما يفرون بها أبداً إلى موضع تتحرّك فيه »[3]، نحو « يهتدي ».

ثمّ قال: « ومن الشّاذ قولهم: أَحَسْتُ، ومَسْتُ »[4].

يريد: أنّ هذا أيضاً ممّا شذّ في المثلين، وكان قياسه أن يُتمّ، فيقال: أَحْسَسْتُ، لكن كرهوا التّضعيف، ولم يتوصّلوا إلى الإدغام؛ لأنّ الثّاني قد سكن سكوناً لاتصلُ إليه الحركةُ، فحذفوا وشبّهوه بباب « أقمْتُ ».

« وقالوا: يَسْطِيعُ، حيث [كثرت] »[5].

يريد بذلك: كثرة الاستعمال.

وقوله: كراهية أن تتحرّك سين « استفعل »[6].

لأنّ بناءها عندهم على ألاّ تتحرّك.

وقوله: « وكان هذا أحرى »[7].

يريد: وكان « يسْطِيعُ » أولى بالحذف من « أَحَسْتُ »؛ لأنّ حذف الزّائد

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٩. وليس فيه: أبدا.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٥) في الأصل: في يسطيع. انظر الكتاب ٢/٤٢٩ وفيه: « فقالوا ». وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٧) في الأصل: كان. انظر الكتاب ٢/٤٢٩.

أسهل من حذف الأصلي.

وقوله في « يُسْطِيعُ »: إنّ السّين زادوها عوضاً من سكون موضع العين[١].

أي: أنّها لّما ألقيت حركتها على ماقبلها تعرّضت عندما تسكن للحذف في « أطَعْتُ، و لم يُطِعْ »، فجعلوا السّين عوضا من سكونها الذي يؤدّي في بعض الأحوال إلى حذفها.

ثمّ قال: « ومن الشّاذّ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقِي، ويَتَسِعُ »[٢].

قلت: كان الأصل في « تقيتُ » « اوْتَقَيْتُ »، ثمّ صار « ايتَقَيْتُ »، فأرادوا أن يقلبوا هذه الياء -لكونها تتغيّر على حسب تغيّر ماقبلها- حرفاً يثبُتُ في جميع الأحوال، فصار « اتّقى »، ومن هذا حصل التّغيير، فحذفوا التّاء الأولى المبدلة من الواو التي هي أصل، فسقطت همزة الوصل، وصار « تَقَى »، كما ترى. ولايجوز أن تقول: إنّ المحذوفة تاء « افتعلَ »؛ لأنّها حرف معنى لم يستقرّ فيها تغيير، وقد استقرّ تغيير هذه الأخرى بالقلب، وأيضاً فإنّه لوكان المحذوف تاء « افتعلَ » لكان « اتْقَى »؛ لأنّك حذفت المتحرّكة، فثبت أنّ المحذوفة هي الأصليّة[٣]. فمن قال: يَتَقِي، فأمره بيّن، أدخل حرف المضارعة على التّاء المتحرّكة، ومن قال: يَتْقِي بالإسكان[٤]؛ فلأنّه لّما صار بالحذف على مثال « فَعَلَ »، جاء مضارعه كمضارع[٥] « فَعَلَ »، فقالوا: يَتْقِي، كما يقولون: يَضْرب، هكذا وجّه الأخفشُ[٦].

---

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وهو يتقي ». والذي في الأصل يتّفق مع مافي التعليقة للفارسي ٢١٧/٥.

(٣) انظر شرح السيرافي ٥٩٨/٦-٦٠٠، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨.

(٤) انظر الممتع ٢٢٣.

(٥) في الأصل: كما ضارع.

(٦) لم أقف على نسبة هذا التوجيه له. وانظر شرح السيرافي ٦٠٠/٦ (خ)، التعليقة ٣١٧/٥، ٣١٨،

=

ولك أن تقول: المحذوفة في المضارع هي تاء « افتعــل »، فبقيــت الأخــرى ساكنة. والقول الأوّل أولى؛ لأنّ مجيء المضارع على خلاف الماضي ليس بشيء.

وأمّا[1] « يَتسع » فلم يسمع فيه الحذف إلاّ في المضارع، قالوا: يَتَسِعُ، فحذفوا التّاء[2] الساكنة المبدلة من الواو الأصليّة، و لم يقولوا في مثل هذا بالإسكــان.

وقوله: « لّما كانتا ممّا كثر في كلامهم »[3] أمرٌ ليس بالبيّن؛ لأنّــه لايصــحّ أن يقال: كثر استعمال كذا، حتّى يكون له علّةٌ مفهومة توجب كثرة اســتعماله، أوأن يقول مثلا: كثر استعمال الألف واللام، فلهذا أدغمت في ثلاثة عشــر حرفــاً؛ لأنّ كلّ نكرة أريد تعريفها فلابدّ من الألف واللام، فهذه علّة مفهومة في الكثرة، وأمّــا أن يقول أحدٌ: إنّ « اتّقى » كثر استعماله، فلا، اللــهمّ إلاّ أن يقــول: [إنّ هــذا الفعلَ زنةً][4] هو أكثر استعمالاً، فربّما يسلم ما ادّعى.

قوله: « وكانتا تاءين »[5].

قلت: / [. . . .]‍[6] لم يحذفوا في « اتّسع » إلاّ في حال المضارعــة. [١٤٨أ]

شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٣.

(١) في الأصل: وانما.

(٢) في الأصل: الياء.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٩. وفي الأصل: كانت. والمثبت من الكتاب؛ لأنّ العبارة التالية المنقولة عن سـيبويه معطوفةٌ على هذا النّص. والمقصود اتّقى واتّسع. وأمّا كلام المؤلف الآتي على اتّقى فقط فهو من قبيل التمثيل.

(٤) يقرأ النص في الأصل: ان في هذا الف طاهرا زنة. وبما اثبته يستقيم الكلام إن شاء الله. والمــراد: أنّ اتّقى أكثر استعمالا من تقى.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٦) مقدار سطر وكلمة ذهب به تآكل في أعلى الصّفحة. وهذه الورقة هي الأخيرة، وقد تأثّرت كـثيرا بتآكل وتمزّق وخروم، ومسح لبعض كلماتها، بل وأسطرها.

وقوله: « وكانوا على هذا [أجرأ »[1].

أي: على حذف فاء « تقيت » أجرأ من حذف عين « مَسْت »][2].

ثمّ قال: « لأنّه موضع حذف وبدل »[3].

أي: في موضع يحذف فيه [الحرف ويبدل منه؛ لأنّ هذه][4] التّاء المحذوفة بدل من واو أصليّة، فتلك الواو حذفت، وأبدل منها، فلمّا استقرّ فيها التّغيير أنسوا[5] بذلك، فاجترؤوا عليها هنا، فحذفوها. واستدلّ سيبويه-رحمه الله- على أنّ المحذوفة هي الأصليّة، بأن قال: « ألاترى أنّ التي هي مكان الفاء تبقى متحرّكة »[6]. ومعناه: أنّ التي عقبت الفاء وصارت موضعها، إنّما هي المتحرّكة، ولو كانت المحذوفة تاء « افتعل » لم تكن الفاء إلاّ ساكنةً، وقد قلنا هذا.

ثمّ قال: وقال بعض العرب: اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً[7].

قلت: هذا من شذوذ المثلين، ويكون أصله « اتّخَذَ »[8] ويمكن أن يكون

(١) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٢) مابين معقوفين لم يظهر منه بسبب التّآكل سوى الهمزة والجيم من « أجرأ »، والسين والتاء من «مست ». قال أبوعليّ في التّعليقة ٢١٨/٥ شارحاً قول سيبويه: « أي: على حذف الفاء من تقيت ويَتَقِي، أجرأ منهم على حذف العين من مست؛ لأنّ هذه الفاء تعتلّ كثيرا، وهذه العين لاتعتلّ اعتلاله ».

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٤) ذهب التآكل بكثير من حروفه.

(٥) « أنسوا » ذهب تمزّق بنصفها الأوّل.

(٦) الكتاب ٤٢٩/٢ وليس فيه: هي مكان الفاء.

(٧) الكتاب ٤٢٩/٢ وفيه: « وقال بعضهم ».

(٨) يريد: أبدلوا السين مكان التاء في اتّخذ، وهو من هذا على تخذ. انظر الكتاب ٤٢٩/٢، سر صناعة الإعراب ١٩٦، الممتع ٢٢٢، ٢٢٣، شرح الشافية للرضيّ ٢٩٤/٣.

أصله « استَتْخذ »، من « تَخِذ »[1]، وثبت ماكان يلتبس القياسُ فيه أن يكون هكذا.

قلت: [أمّا][2] أنْ تقول: إنّ « استخذ » أصله « ائْتخذ »، ثمّ « ايتخــذ »[3]، ثمّ قلبوا الياء كما قلبوا [الواو][4] في « اتّقى »، فلمّا ثقل علـيهم اجتمــاعُ تــاءين [أبدلوا][5] الأولى سيناً كما أبدلوا السّين في « سدس » تاء؛ هذا شذوذٌ. فقوله: أبدلوا السّين مكانها، يعني: مكان التّاء في « اتّخذ »، وقوله: كما أبدلوا التّاء مكانها، يعني: مكان السّين في « ستّ ».

ثمّ قال: « ومثل ذلك قول بعض العرب: الطجع، في (اضطجع) »[6].

قلت هذا من شذوذ المتقاربين؛ لأنّه ليس القياس في المتقــاربين إلاّ الإدغــام، بقلب الأوّل للثاني، فإن تعذّر فالعكس، وأمّا أنْ تبدل الآخر حرفاً آخر، فلا، وكأنّ هؤلاء كرهوا المطبقين، فقرّبوا ذلك بأن أبدلوا من الضّــاد مايُشــبهها في المخــرج والانحراف.

وقوله: « وكذلك السين »[7].

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٢٩، سر صناعة الإعراب ١٩٧، الممتع ٢٢٣، شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٤.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما قبله وما بعده؛ لأنّ المؤلف يريد أن ينبه على شذوذ التخريج الآتي.

(٣) هذا يعني: أنّ أصله من أخذ، لامن تخذ كما في التخريجين السابقين. وهو مذهب الزّجاج كمــا في الخصائص ٢/٢٨٧، وقد ردّه ابن جنّي، وذهب إلى أنّ أصله تخذ كما سبق. ووافــق الجــوهريّ الزجــاج فقال: « والاتخاذ: افتعال أيضا من الأخذ، إلاّ أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثمّ لّما كثــر اســتعماله على لفظ الافتعال توهّموا أنّ التاء أصليّة فبنوا منه فعِل يفعَل، قالوا: تخِذ يتخذ ». الصحاح (أخذ). وانظــر شرح الأشموني ٤/٣٣٠.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٢/٤٢٩. وفي الأصل: قول العرب اطجع. والمثبت من الكتاب.

(٧) الكتاب ٢/٤٢٩.

يعني: حين أبدلوها من التّاء في « اتّخذ »؛ لقربها منها.

وقوله: وإنّما فعلوا هذا كراهيةَ التّضعيف[1]، راجعٌ لـ« اتّخذ »[2].

قوله: « وفيها قولٌ آخر »[3].

يعني: في « اسْتَخَذَ »، وقد قلناه.

ثمّ قال: « وقال بعضهم في (يَسْطِيع): يَسْتِيعُ »[4].

قلت: وهذا أيضاً فيه قولان[5]: إمّا أن يكون أصله[6] « يَسْتَطِيعُ »، فحذفوا الطّاء، ثمّ كسروا ماقبل الياء[7] لتصحَّ، وفعلوه تخفيفاً، فهذا أيضاً شذوذٌ في المتقاربين.

ولك أن تقول: أبدلوا الطّاء تاء؛ لأنّهم كرهوا أن يكون بعد المهموس مجهورٌ مطبق، وأبدلوا من ذلك المطبق حرفاً مهموساً ليكون بمنزلة ماقبله[8]، كما فعلوا ذلك في « ازْدان »، حين كرهوا التّاء بعد المجهور فأبدلوا منها حرفاً مجهوراً؛ ليكون وفْقَ ماقبله.

ثمّ قال: ومن الشّاذ قولهم في « بني العَنْبَر »: بَلْعَنبر[9].

قلت: وهذا أيضاً من شذوذ المتقاربين، وكأنهم كرهوا النون واللام، و لم

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٩.

(٣) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٤) الكتاب ٢/٤٢٩ وفيه: « في يستطيع ». وكلاهما جائز بالنظر إلى تخريج سيبويه بعد ذلك، وكلام المؤلف الآتي أيضا، فإنّ التخريج الأوّل على يستطيع، والتخريج الثاني على يسطيع.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٩، شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٣.

(٦) في الأصل: قوله.

(٧) في الأصل: التاء.

(٨) وإليه ذهب ابن جنّي سر صناعة الإعراب ٢٠٢.

(٩) الكتاب ٢/٤٣٠.

يصلوا إلى الإدغام؛ لسكون مابعدُ، فحذفوا فهذا شذوذ، وسببه كثرة الاستعمال.

وقوله: « تظهر فيها لام المعرفة »[1].

استظهر بهذا على مثال « بني النّجّار »؛ لأنّ مثل هذا تدخل فيه السلام[2] في الحرف الذي[3] بعدها، فيتباين الحرفان نحو « بني الضّارب، وبني السّائل » فلايجوز في شيء من هذا حذفٌ؛ لأنّه لم يلتقِ متقاربان. وإذا ظهرت اللام قاربت النّون، وفرّوا من ذلك شذوذاً[4]، فلا ينبغي أن يُسأل: لِمَ لمْ يقولوا / . . . . [١٤٨ب]

. . . . فتدخل فيه الحركة. . . . .

. . . . قلت هذا من شذوذه . . . .

لتنوين الحرفين مثلين. فهذه الشواذ[من][5] العلل. والله الموفق. والحمد لله رب العالمين[6].

---

(١) الكتاب ٢/٤٣٠.

(٢) في الأصل: الالف. ويمكن أن يكون هناك سقط تقديره: واللام. لكن كلام سيبويه وكلام المؤلف الآتي مقتصرٌ على اللام، فلهذا رجحت كونه محرفا.

(٣) في الأصل: التي.

(٤) يعني: في بلعنبر. وقال السيرافي في شرح هذه المسألة ٦/٦٠٤ (خ): « ولايحذف في بني النجار وبني النمر وما أشبه ذلك؛ لأنّ لام المعرفة إذا ظهرت بان مخرجها فظهرت النون واللام وكأنهما من جنس واحد لما بينهما من التجاور؛ لأنّ النون تدغم في اللام فصارتا كأنهما سينا مسست وأحسست، ولاما ظللت، وإذا أدغمت لام المعرفة في حرف آخر باين ذلك الحرف النون. وأيضا فإنّ لام التعريف إذا أدغمت فأبدلت للإدغام فقد أعلّت، فكرهوا حذف ماقبلها لئلاّ يدخلوا علّة على علّة ».

(٥) غير ظاهرة في الأصل.

(٦) موضع النقاط تأثر بتمزق في الورقة ومسح للكلام من أثر تقادم الزمن. وبعده يأتي كلام الناسخ ويقرأ منه بصعوبة: كمل . . . . والصلاة التامة على . . . . . محمد نبيه . . . . على يد عبيدالله . . . . ابن إبراهيم . . . غفر الله ذنوبه و[ستر] عيوبه بمنه. وكان الفراغ منه في أول شهر صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة.

فهارس الكتاب الفنية

١- فهرس الآيات

* قراءة.

٢- فهرس الحديث والأثر

٣- فهرس الأمثال

٤- فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية

٥- فهرس القوافي

لَهْ	رجز	=
أولا	متقارب	٧٩٦
المفاصلُ	طويل	١٨٧
الأفاكلُ	طويل	=
لايزايلُ	طويل	=
ونناضلُ	طويل	٢٥٧
شمالُ	طويل	٤٦١
أليلُ	طويل	٥٢٠
تغوّلُ	طويل	٥٤٥
وصاملُهْ	طويل	٣٣٥
ساحلُهْ	طويل	١٨٥
ورواحلُهْ	طويل	١٨٦
البطلُ	بسيط	٤٨٣
أزحلُهْ	رجز	١٣٥
ميالِ	طويل	٢
مقتلي	طويل	٣
فحوملِ	طويل	١٦٢، ١٨١، ١٩١
منوالِ	طويل	١٨٨
هيكلِ	طويل	١٨٩
الخالي	طويل	٢٣٠، ٢٣١
مجهلِ	طويل	٢٤٤
المثقّلِ	طويل	٣٠٣
تتفلِ	طويل	٣٠٨
القواعلِ	طويل	٤١٧

أجزاء أبيات لم أقف على تتمتها

أسيود في حدراء	طويل	٥٦٩

٦- فهرس الأعلام

٧- فهرس القبائل والمدارس النحوية

٨- فهرس الكتب الواردة في المتن

٩- فهرس المواضع والبلدان

١٠- المصادر والمراجع

المخطوطة والمطبوعة

أولا: المخطوطة:

التنبيه في شرح مشكلات الحماسة- لابن جني- مخطوط في دار الكتب برقم ٧٤٠٩ أدب.

شرح السيرافي- الجزء السادس المتمم للأجزاء الخمسة المخطوطة بيد العلامة عبداللطيف البغدادي.

الطرر على الإيضاح- لابن الأخضر_ نسخة مصورة في ملك أخي الأستاذ عبد العزيز الجهني.

المسائل الشيرازيات- للفارسي- نسخة بخط أحمد بن سابور- مكتبة راغب برقم ١٣٧٩.

المسائل الشيرازيات- نسخة أخرى.

ثانيا: المطبوعة:

الإبدال- لابن السكيت- تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٣٩٨هـ.

الإبدال والمعاقبة والنظائر- للزجاجي- تحقيق عز الدين التنوخي- دار صادر- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤١٢هـ.

ابن الطراوة النحوي- للدكتور عياد بن عيد الثبيتي- مطبوعات نادي الطائف الأدبي- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

ابن يسعون النحوي حياته وآثاره- للدكتور عبدالله الحسيني هلال- مطبعة أبناء وهبة حسان- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ.

اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر- للبناء- وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الإحاطة في أخبار غرناطة- لابن الخطيب- تحقيق محمد عبدالله عنان- الشركة المصرية للطباعة والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.

الإحكام- للآمدي- تحقيق الدكتور سيد الجميلي- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.

أخبار أبي القاسم الزجاجي- تحقيق عبدالحسين المبارك- دار الحرية للطباعة- بغداد- ١٤٠١هـ.

اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى- لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى- تحقيق إبراهيم الأبياري- مطبعة نهضة مصر- الطبعة الثانية- ١٤٠٠هـ.

أدب الكاتب- لابن قتيبة- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- دار المعرفة- بيروت.

ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.

ارتشاف الضرب من لسان العرب- لأبي حيان- تحقيق الدكتور مصطفى النماس- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

الأزهية في علم الحروف- للهروي- تحقيق عبدالمعين الملوحي- مجمع اللغة بدمشق- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ.

أساس البلاغة- للزمخشري- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثالثة-١٩٨٥م.

الاستدراك- للزبيدي- تحقيق الدكتور حنا جميل حداد- دار العلوم بالرياض- ١٤٠٧هـ.

الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى- للناصري- تحقيق جعفر الناصر

ومحمد الناصري- دار الكتاب- الدار البيضاء- ١٤١٨هـ.

أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها- للغندجاني- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- مؤسسة الرسالة.

أسماء المغتالين في الجاهلية والإسلام- لمحمد بن حبيب= نوادر المخطوطات.

إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين- لعبدالقادر اليماني- تحقيق عبدالمجيد دياب- شركة الطباعة العربية السعودية- الطبعة الأولى-١٤٠٦هـ.

الأشباه والنظائر- للخالديين- تحقيق السيد محمد يوسف- مطبعة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- ١٩٦٥م.

الأشباه والنظائر في النحو- للسيوطي- تحقيق مجموعة من الباحثين- مجمع اللغة بدمشق.

الاشتقاق- لابن دريد- تحقيق عبدالسلام هارون- منشورات مكتبة المثنى ببغداد- الطبعة الثانية- ١٣٩٩هـ.

أشعار الشعراء الستة- للشنتمري- تحقيق لجنة إحياء التراث العربي- منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٣هـ.

إصلاح المنطق- لابن السكيت- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الرابعة.

الأصمعيات- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- مصر- الطبعة الرابعة.

الأصول في النحو- لابن السراج- تحقيق الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

إعراب القراءات الشواذ- للعكبري- تحقيق محمد السيد أحمد عزوز- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.

الأعلام- للزركلي- دار العلم للملايين- بيروت- الطبعة السابعة-

١٩٨٦م.

الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام- للعباس المراكشي- المطبعة الملكية- الرباط- ١٩٧٤م.

أعيان العصر وأعوان النصر- للصفدي- تحقيق مجموعة- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الأغاني- للأصفهاني- تحقيق دار إحياء التراث العربي- الطبعة الثانية- بيروت-١٤١٨هـ.

الإغراب في جدل الإعراب- لأبي البركات الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- دار الفكر.

الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح- لابن الطراوة- تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب- للفارقي- تحقيق سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٤٠٠هـ.

الأفعال- للسرقسطي- تحقيق حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٣٩٥هـ.

الاقتراح في أصول النحو- للسيوطي- تحقيق الدكتور محمود فجال- مطبعة الثغر- الطبعة ألأولى- ١٤٠٩هـ.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب- للبطليوسي- تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد- مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٨١م.

الإقناع في القراءات السبع- لابن الباذش- تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب- دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر- ١٣٩٦هـ.

الألفاظ- لابن السكيت- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- مكتبة لبنان ناشرون- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٨م.

ألقاب الشعراء ومن يعرف بأمه منهم- لابن حبيب= نوادر المخطوطات.

الأمالي- للقالي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٥هـ.

الأمالي- لليزيدي- عالم الكتب- بيروت.

أمالي ابن الشجري- تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

أمالي الزجاجي- تحقيق عبدالسلام هارون- مطبعة المدني- الطبعة الأولى- ١٣٩٢.

أمالي السهيلي- تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا- مطبعة السعادة- الطبعة الأولى- ١٣٩٠هـ.

أمالي المرتضى- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٨٧هـ.

الأمالي النحوية- لابن الحاجب- تحقيق هادي حسين حمودي- علم الكتب- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

إنباه الرواة على أنباه النحاة- للقفطي- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دار الفكر العربي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

الانتصار لسيبويه على المبرد- لابن ولاد- تحقيق الدكتور زهير عبدالمحسن سلطاني- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٦هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف- لأبي البركات الأنباري- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- المكتبة العصرية- بيروت- ١٤٠٧هـ.

أوضح المسالك- لابن هشام- تحقيق محمد عبدالعزيز النجار- مطبعة السعادة- الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

إيضاح شواهد الإيضاح- للقيسي- تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

الإيضاح العضدي- للفارسي- الجزء الأول- تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود- دار العلم- الطبعة الثانية- ١٤٠٨هـ.

الإيضاح في شرح المفصل- لابن الحاجب- تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي- مطبعة العاني- بغداد- ١٤٠٢هـ.

الإيضاح في علل النحو- للزجاجي- تحقيق الدكتور مازن المبارك- دار النفائس- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٣٩٩هـ.

البارع في علم العروض- لابن القطاع- تحقيق أحمد محمد عبدالدايم- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- ١٤٠٥هـ.

البداية والنهاية- لابن كثير- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الرابعة- ١٤٠٨هـ.

برنامج ابن أبي الربيع- لابن الشاط- تحقيق الدكتور عبدالعزيز الأهواني- مجلة معهد المخطوطات العربية- المجلد الأول.

برنامج شيوخ الرعيني- تحقيق إبراهيم شبوح- وزارة الثقافة والإرشاد القومي- مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم- دمشق- ١٣٨١هـ.

برنامج المجاري- تحقيق محمد أبوالأجفان- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٢.

برنامج الوادي آشي- تحقيق محمد محفوظ- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثالثة- ١٩٨٢م.

البسيط في شرح جمل الزجاجي- لابن أبي الربيع- تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس- للضبّي- تحقيق الدكتورة روحية

عبدالرحمن السويفي- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- بيروت- ١٤١٧هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- للسيوطي- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- المكتبة العصرية- بيروت.

بهجة المجالس- لابن عبدالبر- تحقيق محمد مرسي الخولي- الدار المصرية للتحقيق والترجمة.

البيان والتبيين- للجاحظ- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الرابعة.

تاريخ ابن خلدون- دار الكتاب اللبناني بيروت- ١٩٦٨م.

تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس- لابن الفرضي- مطبعة المدني- الطبعة الثانية- ١٤٠٨هـ.

تاريخ قضاة الأندلس (المرقبة العليا)- للنباهي- دار الآفاق الجديدة- بيروت- ١٤٠٠هـ.

تأويل مشكل القرآن- لابن قتيبة- تحقيق السيد أحمد صقر- المركز الإسلامي للطباعة- الطبعة الثانية- ١٣٩٣هـ.

التبصرة والتذكرة- للصيمري- تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

التبصرة والتذكرة في القراءات- لمكي بن أبي طالب- تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان- معهد المخطوطات العربية- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

التبيان في إعراب القرآن- للعكبري- تحقيق محمد علي البجاوي- عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

التبيين عن مذاهب النحويين- للعكبري- تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن

سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- بيروت- ١٤٠٦هـ.

التتمة في التصريف- لابن القبيصي- تحقيق الدكتور محسن سالم العميري- لبيك للطباعة- جدة- ١٤١٤هـ.

تجريد الأغاني- لابن واصل الحموي- تحقيق طه حسين وإبراهيم الأبياري- مطبعة مصر- القاهرة- ١٣٧٤هـ.

تحصيل عين الذهب من معدن كلام العرب- للأعلم الشنتمري= كتاب سيبويه طبعة بولاق.

تحفة القادم- لابن الأبار- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد- لابن هشام- تحقيق الدكتور السيد تقي عبدالسيد- ١٤٠٦هـ

التخمير= شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير.

التدريب في تمثيل التقريب- لأبي حيان- تحقيق نهاد فليح حسن- مطبعة الإرشاد- بغداد- ١٩٨٧م.

تذكرة النحاة- لأبي حيان- تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- لابن مالك- تحقيق محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة- ١٣٨٨هـ.

تصحيح التصحيف وتحرير التحريف- للصفدي- تحقيق السيد الشرقاوي- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

تصحيح الفصيح وشرحه- لابن درستويه- تحقيق الدكتور بدوي محمد المختون- مطابع الأهرام التجارية- القاهرة- ١٤١٩هـ.

التعليقة- للفارسي- تحقيق الدكتور عوض القوزي- مطابع الحسني-

الرياض- الطبعة الأولى- في عدة مطابع بتواريخ مختلفة.

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد- للدماميني- تحقيق الدكتور- محمد عبدالرحمن الفدى- مطابع الفرزدق التجارية- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

تفسير أرجوزة أبي نواس- لابن جني- تحقيق محمد بهجة الأثري- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق- الطبعة الثانية.

تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية- لأبي حاتم- تحقيق محسن بن سالم العميري- دار الطباعة والنشر الإسلامية- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

تفسير الطبري- دار الفكر- بيروت- ١٤٠٥هـ.

تفسير القرطبي- تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني- دار الشعب- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٣٧٢هـ.

التكملة- للفارسي- تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان- مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل- ١٤٠١هـ.

التكملة لكتاب الصلة- لابن الأبار- نشره عزة العطار الحسيني- مطبعة السعادة- مصر- ١٣٧٥هـ.

التكملة والذيل والصلة- للزبيدي- الهيئة العامة لشؤون الطابع الأميرية- القاهرة.

التكملة والذيل والصلة- للصغاني- مطبعة دار القلم- القاهرة.

التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه- للبكري- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ١٩٧٦هـ (ملحق بالأمالي).

التنبيه على حدوث التصحيف- لحمزة الأصفهاني- تحقيق محمد أسعد طلس- دار صادر- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤١٢هـ.

التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح- لابن بـــري- تحقيـــق مصـــطفى حجازي وعبدالعليم الطحاوي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الأولى.

تهذيب إصلاح المنطق- للخطيب التبريزي- تحقيق الدكتور فخـــر الـــدين قباوة- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

تهذيب اللغة- للأزهري- تحقيق مجموعة- دار القومية العربيـــة للطباعـــة- ١٣٨٤هـ.

توشيح الديباج وحلية الابتهاج- لبدر الدين القرافي- تحقيق أحمد الشتيوي- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالـــك- للمـــرادي- تحقيـــق عبدالرحمن علي سليمان- مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة- ١٣٩٦هـ.

التوطئة- للشلوبين- تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع- مطابع ســـجل العرب- القاهرة- ١٤٠١هـ.

التيسير في القراءات- للداني- تصـــحيح اوتـــوبرتزل- مطبعـــة الدولـــة- استامبول- ١٩٣٠هـ.

ثبت البلوي- تحقيق الدكتور عبدالله العمراني- دار الغـــرب الإســـلامي- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس- لابن القاضـــي- دار المنصور للطباعة- الرباط- ١٩٧٣م.

جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس- للحميدي- تحقيق محمد بن تاويـــت الطنجي- مكتبة الخانجي.

الجمل- للزجاجي- تحقيق علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- بـــيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

جمهرة أشعار العرب- لأبي زيد القرشي- دار صادر- بيروت.

جمهرة الأمثال- للعسكري- تحقيق محمد أبوالفضل إبـــراهيم وعبدالمجيـــد قطامش- المؤسسة العربية الحديثة- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٨٤هـــ.

جمهرة أنساب العرب- لابن حزم- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعـــة الأولى- ١٤٠٣هـــ.

جمهرة اللغة- لابن دريد- تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي- دار العلـــم للملايين- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٧م.

الجنى الداني في حروف المعاني- للمرادي- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـــ.

حاشية الدسوقي على مغني اللبيب- لمصطفى الدسوقي- مكتبـــة مطبعـــة المشهد الحسيني- القاهرة.

حاشية الصبان على شرح الأشموني- عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر.

الحجة في علل القراءات السبع- للفارسي- الهيئة المصرية العامة للكتـــاب- الطبعة الأولى.

الحلة السيراء- لابن الأبار- تحقيق حسين مؤنس- الشركة العربية للطباعـــة والنشر- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٦٣م.

الحلل السندسية في الأخبار التونسية- للوزير السراج- تحقيـــق الـــدكتور محمد الحبيب الهيلة- الدار التونسية للنشر والتوزيع.

الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيـــق سعيد عبدالكريم سعودي- دار الرشيد للنشر- ١٩٨٠م.

الحلل في شرح أبيات الجمل- لابن السيد البطليوسي- تحقيـــق الـــدكتور مصطفى إمام- الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٩٧٩م.

الحماسة- لأبي تمام- تحقيق الدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان- مطابع دار

الهلال للأفست- ١٤٠١هـ

الحماسة البصرية لصدر الدين البصري- تحقيق عادل جمال سليمان- الجزء الأول مطابع الأهرام التجارية- القاهرة -١٣٩٨هـ/ الجزء الثاني مطابع الأفست بشركة الإعلانات ١٤٠٨هـ

الحيوان- للجاحظ- تحقيق عبدالسلام هارون- مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر.

الخاطريات- لابن جني- تحقيق علي ذوالفقار شاكر- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب- للبغدادي- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني- القاهرة.

الخصائص- لابن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الكتاب العربي- بيروت.

خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري- للدكتور عبدالقادر عبدالرحيم الهيتي- منشورات جامعة قاريونس- بنغازي- الطبعة الثانية- ١٩٩٣م.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- للسمين الحلبي- تحقيق أحمد محمد الخراط- دار القلم- دمشق- الطبعة الأولى.

درة الحجال في أسماء الرجال- لابن القاضي- تحقيق محمد الأحمدي أبوالنور- مطبعة الجزيرة- مصر- ١٣٩٢هـ.

درة الغواص- للحريري- تحقيق عبدالحفيظ فرغلي علي القرني-دار الجيل- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.

دقائق التصريف- للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب- تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي وزميلاه- مطبعة المجمع العلمي العراقي- ١٤٠٧هـ.

الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب- لابن فرحون- تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبوالنور- المركز الإسلامي للطباعة والنشر- القاهرة.

ديوان ابن المعتز- تحقيق الدكتور محمد بديع شريف- دار المعارف- القاهرة.

ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي- تحقيق الدكتور عبده عزام- دار المعارف- القاهرة.

ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري- تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلبي- مصطفى البابي الحلبي وشركاه- الطبعة الأخيرة- ١٣٩١هـ.

ديوان أبي النجم- جمع وتحقيق الدكتور سجيع جميل الجبيلي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٨م.

ديوان الأخطل= شعر الأخطل.

ديوان الأعشى الكبير- شرح وتعليق محمد محمد حسين- مؤسسة الرسالة- الطبعة السابعة- ١٤٠٣هـ.

ديوان الأقيشر الأسدي- جمع وتحقيق الدكتور خليل الدويهي- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

ديوان امرئ القيس- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دارالمعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة.

ديوان البحتري- تحقيق حسن كامل الصيرفي- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية.

ديوان جرير- تحقيق نعمان محمد أمين طه- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية.

ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه-

ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي- تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبوصالح- مؤسسة الإيمان- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

ديوان الراعي النميري- جمعه وحققه راينهرت فاييرت- المعهد الألماني للأبحاث الشرقية- بيروت- ١٤٠١هـ.

ديوان رؤبة بن العجاج- تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٠هـ.

ديوان زهير= شرح شعر زهير بن أبي سلمى.

ديوان طرفة- دار صادر- بيروت.

ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي- تحقيق حسان فلاح أوغلي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٧هـ.

ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات- تحقيق محمد يوسف نجم- دار بيروت- ١٤٠٠هـ.

ديوان العجاج رواية الأصمعي- تحقيق الدكتور عزة حسن- مكتبة دار الشرق- بيروت.

ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم- تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب- مطبعة الأصيل- حلب- الطبعة الأولى- ١٣٨٩هـ.

ديوان عمر بن أبي ربيعة-= شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

ديوان عنترة- دار صادر- بيروت.

ديوان الفرزدق- دار بيروت- بيروت- ١٤٠٤هـ.

ديوان كثير عزة- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

ديوان الكميت- تحقيق الدكتور داود سلوم- بغداد- ١٩٦٩م.

ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي- دار الكتاب العربي- بيروت- الطبعة

الأولى- ١٤١٤هـ.

ديوان مجنون ليلى- جمع وتحقيق عبدالستار أحمد فراج- دار مصر للطباعة.

ديوان النابغة الذبياني- تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثانية.

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة- لابن عبدالملك المراكشي- القسم الأول والثاني والثامن- تحقيق محمد بن شريفة، وبقية السفر الرابع والسفر الخامس والسادس- تحقيق إحسان عباس- دار الثقافة- بيروت.

رصف المباني في شرح حروف المعاني- لابن عبدالنور- تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط- دار القلم- دمشق- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

الروض المعطار في خبر الأقطار- محمد الحميري- تحقيق الدكتور إحسان عباس- مطابع هيدلبرغ- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٨٥م.

الزهرة- لأبي بكر الأصبهاني- تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

سر صناعة الإعراب- لابن جني- تحقيق الدكتور حسين هنداوي- دار القلم- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

سفر السعادة وسفير الإفادة- للسخاوي- تحقيق محمد أحمد الدالي- مجمع اللغة العربية بدمشق- ١٤٠٣هـ.

سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس- للكتاني- ١٣٢٢هـ.

سمط اللآلي في شرح أمالي القالي- للبكري- تحقيق عبدالعزيز الميمني- دار الحديث- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٤هـ.

سير أعلام النبلاء- للذهبي- تحقيق مجموعة- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثامنة- ١٤١٢هـ.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية- لابن مخلوف- ١٣٤٩هـ.

شرح أبنية سيبويه- لابن الدهان- تحقيق حسن شاذلي فرهود- دار العلوم- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

شرح أبيات إصلاح المنطق- لابن السيرافي- تحقيق ياسين محمد السواس- الدار المتحدة- سوريا- الطبعة الأولى- ١٤١٢هـ.

شرح أبيات سيبويه- لابن السيرافي- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- دار المأمون للتراث- دمشق- ١٩٧٩م.

شرح أشعار الهذليين- للسكري- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- مطبعة المدني- القاهرة- ١٣٨٤هـ.

شرح الأشموني= حاشية الصبان على شرح الأشموني.

شرح التسهيل- لابن مالك- تحقيق الدكتور أحمد عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي مختون- هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ.

شرح التصريح على التوضيح- للأزهري- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

شرح التصريف- للثمانيني- تحقيق الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي- مكتبة الرشد- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور- تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.

شرح الحماسة- للمرزوقي- تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون- دار الجيل بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي- لمحمد محيي الدين عبدالحميد- مطبعة السعادة- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٣٨٠هـ.

شرح الرضي على الكافية- تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر- مطابع

الشروق- بيروت- الطبعة الأولى.

شرح الشافية ابن الحاجب- للرضي- وشواهدها للبغدادي- تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٣٩٥هـ.

شرح شعر زهير بن أبي سلمى- لثعلب- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

شرح شواهد الإيضاح- لابن برّي- تحقيق عيد مصطفى درويش- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة- ١٤٠٥هـ.

شرح شواهد شرح الشافية= شرح شافية ابن الحاجب.

شرح عيون كتاب سيبويه- للمجريطي- تحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه- مطبعة حسان- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٤.

شرح القصائد السبع الطوال- لابن الأنباري- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة- ١٤٠٠هـ.

شرح الكافية الشافية- لابن مالك- تحقيق الدكتور عبدالمنعم محمد هريدي- دار المأمون للتراث.

شرح الكافية- للرضي= شرح الرضي على الكافية.

شرح كتاب سيبويه (السفر الأول)- للصفار- دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة- المدينة المنورة- ١٤١٩هـ.

شرح كتاب سيبويه (قسم منه)- لابن خروف- تحقيق محمد خليفة بديري- منشورات كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس.

شرح كتاب سيبويه- للسيرافي- تحقيق رمضان عبدالتواب وزميلاه- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الجزء الأول ١٩٨٦م- الجزء الثاني ١٩٩٠م.

شرح الكوكب المنير- لابن النجار- تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ونزيه

حماد- مطابع جامعة أم القرى- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ.

شرح اللمع- لابن برهان- تحقيق الدكتور فائز فارس- مطابع كويت تايمز- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.

شرح المختار من لزوميات أبي العلاء- للبطليوسي- تحقيق حامد عبدالمجيد- مطبعة دار الكتب- ١٩٧٠م.

شرح مختصر الروضة- للطوفي- تحقيق الدكتور عبدالله عبدالمحسن التركي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

شرح معاني الآثار- للطحاوي- تحقيق محمد زهري النجار- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٣٩٩هـ.

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير- لصدر الأفاضل- تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٩٩٠م.

شرح المفصل- لابن يعيش- دار صادر.

شرح المقدمة الجزولية الكبير- للشلوبين- تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي- مكتبة الخانجي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

شرح الملوكي- لابن يعيش- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- مطابع المكتبة العربية- حلب- الطبعة الأولى- ١٣٩٣هـ.

شرح الوافية نظم الكافية- لابن الحاجب- تحقييق موسى بناي العليلي- مطبعة الآداب- النجف- ١٤٠٠هـ.

شروح سقط الزند- الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة.

شعر الأخطل- صنعة السكري- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار الآفاق الجديدة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٩٩هـ.

شعر عمر بن أحمر الباهلي- تحقيق الدكتور حسين عطوان- مطبوعات

مجمع اللغة العربية بدمشق.

الشعر والشعراء- لابن قتيبة- تحقيق الدكتور مفيد قميحة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

شفاء العليل في شرح التسهيل- للسلسيلي- تحقيق الدكتور الشريف عبدالله ابن علي الحسيني البركاتي- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم- لنشوار الحميري- عالم الكتب- بيروت.

الصاحبي- لابن فارس- تحقيق السيد أحمد صقر- عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

الصحاح- للجوهري- دار إحياء التراث العربي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

صحيح البخاري بحاشية السندي- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

صحيح مسلم بشرح الإمام النووي- مؤسسة الكتب العلمية- بيروت.

الصلة- لابن بشكوال- تحقيق السيد عزت العطار الحسيني- مكتبة الخانجي- الطبعة الثانية- ١٤١٤هـ.

صلة الصلة- لابن الزبير- تحقيق أ. لافي بروفنصال- الرباط- ١٩٣٧م.

الصناعتين- لأبي هلال العسكري- تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم- الطبعة الثانية- دار الفكر العربي.

طبقات الشعراء- لابن سلام- تحقيق محمود أحمد شاكر- مطبعة المدني- مصر.

طبقات الشعراء- لابن المعتز- تحقيق عبدالستار أحمد فراج- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الرابعة.

العقد الفريد- لابن عبدربه- تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة- دار

الكتب العلمية- بيروت.

عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية- للغبريني- تحقيق عادل نويهض- دار الآفاق- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٧٩م.

الغاية في القراءات العشر- تحقيق محمد غياث الجنباز- مطابع دار طيبة- الرياض- الطبعة الثانية- ١٤١١هـ.

غاية النهاية في طبقات القراء- لابن الجزري- عني بنشره ج. برجستراسر- دار الكتب العلمية- الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

غريب الحديث- للحربي- تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم بن محمد العايد- دار المدني- جدة- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

الغريب المصنف- لأبي عبيد- تحقيق محمد المختار العبيدي- بيت الحكمة- قرطاج- الطبعة الأولى- ١٩٨٩هـ.

الغريبين في القرآن والحديث- للهروي- تحقيق أحمد فريد المزيدي- مكتبة نزار مصطفى الباز- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

الغنية (فهرست شيوخ القاض عياض)- تحقيق ماهر زهير جرار- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٢هـ.

الفائق في غريب الحديث- للزمخشري- تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم- عيسى البابي الحلبي- الطبعة الثانية.

فرحة الأديب- للغندجاني- تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني- مطبعة دار الكتاب- دمشق- ١٤٠١هـ.

الفرق بين الحروف الخمسة- للبطليوسي- تحقيق الدكتور علي زوين- مطبعة العاني- بغداد.

الفريد في إعراب القرآن المجيد- للمنتجب الهمداني- تحقيق الدكتور محمد حسن النمر- دار الثقافة- الدوحة- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

الفصوص- لصاعد- تحقيق الدكتور عبدالوهاب التازي سعود- مطبعة فضالة- المغرب- بتواريخ مختلفة.

الفصول الخمسون- لابن معط- تحقيق محمود محمد الطناحي- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

الفصيح- لثعلب- تحقيق الدكتور عاطف مكور- مطابع سجل العرب- القاهرة.

فهرس ابن عطية- تحقيق محمد أبوالأجفان ومحمد الزاهي- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٩٨٣هـ.

فهرسة ابن خير الإشبيلي- تحقيق محمد فؤاد منصور- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٩هـ.

فهرست اللبلي- تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد عبدربه أوزنية- دار الغرب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٨هـ.

الفهرست- للنديم- دار المسيرة- الطبعة الثالثة- ١٩٨٨م.

فوات الوفيات للكتبي- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- مكتبة النهضة المصرية-مطبعة السعادة ١٩٥١.

القاموس المحيط- للفيروزبادي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٧هـ.

قواطع الأدلة في الأصول- لأبي المظفر السمعاني- تحقيق محمد حسن محمد الشافعي- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٧م.

القوافي- للأخفش- تحقيق أحمد محمد عبدالدايم عبدالله- مطبعة العمرانية للأفست- القاهرة- ١٤٠٩هـ.

القوافي- للتنوخي- تحقيق الدكتور عوني عبدالرؤوف- مطبعة الحضارة العربية- مصر- الطبعة الثانية- ١٩٧٨م.

القياس في اللغة العربية- لمحمد الخضر حسين- المطبعة السلفية- القـاهرة- ١٣٥٣هـ.

الكافي في العروض والقوافي- للتبريزي- تحقيق الحسّاني حسن عبدالله- مطبعة المدني- القاهرة.

الكامل- للمبرد- تحقيق محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

كتاب الدلائل في غريب الحديث – للقاسم بن ثابت السرقسطي – تحقيق الدكتور محمد بن عبدالله القناص – مكتبة العبيكان – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤٢٢هـ.

كتاب سيبويه- المطبعة الأميرية- بولاق ١٣١٦هـ. وهي المعتمدة.

كتاب سيبويه- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني- الطبعة الثالثة- ١٤٠٨هـ.

كتاب الشعر- لأبي علي الفارسي- تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.

الكشاف- للزمخشري- دار الفكر- الطبعة الأولى- ١٣٩٧هـ.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون- لحاجي خليفة- مصورة عن طبعة إستامبول.

كشف المشكل في النحو- للحيدرة اليمني- تحقيق الدكتور هادي عطية مطر- مطبعة الإرشاد- بغداد- الطبعة الأولى- ١٤٠٤هـ.

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات- للباقولي- تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.

اللامات- للزجاجي- تحقيق الدكتور مازن المبارك- دار الفكر- دمشق- الطبعة الثانية- ١٤٠٥هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب- للعكبري- تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبدالإله نبهان- دار الفكر- دمشق- ١٤١٦هـ.

لسان العرب- لابن منظور- دار المعارف- القاهرة.

لمع الأدلة في أصول النحو- لأبي البركات الأنباري- تحقيق سعيد الأفغاني- دار الفكر.

المؤتلف والمختلف- للآمدي- تحقيق كرنكو- دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

ما ينصرف ومالاينصرف- للزجاج- تحقيق هدى محمد قراعة- مطابع الأهرام التجارية- القاهرة- ١٣٩١هـ.

مااتّفق لفظه واختلف معناه- لليزيدي- تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

المتبع في شرح اللمع- للعكبري- تحقيق الدكتور عبدالحميد حمد الزوّي- منشورات جامعة قاريونس- بنغازي- الطبعة الأولى- ١٩٩٧.

المثلث- لابن السيد- تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي- دار الحرية للطباعة- بغداد- ١٩٨٢م.

مجاز القرآن- لأبي عبيدة- تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠١هـ.

مجالس ثعلب- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الخامسة.

مجالس العلماء- للزجاجي- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الثانية- ١٤٠٣هـ.

المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها- لكراع النمل- تحقيق الدكتور محمد أحمد العمري- دار المعارف- مصر- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

مجمل اللغة- لابن فارس- تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

المحتسب- لابن جني- تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي- دار سزكين- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- لابن عطية- مطابع فضالة- المغرب.

المحكم والمحيط الأعظم- لابن سيده- مصطفى البابي الحلبي- مصر- الطبعة الأولى.

المحيط في اللغة- للصاحب بن عباد- تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين- عالم الكتب- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٤هـ.

مختار الأغاني- لابن منظور- المكتب الإسلامي- الطبعة الأولى- ١٣٨٢هـ.

مختار شعراء العرب- لابن الشجري- تحقيق علي محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٨٨م

مختارات ابن الشجري= مختارات شعراء العرب.

مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع- لابن خالويه- عني بنشره ج برجشتراسر- المطبعة الرحمانية- ١٩٣٤م.

المذكر والمؤنث- لابن الأنباري- تحقيق الدكتور طارق الجنابي- دار الرائد العربي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٠٦هـ.

المرقبة العليا= تاريخ قضاة الأندلس.

المزهر في علوم اللغة- للسيوطي- تحقيق محمد جاد المولى بك ومحمد أبوالفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي- المكتبة العصرية- صيدا- ١٤٠٦هـ.

المسائل البصريات- للفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

المسائل الحلبيات- للفارسي- تحقيق الدكتور حسن هنداوي- دار القلم- دمشق- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

المسائل العسكرية- للفارسي- تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد- مطبعة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤٠٣هـ.

المسائل العضديات- للفارسي- تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري- عالم الكتب ومطبعة النهضة العربية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات- للفارسي- تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي- مطبعة العاني- بغداد.

المسائل المنثورة- للفارسي- تحقيق مصطفى الحدري- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.

المساعد على تسهيل الفوائد- لابن عقيل- تحقيق محمد كامل بركات- دار الفكر- دمشق- ١٤٠٠هـ.

المستقصى- للزمخشري- دار الكتب العلمية- بيروت- ١٩٧٧م.

المستوفى في النحو- لابن الحكم الفرخان- تحقيق الدكتور محمد بدوي مختون- دار الإشعاع للطباعة- القاهرة- ١٤٠٧هـ.

المسلسل في غريب لغة العرب- للتميمي- تحقيق محمد عبدالجواد.

مسند الإمام أحمد- مؤسسة قرطبة.

مسند الإمام أحمد- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الثانية- ١٣٩٨هـ.

مصنف ابن أبي شيبة- تحقيق كمال يوسف الحوت- مكتبة الرشد- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

المعارف- لابن قتيبة- تحقيق الدكتور ثـروت عكاشـة- دار المعـارف- القاهرة- الطبعة الرابعة-

معاني القرآن- للأخفش- تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعـة- مطبعـة المدني- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٤١١هـ.

معاني القرآن- للفراء- تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمـد علـي النجـار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثانية.

معاني القرآن وإعرابه- للزجاج- تحقيق عبدالجليل عبـده شـلبي- عـالم الكتب- بيروت- ١٤٠٨هـ.

المعاني الكبير في أبيات المعاني- لابن قتيبة- دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- الطبعة الأولى- ١٣٦٨هـ.

معجم الأدباء- لياقوت- دار الكتب العلمية- بـيروت- الطبعـة الأولى- ١٤١١هـ.

معجم الشعراء- للمرزباني- تحقيق كرنكو- دار الجيل- بيروت- الطبعـة الأولى- ١٤١١هـ.

معجم شواهد العربية- لعبدالسلام محمد هـارون- مطـابع الـدجوي- القاهرة- الطبعة الأولى- ١٣٩٢هـ.

المعجم الصغير- للطبراني- تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير- المكتب الإسلامي- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٥هـ.

المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي- لابن الأبار- مطـابع سجل العرب- القاهرة- ١٣٨٧هـ.

المعجم الكبير- للطبراني- تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي- مكتبة العلوم والحكم- الموصل- الطبعة الثانية- ١٤٠٤هـ.

معجم ماستعجم من أسماء البلاد والمواضع- للبكري- تحقيق الدكتور جمال

طلبة- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ.

معجم المؤلفين- لعمر رضا كحالة- دار إحياء التراث العربي- بيروت.

المعجم الوسيط- المكتبة الإسلامية- استامبول.

معرفة القراء الكبار- للذهبي- تحقيق محمد سيد جاد الحق- مطبعة دار التأليف- مصر- الطبعة الأولى.

المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب- للونشريسي- تحقيق محمد حجي وآخرين- دار الغرب الإسلامي- ١٤٠١هـ.

المغرب في حلى المغرب- لابن سعيد- تحقيق الدكتور شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة- الطبعة الثالثة.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- لابن هشام- تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله- دار الفكر- الطبعة الخامسة- ١٩٨٥هـ.

المفصل في علم العربية- للزمخشري- دار الجيل- بيروت.

المفضليات- للمفضل الضبي- تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون- دار المعارف- الطبعة السابعة.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية- للشاطبي- تحقيق الدكتور عياد ابن عيد الثبيتي- مكتبة دار التراث- مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤١٧هـ.

المقتضب- للمبرد- تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة- مطابع الأهرام- القاهرة- ١٣٩٩هـ.

المقرب- لابن عصفور- تحقيق أحمد عبدالستار فراج وعبدالله الجبوري- مطبعة العاني- بغداد.

المقصور والممدود- لابن ولاد- مطبعة السعادة- الطبعة الأولى- ١٣٢٦هـ.

الممتع في التصريف- لابن عصفور- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار

المعرفة- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

المنتخب من غريب كلام العرب- لكراع النمل- تحقيق الدكتور محمد أحمد العمري- مطابع مؤسسة مكة- مكة المكرمة- الطبعة الأولى- ١٤٠٩هـ.

منتهى الطلب من أشعار العرب- لابن ميمون- تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي- دار صادر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٩٩٩هـ.

المنجد في اللغة- لكراع النمل- تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر وضاحي عبدالباقي- مطبعة الأمانة- القاهرة- ١٣٩٦هـ.

المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع- للسجلماسي- تحقيق علال الغازي- مكتبة المعارف- الرباط- الطبعة الأولى- ١٤٠١هـ.

المنصف- لابن جني- تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين- مصطفى البابي الحلبي- القاهرة- ١٣٧٣هـ.

الموافقات – للشاطبي – تحقيق عبدالله دراز – دار المعرفة – بيروت.

الموشح للمرزباني- تحقيق علي محمد البجاوي- دار الفكر العربي- القاهرة.

نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل- للدلائي- تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي- مطابع الثورة- بنغازي.

نتائج الفكر في النحو- للسهيلي- تحقيق محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر والتوزيع.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء- لابن الأنباري- تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار- الأردن- الطبعة الثالثة- ١٤٠٥هـ.

نشأة النحو وتاريخ أشهر القضاة- لمحمد الطنطاوي- تعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي- الطبعة الثانية.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب- للمقّري- تحقيق يوسف الشيخ

محمد البقاعي- دار الفكر- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤٠٦هـ.

النقائض (نقائض جرير والفرزدق)- لأبي عبيدة- باعتناء بيفان- دار صادر بيروت.

النكت في تفسير كتاب سيبويه- للأعلم الشنتمري- تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان- معهد المخطوطات العربية- الكويت- الطبعة الأولى- ١٤٠٧هـ.

نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب- لجمال الدين عبدالرحيم الإسنوي- تحقيق الدكتور شعبان صلاح- الطبعة الأولى- مطبعة التّقدّم- مصر- ١٤٠٨هـ.

النوادر- لأبي مسحل الأعرابي- تحقيق عزة حسن- مجمع اللغة العربية- دمشق- ١٣٨٠.

النوادر في اللغة- لأبي زيد الأنصاري- تحقيق محمد عبدالقادر أحمد- دار الشروق- الطبعة الأولى- ١٤٠١هـ.

نوادر المخطوطات- تحقيق عبدالسلام هارون- مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر- الطبعة الثانية- ١٣٩٢هـ.

نيل الابتهاج بتطريز الديباج- للتنبكتي- منشورات كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس- الطبعة الأولى- ١٣٩٨هـ.

هدية العارفين- لإسماعيل البغدادي- مصورة عن طبعة إستامبول.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع- للسيوطي- تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم- دار البحوث العلمية- الكويت- ١٣٩٤هـ.

الوافي في العروض والقوافي- للتبريزي- تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة- دار الفكر- دمشق- الطبعة الرابعة- ١٤٠٧هـ.

الوحشيات- لأبي تمام- تحقيق عبدالعزيز الميمني- دار المعارف- القاهرة.

الوسيط في تاريخ النحو العربي- للدكتور عبدالكريم محمد الأسـعد- دار الشواف للنشر والتوزيع- الرياض- الطبعة الأولى- ١٤١٣هـ.

وفيات الأعيان- لابن خلكان- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار صادر بيروت- ١٣٩٨.

١١- الفهرس التحليلي للموضوعات

١٢- فهرس الموضوعات

الفهارس الفنية